











# موسوعة مصر للتشريع والقضاء

تقنين موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى  
القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،  
معدلة وفقا لآخر تعديل ودرجته موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومعلّقة  
عليها بأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض والإدارية العليا

اعداد  
عبد المتعم حسنى  
المحامى

الجزء التاسع عشر

موضوعات حرف ( ع ، غ ، ق ا )

الطبعة الأولى - ١٩٩١

اصدار  
مركز حسنى للدراسات القانونية  
٣٨٧ شارع الاهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠٣ - ٨٥٧٠٩٦  
٢ شارع توفيق شمس من فاطمة رشدى - الهرم



بسم الله الرحمن الرحيم



## **عاملون بالدولة والقطاع العام**

- القسم الأول – عاملون مدنيون بالدولة
- القسم الثاني – عاملون بالقطاع العام
- القسم الثالث – تشريعات مشتركة



## قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ( ١ ، ٢ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

### ( المادة الثانية )

يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٩٨ ( ١٨ يولية سنة ١٩٧٨ ) .

- 
- ( ١ ) الجريدة الرسمية في ٢٠ يولية سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٩ تابع «ب» .  
( ٢ ) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الأولى على أن « يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك فيما عدا حكم المادة ٩٤ » .

## قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

### الباب الأول

#### في الأحكام العامة

مادة ١ - يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على :

١ - العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي .

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين السذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات .  
ويعتبر عاملا في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة .

مادة ٢ - في تطبيق أحكام هذا القانون ... يقصد :

١ - بالوحدة :

( أ ) كل وزارة أو مصلحة أو جهاز يكون له موازنة خاصة .

( ب ) كل وحدة من وحدات الحكم المحلي .

( ج ) الهيئة العامة .

٢ - بالسلطة المختصة :

( أ ) الوزير المختص .

( ب ) المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلي .



( ج ) رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة المختص •

مادة ٣ - ( الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
تشكل لجنة لشئون الخدمة المدنية برئاسة رئيس الجهاز المركزى للتنظيم  
والادارة وعضوية :

\* رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس  
الدولة •

\* رئيس قسم التشريع بمجلس الدولة •

\* رئيس الادارة المركزية للخدمة المدنية بالجهاز المركزى للتنظيم  
والادارة •

\* رئيس الادارة المركزية لترتيب وهوازنة الوظائف بالجهاز المركزى  
للتنظيم والادارة •

\* وكيل وزارة المالية لشئون الموازنة العامة ووكيل آخر للوزارة  
يفتخاره وزير المالية •

وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

١ - وضع مشروع اللائحة التنفيذية للقانون ، على أن تصدر هذه  
اللائحة بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية (١) •

٢ - وضع القرارات والتعليمات التنفيذية التى يقتضيها تنفيذ  
أحكام هذا القانون •

٣ - وضع التعليمات التى تكفل تنفيذ الفتاوى الصادرة من مجلس  
الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وغيره من

(١) صدر قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ باصدار  
اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ( الوقائع المصرية  
في ٢٥/٩/١٩٧٨ - العدد ٢٢ ) - المعدل بالقرار رقم ٣ لسنة ١١٨٢ ورقم  
٥٥ لسنة ١٩٨٢ •

١٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة في شأن العاملين الخاضعين لاحكام  
هذا القانون •

٤ - مباشرة الاختصاصات الأخرى الواردة في هذا القانون •

ويعتمد الوزير المختص بالتنمية الادارية قرارات وتعليمات اللجنة •  
ويكون لهذه اللجنة أمانة فنية يصدر بتشكيلها وبنظام العمل بها قرار  
من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة •

وتضع اللجنة لائحة داخلية تتضمن القواعد والاجراءات المتبعة بسير  
العمل بها وتنشر قرارات وتعليمات وأبحاث وتوجيهات اللجنة في نشرة  
ربع سنوية • وتحدد هذه اللائحة تنظيم وتمويل توزيعها •

مادة ٤ - ( الفقرة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشئون العاملين  
وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء  
اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارة اللجنة النقابية •

وتجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها أو من رئيس الوحدة وتكون  
قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تسلوت يرجع الجانب الذى منه الرئيس •

وترسل اللجنة اقتراحاتها إلى السلطة المختصة خلال أسبوع  
لاعتمادها ، فإذا لم تعتمد ولم تبد اعتراضا عليها خلال ثلاثين يوما من  
تاريخ وصولها اعتبرت نافذة ، أما اذا اعترضت على اقتراحات اللجنة  
كلها أو بعضها فيتمتع أن تبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك وتميد ما  
اعترضت عليه اللجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب وتحدد لها أجلا  
للبت فيه ، فإذا انقضى هذا الأجل دون أن تبدى اللجنة رأيها اعتبر رأى  
السلطة المختصة نافذا ، أما اذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد  
ترسل اقتراحاتها الى السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنها ويعتبر  
قرارها في هذه الحالة نهائيا •

وتختص اللجنة بالنظر في تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم .

كما تختص بالنظر فيما ترى السلطة المختصة عرضه عليها من موضوعات .

ويتولى أعمال الأمانة الفنية لهذه اللجنة رئيس شئون العاملين أو من يقوم بمحلله دون أن يكون له صوت محدود .

**مادة ٥** — تعلن القرارات التي تصدر في شئون العاملين في نشرة رسمية يصدر بتنظيم توزيعها على الجهات المختصة وتعليقها في لوحة الاعلانات قرار من السلطة المختصة .

**مادة ٦** — يختص مجلس الدولة دون غيره بابداء الرأي مسببا فيما تطلبه الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون متمسكا بتطبيق أحكامه ولوائحه التنفيذية عن طريق إدارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن طريق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

**مادة ٧** — يكون حساب ألد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي .

## الباب الثاني

### في العلاقة الوظيفية وانتهائها

#### الفصل الأول

#### في الوظائف

**مادة ٨** — ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ )  
تضع كل وحدة هيكل تنظيميا لها يعتمد من السلطة المختصة بعد أخذ رأي

الجهاز المركزى للتتظيم والادارة ، ويراعى فيه تقسيم الوحدة الى قطاعات وادارات مركزية أو مديريات بما يقتاسب والأنشطة الرئيسية لكل وحدة وحجم ومجالات العمل المتميزة بكل قطاع أو ادارة مركزية أو مديرية •

وتضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة (١) •

ويعتمد جدول الوظائف وبطاقات وصفها والقرارات الصادرة باعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتتظيم والادارة •

مادة ٨ مكرراً - ( مضافة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ ) تنشأ بكل وزارة وظيفه واحده لوكيل الوزارة لا تقابلها درجة مالية ويعاون وكيل الوزارة الوزير في مباشرة اختصاصاته •

ويختار الوزير وكيل الوزارة بطريق النذب للمدة التى يحددها من بين شاغلى وظائف الدرجة الممتازة •

ويستحق شاغلو هذه الوظيفة بسدل التمثيل الذى يصدر بتحديدده قرار من رئيس الجمهورية •

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بان اعادة تقييم الوظيفة برفع مستواها لا يستتبع حتماً وبحكم اللزوم ترقية شاغلها الى الوظيفة التى اعيد تقييمها برفع مستواها • والاماس فى ذلك هو استقلال طرق شغل الوظيفة عن توصيف وتقييم الوظائف ، وأن شغل الوظيفة بعد اعادة تقييمها يقتضى ضرورة صدور قرار بالترقية من السلطة المختصة الى الوظيفة التى اعيد تقييمها بعد التحقق من توافر شروط الترقية فى المرشحين لشغل الوظيفة ( جلسة ١٩٨٦/٢/٤ - الطعن رقم ٣١٠٤ لسنة ٢٩ ق ) •

مادة ٩ - يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التى يقتضيها تنفيذها ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى مباشرة .

مادة ١٠ - يجوز فى حالة الضرورة القصوى تبعا لمقتضيات العمل الملحة فى بعض الوحدات وجود تقسيمات وظيفية فى الدرجة المالية الواحدة يحرك بينها العامل دون أن يقترب على ذلك ميزة مادية قبل الارتقاء الى وظيفة فى الدرجة المالية الأعلى .

ويصدر بتحديد هذه التقسيمات الوظيفية ونظام الحركة بينها قرار من لجنة الخدمة المدنية بناء على طلب السلطة المختصة .

مادة ١١ - تقسم وظائف الوحدات التى تخضع لأحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة فى مجال التعيين والترقية والنقل والندب .

مادة ١٢ - يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب بمراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة .

مادة ١٣ - يجوز شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة فى الأحوال الجينية فى القانون وفى هذه الحالة تسرى على العامل المعين أحكام الوظائف الدائمة .

مادة ١٤ - يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولن يقومون بأعمال مؤقتة عارضة أو موسمية وللعاملين المتخرجين وذلك بقرار

من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية (١) و (٢) :

## الفصل الثاني

### في التعيين في الوظائف (٣)

مادة ١٥ - ( الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )

(١) صدر قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين ( الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٢/٢٢ - العدد ٤٥ ) ورقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الاجانب ( الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٢/٢٢ - العدد ٤٥ ) ورقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين الذين يقومون باعمال مؤقتة ( الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٢/٢٢ - العدد ٤٥ ) ورقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين المتدربين ( الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٢/٢٢ - العدد ٤٥ ) .

(٣) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلى الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة ( الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٢/٣ - العدد ٢٧٤ ) المعدل بالقرار رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٨ .

(١) نصت المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على انه « لا يجوز ان يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » . ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٧/٢١ - العدد ١٦٣ ) .

(٢) صدر قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف ( الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٤/١٠ - العدد ٨٤ ) ، وفيما يلى نصه :

مادة ١ - يكون التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وفقا للقواعد وبمراعاة توافر الشروط التالية :

- ١ - أن يكون التعيين في حدود ١٠٪ من عدد الوظائف الشاغرة في كل درجة من كل مجموعة نوعية من الوظائف على مدار السنة .
- ٢ - أن تتوافر في المرشح للتعين الشروط اللازمة لشغل الوظيفة من حيث نوع ومستوى التأهيل العلمى والخبرة طبقا لجداول ترتيب وتوصيف الوظائف .

يكون التعيين ابتداءً في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة .

ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي تضمها لجنة شئون الخدمة المدنية (٣) ، وتعتبر الوظائف الشاغرة في كل درجة بالمجموعة النوعية وحدة واحدة على مدار السنة في تطبيق هذه النسبة ، فإذا كان عدد الوظائف المطلوب شغلها يقل عشرة جاز تعيين عامل واحد .

=

٣ - ألا تقل مدة الخدمة العملية للمرشح عن مجموع المدد المبينة للالزام قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقاً لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءاً من درجة التعيين بها .

٤ - أن تتوفر في مدة الخبرة المشار إليها الشروط المقررة في الوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العلمية التي تزيد عن المدة اللازمة لتوافرها لشغل الوظيفة .

٥ - اجتياز المرشح اختبار الكشف عن الصلاحيات والقدرات والمهارات اللازمة لشغل الوظيفة طبقاً للمواصفات المحددة لها .

مادة ٢ - يشترط للاعتداد بمدة الخبرة المشار إليها في المادة السابقة ما يلي :

١ - أن تكون تالية للحصول على المؤهل الدراسي المطلوب لشغل الوظيفة المرشح لها .

٢ - أن تكون تالية للقيود بعضوية النقابة وذلك بالنسبة لممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة .

٣ - أن يتفق نوع الخبرة العملية خلال مدة الخبرة المذكورة مع طبيعة عمل الوظيفة المرشح لها العامل للتعين بها .

مادة ٣ - لا يجوز في جميع الأحوال تعيين العامل في وظيفة درجتها أعلى مما وصل إليه زميله المعين بذات الوحدة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة طبقاً لأحكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين الوظائف العليا •

مادة ١٦ - يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمهورية •

ويكون التعيين في الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة •

مادة ١٧ - تعلن الوحدات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة في صيقتين يوميتين على الأقل ، ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها •

وتحدد السلطة المختصة الوظائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان •

مادة ١٨ - يكون التعيين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان وعند التساوى في الترتيب يعين الأعلى مؤهلا فالأقدم تخرجاً ، فان تساوى تقدم الأكبر سناً •

وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعين بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان ويجوز التعيين من القوائم التي مضى عليها أكثر من سنة اذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشيح منها وذلك خلال الستة أشهر التالية لانقضاء السنة •

ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بدون امتحان على الوجه الآتي :

١ - اذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقاً للمؤهل الأعلى وعند التساوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً •

٢ - فإذا كانت الخبرة هي المطلوبة فيكون التعيين طبقاً لعدد الخبرة •



**مادة ١٩ -** تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء الوظائف التي تحجز للمصابين في العمليات الحربية الذين تسمح حالتهم بالقيام بأعمالها كما يحدد ذلك القرار قواعد شغلها ويجوز أن يعين في هذه الوظائف أزواج هؤلاء المصابين أو أحد أولادهم أو أحد إخوتهم القاطنين باعلتهم وذلك في حالة عجزهم عجزاً تاماً أو وفاتهم اذا توافرت فيهم شروط شغل هذه الوظائف ، وكذلك الأمر بالنسبة للشهداء .

**مادة ٢٠ -** يشترط فحين يعين في احدى الوظائف :

١ - أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية أو جنسية احدى الدول العربية التي تعامل جمهورية مصر العربية بالمثل بالنسبة الى تولى الوظائف العامة .

٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يعادلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

ومع ذلك فاذا كان الحكم مشمولاً بوقف تنفيذ العقوبة جاز تعيين العامل بعد موافقة السلطة المختصة .

واذا كان قد حكم عليه لمرة واحدة فلا يحول دون التعيين الا اذا قدرت لجنة شؤون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن تعيين العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

٤ - ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائى ما لم تمض على صدوره أربع سنوات على الأقل .

٥ - أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة •

٦ - أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة المجلس الطبى المختص <sup>(١)</sup> : وذلك فيما عدا العاملين المينين بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز الاعفاء منها بقرار من السلطة المختصة بالتمعين •

٧ - أن يجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة <sup>(١)</sup> •

٨ - ألا يقل السن عن ست عشرة سنة •

٩ - أن يكون ملما بالقراءة والكتابة •

**مادة ٢١ -** المؤهلات العلمية الأجنبية التى تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص أو من وزير شؤون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التى فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها أو تقييمها علميا •

كما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم العلمى للمؤهلات التى تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية •

---

(١) صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ ونص على ان يعنى انعملون بالمساجد التى تسلم لوزارة الاوقاف من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية ( الجريدة الرسمية - العدد ٣١ تابع فى ١٩٨١/٧/٣٠ ) • وانظر القرار الجمهورى رقم ٢١٢٠ لسنة ١٩٦٣ بأحكام اللياقة الصحية للتعين فى الوظائف العامة ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٣/٩/٧ - العدد ٢٠٢ ) ، المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٣/٢/٨ - العدد ٦٠ ) • وانظر أيضا قرار وزير الصحة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن لائحة اللجان الطبية ( الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٢/٢ - العدد ١٠ ملحق ) •

**مادة ٢٢ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسلمهم العمل . وتقرر صلاحيتهم خلال مدة الاختبار فإذا ثبت عدم صلاحيتهم أنهيت خدمتهم ، إلا إذا رأت لجنة شئون العاملين نقلهم الى وظائف أخرى على أن يقضوا في هذه الحالة فترة اختبار جديدة •

ويشترط في جميع الأحوال لثبوت صلاحية العامل أن يجتاز بنجاح برنامج التدريب الذى تتيحه له الوحدة التى يعمل بها أو الذى تقرره الوحدة للتدريب التأهيلي أو التحويلي للمعينين من الخريجين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب •

وتحدد لجنة شئون الخدمة المدنية بناء على عرض السلطة المختصة للوظائف الأخرى التى لا يوضع شاغلوها تحت الاختبار <sup>(١)</sup> ، ويستثنى من الاحكام المتقدمة المعينون بقرار من رئيس الجمهورية •

**مادة ٢٣ -** استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التى كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذى كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التى قضّاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التى يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الاخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف •

**مادة ٢٤ -** تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها ، فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الأقدمية كما يلى :

(١) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٢٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتحديد بعض الوظائف التى لا يوضع شاغلوها تحت الاختبار ( الوقائع المصرية في ١٧/٤/١٩٨٤ - العدد ٩٣ ) •

٢٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

١ - إذا كان التعمين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين بحسب الأسبقية في أولوية التعمين طبقا لما ورد في المادة ١٨ من هذا القانون .

٣ - إذا كان التعمين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الوظيفة السابقة .

٣ - إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة تعيينه .

مادة ٢٥ - يستحق العامل عند التعمين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ويستحق العامل أجره اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل ، ما لم يكن مستقبلي بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه .

واستثناء من ذلك إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون .

كما يسرى هذا الحكم على العاملين المعينين بمكافآت شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة .

مادة ٢٥ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من القانون بجوز

للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخلفية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين شغل هذه الوظائف .

ويمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة اول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السلق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وأن تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذى حصل عليه .

مادة ٢٦ - يجوز لرئيس الجمهورية فى الحالات التى يقدرها أن يقر الاحتفاظ لمن يعين بوظيفة أخرى بالاجر والبدايات التى كان يتقاضاها قبل التعيين بها ولو تجاوز نهاية الاجر والبدايات المقررة للوظيفة الجديدة .

مادة ٢٦ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢ ) لرئيس مجلس الوزراء أن يقرر الاحتفاظ بصفة شخصية لمن ينقل من احدى وحدات القطاع العام الى احدى الوحدات الخاضعة لاحكام هذا القانون بمتوسط ما كان يتقاضاه فى السنتين الاخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى .

فاذا كانت الوظيفة المنقول اليها العامل مقررا لها بدلات وأية مزايا مالية أكبر مما كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها صرفت هذه البدلات والمزايا ، أما اذا كان مجموع ما كان يتقاضاه من بدلات ومزايا مادية يزيد عما هو مقرر للوظيفة المنقول اليها فانه يحتفظ له بما كان يتقاضاه مع استهلاك الزيادة من ربع ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقبلا .

**مادة ٢٧ -** ( مستبجلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تحسب مدة الخبرة المكتسبة علميا التي تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وما يترتب عليها من أقدمية افتراضية وزيادة في أجر بداية التعيين للعامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة .

كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميلة المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الاجر .

ويكون حساب مدد الخبرة الموضحة بالفقرتين السابقتين وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية (١) .

### الفصل الثالث

#### في قياس كفاءة الأداء

**مادة ٢٨ -** ( مستبجلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تضع السلطة

(١) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية عند التعيين للعاملين المؤهلين ( الوقائع المصرية في ١١/٢١/١٩٨٣ - العدد ٢٦٤ تابع ) المعدل بالقرارين ٧١ لسنة ١٩٨٨ و ٥ لسنة ١٩٨٩ . كما صدر القرار رقم ٥٥٤٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن ذات القواعد للعاملين غير المؤهلين ( الوقائع المصرية - العدد المشار اليه ) المعدل بالقرارين ٧٢ لسنة ١٩٨٨ و ٦ لسنة ١٩٨٩ . وكان قد صدر قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد حساب مدة الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين ( الوقائع المصرية في ١٠/٤/١٩٨٠ - العدد ٨٤ ) المعدل بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ .

٢٢ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها .

ويكون قياس الاداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تمدها الوحدة لهذا الغرض ونتائج التدريب المتاح - وكذلك أية معلومات أم بيانات أخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس كفاية الاداء .

ويعتبر الاداء المعادى هو المعيار الذي يؤخذ أساسا لقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف (١) .

وتضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها .

ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر وتقدم خلال شهر يناير وفبراير وتعتمد خلال شهر مارس وتعلن للعاملين معايير قياس الكفاية التي تستخدم في شأنهم .

ويقتصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين لوظائف من الدرجة الاولى فما دونها .

ويكون قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أساس ما يمينه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطات المختصة وتودع بملفات خدمتهم .

---

(١) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن معادلة مراتب الكفاية المعمول بها حاليا بمراتب الكفاية المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ( الوقائع المصرية في ١١/٢١ - ١٩٨٣ - العدد ٢٦٤ تابع ) .

وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين •

مادة ٢٩ - يجب اخطار العاملين الذين يرى رؤساؤهم أن مستوى أدائهم أقل من مستوى الأداء العادي بلوجه النقص في هذا الأداء طبقا لنتيجة القياس الدورى للأداء أولا بأول •

مادة ٣٠ - ( مستبلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تعلن وحدة شئون العاملين العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو من لجنة شئون العاملين بحسب الاحوال •

وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه •

ويكون تظلم العاملين شاغلى الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن أدائهم الى السلطة المختصة •

ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من السلطة المختصة من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية بالوحدة أن وجدت •

وبيت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا (١) •

---

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بان تقرير الكفاية الذى يقدم عنه التظلم في الميعاد لا يعد بمثابة قرار ادارى نهائى حتى يتم الفصل فيه ، فاذا فصل فيه بالرفض يعتبر ذلك قرارا اداريا نهائيا يفتح ميعادا مقداره ستون يوما للطعن فيه ، ولا يجوز الاخذ بقريضة الرفض الضمنى المستفادة من فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه ذلك ان مناط هذه القرينة أن يكون التظلم مبنيا على قرار ادارى نهائى والتقرير لا يعتبر نهائيا الا بغوات ميعاد التظلم أو البت فيه ( جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٢٩ ق ) •



ولا يعتبر بيان تقييم الاداء أو التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه .

مادة ٣١ - يمنح العاملون الذين حصلوا على مرتبة ممتاز في تقارير الكفاية شهادات تقدير من السلطة المختصة وتعلن أسماؤهم في لوحة مخصصة لذلك .

مادة ٣٢ - ( الفقرة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) في حالة اعارة العامل داخل الجمهورية أو ندبه أو تكليفه تخفض بوضع التقرير النهائي عنه للجهة التي قضى بها المدة الاكبر من السنة التي يوضع عنها التقرير .

فاذا كانت الاعارة للخارج يعتد في معاملته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة .

كما يعتد بالتقارير السابق وضعها عن العامل في حالة ما اذا صرح له باجازة خاصة .

وبالنسبة للعامل المجند تقدر كفايته بمرتبة جيد حكما فاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة ممتاز تقدر بمرتبة ممتاز حكما .

وبالنسبة للعامل المستدعى للاحتياط أو المستبقى تقدر كفايته بمرتبة ممتاز حكما .

وبالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية تصد مرتبة كفايتهم بما لا يقل عن مرتبة تقدير كفايتهم في السنة السابقة على انتخابهم بالمنظمات النقابية .

مادة ٣٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) اذا كانت مدة مرض العامل ثمانية أشهر فأكثر تقدر كفايته بمرتبة جيد حكما فاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة ممتاز فتقدر بمرتبة ممتاز حكما .

**مادة ٣٤ -** يحرم العامل المتقدم عنه تقرير سنوى بمرتبة ضعيف من نصف مقدار الملاوة العورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المتقدم عنها التقرير .

ولا يترتب الاثر السابق اذا ما تراخى وضع التقرير عن الميعاد الذى ينعن وضعه فيه .

**مادة ٣٥ -** ( مستبذلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) يعرض أمر العامل الذى يقدم عنه تقريران سنويان متتاليين بمرتبة ضعيف على لجنة شئون العاملين ، فلذا تبين لها من فحص حالته أنه أكثر ملاءمة للقيام وظيفته أخرى في ذات درجة وظيفته قررت نقله اليها .

أما اذا تبين للجنة أنه غير صالح للعمل في أية وظيفة من ذات درجة وظيفته بطريقتة مرضية اقترحت فصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة أو منحه اجازة .

وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة فاذا لم تعتمد أعادته للجنة مع تحديد الوظيفة التى ينقل اليها العامل .

فاذا كان التقرير التالى مباشرة بمرتبة ضعيف بفصل العامل من الخدمة في اليوم التالى لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء منح العاملين شياغلى الوظائف العليا اجازة اذا ثبت من واقع بيانات تقييم أدائهم المودعة بمفلات خدمتهم أن أداءهم لأعمال وظائفهم أقل من المستوى المطلوب وذلك بناء على توصية لجنة تشكل برئاسة الوزير المختص أو المحافظ أو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة بحسب الاحوال وعضوية اثنين من العاملين بالوزارة أو المحافظ أو الهيئة ممن يسبقون العامل المقترح منحه اجازة في أقدمية الوظيفة ، فاذا لم يوجد بالوحدة اثنان يسبقان العامل في أقدمية الوظيفة أكتفى برأى الوزير أو المحافظ أو رئيس مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٣٥ مكررا - (١) مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تكون الاجازة الممنوحة للعامل لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين ، ويحتفظ العامل الممنوح له الاجازة بمرتبته الاساسي بصفة شخصية لمدة اتمصاها ثلاثة أشهر ونصف هذا الاجر لباقي المدة . ويجوز للعامل خلال مدة اجازته أن يقوم بأى عمل لحسابه الخاص أو لدى الغير . كما يجوز له طلب الاشتراك في دورة تدريبية تكفل تحسين مستوى أدائه .

وللعامل الذى منح اجازة طلب احالته الى المعاش ما لم يكن محالا الى المحكمة التأديبية ، وتسوى حقوقه التأمينية على أساس مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعى بما في ذلك المدة التى منح عنها الاجازة مضافا اليهما المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد بحيث لا تتجاوز سنتين .

مادة ٣٥ مكررا (١) - ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) يعود العامل الذى منح اجازة بانقضاء مدتها الى وظيفته بذات الحالة التى كان عليها من حيث الدرجة أو المرتب وتحدد أقدميته على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى يسبقه عند حصوله على الاجازة أو جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل ، وذلك كله ما لم تكن خدمته قد انتهت وفقا للاوضاع المنصوص عليها في هذا القانون .

فاذا حصل العامل في التقرير التالى مباشرة على مرتبة ضعيف أو ثبت أن أداءه لاعماله أقل من المستوى المطلوب يفصل من الخدمة في اليوم التالى لاعتبار التقرير أو بيان التقويم نهائيا .

وفي جميع الاحوال يفصل العامل من الخدمة اذا توافرت فيه شروط منح الاجازة بعد عودته الى وظيفته بالتطبيق لاحكام هذه المادة .

## الفصل الرابع

### في الترقية

**مادة ٣٦ -** مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المروى اليها تكون الترقية اليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها .

ولا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضي سنة على الاقل ما لم تكن الترقية في وظائف الوحدات المنشأة حديثا أو كان نقل العامل بسبب نقل تمويل وظيفته أو لم يكن من بين العاملين بالوحدة المنقول اليها العامل من يستوفي الشروط القانونية اللازمة للترقية خلال هذه السنة .

**مادة ٣٧ -** (مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تكون الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والمعلية بالاختيار <sup>(١)</sup> . وذلك على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حده ، على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية .

ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة ، وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

---

(١) قضت المحكمة الادارية العليا ان مناط ترخيص جهة الادارة في الترقية بالاختيار ان يكون الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين ، وانه لا رقابة للقضاء على تقدير جهة الادارة طالما خلا عن الانحراف بالسلطة ( جلسة ١٩٨٥/١١/١٧ - الطعن رقم ٣٦٧ ورقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق ) .

فإذا كان عدد من تتوافر فيهم شروط الترقية بالاختبار من الحاصلين على مرتبة ممتاز أقل من العدد المخصص للترقية بالاختبار تكون الترقية في الجزء الباقي من الحاصلين على مرتبة جيد على الأقل عن ذات المدة السابقة مع الالتزام بالترتيب المشار اليه في الفقرة السابقة من هذه المادة فإذا كان عدد من تتوافر فيهم شروط الترقية بالاختبار أقل من العدد المخصص لها تؤجل الترقية في الجزء الباقي الى سنة تالية .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختبار وبحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

ويشترط في جميع حالات الترقية بالاختبار أن يجتاز العامل بنجاح التدريب الذي تنجه له الوحدة التي يعمل بها بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

**مادة ٢٨ -** يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين . وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها . ويستحق العامل بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتباراً من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها .

**مادة ٣٩ -** يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية اعتبار العاملين من مجموعة وظيفية في وحدتين أو أكثر من الوحدات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون وحدة واحدة في مجال الترقى .

## الفصل الخامس

### في الأجور (١) والمعلومات (٢)

مادة ٤٠ - تتحدد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة وفقا لما ورد في الجدول رقم (١) المرافق .

مادة ٤١ - يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التى يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يجاوز نهاية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة .

(١) صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ تابع ) ، وصدر تنفيذا لأحكام هذا القانون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الذى قضى بأنه لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو جوافز أو أى صورة أخرى ، وتمتثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو إقامة متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى هذه الجهات ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٦/٥ - العدد ٢٣ ) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٦ بالقواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١٢/٣٠ - العدد ٢٩٦ تابع ) ، المعدل بالقرارين رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٦ ورقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام ، كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٧ بتنفيذ أحكام هذا القانون ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٧/١٤ - العدد ١٦٠ تابع ) المعدل بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٨/٢٠ - العدد ١٨٥ ) .

وتستحق العلاوة الدورية في أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة •

ويسرى ذلك على من يعاد تعيينه دون فاصل زمنى ، وبالنسبة لمن يعاد تعيينه بفاصل زمنى تستحق العلاوة في أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين •

ولا تغير الترقية من موعد استحقاق العلاوة الدورية •  
ويصدر بمنح العلاوة قرار من السلطة المختصة •

**مادة ٤١ ( مكررا ) -** ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ : ) إذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى الحد الاقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها يمنح علاوة اضافية بفتة العلاوة المقررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يولية التالى لفضى المدة المذكورة بشرط ألا يتجاوز أجره بهذه العلاوة الربط المالى الثابت المقرر لدرجة الوظيفة الاعلى مباشرة •

## الفصل السادس

### في البدلات <sup>(١)</sup> والمزايا العينية والتعويضات

**مادة ٤٢ -** يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تعميل لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره في هذا الشأن وذلك بعد اقمى ١٠٠٪ من بداية الاجر المقرر

(١) صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل طبيعة عشر للعاملين المدنيين بالمناطق المحررة في سيناء ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ تابع ) ، وقد تقرر استمرار صرف هذا البديل للعاملين على ارض سيناء بما في ذلك المناطق التى ضمت الى محافظات القنيطرة وذلك بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٩/١ - العدد ٣٥ مكررا ١ ) •

الوظيفة ويمصرف هذا البديل لشاغل الوظيفة المقرر لها . وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البديل للضرائب .

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وبمراعاة ما يلي :

١ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الاجر المقررة للوظيفة (١) .

٢ - بدل اقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل أثناء اقامتهم في هذه المناطق : ولا يخضع هذا البديل للضرائب (٢) .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا ( الجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٧٩ - العدد ٤٠ ) .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بدل اقامة للعاملين بالمناطق التي تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل ( الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٢/٣ - العدد ٣٨ ) المعدلة بالقرارات ارقام ٣٧٣ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/٣١ - العدد ٢٧ تابع ١ ) ، و ١٤٧٣ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/١٤ - العدد ٢٠٧ ) و ٤٢ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١/١٦ - العدد ١٤ تابع ) . وقد قضت المحكمة الادارية العليا بأن المقصود بعبارة ( من كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات ) الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ يمنح بدل اقامة للعاملين بالمناطق النائية ، هو العامل الذي يعتبر من أبناء المحافظات المنصوص عليها بحيث يكون له بها وشائج قريى وروابط دم فيجد بين اهله العون الذي لا يجده الغريب عن هذه المحافظة وأنه تطبيقا لذلك فان رابطة الزوجية تجعل الزوجة ضمن عشيرة زوجها وتربطها بهم الروابط التي بمقتضاها تجد العون والمساعدة اسوة بزوجها ، كما يتحقق المفهوم المتقدم ولو كان العامل قد غادر المحافظة واقام في غيرها لأن مغادرته اياها لا تقطع روابط القربى والدم بينه وبين افراد عشيرته ولا تنفى عنه مناط استحقاق البديل مخفضا ( جلسة ١٩٨٥/١١/١٠ - الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٩ ق ) .



٣ - بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شغلها من مزاولة المهنة وذلك في حدود الاعتمادات المالية المخصصة بالموازنة (١) .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ من الأجر الأساسي .

مادة ٤٣ - يحتفظ العاملون بصفة شخصية بالبدلات التي يتقاضونها على خلاف الشروط المقررة في هذا القانون وذلك على أساس القرارات التي منحت هذه البدلات حتى نزول الأسباب التي تقررت على أساسها ، وكذلك إذا نقلوا الى وظائف أخرى تطبيقا للمادة ٥٥ (٣) من هذا القانون .

مادة ٤٤ - يجوز منح رواتب اضافية للعاملين خارج الجمهورية وذلك وفقا للشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية .

مادة ٤٥ - يصدر بنظام المزايا العينية التي تمنح لبعض العاملين

---

(١) انظر قرارات رئيس مجلس الوزراء ارقام ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأطباء البيطريين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١٢/٢٩ - العدد ٨ ) و ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن المهتمين الزراعيين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ٩ ) و ٢١٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الاختصاصيين العلميين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ٩ ) و ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن الاختصاصيين التجاريين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٧/٢٢ - العدد ٣٠ ) ، وقرار نائب رئيس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨١ بشأن الأطباء البشريين واطباء الاسنان ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٦/١٣ - العدد ١٣٨ ) .

(٢) رقم المادة مصحح بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٩ أكتوبر سنة ٢٩٧٨ - العدد ٤٢ .

٣٤ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

الذين تقتضى طبيعة أعمالهم تقرير هذه المزايا قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية (١) .

**مادة ٤٦** - يستحق شاغل الوظيفة مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التى يكلف بها من الجهة المختصة وذلك طبقا للنظام الذى تضعه السلطة المختصة ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ فى هذه الأحوال .

**مادة ٤٧** - يسترد العامل النفقات التى يتحملها فى سبيل أداء أعمال الوظيفة وذلك فى الأحوال ووفقا للأوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية .

**مادة ٤٨** - تكون الاختراعات والمصنفات التى يبتكرها العامل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكا للدولة فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الاختراع نتيجة تجارب رسمية أو له صلة بالشئون العسكرية .

---

(١) انظر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية ( الجريدة الرسمية فى ١١/١١/١٩٦٩ - العدد ٤٥ ) .  
وانظر أيضا قرار وزير النقل البحرى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٧٤ ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٤ ص ٥٥٦٧ ) .  
وبالنسبة لتنظيم استخدام سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام ، انظر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ( الجريدة الرسمية فى ٣١/١/١٩٥٩ - العدد ١٥ ) وقرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٦/٧/١٩٦٦ - العدد ١٥٣ ) ، وإيضاً قرار رئيس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٢/١/٣٠ العدد ٤ ) ، وقرار رئيس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن عدم سريان احكام القرار رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ على العاملين برئاسة مجلس الوزراء ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/١١/٢٧ - العدد ٤٨ ) .

٢ - إذا كان الاختراع أو المصنف يدخل في نطاق واجبات الوظيفة وفي جميع الاحوال يكون للعامل الحق في تعويض عادل يراعى في تقديره تشجيع البحث والاختراع .

ويجوز أن ينشأ صندوق خاص في الوحدة تتكون موارده من حصيلة استغلال حق هذه الاختراعات والمصنفات .

ويكون الصرف من حصيلة هذا الصندوق طبقا للائحة المالية التي تضعها السلطة المختصة .

### الفصل السابع

#### في الحوافز والرعاية الصحية والاجتماعية

مادة ٤٩ - للسلطة المختصة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج في الجهات التي يسمح نشاطها بذلك بحيث يتضمن هذا النظام معدلات الاداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة العاملين وحساب الزيادة في الاجر عند زيادة الانتاج عن المعدلات المقررة وذلك دون التقيد بنهاية الاجر المقرر للوظيفة .

مادة ٥٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الاداء ، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، وبمراعاة ألا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك وأن يربط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه .

مادة ٥١ - يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أفعالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير في النفقات .

مادة ٥٢ - (البند رقم (٣) مستبدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للموظيفة وذلك طبقا للاوضاع التي تقررها وبمراعاة ما يأتى :

١ - أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة معتلز عن العامين الآخرين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا فى النفقات أو رفعا لمستوى الأداء •

٢ - ألا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين •

٣ - ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة فى سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين فى كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة فإذا كان عدد العاملين فى تلك الوظائف أقل من عشرة تمنح العلاوة لواحد منهم •

ولا يمنح منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية فى موعدها كما يجوز للسلطة المختصة منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجات علمية أقل من مستوى الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شؤون الخدمة المدنية (١) •

ملدة ٥٣ - تضع السلطة المختصة بالاشتراك مع اللجنة النقابية للوحدة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين بها وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون

---

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية اعلى من الدرجة الجامعية الاولى ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٩/٣٦ - للعدد ٣٦ ) ، المعدل بالقرار رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٨٣ •

التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية ، والتشريعات الأخرى الصادرة فى هذا الشأن ، وذلك بمراعاة ما لوزير المالية من سلطة اعلنة أسر المجندين فى الأحوال وطبقا للأوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية •

### الفصل الثامن

#### فى النقل والتدب والاعارة والبعثات والتدريب

**مادة ٥٤** - مع مراعاة النسبة المئوية المقررة فى المادة (١٥) من هذا القانون يجوز نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التى تسرى عليها أحكامه ، كما يجوز نقله الى الهيئات العامة والجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصة بها ووحدات القطاع العام والعكس وذلك اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره فى الترقية بالادمية او كان بناء على طلبه •

- ويستثنى من النسبة المئوية سائلة الذكر الوحدات المنشأة حديثا •
- ولا يجوز نقل العامل من وظيفة الى وظيفة أخرى درجتها أقل .
- ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين •

**مادة ٥٥** - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز بقرار من وزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة نقل العامل من وحدة الى أخرى فى الحالتين الآتيتين :

- ١ - اذا لم يكن مستوفيا لاشتراطات الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الوحدة التى يعمل بها •
- ٢ - اذا كان زائدا عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها ، وفى هذه الحالة يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل الى الجهة المنقول اليها •

مادة ٥٥ ( مكررا ) - ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
استثناء من الاحكام الخاصة بالنقل الواردة بهذا القانون يجوز نقل  
العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة الذين يتم تدريبهم على المهن الحرفية  
وفقا للشروط والاوضاع التى يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء الى  
احدى الوظائف بالمجموعة الحرفية التى تتفق مع تدريبهم والمعادلة للدرجة  
المالية للعامل المنقول وقت نقله ويكون النقل الى المجموعة الحرفية فى ذات  
الوحدة أو فى وحدة أخرى وتحسب أقدمية العامل فى درجة الوظيفة الحرفية  
المنقول اليها من تاريخ النقل •

وتنظم اللائحة التنفيذية الاجراءات اللازمة لالغاء أو نقل الدرجات  
من مجموعة الخدمات المعاونة الى المجموعة الحرفية ، ويتم النقل بعد  
موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بقرار من السلطة المختصة إذا  
كان داخل الوحدة وبقرار من وزير المالية إذا كان النقل خارج الوحدة •

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة  
ممن يثبت بملفات خدمتهم أنهم يزاولون بالفعل لمدة ثلاث سنوات  
متصلة على الأقل حتى تاريخ العمل بهذا القانون أعمال وظائف حرفية  
ويكون نقلهم الى الوظائف الحرفية التى يزاولون أعمالها فى ذات الوحدة  
التي يعملون بها بذات درجاتهم وبأقدمياتهم بشرط أن تثبت صلاحيتهم  
لهذه الوظائف بالنجاح فى امتحان فنى يعقد فى أحد مراكز التدريب التى  
يصدر بتحديداتها قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية (١) •

ويمنح العامل المنقول وفقا لاحكام الفقرتين السابقتين علاوة من  
علاوات الدرجة المنقول اليها حتى ولو تجاوز نهاية الاجر المقرر لها •

---

(١) صدر قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية  
الادارية رقم ٥٥٤٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد مراكز التدريب التى تقوم  
بالامتحان الفنى لعمال الخدمة المعاونة للتثبيت من صلاحيتهم للحرف التى  
يقومون بعملها فعلا ( الوقائع المصرية فى ٢١/١١/١٩٨٣ - العدد ٢٦٤  
تابع ) المعدل بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ •

**مادة ٥٦** - يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل للقيام مؤقتا بمعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الاصلية تسمح بذلك (١) .

وتتظم اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بالنذب .

**مادة ٥٧** - في حالة غياب أحد شاغلى الوظائف العليا يقوم نائبه بأعباء وظيفته فاذا لم يكن له نائب جاز للسلطة المختصة انابة من يقوم بمعمله على أن يكون شاغلا لوظيفة من درجة معادلة أو من الدرجة الأدنى مباشرة .

**مادة ٥٨** - (٢) يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين (٣) بعد موافقة العامل كتابة اعلمته للعمل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها ، وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة .

ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعمرة ، ومع ذلك يجوز منحه اجرا من حكومة جمهورية مصر العربية سواء كانت الاعارة

(١) قضت محكمة النقض بان نذب العامل للقيام بأعباء وظيفة تعلو وظيفته الاصلية لا يكسبه حقا في تسوية حالته عليها او في فنته المالية ( نقض مدنى ١٩٨٤/٥/١٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٧٥٠ ) .  
(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) وممتبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٢ ) .

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٧ بتفويض السادة الوزراء كل فيما يخصه في اصدار قرارات الاعارة الخاصة بشاغلى الوظائف العليا بالوزارات والجهات التابعة لها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ مكرر في ١٩٨٧/١٠/١٩ ) .

٤٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

في المداخل أو الخارج وذلك بالشروط والالوضاع التى يحددها رئيسى  
الجمهورية (١) •

وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل فى نظام التأمين  
الاجتماعى ، واستحقاق العالوة والترقية ، وذلك مع مراعاة احكام القانون  
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له •

ومع ذلك فانه لا يجوز فى غير حالات الاعارة التى تقتضيها مصلحة  
قومية عليا بقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل الى درجات  
الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة كما لا تجوز اعارة أحد شاغلى  
تلك الوظائف قبل مضى سنة على الاقل من تاريخ شغله لها •

وفى غير حالة للترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل  
الذى تجاوز مدة اعارته أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة اذا  
تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة •

وتحدد أقدمية العامل عند عودته من الاعارة التى تجاوز المدة  
المسار اليها فى الفقرة السابقة على أساس أن يوضع أمامه عدد من  
العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين  
لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل •

مادة ٥٩ - عند اعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية ويجوز فى  
حالة الضرورة شغلها بطريق التعيين أو الترقية بقرار من السلطة المختصة  
بالتعيين اذا كانت مدة الاعارة سنة فأكثر وعند عودة العامل يشغل وظيفته

---

(١) صدر قرار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٥ لسنة  
١٩٨١ بان تمنح حكومة مصر مرتبات المعارين لبعض الحكومات فى الحالات  
التي يتقرر فيها تحمّل الحكومة بأجر المعار ( الجريدة الرسمية فى  
١٩٨١/١٢/٢٤ - العدد ٥٢ ) المعدل بالقرارات أرقام ٧٩٠ لسنة ١٩٨٣  
و ٤٠٩ لسنة ١٩٨٥ و ٩٧٧ لسنة ١٩٨٦ و ٥٧٩ لسنة ١٩٨٧ •



الاصلية اذا كانت خالية أو أى وظيفة خالية من درجة وظيفته أو يبقى في وظيفته الاصلية بصفة شخصية على أن تسرى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس درجة وظيفته .

وفي جميع الاحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة .

**مادة ٦٠ -** يجوز ليفاد العاملين في بعثات أو منح للدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بدون أجر بالشروط والاضاع المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المدلة والمكملة له .

وتدخل المدة في الحالات المتقدمة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي وفي استحقاق العلاوة الدورية والترقية وذلك مع مراعاة الاحكام الواردة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المدلة والمكملة له .

وتحفظ على سبيل التذكير لاعضاء البعثات والمنح والاجازات الدراسية من العاملين والمجندين وظائفيهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة بطريق التعيين دون الترقية اذا كانت مدة البعثة أو المنحة أو الاجازة لا تقل عن سنة على أن تخلى عند عودتهم .

**مادة ٦١ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) ينشأ بكل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة مركز للتدريب يتبع السلطة المختصة ويتولى دون غيره في اطار السياسة العامة للدولة والخطة القومية وضع خطط وبرامج تدريب العاملين بها وتنمية قدراتهم ، اعدادهم لشغل وظائفهم الجديدة وتأهيل المرشحين للتعيين في أحدى الوظائف فيها .

ويتولى المركز بالتنسيق مع الجهات المختصة تنفيذ ومتابعة البرامج التدريبية داخل الوحدة أو خارجها .

ويباشر المركز اختصاصه وفقا للائحة داخلية تتضمن القواعد والمعايير العامة التي يضعها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

ويجوز بقرار من لجنة شؤون الخدمة المدنية تحديد وظائف لا يجوز الترقية إليها إلا بعد اجتياز العامل بنجاح التدريب اللازم لاعداده اشغل الوظيفة (١) .

وتعتبر الفترة التي يقضيها العامل في التدريب فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته ، ويعتبر التخلف عن التدريب اخلالا بواجبات الوظيفة .

وتحدد المعاملة المالية للموظفين للتدريب وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

## الفصل التاسع

### في الاجازات

مادة ٦٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تحدد السلطة المختصة أيام العمل في الاسبوع ومواقيته لمقتضيات المصلحة العامة ولا يجوز للعامل أن ينفق عن عمله إلا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة بالمواد التالية ووفقا للضوابط والاجراءات التي تضعها السلطة المختصة .

مادة ٦٣ - للعامل الحق في اجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .  
ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتضت الضرورة ذلك ، أو أن يمنح أياما عوضا عنها .

---

(١) صدر قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير التنمية الادارية رقم ٣٩٦٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن عدم جواز الترقية لبعض الوظائف الا بعد اجتياز الدورات التدريبية اللازمة .

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... ٤٣

وتسرى بالنسبة للاعياد الدينية لغير المسلمين أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن .

مادة ٦٤ - يستحق العامل أجازة عارضة بأجر لمدة سبعة أيام في السنة وذلك لسبب طارئ، يتعذر معه الحصول على أية أجازة أخرى .

مادة ٦٥ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
يستحق العامل أجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية فيما عدا العطلات الأسبوعية وذلك على الوجه التالي :

(١) ١٥ يوما في السنة الأولى وذلك بعد مضي ستة أشهر من تاريخ استلام العمل .

(٢) ٢١ يوما لمن أمضى سنة كاملة .

(٣) ٣٠ يوما لمن أمضى عشر سنوات في الخدمة .

(٤) ٤٥ يوما لمن تجاوز سنه الخمسين .

وللجنة شؤون الخدمة المدنية أن تقرر زيادة مدة الاجازة الاعتيادية بما لا يجاوز خمسة عشر يوما لمن يعملون في المناطق النائية أو اذا كان العمل في أحد غروع الوحدة خارج الجمهورية .

ولا يجوز تقصير أو تأجيل الاجازة الاعتيادية أو انهاءها الا لأسباب قومية تقتضيها مصلحة العمل .

ويجب في جميع الاحوال التصريح بأجازة اعتيادية لمدة ستة أيام متصلة .

ويحتفظ العامل برصيد أجازته الاعتيادية على أنه لا يجوز أن يحصل على أجازة اعتيادية من هذا الرصيد بما يجاوز ستين يوما في السنة بالإضافة الى الاجازة الاعتيادية المستحقة عن تلك السنة .

فإذا انتهت خدمة العامل قبل استيفاء رصيده من الاجازات الاعتيادية يستحق عن هذا الرصيد أجره الاساسى الذى كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر .

مادة ٦٦ - (مستبدلة بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) يستحق العامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة أجازة مرضية تمنح بقرار من المجلس الطبى المختص فى الحدود الآتية :

- ١ - ثلاثة أشهر بأجر كامل .
- ٢ - ستة أشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الاساسى .
- ٣ - ستة أشهر بأجر يعادل ٥٠٪ من أجره الاساسى . ٧٥٪ من الاجر الاساسى لن يجاوز سن الخمسين .

وللعامل الحق فى مدة الاجازة المرضية ثلاثة أشهر بدون أجر اذا قرر المجلس الطبى المختص احتمال شفائه ، وللسلطة المختصة زيادة المدة ستة أشهر أخرى بدون أجر اذا كان العامل مصابا بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل ، ويرجع فى تحديد أنواع الامراض التى من هذا النوع الى المجلس الطبى المختص .

كما يجوز للسلطات المختصة بمراعاة الحد الاقصى لمجموع المدد المشار اليها فى هذه المادة أن تقرر زيادة المدد التى يحصل فيها العامل على اجازة مرضية بأجر مخفض كما يجوز لها أن تقرر منحه تلك الاجازة بأجر كامل .

وللعامل الحق فى أن يطلب تحويل الاجازة المرضية الى اجازة اعتيادية اذا كان له وغر منها .

وعلى العامل المريض أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل ما لم يكن ذلك قد تعذر عليه لاسباب قهرية .

**مادة ٦٦ ( مكررا ) -** ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
استثناء من أحكام الاجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الامراض  
المزمنة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة بناء على موافقة  
الادارة العامة للمجالس الطبية اجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشفى  
أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه  
عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الاخيرة يظل العامل في اجازة مرضية بأجر  
كامل حتى بلوغه سن الاحالة للمعاش .

**مادة ٦٧ -** تضع السلطة المختصة الاجراءات المتعلقة بحصول العامل  
على الاجازة المرضية ويعتبر تمارس العامل اخلالا بواجبات الوظيفة .  
واذا رغب العامل المريض في انتهاء اجازته والعودة لعمله وجب أن  
يقدم بذلك طلبا كتابيا وأن يوافق المجلس الطبي المختص على ذلك .

**مادة ٦٨ -** لا يجوز للعامل أن يعمل بأجر أو بغير أجر لدى الغير  
خلال اجازته المقررة في المواد السابقة وإذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب  
جهة أخرى كان للجهة التي يتبعها أن تحرمه من أجره عن مدة الاجازة  
أو أن تسترد ما دفعته اليه من أجر مع عدم الاخلال بالجزاء التأديبي  
في جميع الاحوال .

**مادة ٦٩ -** <sup>(١)</sup> تكون حالات الترخيص بأجازة بدون مرتب على  
الوجه الآتي :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى

---

(١) البند رقم (٢) معدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) ورقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٢ ) .

الخارج<sup>(١)</sup> لمدة ستة أشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ، ولا يجوز أن تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الاحوال (٣) .

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للاسباب التي يبيدها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التي تتبعها .

ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاجازة كما لا يجوز الترخيص بهذه الاجازة لمن يشغل احدى تلك الوظائف قبل مضي سنة على الاقل من تاريخ شغله لها .

وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا تجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة .

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأن الترخيص بالسفر لا يكون الا للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين التوظيف ، ذلك أن العامل في القطاع الخاص لا يحتاج الى ترخيص له بالسفر للخارج باعتبار أن حرية التنقل والسفر من الحريات العامة التي كفلها الدستور ، شأن العامل بالقطاع الخاص في ذلك شأن اصحاب المهن الحرة أو من يعملون لحسابهم الخاص ( جلسة ١٩٨٦/٤ - الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٦ ق ) .

(٢) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه اذا كانت الاجازة بدون مرتب تعتبر حقا للعامل اذا ما توافرت شروط الحصول عليها ، فإن استعمال هذا الحق لا يتأتى الا بترخيص من جهة الادارة والاساس في ذلك هو ضمان سير المرفق العام بانتظام واطراد ، وترتبيا على ذلك فإنه لا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله عقب تقديمه طلب الحصول على الاجازة لجرد استيفائه شروط منحها ( جلسة ١٩٨٥/١١/١٦ - الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٢٧ ق ) .

حدد أقدمية العامل عند عودته من الاجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل العدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الاربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل .

٣ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل المنتسب لاحدى الكليات أو المعاهد العليا أجازة بدون مرتب عن أيام الامتحان الفعلية .

ويجوز للجهة الادارية شغل وظيفة العامل الذي رخص له بأجازة بدون مرتب لمدة سنة على الاقل بالتعيين أو الترقية عليها .

مادة ٧٠ - تستحق العاملة أجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تتحمل الجهة الادارية باشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا القانون أو تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوى ٢٥٪ من المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء مدة الاجازة وذلك وفقا لاختيارها .

مادة ٧٠ ( مكررا ) - ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) لا يجوز اعارة العامل أو منحه الاجازات المنصوص عليها في البندين ١ - ٢ من المادة ٦٩ والمادة ٧٠ من هذا القانون أثناء فترة الاختبار .

مادة ٧١ - يستحق العامل اجازة خاصة بأجر كامل ولا تصيب ضمن الاجازات المقررة في المواد السابقة وذلك في الحالات الآتية :

١ - لاداء فريضة الحج وتكون لمدة شهر وذلك مرة واحدة طوال حياته الوظيفية .

٤٨ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

٢ - للعاملة الحق في أجازة للوضع لمدة ثلاثة أشهر بعد الوضع  
ونك لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية •

٣ - للعامل المصاب بمرض معد ويسرى المجلس الطبى  
المختص منعه لهذا السبب من مزاولة أعمال وظيفته للمدة التى يحددها •

ويستحق العامل الذى يصاب بصلابة عمل ويقرر المجلس الطبى  
المختص مدة لعلاجه ، أجازة للمدة التى يحددها مع مراعاة أحكام القانون  
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة  
له فيما يتعلق بتحديد إصابة العمل والتعويض المستحق •

مادة ٧٢ - يجوز للسلطة المختصة وفقا للقواعد التى تضمها الترخيص  
للعاملة بأن تعمل نصف أيام العمل الرسمية وذلك مقابل نصف الاجر  
المستحق لها •

وتستحق فى هذه الحالة نصف الاجازات الاعتيادية والمرضية المقررة  
لها وتسرى عليها أحكام هذا القانون فيما عدا ذلك •

واستثناء من حكم المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر  
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تؤدى الاشتراكات  
المستحقة وفق أحكام هذا القانون من الاجر المخفض على أسس الاجر  
الكامل وتدخل الحدة بالكامل ضمن مدة اشتراكها فى النظم المذكور •

مادة ٧٣ - لا يستحق المجند والمستبقى والمستدعى للاحتياط أجازة  
من أى نوع مما سبق طوال مدة وجوده بالقوات المسلحة •

مادة ٧٤ - اذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة  
غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسؤولية التأديبية •



ويجوز للسلطة المختصة أن تقرر حساب مدة الانقطاع من أجازاته ومنحه أجره إذا كان له رصيد منها يسمح بذلك .

**مادة ٧٥ —** تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين .

### **الفصل السادس**

#### **في واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم**

**مادة ٧٦ —** الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه .

١ — أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليف العاملين بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٢ — أن يحسن معاملة الجمهور مع انجاز مصالحه في الوقت المناسب .

٣ — أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

٤ — المحافظة على مواعيد العمل واتباع الاجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية للوحدة في حالة التغيب عن العمل أو التأخير عن المواعيد .

٥ — المحافظة على ممتلكات وأموال الوحدة التي يعمل بها ومراعاة صيانتها .

٥٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

٦ - ابلاغ الجهة التي يعمل بها بمحل اقامته وحالته الاجتماعية وكل تغيير يطرأ عليها خلال شهر على الاكثر من تاريخ التعيين .

٧ - أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات المأجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

٨ - أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر بدقة وأمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسئولية الاوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولا عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

مادة ٧٧ - ( البند رقم (١) مستبدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
يحظر على العامل :

١ - مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها والتعليمات والنشرات المنظمة لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالماملين التي تصدر عن الجهاز المركزي للتنظيم والادارة أو الامتناع عن تنفيذها .

٢ - مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

٣ - مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

٤ - الازمات أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الاشخاص العامة الاخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمسابات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة .

٥ - عدم الرد على مناقصات الجهاز المركزي للمسابات أو مكاتبه

بصفة عامة أو تأخير الرد عليها ، ويمتدر في حكم عدم الرد أن يجيب العامل  
اجابة النرض منها الماطلة والتسوييف •

٦ — عدم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بغير عذر مقبول  
بالصابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة لها أو بما يطلبه من  
أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو  
الاطلاع عليها بمقتضى قانون انشائه •

٧ — أن يقضى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق  
الصحف أو غير ذلك من طرق النشر الا اذا كان مصرحا له بذلك كتابة  
من الرئيس المختص •

٨ — أن يفشى الامور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت  
سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك ، ويظل هذا الالتزام  
بالكتمان قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة •

٩ — أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الاوراق الرسمية أو ينزع  
هذا الاصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به  
شخصيا •

١٠ — أن يخالف اجراءات الامن الخاص والعام التى يصدر بها  
قرار من السلطة المختصة •

١١ — أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو  
بالواسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان  
غير متفق مع مقتضياتها وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥  
لسنة ١٩٦١ بقصر تعين أى شخص على وظيفة واحدة •

١٢ — أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات

العمل الرسمية الا باذن من السلطة المختصة ، ومع ذلك يجوز أن يتولى العامل بأجر أو بمكافأة أعمال القوامه أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية اذا كان المشمول بالوصاية أو القوامه أو الغائب أو المعين له مساعد قضائى ممن تربطهم به صلة قبرى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة .

وأن يتولى أعمال الحراسة على الاموال التى يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قبرى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة وذلك بشرط اخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك .

١٣ - أن يشرب الخمر أو أن يلعب القمار فى الامنية أو المحال العامة .

( أ ) قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض بمناسبة قيامه بواجبات بوظيفته .

( ب ) أن يجمع نقودا لى فرد أو لاية هيئة أو أن يوزع منشورات أو يجمع امضاءات لاغراض غير مشروعة .

( ج ) أن يشترك فى تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل دون اذن الجهة التى تحددها السلطة المختصة ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية .

( د ) أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات القضائية أو الادارية للبيع اذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .

( هـ ) أن يزاول أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

( و ) أن يشترك فى تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس ادارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوبا عن الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع العام .

- ( ز ) أن يستأجر أراضى أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .  
( ح ) أن يضارب في البورصات .

### الفصل الحادى عشر

#### في التحقيق مع العاملين وتاديبهم

**مادة ٧٨ -** كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .

ولا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده .

ولا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى <sup>(١)</sup> .

**مادة ٧٩ -** لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه <sup>(٢)</sup> ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبيا .

---

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه لا يجوز للادارة أن ترجع على أن من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ما تحتمله من اضرار عن اخطائهم الا اذا اتسم الخطأ بالطابع الشخصى ، ويعتبر الخطأ الجسيم اذا كان الفعل أو التقصير من جانب الموظف يكشف عن نزواته وعدم تيمره وتغلبه منفعته الشخصية أو قصد للنكبة أو الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيما . اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى بل ينم عن عمل موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون خطأ مصلحيا أو مرفقيا وتقع المسؤولية على عاتق الادارة وحدها في مثل هذا النوع من الأخطاء ( جلسة ١٩٨٦/٤/١٣ - الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٧ ق ) .

(٢) قضت المحكمة الادارية العليا بأن التحقيق الذى تجريه النيابة العامة هو منسوب الى العامل من اتهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات

ومع ذلك يجوز بالنسبة لجزاء الانذار والخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجراء .

مادة ٧٩ ( مكرراً ) - ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف العليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المحظورة الواردة بالبنيين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون .  
وعلى الجهة الادارية المختصة بالنسبة لسائر المخالفات ان توقف ما تجريه من تحقيق في واقعة أو وقائع وما يرتبط بها اذا كانت النيابة الادارية قد بدأت التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهة فور اخطارها بذلك إحالة أوراق التحقيق بحالته الى النيابة الادارية .

ويقع باطلا كل اجراء أو تصرف يخالف أحكام الفقرتين السابقتين ،  
وعلى النيابة الادارية أن تنتهى من التحقيق مع شاغلى الوظائف العليا خلال ستة أشهر من تاريخ إحالة المخالفة اليها أو اتصال علمها بها .

مادة ٨٠ - الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الماملين هي :

١ - الانذار .

٢ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٣ - الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجراء ربع الأجر شهريا  
بعد الجزء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

=

يصلح أساسا لجهة العمل في استخلاص المخالفات التأديبية قبل العامل وتوقيع الجزاء الادارى المناسب عنها ، ذلك أن التحقيق الذى تجريه النيابة العامة يغنى عن اجراء التحقيق الادارى بالنسبة للمخالفات الادارية طالما أنه قد تناول الوقائع التى تشكل الذنب الادارى وسمع فيه أقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها ، والقول بغير ذلك هو تكرار للتحقيق دون مقتض ( جلسة ١٩٨٦/٣/١٨ - الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٥ ق ) .

- ٤ - الحرمان من نصف العلاوة الدورية •
- ٥ - الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر •
- ٦ - تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين •
- ٧ - خفض الأجر في حدود علاوة •
- ٨ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة •
- ٩ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر الى القدر الذى كان عليه قبل الترقية •
- ١٠ - الاحالة الى المعاش •
- ١١ - الفصل من الخدمة •

أما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ١ - التنبيه •
- ٢ - اللوم •
- ٣ - الاحالة الى المعاش •
- ٤ - الفصل من الخدمة •

مادة ٨١ - تضع السلطة المختصة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق •

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والاوراق التى يرى فائدتها فى التحقيق واجراء المعالجة •

مادة ٨٢ - ( البندين ١ ، ٢ ، مستبدلان بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
يكون الاختصاص فى التصرف فى التحقيق كما يلى :

- ١ - لشاغلى الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما فى السنة بحيث لا تزيد مدته فى المرة الواحدة على خمسة عشر يوما •

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام .

وللسلطة المختصة حفظ التحقيق أو الغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ولها أيضا إذا لغت الجزاء أن تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بالقرار .

٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من ( ١ - ٦ ) من الفقرة الاولى من المادة ٨٠ ولا يجوز أن تزيد مدة الخصم من الاجر في السنة الواحدة على ٦٠ يوما سواء تم توقيع جزاء الخصم دفعة واحدة أو على دفعات وكذلك الجزاين الواردين في البندين ( ١ ، ٢ ) من الفقرة الثانية من المادة المشار اليها .

٣ - كما يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة (٨٠) وذلك في المخالفات الجسيمة التي تحددها لائحة الجزاءات .

٤ - تختص المحكمة التأديبية بتوقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٨٠) وتكون الجهة المنتدب أو المعار اليها العامل أو المكلف بها هي المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للاحكام سالفة الذكر وذلك عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة التدب أو الاعارة أو التكليف (١) .

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه يستثنى من انعقاد الاختصاص بتأديب العامل المعار أو المنتدب للجهة المعار أو المنتدب اليها ، يستثنى من ذلك حالات الترخيص بالعمل لدى جهة خاصة أو شخص من اشخاص القانون الخاص حيث ينعقد الاختصاص بالتأديب في هذه الحالة لجهة العمل الاصلية ، والاساس في ذلك هو خضوع العامل لنظم التأديب المنصوص عليها في نظم العاملين المدنيين بالدولة على نحو لا يسمح لخضوعه لأي نظم خاصة ( جلسة ١٩٨٦/٣/١١ - الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق ) .



مادة ٨٣ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحوال أن يوقف  
العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق منه ذلك لمدة لا  
تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية  
المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف  
نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف  
أو عدم صرف الباقي من أجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة  
أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع  
في شأنه .

، وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ  
رفع الامر اليها فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف  
الاجر كاملا فاذا برئ العامل أو حفظ التحقيق منه أو جوزى بجزاء  
الانذار أو الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز خمسة أيام صرف اليه ما يكون  
قد أوقف صرفه من أجره ، فان جوزى بجزاء أشد تقرر السلطة التي  
وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزاء  
الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه الحالة  
ما سبق أن صرف له من أجر .

مادة ٨٤ - كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف  
بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة  
حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويجرم من كامل أجره  
في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي . ويعرض الامر عند عردة  
العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسؤولية  
العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف  
صرفه .

**مادة ٨٥ -** لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات الآتية :

١ - ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام الى عشرة •

٢ - ستة أشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل لمدة ١١ يوماً الى ١٥ يوماً •

٣ - تسعة أشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على خمسة عشرة يوماً وتلك عن ثلاثين يوماً •

٤ - سنة في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على ثلاثين يوماً أو في حالة توقيع جزاء خفض الاجر •

٥ - مدة التأجيل أو الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل العلاوة أو الحرمان من نصفها •

وتتسب فترات التأجيل المشار اليها من تاريخ توقيع الجزاء ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على جزاء سابق •

**مادة ٨٦ -** عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى وشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط استحقاقها وتحديد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الاعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء •

فإذا وقع على العامل جزاء خفض الى وظيفة أدنى مع خفض الاجر فلا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء •

مادة ٨٧ - لا تجوز ترقية عامل محال الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف ، وفي هذه الحالة تحجز للعامل الوظيفة لمدة سنة فاذا استطلت المحاكمة لاكثر من ذلك وثبت عدم ادانته أو وقع عليه جزاء الانذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة خمسة أيام فأقل وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في الوظيفة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه ولو لم يحل الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية ويمنح أجرها من هذا التاريخ .

ويعتبر العامل محالاً للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية .

مادة ٨٨ - ( الفقرة الأولى والثالثة مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) لا يمنح انتهاء خدمة العامل لاي سبب من الاسباب عدا الوفاة من محاكمته تأديبياً اذا كان قد بدء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته .

ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدى في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تتجاوز خمسة أضعاف الأجر الاساسى الذي كان يتقاضاه في الشهر عند انتهاء الخدمة .

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تستوفى الغرامة من تمويل الدفعة الواحدة أو المبلغ المخزّن ان وجد عند استحقاقها وذلك في حدود الجزء الجائر المحجز عليه أو بطريق المحجز الادارى على أمواله .

٦٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة ٨٩ - يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقل اختصاص التأديب من الجهة الأصلية التي يتبعها العامل الى الجهة التي يباشر فيها عمله وذلك في الجهات التي تضم عاملين يتبعون أكثر من وحدة وذلك بالنسبة الى المخالفات التي تتم في هذه الجهات .

مادة ٩٠ - تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية .

مادة ٩١ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة <sup>(١)</sup> وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية <sup>(٢)</sup> .

---

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأن عبارة « اى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة » من الاتماع والشمول بحيث تنسحب على كافة الاجراءات التي يكون من شأنها بعث الاتهام وتحريكه . ( جلسة ١٩٨٦/٢/١١ - الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٨ ق )

(٢) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه يتعين على المحكمة التأديبية أن تتصدى لتكليف الرقائح المروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لينبأن أثره في استتالة مدة سقوط الدعوى . ولا يحول دون ذلك عدم إبلاغ النيابة العامة بالمخالفة المنسوبة الى المتهم أو عدم عرض أمره على المحكمة الجنائية لتصدر فيها حكماً جنائياً ( جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ - الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق ) .

**مادة ٩٢ -** تمحى الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانقضاء الفترات الآتية :

١ - ستة أشهر فى حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الاجر مدة لا تتجاوز خمسة أيام •

٢ - سنة فى حالة الخصم من الاجر مدة تزيد على خمسة أيام •

٣ - سنتان فى حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها •

٤ - ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الاخرى عدا جزاءى الفصل والاحالة الى المعاش بحكم أو قرار تأديبى •

ويتم المحو فى هذه الحالات بقرار من لجنة شؤون العاملين بالنسبة لمغير شاغلى الوظائف العليا اذا تبين لها أن سلوك العاملين وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبيده الرؤساء عنه •

ويتم المحو بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا بقرار من السلطة المختصة •

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتعويضات التى ترتبت نتيجة له وترفع أوراق الجزاء وكل اشارة اليه وما يتعلق به من ملف خدمة العامل •

**مادة ٩٣ -** تحتفظ كل وحدة فى حساب خاص بحصيلة جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ويكون الصرف من هذه الحصيلة فى الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية للعاملين طبقا للشروط والأوضاع التى تحددها السلطة المختصة •

## الفصل الثاني عشر:

### في انتهاء الخدمة

- مادة ٩٤ - تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :
- ١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
  - ٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا .
  - ٣ - الاستقالة (١) .
  - ٤ - الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .
  - ٥ - فقد الجنسية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأخرى .
  - ٦ - الفصل بقرار من رئيس الجمهورية في الاحوال التي يحددها القانون الخاص بذلك (٢) .

(١) حكمت المحكمة الادارية العليا بأن المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عدلت أسباب انتهاء الخدمة ومن بينها الاستقالة ثم نظمت المادة ٩٧ أحكام الاستقالة الصريحة والمادة ٩٨ أحكام الاستقالة الضمنية وذلك في حالات ثلاث بينها تلك المادة . ولم يفرق المشرع في الحكم بين التعبير عن الارادة في ترك الخدمة صراحة بأن يقدم الموظف استقالة مكتوبة أو أن يكون التعبير عن الارادة ضمنيا بتوافر حالة من الحالات المشار اليها فيعتبر العامل وكأنه مقحما استقالة . فاذا تزامنت الارادة الصريحة والارادة الضمنية فالاولى هي المقدمة وترتب آثارها بقوة القانون . ومؤدى ذلك انه اذا قدم العامل استقالة صريحة تنتهي خدمته بالقرار الصادر من الجهة الادارية بقبولها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة بقوة القانون ، وترتب ذات الحكم حتى لو انقطع العامل عن عمله عقب تقديم استقالة . واذا لم تسأله الجهة الادارية تأديبيا قبل فوات الثلاثين يوما انتهت خدمته بقوة القانون حتى لو قدم العامل اسبابا تبرر انقطاعه بدون اذن عقب تقديم استقالته الصريحة وبعد فوات الثلاثين يوما ، والاساس في ذلك ان الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة الادارة تكون قد انقطعت مما لا يجوز معه قانونا البحث في الاعذار التي يقدمها لتبرير انقطاعه . ( جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ - أطلعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق ) .

(٢) انظر أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣ ) .

٧ - الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيد للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مالم يكن الحكم مع وقف التنفيذ •

ومع ذلك فاذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل •

٨ - الغاء الوظيفة المؤقتة •

٩ - الوفاة •

مادة ٩٥ - (١) تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المحلة له •

ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة •

مادة ٩٥ (مكررا) - (مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار بإحالة العامل الى المعاش بناء على طلبه قبل بلوغ السن القانونية على ألا تقل سن الطالب عند تقديم الطلب عن خمسة وخمسين سنة وألا تكون المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش أقل من سنة •

---

(١) معجلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٦/٢١ - العدد ٢٥ تابع ) وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٢ ) •

وتسوى الحقوق التأمينية لمن يحال الى المعاش طبقا لاحكام الفقرة السابقة على أساس مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعى مضافا اليها المدة الباقية لبلوغه السن القانونية أو مدة سنتين أيهما أقل .

ولا يجوز اعادة تعيين العاملين الذين تسرى عليهم أحكام هذه المادة بالحكومة أو شركات القطاع العام ، كما لا يجوز شغل الوظائف التى تخلو نتيجة تطبيق هذه المادة حتى بلوغ الحائين الى المعاش سن التقاعد الا بموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

مادة ٩٥ مكررا (١) - ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ )  
يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار بإحالة العامل الذى تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناء على طلبه اذا قام بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية (١) .

ويصرف للعامل في هذه الحالة مكافأة توازى أجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة في المعاش .

ولا يجوز اعادة تعيين العاملين الذين تسرى عليهم أحكام هذه المادة بالحكومة أو شركات القطاع العام ، كما لا يجوز شغل الوظائف التى تخلو نتيجة تطبيق هذه المادة قبل مضي سنة من تاريخ الاحالة الى المعاش .

مادة ٩٦ - تثبت عظم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من المجلس الطبى

---

(١) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٥١ لسنة ١٩٨٣ بشأن ضوابط اصدار قرار بإحالة العامل الى المعاش اذا طلب ذلك للقيام بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية ( الوقائع المصرية في ١١/٣١/١٩٨٣ - العدد ٣٦٤ تابع ) .



المختص ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ أجازته المرضية والاعتيادية مالم يطلب انهاء خدمته دون انتظار انتهاء أجازته .

**مادة ٩٧ -** للمعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة .  
ويجب ألبيت فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة .

**مادة ٩٨ -** يعتبر العامل مقدما استقالته فى الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفى هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فاذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر

الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل (١) .

٢ - اذ انقطع عن عمله بغير اذن ثقيله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية (٢) .

٣ - اذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة في هذه الجهة الأجنبية .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية .

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه ليس صحيحا ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن العمل المدد المحددة في المادة ٩٨ لا تنتهي الا بالقرار الاداري الذي يترتب هذا الاثر حرصا على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل في المرفق العام ، ذلك ان عدم اتخاذ جهة الادارة الاجراء التأديبي ضد الموظف المنقطع عن العمل حتى انتهاء الاجل المقرر في القانون فان القرينة القانونية تنهض في حقها ويعتبر العامل مستقيلا وتنتهي خدمته دون تعليق الأمر على صدور قرار اداري بذلك ( جلسة الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٩ ق ) .

(٢) قضت المحكمة الادارية العليا بأن انذار العامل قبل انتهاء خدمته بسبب الانقطاع عن العمل من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان قرار انتهاء الخدمة ، والاساس في ذلك هو أن الانذار يعد ضمانة اساسية تكفل احاطة العامل بما يتخذ حياله من اجراء تنتهي به خدمته وأنه يتيح للعامل فرصة ابداء عذره قبل انتهاء خدمته ( جلسة ١٩٨٦/٤/١٩ - الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق ) .

**مادة ٩٩ -** يصرف للعامل أجره الى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته لأحد الاسباب المبينة بالمادتين ٨٠ ، ٩٤ على أنه فى حالة الفصل لعدم اللياقة الصحية يستحق العامل الاجر كاملا أو منقوصا حسب الاحوال لغاية استنفاذ أجازاته المرضية أو حالته الى المعاش بناء على طلبه .

وإذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق أجره حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التى تعتبر الاستقالة بعدها مقبولة وفى حالة انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة المؤقتة أو بقرار من رئيس الجمهورية يستحق العامل تمويضا يعادل أجره الى أن يتم ابلاغه بالقرار وذلك دون اخلال بحكم الفقرة السابقة .

**مادة ١٠٠ -** اذا حكم على العامل بالاحالة الى المعاش أو الفصل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم مالم يكن موقوفا عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ويستحق العامل المحكوم عليه تمويضا يعادل أجره الى يوم ابلاغه الحكم اذا لم يكن موقوفا عن العمل .

ولا يجوز أن يسترد من العامل الذى أوقف عن عمله ما سبق أن صرف له من أجره اذا حكم عليه بالاحالة الى المعاش أو الفصل .

**مادة ١٠١ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) اذا ترقى العامل وهو فى الخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى ١٠٠ جنيه للارمل أو لارشاد الاولاد أو لمن يثبت قيامه بصرف هذه النفقة .

### الباب الثالث

#### فى الاحكام الانتقالية

**مادة ١٠٢ -** ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة

والقوانين المعدلة والمكملة له إلى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجر الذي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لدرجات الوظائف المنقولين إليها .

وبالنسبة لمن كانوا يشغلون فئاتهم الوظيفية بصفة شخصية تدرى في شأنهم الأوضاع المقررة بالموازنة العامة للدولة وفقاً للتأشير الوارد بشأن فئاتهم ، ويستحقون علاواتهم الدورية بالفئات المقررة للدرجة الشخصية التي أصبحوا يشغلونها .

ويكون ترتيب الأقدمية بين المنقولين إلى درجة واحدة بحسب أوضاعهم السابقة .

مادة ١٠٣ - يمنح العاملون بداية ربط الأجر المقرر للوظائف المنقولين إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوزوا بها نهاية الربط على ألا تؤثر هذه العلاوة في موعد العلاوة الدورية .

وإذا كان العامل قد أمضى في فئة المالية الحالية حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٧٨ المدة الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين فيما يلي يمنح بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول إليها أيهما أكبر .

- الفئة الثالثة - ثلاث سنوات
- الفئة الرابعة - ثلاث سنوات
- الفئة الخامسة - ثلاث سنوات
- الفئة السادسة - أربع سنوات
- الفئة السابعة - أربع سنوات
- الفئة الثامنة - خمس سنوات
- الفئة التاسعة - خمس سنوات
- الفئة العاشرة - ست سنوات

**مادة ١٠٤ -** ينقل العاملون من حملة المؤهلات الدراسية المقررة لهم ميزة مالية وأقدمية اعتبارية عند التعيين ولا يزالون بالفئة المعيّنين عليها ابتداء الى الدرجة المالية المادلة لفئاتهم على النحو المبين بالجدول رقم ٢ المرافق ويمنحون فيها بداية ربط الدرجة الجديدة مضافا اليها الميزة المالية المقررة أو مرتباتهم التي يتقاضونها عند تنفيذ أحكام هذا القانون مضافا اليها علاوة من علاوات الدرجة المنقولين اليها أيهما أكبر .

**مادة ١٠٥ -** يحتفظ العاملون بوظائفهم المسندة اليهم عند تنفيذ أحكام هذا القانون وذلك الى أن تحدد وظائفهم .

ولا يترتب على تحديد الوظائف في هذه الحالة الاخلال بالترتيب الرئاسي القائم بين شاغليها متى توافرت فيهم اشتراطات شغلها .

**مادة ١٠٦ -** يستمر العمل بالقوانين والمقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه وعلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون أن تصدر القرارات المنفذة له في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تنفيذه .

**الجدول رقم ( ١ )**  
**للعاملين المعيّنين بالدولة (١) و (٢)**

درجات الوظائف	الأجر السنوي	نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة	العلاوة المستحقة
درجات الوظائف العليا :	جنيه		جنيه
الممتازة .....	٢٥٤٣		
العالية .....	١٦٢٠ - ٣٤٣٣	٪١٠٠	٧٥
مدير عام .....	١٤٤٠ - ٢٣٠٤	٪١٠٠	٧٢
الأولى .....	١٠٨ - ٢٠٨٨	٪١٠٠	٦٠
الثانية .....	٧٨٠ - ١٩٠٨	٪٥٠	٤٨ ثم ٦٠ ابتداء من ٨٧٦
الثالثة .....	٥١٦ - ١٦٠٨	٪٢٥	٣٦ ثم ٤٨ ابتداء من ٦٦٠
الرابعة .....	٣٩٦ - ١٢١٢	٪٢٠	٢٤
الخامسة .....	٣٧٢ - ٩٢٤	٪١٠	١٨
السادسة .....	٣٦٠ - ٧٤٤	—	١٨

(١) الجدول رقم (١) مستبدل بالقانونين رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠  
 ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) ورقم ٣١ لسنة  
 ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ٢٩/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥ مكرر ) .  
 (٢) صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مرتب نائب الوزير  
 ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) كما صدر  
 القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد مرتبات نائب رئيس الجمهورية  
 ورئيس مجلس الشعب والشورى ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء  
 =

## الجدول رقم ( ٢ )

درجات الوظائف وفقا للقانون		الفئات الوظيفية وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١	
الأجر السنوي	درجات الوظائف	الربط المالى للمستوى والفئات الوظيفية	المستويات
جنيه ٢١٠٠	وكيل أول	جنيه ٢٠٥٠	ممتازة (وكيل أول) ....
٢٠٤٠ — ١٥٠٠	وكيل وزارة	١٨٠٠ — ١٤٠٠	عالية (وكيل وزارة) ...
١٩٢٠ — ١٣٣٠	مدير عام	١٨٠٠ — ١٢٠٠	مدير عام .....
١٦٨٠ — ٩٦٠	الأولى	١٤٤٠ — ٨٧٦	المستوى الأول
١٥٠٠ — ٦٦٠	الثانية	١٤٤٠ — ٦٨٤	
		١٤٤٠ — ٥٤٠	١٤٤٠ — ٥٤٠
		٧٨٠ — ٤٢٠	المستوى الثانى
١٢٠٠ — ٣٦٠	الثالثة	٧٨٠ — ٣٣٠	
		٧٨٠ — ٢٤٠	٧٨٠ — ٢٤٠
٩٠٠ — ٢٤٠	الرابعة	٣٦٠ — ١٨٠	المستوى الثالث
٧٢٠ — ٢١٦	الخامسة	٣٦٠ — ١٦٢	
٥٤٠ — ١٩٢	السادسة	٣٦٠ — ١٤٤	٣٦٠ — ١٠٤

=

( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٧/٧/٦ - العدد ٢٨ مكرر «و» ) • وصدر  
أيضا القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلى الوظائف التى  
كان مدرجا لها فى موازنة الدولة فى أول يوليو سنة ١٩٨٧ الربط الثابت  
وبدل التمثيل المقرر للوزير ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٨/٤/١٧ - العدد  
١٥ مكرر ) •

### الجهاز المركزى للتنظيم ولادارة

قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ (١)

باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

#### لجنة شئون الخدمة المدنية :

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة •  
وعلى قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٧٨ بشأن لائحة نظام واجراءات العمل باللجنة •

#### قررت :

مادة ١ - يعمل بالاحكام المرافقة للائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه •

مادة ٢ - تلغى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وكل نص يخالف احكام هذه اللائحة •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية •

صدر فى ١٢ شوال سنة ١٣٩٨ ( ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧٨ ) •

#### اللائحة التنفيذية

لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

#### احكام عامة

مادة ١ - ينشأ لكل عامل ملف تودع به الوثائق والبيانات والمعلومات

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٩/٢٥ - العدد ٢٢٠ •



الخاصة به مما يكون متصلاً بوظيفته كما تودع به الملاحظات المتعلقة به له والتقارير السنوية المقدمة عنه .

كما تودع بالملف المذكور كل ما يثبت جديته من الشكاوى والبلاغات المقدمة ضد العامل وذلك بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها .

ويكون إيداع الملاحظات المتعلقة بالعمل في ملف الخدمة بعد تسليم العامل صورة منها وفي حالة امتناعه عن استلام الصورة ترسل إليه بكتاب موصى عليه .

ويجب أن ترقم أوراق الملف ويثبت رقم كل ورقة ومضمونها على غلافه ولا يجوز نزع أية ورقة منه بعد إيداعها فيه .

**مادة ٢ -** على كل وحدة بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في مشروع هيكلها التنظيمى واعتماده من السلطة المختصة أن توافي الجهاز بخمس صور من هذا الهيكل وكذلك كل ما يطرأ عليه من تعديلات .

**مادة ٣ -** على مختلف الوحدات التى ترغب فى استطلاع رأى مجلس الدولة فى أى شأن من شئون الخدمة المدنية أن تكتب بذلك تفصيلاً للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

### شئون العاملين

**مادة ٤ -** تجتمع لجنة شئون العاملين فى مقر الوحدة بناء على دعوة من السلطة المختصة أو من رئيس اللجنة أو رئيس الوحدة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل بما فيهم الرئيس أو من يقوم مقامه .

ويقوم بأعمال الأمانة الفنية لهذه اللجنة رئيس شئون العاملين بالوحدة أو من يقوم مقامه ولا يكون له صوت معدود فى المداولات .

**مادة ٥ -** ينشأ سجل خاص بأرقام سلسلة تدون به محاضر اجتماعات لجنة شئون العاملين • ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما داره من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي بنيت عليها • ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون وأمين اللجنة على محاضر الجلسات •

**مادة ٦ -** تجرى لجنة شئون العاملين بنفسها أو بمن تتدبه لذلك من أعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من الموضوعات المعروضة على اللجنة ويكون لها في ذلك حق الاطلاع على الأوراق والسجلات وسماع الأقوال •

كما يجوز للجنة أن تصدر قراراً بدعوة من ترى دعوته من غير أعضائها لحضور اجتماعات اللجنة على ألا يكون له صوت محدود • على اللجنة أن تثبت كتابة ما قامت به مما سبق •

وتكون المداولات وأخذ الرأي في لجان شئون العاملين سرية •

**مادة ٧ -** لا تعتبر قرارات لجان شئون العاملين صحيحة إلا إذا صدرت بناء على موافقة الاغلبية المطلقة لأعضاء اللجنة الحاضرين • فإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويبدأ أخذ الرأي بالعامل الأدنى في الدرجة فالأحدث في الأقدمية • ويعتبر الامتناع عن التصويت بمقابلة الرفض •

**مادة ٨ -** لا يجوز استخراج صور من سجل اجتماعات لجان شئون العاملين إلا بناء على أمر صادر من جهة قضائية أو من هيئة تأديبية •

أما قرارات اللجان وأسبابها فيجوز الاطلاع عليها وأخذ صور منها لكل ذي مصلحة شخصية ومباشرة بعد الترخيص له بذلك من رئيس اللجنة •

### اعلان القرارات الادارية

مادة ٩ - يصدر بقرار من السلطة المختصة تحديد الاجراءات المتعلقة باصدار النشرة الرسمية التي تعلن فيها القرارات والمنشورات الصادرة في شئون العاملين \* والجهات التي توزع عليها ، والمضامانات التي تكفل علم كافة العاملين بها علما يقينيا \*

كما يتضمن القرار المشار اليه طريقة التعليق في لوحة الاعلانات وذلك بما يكفل اثبات تاريخ التعليق والمدة التي يستمر خلالها وتاريخ رفع القرارات أو المنشورات من اللوحة \*

ويراعى اثبات الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة في محضر يوقفه رئيس شئون العاملين بالوحدة \*

### التعيين في الوظائف

مادة ١٠ - تعد ادارة شئون العاملين في كل وحدة كشوفا بالوظائف على ضوء وصفها وشروط شغلها وتعرض الكشوف على السلطة المختصة في بداية كل سنة مالية لتحديد الوظائف التي تشغل بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان \*

وتلتزم ادارة شئون العاملين بعرض كشوف شهرية من واقع موازنة وظائفها على السلطة المختصة تبين الوظائف الخالية بكل وحدة \*

مادة ١٠ مكررا - ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) تقوم وحدة شئون العاملين بحصر الوظائف الشاغرة والشروط اللازمة لشغلها وفقا لجدول التوصيف والترتيب المعمول بها والاعلان عنها في لوحة الاعلانات داخل الوحدة ومروعا لمدة شهر على الأقل : وللعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة التقدم

بطلبات للتميين في هذه الوظائف اذا ما توافرت فيهم شروط شغلها مع استثنائهم من شرطى الاعلان الخارجى والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف ويتم شغل باقى الوظائف بمراعاة القواعد العامة فى التعيين الواردة بهذه اللائحة .

مادة ١١ - يجب أن يتضمن الاعلان عن الوظائف الخالية من غير الوظائف العليا البيانات التالية :

- ( أ ) وصف الوظيفة وشروط شغلها ودرجتها .
- ( ب ) الجهة التى تقدم اليها الطلبات والمستندات الواجب تقديمها وميعاد ومكان تقديمها .
- ( ج ) بيان ما اذا كان التعيين بامتحان أو بدون امتحان . واذا كان التعيين بامتحان فيبين نوع الامتحان ومواده وتأريخه ومكان اجرائه .

مادة ١٢ - تخطر لجنة القوى العاملة للقوات المسلحة ( هيئة التنظيم والادارة ) بصورة من الاعلان المشار اليه فى المادة السابقة .

مادة ١٣ - ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٢ لسنة ١٩٨٣ ) تخطر مكاتب التوظيف والتخديم بصورة من الاعلان عن الوظائف الخالية طبقا للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ وذلك لترشيح المجزة والمؤهلين منهم مهنيا والمحاسبين بسبب العمليات العسكرية .

مادة ١٤ - تدرج طلبات التعيين ومرفقاتها فى سجلات بأرقام سلسلة بحسب تاريخ تقديمها ، وفى نهاية المدة المحددة لتلقى الطلبات يقفل السجل ويعتمد من المسئول عن شئون العاملين بالوحدة .

مادة ١٥ - يكون الامتحان اما تحريريا أو شفاهة أو عليا أو عن طريق مقابلات شخصية ويجوز الجمع بينها .

**مادة ١٦ -** تتولى الاشراف على اجراء الامتحان لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة ويتضمن ما يوكل الى هذه اللجنة من مهام واجراءات للقيام بهذا الامتحان .

**مادة ١٧ -** تحتفظ كل وحدة بأوراق الامتحان ويوقع على هذه الأوراق من أجروا الامتحان . ويعتبر من حصل على نصف مجموع الدرجات على الأقل في كل مادة على حدة قد اجتاز الامتحان .

**مادة ١٨ -** ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) يرتب الناجحون في كل امتحان في قوائم بحسب درجة النجاح في الامتحان وعند التساوى يكون الترتيب وفقا للأعلى مؤهلا فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً ويتم التعيين بحسب الترتيب الوارد في القوائم وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

**مادة ١٩ -** تعلن نتيجة الامتحان وترتيب الناجحين ودرجاتهم في لوحة الاعلانات .

**مادة ٢٠ -** تعد ادارة شؤون العاملين كشفا بأسماء المرشحين للتعين وفقاً لترتيب أسبقيتهم للعرض على لجنة شؤون العاملين . وعلى اللجنة ابداء رأيها بعد التحقق من توافر شروط ومواصفات شغل الوظيفة في المرشحين .

**مادة ٢١ -** اذا لم يكن عدد الناجحين في الامتحان كافياً فيجوز التعيين من بين الناجحين في الامتحانات السابقة بشرط ألا يكون قد مضى على اعلان نتيجتها أكثر من سنة .

**مادة ٢٢ -** يجب أن يشتمل قرار التعيين في ديباجته على ما يأتي :  
( أ ) توافر شروط ومواصفات الوظيفة في المرشح .

( ب ) وجود درجة مالية خالية بالموازنة مخصصة للوظيفة وصالحة لشغلها ، وكذلك ما يفيد الاطلاع على الوصف التحليلي للوظيفة وما اذا كان التعيين فيها بصفة دائمة أو مؤقتة •

( ج ) اجتياز الامتحان بالنسبة للوظائف التى يتم شغلها بامتحان وأن التعيين كان من بين قوائم الناجحين •

( د ) أن التعيين كان من بين قوائم الناجحين وفقا لترتيبهم بالنسبة للتعين بدون امتحان •

( هـ ) ما يفيد موافقة لجنة شئون العاملين على التعيين واعتماد السلطة المختصة لحضر اللجنة •

مادة ٢٣ - تثبت شروط التعيين فى احدى الوظائف طبقا لما يلى :

١ - البطاقة الشخصية أو الماثلية أو جواز السفر بالنسبة لاثبات الجنسية المصرية •

٢ - خطاب معتمد من وزارة الخارجية المصرية بتوافر شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لجنسية احدى الدول العربية •

٣ - صحيفة الحالة الجنائية لاثبات عدم سبق الحكم بعقوبة مائة من التعيين •

٤ - اقرار من المرشح للتعين وقعا عليه أمام مدير شئون العاملين بالوحدة ومصدقا على التوقيع منه بعدم سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبى نهائى لم يمض على صدوره أربع سنوات على الأقل •

٥ - تحقق وحدة شئون العاملين من استيفاء اشتراطات شغل الوظيفة فى المرشح للتعين •

٦ - قرار المجلس الطبى المختص بثبوت اللياقة الصحية للوظيفة المرشح لها العامل أو قرار السلطة المختصة باعفائه من هذا الشرط •

٧ - اقرار وحدة شئون العاملين باجتياز الامتحان المقرر اشغل الوظيفة .

٨ - مستخرج رسمي بتاريخ الميلاد أو شهادة من المجلس الطبى المختص بتقدير السن وذلك فى حالة عدم قيده بسجلات المواليد .

٩ - ما يثبت ألملمه بالقراءة والكتابة بالنسبة لمن لا يحمل شهادة دراسية .

١٠ - ما يثبت أنه محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٢٤ - يخطر العامل بالقرار الصادر بتعيينه بخطاب موسى عليه تحدد فيه مهلة لاستلام العمل لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد عن شهر والا اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن وذلك ما لم يقدم عذرا تقبله السلطة المختصة .

مادة ٢٥ - تعد ادارة شئون العاملين فى كل وحدة سجلا لتقيد العاملين الموضوعين تحت الاختبار توضح به بداية ونهاية فترة الاختبار .

مادة ٢٦ - تتقرر صلاحية العاملين الموضوعين تحت الاختبار بناء على تقارير شهرية تعد بمعرفة الرؤساء المباشرين وتعتمد من الرئيس الأعلى وذلك على النموذج الذى تعده الوحدة . وعند نهاية مدة الاختبار يوضع تقرير نهائى على ضوء التقارير السابقة موضحا به مدى صلاحية العامل للوظيفة المعين بها ويعرض هذا التقرير على لجنة شئون العاملين .

### قياس كفاية الأداء

مادة ٢٧ - تعد كل وحدة السجلات التى تتضمن البيانات اللازمة لوضع تقارير كفاية الأداء ، ويجب أن تكون هذه البيانات مستمدة من أصول ثابتة فى الأوراق . وللعاملين الحق فى الاطلاع على البيانات المدونة

٨٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

في السجلات والتظلم منها • وتحدد السلطة المختصة الجهة التي يقدم لها التظلم وكيفية الفصل فيه •

**مادة ٢٨ -** تحدد كل وحدة معيار الأداء التي يعتد بها عند قياس كفاية الأداء وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها بما يتفق مع طبيعة نشاطها وتعتبر هذه المعيار الحد العادي للأداء الذي يتعين على كل عامل القيام به • وتعلن إدارة شؤون العاملين في كل وحدة هذه المعايير في شهر يونية من كل عام •

**مادة ٢٩ -** ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) تقدر مراتب الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف وتحدد السلطة المختصة الجهة التي يناف بها وضع الدرجات اللازمة لتقدير مراتب الكفاية موزعة على عناصر التقدير ويعتبر من يحصل على (٩٠) درجة الى (١٠٠) درجة بمرتبة ممتاز ومن يحصل على أكثر من (٧٠) درجة الى أقل من (٩٠) درجة بمرتبة جيد ومن يحصل على (٥٠) درجة الى (٧٠) درجة بمرتبة متوسط ومن يحصل على أقل من (٥٠) درجة بمرتبة ضعيف •

**مادة ٣٠ -** ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) يقدم الرؤساء عن شاغلي الوظائف العليا بيانات سنوية تتعلق بالنواحي الفنية والإدارية والقيادية في مباشرتهم لأعمالهم •

وتعرض هذه البيانات على السلطة المختصة لاعتمادها وإيداعها بملف العامل •

**مادة ٣١ -** ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات الجينة فيما يلي بمرتبة ممتاز :



- ( أ ) العامل الذى أتاحت له فرصة التدريب ولم يجتزره بنجاح .
- ( ب ) العامل الذى وقع عليه جزاء تأديبى بمقوبة الخصم من أجره أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام أو بمقوبة أشد أو جوزى بجزاءات يجاوز مجموعها الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على عشرة أيام أو بمقوبة أشد خلال العام الذى يوضع عنه التقرير .
- ( ج ) العامل من شاغلى الوظائف العليا الذى وقع عليه أى جزاء خلال العام الذى يوضع عنه بيان كفاية الأداء .
- ( د ) العامل العائد من اعارة أو أجزأة بدون مرتب الذى لا يتوافر فيه شرط الحصول على تقرير كفاية حكى ، ويستثنى من ذلك من كان آخر تقرير كفاية عنه قبل الاعارة أو الاجازة بمرتبة ممتاز .

مادة ٣١ مكرر - ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المينة فيما يلى بمرتبتى جيد أو ممتاز :

- ( أ ) العامل الذى أتاحت له فرصة التدريب وتخطف عن التدريب ما لم يكن ذلك بعذر تقبله السلطة المختصة .
- ( ب ) العامل الذى وقع عليه جزاء تأديبى بمقوبة الخصم من أجره أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على عشرة أيام أو جوزى بجزاءات يجاوز مجموعها الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوما فى العام الذى يوضع عنه التقرير .

مادة ٣٢ (١) - ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) تتولى إدارة شئون العاملين اخطار كل عامل من شاغلى وظائف الدرجة الأولى فما دونها بصورة من تقرير الكفاية المقدم عنه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماد التقارير من لجنة شئون

العاملين ، كما تتولى ابلاغ كل من شاغلي الوظائف العليا بصورة من البيان المقدم عن أدائه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماده من السلطة المختصة .

مادة ٣٣ - ( ملغاة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) .

مادة ٣٤ - تؤشر ادارة شؤون العاملين في السجل المعد لذلك بدرجة كفاية العامل التي تقرها لجنة شؤون العاملين أو السلطة المختصة كما تجرى هذا التأشير في ملف خدمته وذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار اللجنة أو السلطة المختصة .

مادة ٣٥ - تعلن أسماء العاملين الذين حصلوا على مرتبة ممتاز في تقارير الكفاية في لوحة الاعلانات المعدة لذلك وفي مكان بارز في كل ادارة يتبعها العاملون الحاصلون على هذه المرتبة ولا يرفع الاعلان الا بعد مضي خمسة عشر يوما .

مادة ٣٥ مكررا - ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) العامل الذي يحصل على تقريرين متتاليين بمرتبة ضعيف ويتبين للجنة شؤون العاملين أثناء فحص حالته أنه غير صالح للعمل في أية وظيفة من ذات وظيفته بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخدمة أو منحه اجازة .

كما يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية لجنة تشكل لهذا الغرض منح العاملين شاغلي الوظائف العليا اجازة اذا ثبت من واقع بيانات تقييم أدائهم الجيدة بملفات خدمتهم أن أدائهم لأعمال وظائفهم أقل من المستوى المطلوب .

مادة ٣٥ مكرر (١) - ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية

رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) لا تقل الاجازة المشار اليها في المادة السابقة عن سنة ولا تزيد على سنتين ويخضع العامل أثناء هذه الاجازة للقواعد الآتية :

- ١ - يحتفظ العامل بمرتبته الأساسي بصفة شخصية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر ويصف راتبه لبلقى المادة .
- ٢ - يجوز للعامل أثناء الاجازة أن يقوم بعمل لحسابه الخاص أو لدى الغير .
- ٣ - يجوز للعامل طلب الاشتراك في دورة تدريبية تكفل تحسين مستوى أدائه وعلى الجهة الادارية أن تستجيب لهذا الطلب .
- ٤ - يجوز للعامل طلب احالته للمعاش ما لم يكن محالا الى المحاكمة التأديبية .

مادة ٢٥ مكررا (٢) - ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) في حالة عودة العامل الى عمله بعد انقضاء الاجازة المشار اليها يعامل بالأحكام الآتية :

- ١ - يعود العامل الى وظيفته بذات الحالة التي كان عليها .
- ٢ - اذا حصل العامل في التقرير التالي مباشرة لمودته على مرتبة ضميم أو ثبت أن أدائه لأعماله أقل من المستوى المطلوب يفصل من الخدمة .
- ٣ - اذا عاد العامل الى وظيفته ثم تحقق في شأنه لثاني مرة شروط منح الاجازة المشار اليها في المادة ٣٥ من القانون يفصل من الخدمة .

### الترقيات والعلاوات والتعويضات

مادة ٣٦ - تعد ادارة شئون العاملين في كل وحدة كشوفات تتضمن ما يأتي :

- ١ - بيان الوظائف الحالية والممولة الصالحة للترقية عليها ودرجاتها

المالية بالنسبة لكل مجموعة نوعية على حدة وذلك من واقع سجل يعد لذلك .

٢ - بين الوظائف ودرجاتها المالية التي يجب حجزها للعاملين الموقوفين عن العمل ان وجدوا أو المحالين الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية

٣ - تاريخ التعيين في الوظيفة المرقى منها العامل .

٤ - أقدمية العاملين المستحقين للترقية وذلك من واقع سجل الاقدمية الممد لهذا الغرض .

٥ - المجموعة النوعية والدرجة المالية التي يشغلها العامل

٦ - تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين .

٧ - تاريخ النقل اذا كان محل اعتبار عند الترقية .

٥ - المجموعة النوعية والدرجة المالية التي يشغلها العامل .

٩ - تاريخ طلب الجهة الادارية أو الجهاز المركزي للمحاسبة من

النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ان وجد .

١٠ - البرامج التدريبية التي أتيح للعامل الالتحاق بها .

١١ - أية بيانات أخرى لازمة .

وتعرض للكشوف التي تتضمن البيانات المتقدمة على لجنة شئون

العاملين بالوحدة .

مادة ٢٧ - ( مستبعدة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦

لسنة ١٩٨٣ ) على ادارة شئون العاملين أن تعرض على لجنة شئون العاملين أو السلطة المختصة بحسب الأحوال قبل موعد استحقاق العلاوة الدورية بخمسة عشر يوما على الاقل كشفا بالمستحقين لها كاملة أو منقوصة وكشفا آخر بغير المستحقين لها وأسباب عدم استحقاقهم .

كما تعد كشفا بالعاملين الذين أمضوا ثلاث سنوات دون الحصول

على علاوات دورية بسبب وصول مرتباتهم نهاية المربوط ويستحقون علاوة دورية وفقا لحكم المادة (٤١) مكررا من القانون .

**مادة ٢٨ -** (مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) على ادارة شؤون العاملين أن تعرض على لجنة شؤون العاملين أو السلطة المختصة بحسب الأحوال بيانا بمن يجوز منحهم العلاوة التشجيعية الذين تتوافر فيهم الشروط التي نص عليها القانون وفي الحدود الميينة به .

**مادة ٢٩ -** يجب على العامل أن يخطر الوحدة التي يتبعها كتابة عن أية اختراعات أو مصنفات يبتكرها أثناء أو بسبب تأدية عمل وظيفته اذا كان ذلك نتيجة لتجارب أو بحوث أو دراسات كلف بها أو لها صلة بالشئون العسكرية .

**مادة ٤٠ -** تشكل لجنة بقرار من السلطة المختصة من بين ذوى الخبرة في مجال عمل الوحدة . ويجوز أن تضم خبراء من خارج الوحدة من ذوى التخصص في العمل موضوع الاختراع أو المصنف فإذا كان للاختراع أو المصنف صلة بالشئون العسكرية أحيل الأمر للجهة المختصة بذلك .

**مادة ٤١ -** اذا انتهت اللجنة المشار اليها في المادة السابقة الى أن العمل الذى قام العامل له صفة الاختراع أو التصنيف وأن له قيمة فنية تعود على الوحدة أو الدولة بمائد حقيقى فانها ترفع تقريرها الى السلطة المختصة لاصدار قرار بتعويض العامل على أساس نسبة مئوية من المائد الحقيقى السنوى من الاختراع أو المصنف . ويجوز للعامل أن يظمن في تقدير التعويض الى الجهة القضائية المختصة .

**مادة ٤٢ -** تدرج كل وحدة في مشروع موازنتها الاعتمادات اللازمة لنحو العلاوات التشجيعية والبدلات والمزايا العينية والتعويضات بمقابل

الجهود غير العادية والاعمال الاضافية والمكافآت بأنواعها ومقابل النفقات التى يتحملها العاملون فى سبيل أداء أعمال وظائفيهم وذلك طبقاً لأحكام القانون .

### النقل والنسب والامارة والبذلات والتدريب

مادة ٤٣ - يكون نقل العامل من وحدة الى أخرى بقرار من السلطة المختصة بناء على موافقة لجنتى شؤون العاملين فى الوحدة المنقول منها والوحدة المنقول اليها . ويعتبر النقل نافذاً من تاريخ اعتماد السلطة المختصة لقرار آخر لجنة مالم ينص فى القرار على تاريخ معين . وتحمل الوحدة المنقول منها العامل مرتبه حتى تاريخ اخلاء طرفه .

مادة ٤٤ - على مختلف الوحدات موافاة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالبيانات الآتية :

- ١ - عدد العاملين الذين لا تتوافر فيهم اشتراطات شغل وظائفيهم أو أية وظيفة أخرى خالية فى الوحدة التى يعملون بها .
- ٢ - العاملون الزائدون عن حاجة العمل فى وحداتهم .
- ٣ - عدد درجات الوظائف الخالية بالوحدة واشتراطات شغلها والمجموعة النوعية التى تنتمى اليها .
- ٤ - احتياجات الوحدة من العاملين الذين ترغب فى نقلهم اليها ومواصفات الوظائف المقترح نقلهم اليها .

ويتولى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بعد موافقته على نقل هؤلاء عاملين الى وحدات أخرى مخاطبة وزير المالية لاصدار قرار نقل العامل دون حاجة الى أخذ موافقة لجنتى شؤون العاملين فى الجهتين المنقول منها أو المنقول اليها .

مادة ٤٤ مكرراً - ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم

٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) يوافق الجهاز المركزى للتظيم والادارة بالبيانات الآتية :

١ - أسماء ودرجات العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة الذين تم تدريبهم على الوظائف الحرفية وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء مع تحديد الحرفة التى تدرب عليها كل منهم<sup>١٠</sup>

٢ - أسماء ودرجات من زالوا فعلا أعمال وظائف حرفية لمدة ثلاث سنوات على الأقل حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فى ١٢/٨/١٩٨٣ .

٣ - عدد درجات الوظائف الحرفية الخالية واشترطت شغل كل منها .

٤ - احتياجات الوحدة من الوظائف الحرفية التى ترغب فى شغلها .

مادة ٤٥ - ( الفقرة الثالثة معدلة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ) يكون ندب العامل كل أو بعض الوقت لمدة سنة قابلة للتجديد حتى أربع سنوات ولا يجوز تجديد الندب بعدها الا فى حالة الضرورة وبشرط عدم توافر درجات الوظائف التى يجوز شغلها عن طريق النقل .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أعضاء الهيئات القضائية والعاملين الذين ينحون للتدريس أو التدريب بالكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب .

ويجوز بقرار من وزير التنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية اضافة وظائف أو جهات أخرى لا يتقيد فيها الندب بالقواعد الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة (١) .

(١) صدر القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ بعدم تقيد الندب الى مكتب وزير الدولة للتنمية الادارية بالقواعد الواردة بالفقرة الاولى من المادة (٤٥) . الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٢/٤ - العدد ٣٠ .

**مادة ٤٦** - يصدر قرار الاعارة من السلطة المختصة بالتعيين بناء على طلب الجهة المستعمرة وموافقة العامل كتابية على قبول الاعارة ويحدد القرار مدة الاعارة وتاريخ بدايتها واسم الجهة المستعمرة والشروط الخاصة بالاعارة ان وجدت .

ويجوز للعامل أن ينهى اعارته قبل انتهاء المدة المرخص له بها . وفي هذه الحالة يجب عليه العودة الى الجهة المار منها خلال شهر من تاريخ انتهاء اعارته وتسوى هذه المدة من رصيد اجازاته الاعتيادية ، فاذا لم يكن رصيد اجازاته يسمح بذلك اعتبرت اجازة بدون أجر . ولا تحذف مدة الاعارة في حساب رصيد العامل من الاجازات السنوية المستحقة له .

**مادة ٤٧** - يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو اجازات دراسية بأجر أو بدون أجر أو منح ذلك بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المواد التالية .

**مادة ٤٨** - تعد كل وحدة بيانات تفصيليا باحتياجاتها من التخصصات والخبرات المختلفة التي تتطلب ايفاد عاملين في بعثات دراسية ، وتخطر بها الوزارة التي تتبعها قبل انقضاء الميعاد المقرر بوقت كاف ، وعلى كل وزارة أن تتقدم الى الادارة العامة للبعثات ببيان تفصيلي عن احتياجاتها واحتياجات للوحدات التابعة لها من البعثات قبل انقضاء الميعاد المذكور .

**مادة ٤٩** - تعلن كل وحدة عن البعثات المخصصة لها بين جميع العاملين بها .

وعلى كل وحدة الانتهاء من اجراءات الترشيح للبعثة قبل بداية مدتها بوقت كاف .

**مادة ٥٠** - تنشأ في كل وحدة لجنة للاجازات الدراسية تشكل بقرار من السلطة المختصة وتختص بدراسة الطلبات المقدمة من العاملين للحصول



على اجازات دراسية بأجر أو بدون أجر ، وعلى العامل الذى يرغب فى الحصول على اجازة دراسية بأجر أو بدون أجر أن يتقدم بطلبه الى الجهة التابع لها وعلى هذه الجهة أن تحيل الطلب الى لجنة الاجازات الدراسية مشفوعاً برأيها فى مدى اتفاق الدراسة مع عمله ومدى الاحتياج لهذا التخصص ومدى توافر شروط منحه الاجازة بأجر مع بيان الأسباب التى بنت عليها رأيها •

**مادة ٥١ -** تدرج كل وحدة فى مشروع موازنتها الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطة تدريب العاملين بها •

**مادة ٥٢ -** تعتبر الفترة التى يقضيها العامل فى التدريب كل الوقت فترة عمل ، ويعتبر انقطاعه عن التدريب بغير عذر مقبول انقطاعاً عن العمل • فاذا تجاوزت مدة الانقطاع ربع المدة المقررة للتدريب اعتبر العامل متخلفاً عن التدريب المتاح له •

**مادة ٥٣ -** يعتبر تخلف العامل عن التدريب اخلاقاً بواجبات وظيفته ، وتتولى السلطة المختصة احالته الى التحقيق لتحديد مدى مسؤوليته الادارية •

### الاجازات

**مادة ٥٤ -** اذا انقطع العامل عن عمله فيجب على الرئيس المباشر اخطار ادارة شؤون العاملين على النموذج المعد لذلك بهذا الانقطاع يوم حصوله وبعودة العامل المنقطع يوم عودته سواء كان الانقطاع بترخيص سابق أو بدون ترخيص •

**مادة ٥٥ -** يقدم طلب الاجازة الاعتيادية الى الرئيس المباشر بعد التأشير عليه من ادارة شؤون العاملين بمدى استحقاقه للاجازة المطلوبة ثم يعرض الطلب فى اليوم التالى على الأكثر لتقديمه الى الرئيس المرخص

له بتصريح بالاجازة الاعتيادية طبقا للنظام الذى تضعه السلطة المختصة فى هذا الشأن ليصدر قراره بمنح الاجازة مع تحديد بدايتها ونهايتها أو رفضها .

**مادة ٥٦ -** على كل عامل رخص له فى اجازة أن يحرر فى اليوم الأخير من أيام العمل الرسمية اقرار قيام على النموذج الذى تعده الجهة مبينا به تاريخ بداية ونهاية الاجازة المرخص له بها وعنوانه خلال فترة الاجازة ، ويقدم كل من الاقارئين فى اليوم ذاته الى الرئيس المباشر للاعتماد واحالتها الى ادارة شئون العاملين .

**مادة ٥٧ -** يتعين على العامل الذى يطلب مد اجازته أن يبلغ الرئيس المرخص له بالتصريح بالاجازة كتابة قبل انتهاء اجازته بوقت كاف ، فاذا لم يصله رد بالموافقة وجب عليه العودة الى العمل .

فاذا تخلف عن العودة الى عمله بعد انتهاء مدة الاجازة الاعتيادية مباشرة تعين على الرئيس المباشر ابلاغ ادارة شئون العاملين بانقطاعه فى اليوم الذى كان محددًا لمودته . وعلى ادارة شئون العاملين اتخاذ الاجراءات القانونية المقررة فى هذا الشأن .

**مادة ٥٧ مكرراً -** ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) تعد ادارة شئون العاملين بكل وحدة بياناً برصيد الاجازات الاعتيادية لكل من تنتهى خدمته لأى سبب من أسباب انتهاء الخدمة وذلك خلال شهر من تاريخ انتهائها ، ويحدد ما يستحقه مقابل هذا الرصيد بحيث لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر من أجره الأساسى عند انتهاء الخدمة .

**مادة ٥٨ -** اذا انقطع العامل عن عمله بسبب المرض فعليه أن يبلغ خلال ٢٤ ساعة على الأكثر من انقطاعه رئيسه المباشر فى الجهة التى يعمل بها ، مع بيان محل اقامته ليحيله عن طريق ادارة شئون العاملين

في اليوم ذاته الى المجلس الطبي المختص تمهيدا لنحه الاجازة اللازمة فاذا انقضت الاجازة دون أن يشفى وجب عليه أن يعيد الابلاغ في اليوم التالي على الأكثر لانتهاء الاجازة لاعادة الكشف الطبي عليه ، ويتكرر الابلاغ والكشف حتى يعود العامل الى عمله .

**مادة ٥٩ -** في الحالات التي لا يقرر فيها المجلس الطبي المختص صراحة مرض العامل يتعين على الجهة التي يتبعها أن تحيله الى التحقيق لتتحدد مدى تمارسه في ضوء ما يقدمه من مستندات طبية . فاذا ثبت تمارس العامل جوزى تأديبيا طبقا للقانون . أما اذا لم يثبت تمارس العامل فتحسب مدة الانقطاع من رصيد اجازاته الاعتيادية .

**مادة ٦٠ -** يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر للخارج لمدة ستة أشهر على الأقل اجازة بدون مرتب .

ويتعين على الجهة الادارية أن تستجيب في جميع الأحوال لطلب الزوج أو الزوجة بشرط أن يكون كلاهما من العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون أو من العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة ولا يسرى هذا الحكم على العاملين بالقطاع الخاص .

### التحقيق مع العاملين وتأديبهم

**مادة ٦١ -** يخطر العامل كتابة بالجزاء الموقع عليه وأسباب توقيعه وذلك خلال سبعة أيام من صدور القرار الادارى بتوقيعه .

وينفذ جزاء الخصم من الأجر المستحق للعامل اعتبارا من أجر الشهر التالي لاعلانه بالجزاء الموقع عليه وفق الحدود الجائزة قانونا .

**مادة ٦٢ -** تودع أوراق التحقيق والجزاء بملف فرعى يلحق بملف خدمة العامل وتعد صحيفة خاصة بالجزاءات التأديبية تودع بالملف الفرعى المشار اليه تسجل بها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليه وتواريخ وأرقام القرارات الصادرة بتوقيعه .

**مادة ٦٣ -** على إدارة شئون العاملين دون حاجة إلى طلب من  
اتخاذ إجراءات محو الجزاءات إذا ما توافرت شروط المحو طبقاً لأحكام  
القانون .

### انتهاء الخدمة

**مادة ٦٤ -** إذا قدم العامل استقالته فعلى إدارة شئون العاملين  
بالجهة التي يتبعها أن تثبت عليها تاريخ ورودها وتعرض هذه الاستقالة فوراً  
على السلطة المختصة مشفوعة بمذكرة تفصيلية عن حالته من واقع ملف  
خدمته .

فاذا رأت السلطة المختصة الموافقة على قبول الاستقالة أو لرجاء  
قبولها لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية  
ضد العامل تعين على إدارة شئون العاملين إبلاغ العامل فوراً بذلك .

وفي جميع الحالات تودع الاستقالة بملف خدمة العامل بعد التأشير  
عليها بقرار السلطة المختصة .

**مادة ٦٥ -** تعد إدارة شئون العاملين في أول كل عام بياناً بأسماء  
العاملين الذين يبلغون السن المقررة لترك الخدمة لعرضه على السلطة  
المختصة تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار قرار إنهاء خدمة  
العامل ابتداء من اليوم التالي لبلوغه هذه السن .

ويبلغ القرار إلى العامل وترسل إلى رئيسه المباشر صورة منه مع  
حفظ صورة أخرى بملف الخدمة بعد التأشير عليها بما يفيد حصول  
التبليغ .

## قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه .

مادة ٢ - يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والماهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس .

مادة ٣ - لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة ترقية العامل الى أكثر من فئة واحدة تعلو فئته المالية التي يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون كما لا يجوز صرف أية فروق مالية مستحقة قبل هذا التاريخ .

مادة ٤ - لا يجوز الاستناد الى التسوية المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون للظن على القرارات الادارية الصادرة قبل نشره .

٩٤ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة ٥ — يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .  
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،  
صدر برياسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ ( ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣ ) .

### جدول المؤهلات (١)

المرفق بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض  
نوى المؤهلات الدراسية

١ — المعلمين الابتدائية والمعلمات الابتدائية ( المعلمين والمعلمات الخاصة ) .

- ٢ — الزراعة التكميلية العالية .
- ٣ — التجارة التكميلية العالية .
- ٤ — المعهد العالي لفن التمثيل العربى .
- ٥ — المعهد العالي للموسيقى المسرحية .
- ٦ — دبلوم الثقافة الأثرية .
- ٧ — دبلوم المعهد الصحى .

---

(١) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شئون مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدراسية بتلك الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٢/٢١ - العدد ٤٤ ) .

### قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠

لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية <sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات أو الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ( قديم ) أو بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل ، أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة الاعداية بأنواعها المختلفة ، أو ما يعادل هذه المؤهلات .

وتعتبر المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بنقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التى شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التعليم <sup>(٢)</sup> بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى

(١) الجريدة الرسمية فى ١٢ يوليه سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد المؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون

رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ( الوقائع المصرية فى ٢٣/١١/١٩٨٠ - العدد ٢٦٣ ) .

المعدل بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ .

٩٦ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين  
المدنيين بالدولة .

مادة ٢ - تسوى حالات العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات  
انعمة الموجودين بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ والحاصلين على أحد  
المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار إليها في المادة السابقة ، طبقا  
لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المنشار اليه .

وفي جميع الأحوال لا يشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٣  
١٩٧٣ للحصول على المؤهل أو التعيين قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ أو  
الوجود بالخدمة في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ أو سلبية تطبيق أحكام  
قانون المعادلات الحراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم ، كل ذلك اذا لم  
يسبق لهم الاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه  
أو كانت التسوية طبقا للمؤهل المضاف بحكم المادة الاولى من هذا  
القانون أكثر فائدة للعامل .

وتبدأ التسوية بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المخفضة بمرتبة  
شهرى قدره عشر جنيهاً ونصف .

مادة ٣ - (١) يمنع حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي ينم  
الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة  
الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ بالجهات  
المشار إليها بالمادة السابقة أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية  
التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ  
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين  
المدنيين بالدولة والقطاع العام .

---

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١  
( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) وقد نص في مادته الخامسة  
على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ .



وأما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ في هذه الجهات فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح الوضع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد إتمام الدراسة الابتدائية ( قديم ) أو بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهى بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الإعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وحملة الشهادة الإعدادية ( قديم ) أو شهادة الإعدادية بتواضع المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الأولى منه الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

ويعتد بهذه الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وأيضاً عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢

لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بحيث لا يقف ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكما عن بداية ربط الاجر المقرر للوظيفة المنقول اليها ، أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوز بهما نهاية مربوطها وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الأقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على ألا يؤثر ذلك على موعد الملاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الاقدمية الاعتبارية للمعلن في قرارات الترقية الصادرة قبل الحل بأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - (١) يمنح حملة الشهادات الجامعية والمالية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ بوحدات القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل الفائها وكان يسرى في شأنهم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ في هذه الجهات فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

(١) مستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) وقد نص في مادته الخامسة على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ .

ويسرى حكم الفقرة الاولى على حطة الشهادات والمؤهلات التي لا يقل مستواها عن الشهادة الابتدائية ( قديم ) أو شهادة الاعداحية أو ما يعادلها .

ويمتد بهذه الاقدمية عند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الاجر المقرر للموظفة المنقول اليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوز بها نهاية مربوطها وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الاقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون وعلى ألا يؤثر ذلك في موعد الملاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الاقدمية الاعتبارية للطعن في قرارات الترقية للصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - (١) تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كدورات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار اليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنهيات أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الرئط الثابت المالى المقرر لآعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به .

وتصرف هذه الزيادة طبقا لأحكام المادة التاسعة دون أن تغير من مياد استحقاق الملاوة الدورية .

ويمنح العسكريون ورجال الشرطة الذين نقلوا الى الوظائف المدنية

(١) الفقرة الاخيرة مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) وقد نص في مادته الخامسة على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ .

في الفترة من ١/١/١٩٧٥ حتى ٣١/١٢/١٩٧٧ الذين لسم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام زيادة في مرتباتهم تقدر بقيمة علاوتين من العلاوة الدورية المستحقة لكل منهم في ٣٠/٦/١٩٧٨ بحد أدنى خمسة جنيهات شهريا وذلك بالإضافة إلى الزيادة المقررة في الفقرة السابقة .

مادة ٦ - يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية إنشاء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخاضعين لتطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون .

مادة ٧ - يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة أن يكون العامل موجودا بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بحكم المادة التاسعة من هذا القانون يراعى عند حساب متوسط الأجر الذي يسوى على أساسه المعاش لمن تنتهي خدمته اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ من الفئات المشار إليها في المواد السابقة أن تصاف إلى أجور فترة المتوسط الواقعة قبل التاريخ المذكور الزيادة في المرتبات المخصوص عليها في هذا القانون .

وتتصل الخزانة العامة بالزيادة في الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - يستحق العامل الفروق المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذا القانون على دفعتين الأولى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ بواقع نصف هذه الفروق أو علاوة من علاوات درجته المالية أيهما أكبر وتعتبر قيمة العلاوة التي صرفت للعامل في أول مايو سنة ١٩٨٠ جزءا من هذه القيمة أما النصف الثانية فتستحق اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨١ وتصرف هذه الفروق مع المرتب الشهري .

مادة ١٠ - لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على تاريخ العمل بأحكامه أو استرداد فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية أو المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين العاملين بالدولة والقطاع العام والقرارات المنفذة لها .

ومع ذلك لا يجوز رد ما سبق أن خصمته وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة من مرتبات العاملين ، بعد إلغاء ما أجرته من التسويات المشار إليها .

كما لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون أى إخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف .

مادة ١١ - تعتبر بمثابة منحة المبالغ التى صرفت بمقتضى منشور وزارة المالية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ للعاملين الذين انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، وكذلك المبالغ التى صرفت للعاملين بمقتضى المنشور المذكور ولم يتقرر اضافتها للمرتب بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ١١ مكررا - <sup>(١)</sup> مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى

(١) مضافة بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) وقد نص فى مادته الخامسة على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ . وقد قضت المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى بعدم دستورية نص المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على مند من أن المنع من سماع الدعوى يعد ميعاد معين لا يخل بحق التقاضى المنصوص عليه فى المادة ٦٨ من الدستور ( القضية رقم ١٦ لسنة ٨ ق دستورية - الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٦/٨ - العدد ٢٣ ) .

الى المحكمة المختصة سنة واحدة <sup>(١)</sup> من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، وقرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرارى نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزنة أرقام ٣٥ لسنة ١٩٧١ ، ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢٥ لسنة ١٩٧٢ ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المراكز القانونى للمامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٠ ( ١٢ يوليو سنة ١٩٨٠ ) .

---

(١) مدت هذه المهلة حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بموجب القوانين رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩ ) ورقم ٤ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/١/٦ - العدد الاول تابع ) ورقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر ) .

## قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩

### بنظام توظيف الخبراء الوطنيين ( ١ ، ٢ )

#### الوزير المختص بالتنمية الادارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين  
المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤  
بأحوال شروط تعيين العاملين بمكافأة شاملة ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١١ لسنة ١٩٧٨  
بتحديد الوزير المختص بالتنمية الادارية ؛

وبناء على ما ارتأته لجنة شؤون الخدمة المدنية بشأن الحراسة المقدمة  
من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ؛

قصر :

#### الاحكام العامة

مادة ١ - يحمل فى شأن توظيف الخبراء الوطنيين بالاحكام الواردة

(١) الوقائع المصرية فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ - العدد ٤٥ .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢  
بتعديل القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٩ ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٦/٩ - العدد  
١٣٤ ) ونص فى مادته الرابعة على ما يلى :

« لا تسمى احكام هذا القرار على العقود المبرمة قبل تاريخ العمل  
به ، وتظل هذه العقود سارية وفقا للقواعد المعمول بها الى ان تنتهى مدتها ،  
ويراعى عند تجديدها اتباع الاحكام الواردة فى هذا القرار .

وتسوى مكافآت نهاية التعاقد للخبراء عن الفترة السابقة على تصحيح  
أوضاعهم وفقا للفقرة الاولى من هذه المادة ، وذلك بواقع أجر شهر عن كل  
سنة قضاها الخير بعد سن المتين على اساس آخر أجر تقاضاه » .

في هذا القرار وتوسر أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار .

### وظائف الخبرة وشغلها

مادة ٢ - (١) يكون توظيف الخبر بطريق التعاقد من بين ذوي الخبرات والخصائص النادرة التي لا تتوافر في أى من العاملين بالجهة ، وذلك في حدود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة ، وبشرط ألا يجاوز سنة ستين عاما .

ومع ذلك يجوز تعيين الخبراء بعد سن الستين لاداء مهمة محددة لا تجاوز مدتها سنة .

ولا يجوز أن يسند الى الخبر أية اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية .

مادة ٣ - يكون شغل الخبر لوظيفة لها بطاقة وصف وتحدد واجباتها ومسئوليتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها .

مادة ٤ - يتعين على الوحدة التي ترغب في اسناد احدى وظائف الى خبر موافقة الجهاز المركزى للتظيم والادارة بالبيانات والخبرات المتوافرة في المرشح لشغل هذه الوظيفة والمكافأة الشاملة المقترح تقريرها ولا يجوز التعاقد مع الخبر قبل موافقة الجهاز المركزى للتظيم والادارة .

مادة ٥ - ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ ) تبرم السلطة المختصة عقد توظيف الخبر لمدة لا تزيد عن سنة تبدأ من تاريخ استلامه العمل ، ويجوز تجديدها مدة أو أكثر بحيث لا تجاوز أى من هذه المدد سنة واحدة .

---

(١) مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٩ - العدد ١٣٤ ) والفقرة الثانية معدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٤/٢٠ - العدد ٩٤ تابع ) .



ولا يجوز تجديد مدة التمتع الا بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم  
والادارة .»

مادة ٦ - ( مستبعدة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥  
لسنة ١٩٨٢ ) يتضمن العقد المبرم مع الخير البيانات الآتية :

- أسماء طرفى العقد وصفة الموقع عن الوحدة .
- البيانات الشخصية المتعلقة بالخير .
- وصف الوظيفة المسندة للخير وواجباتها ومسئولياتها بالنسبة لمن تقل  
سنهم عن ستين سنة ، أو وصف المهمة المسندة للخير بالنسبة لمن  
تريد سنهم عن ستين سنة .
- المكافأة الشاملة المقررة للوظيفة أو المهمة بصب الاحوال .
- أيام العمل وساعاته والاجازات المقررة للخير .
- الجهة الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبى على الخير .
- الأجزاء التى يجوز توقيعها .
- المحكمة المختصة بنظر المنازعات القضائية .
- البيانات الأخرى التى ترى الوحدة اضافتها الى ما تقدم وذلك بما  
لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - ( مستبعدة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٩  
لسنة ١٩٨٦ ) يكون للسلطة المختصة بتوظيف محفظى القرآن الكريم وأئمة  
المساجد وكذلك الخبراء بوزارة الدفاع بمكافأة شاملة دون التمتع بالاحكام  
الواردة بالمادتين ٤ ، ٥ من هذا القرار .

مادة ٨ - على الوحدة التحقق من الشهادات والأوراق المقدمة من  
الخير وفى جميع الاحوال يشترط اعتماد ما يقدمه من أوراق من الجهات  
المختصة .

### الأجر والتعويضات والهوافز

مادة ٩ - (محللة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ ) يحدد في العقد المكافأة الشاملة <sup>(١)</sup> للوظيفة التي يشغلها الخبير ولا يجوز منح أجر اجمالي للخبير الذي كان يعمل في القطاع الحكومي أو القطاع العام أو احدى الهيئات التي لها نظام وظيفي خاص بها الا في حدود ما كان يتقاضاه في الجهة السابقة من أجر وبدلات وميزات مالية .

فاذا كان الخبير ممن جاوز سن الستين ، حددت المكافأة التي تمنح له بما لا يجاوز الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه عند انتهاء الخدمة وبين المعاش المستحق له .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز المكافأة مجموع ما يتقاضاه رئيس الوحدة التي يلحق بها الخبير .

مادة ١٠ - يجوز زيادة المكافأة الشاملة المقررة للخبير عند تجديد عقده وذلك بما لا يجاوز ٢٠٪ من المكافأة الشاملة عن سنة التعاقد السابقة .

مادة ١١ - يجوز للوحدة منح الخبير مقابلًا عن الجهود غير العادية

(١) صدر قرارى وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ( اسرقات مصرى - فى ١٩٨١/٩/٩ - العدد ٢٠٩ ) ونص فى مادته الاولى على ما يلى . « براد اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨١ المكافآت الشاملة للعاملين الخاصين لاحكام القرارات المشار اليهما والموجودين بالخدمة فى ٣٠/٦/١٩٨١ بواقع ( تسعة جنيهات ) شهريا » . ورقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١/١٦ - العدد ١٤ ) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « تزداد اعتبارا من اول يناير ١٩٨٤ المكافآت الشاملة للعاملين المعيّنين والخاصين لاحكام قرارى وزير التنمية الادارية رقمى ١ : ٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما ، والموجودين بالخدمة فى ١٩٨٣/١٢/٣١ بواقع ( ٥ ) حصة جنيهات شهريا » .

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... ١٠٧

والإعمال الإضافية التي يكلف بها وكذلك ما تراه ملائما لطبيعة الوظيفة  
من ميزات عينية .

وتسرى على الخير القواعد المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة في  
شأن استرداد النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال الوظيفة .

مادة ١٢ - ( ملغاة بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٣٣٥  
١٩٨٢ ) .

### الاجازات

مادة ١٣ - للخير الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد  
والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويجوز تشغيل الخير في هذه العطلات بأجر مضاعف إذا اقتضت  
الضرورة ذلك أو أن يمنح أياما عوضا عنها .

مادة ١٤ - يستحق الخير الاجازات المبينة فيما يلي بأجر كامل :  
( أ ) أجازة عارضة لمدة سبعة أيام في السنة .

( ب ) أجازة اعتيادية لمدة شهر في السنة ولا يدخل في حساب الاجازة  
الاعتيادية أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية ما عدا العطلات  
الأسبوعية .

( ج ) اجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما في السنة .  
ويسقط حق الخير في الاجازات المشار اليها بمضى السنة .

### الجزاءات

مادة ١٥ - ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٣٣٥  
لسنة ١٩٨٢ ) يجوز للسلطة المختصة مجازاة الخير في حالتي أخلاعه  
بواجبات وظيفته أو سلوكه ممينا بأحد الجزاءين الآتيين :

(١) الانذار بفسخ العقد .

(ب) نسخ العقد .

### انتهاء العقد

مادة ١٦ - إذا أنهى الخبير العقد قبل انتهاء المدة المحددة له سقط

في المكافأة الشاملة عن المدة الباقية من العقد .

يجوز للسلطة المختصة لاسباب تقدرها فسخ العقد قبل انتهاء

مدته . وفي هذه الحالة يستحق الخبير تخفيضاً يعادل المكافأة المقررة عن

المدة الباقية .

مادة ١٦ مكرراً - (١) لا يسرى حكم المادة (١٣) من هذا القرار على

الخبيراء المقينين بعد سن الستين .

### احكام انتقالية

مادة ١٧ - تظل القرارات الصادرة بتعيين عاملين بمكافأة شاملة

وكذلك العقود المبرمة معهم سارية وفقاً للقواعد التي كان معمولاً بها الى

أن تنتهي مدتها ، ويراعى في حالة تجديدها اتباع الأحكام الواردة في

هذا القرار .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر برأسة مجلس الوزراء في ٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٩ ( اول فبراير

سنة ١٩٧٩ ) .

(١) مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢

( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٩ - العدد ١٣٤ ) ومستبدلة بقرار وزير

الدولة للتنمية الادارية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في

١٩٨٨/٤/٢٠ - العدد ٩٤: تابع ) .

قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٩

بنظام توظيف الخبراء الأجانب (١)

### الوزير المختص بالتنمية الإدارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١١ لسنة ١٩٧٨ بتحديد الوزير المختص بالتنمية الإدارية ؛

وبناء على ما ارتأت لجنة شؤون الخدمة المدنية بشأن الحراسة المتقدمة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛

### قصر :

### الأحكام العامة

مادة ١ - يمل في شأن توظيف الخبراء الأجانب بالأحكام الواردة في هذا القرار .

### وظائف الخبرة وشغلها

مادة ٢ - يكون توظيف الخبير بطريق التعاقد في حدود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة من بين ذوى الخبرات والتخصصات النادرة أو التي يتعذر الحصول عليها من بين مواطني جمهورية مصر العربية .

مادة ٣ - يكون شكل الخبير الوظيفية لها بطلقة وصف وتحدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها حين يشغلها .

**مادة ٤ -** تترك السلطة المختصة عقد توظيف الخبير لمدة لا تتجاوز سنة تبدأ من تاريخ استلام العمل ويجوز تجديدها وعليها أن تخطر الجهاز المركزى للتظيم والادارة والجهاز المركزى للتحبة العامة والاحصاء بذلك .

**مادة ٥ -** يتضمن العقد المبرم مع الخبير البيانات الآتية :

- ✽ أسماء طرق العقد وصفة الموقع عن الوحدة .
- ✽ البيانات الشخصية المتعلقة بالخبير .
- ✽ مدة التعاقد .
- ✽ وصف الوظيفة المسندة الى الخبير وتحديد واجباتها ومسئولياتها .
- ✽ المكافأة الشاملة المقررة للوظيفة .
- ✽ أيام العمل وساعات والاجازات المقررة للخبير .
- ✽ الجزاءات التى يجوز توقيعها على الخبير .
- ✽ المحكمة المختصة بنظر المنازعات القضائية .
- ✽ البيانات الأخرى التى ترى الوحدة اضلفتها الى ما تقدم وذلك بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .

**مادة ٦ -** على الوحدة التحقق من الشهادات والاوراق المقدمة من الخبير وفي جميع الاحوال يشترط اعتماد ما يقدمه الخبير من أوراق من وزارة الخارجية المصرية .

### الأجر والتعويضات والمزايا

**مادة ٧ -** يحدد فى العقد المكافأة الشاملة للوظيفة التى يشغلها الخبير ويتضمن هذا الاجر الحقوق والميزات المالية التى تتقرر للخبير مقابل قيامه بأعمال تلك الوظيفة .

**مادة ٨ —** يجوز زيادة المكافأة الشاملة المقررة للخير عند تجديد عقده وذلك بما لا يتجاوز ١٠٪ من المكافأة الشاملة عن مدة تعاقدته السابقة .

**مادة ٩ —** يجوز للوحدة منح الخير مقابلًا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها وكذلك ما تراه ملائماً لطبيعة الوظيفة من ميزات عينية .

**مادة ١٠ —** تتحمل الوحدة بنفقات سفر الخير من محل إقامته إلى جمهورية مصر العربية كما تتحمل نفقات عودته في غير حالة فسخ العقد بناء على طلبه .

وفي حالة زيادة مدد التعاقد مع الخير عن سنة تتحمل الوحدة نفقات قدوم وعودة زوجة الخير وأولاده الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة وفي جميع الأحوال تتحمل الوحدة بمصاريف نقل الأدوات اللازمة لاداء واجبات الوظيفة وأمتعة الخير وذلك في حدود ٢٠٠٪ من الوزن المسموح به .

**مادة ١١ —** تسرى على الخير القواعد المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة في شأن استرداد النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال الوظيفة .

**مادة ١٢ —** يجوز منح الخير مكافأة تشجيعية كما تسرى عليه نظم الرعاية الصحية والاجتماعية المقررة للعاملين بالوحدة .

**مادة ١٣ —** يستحق الخير في نهاية التعاقد مكافأة بواقع أجر شهر عن كل سنة قضاهَا وذلك على أساس آخر مكافأة شاملة تقاضاهَا .

### الإجازات

**مادة ١٤ —** للخير الحق في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية التي تحددها بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويجوز تشغيل الخبير في هذه العطلات بأجر مضاعف إذا اقتضت  
الضرورة ذلك أو أن يمنح أياما عوضا عنها .

مادة ١٥ — يستحق الخبير الاجازات المبينة فيما يلي بأجر كامل :

- ( أ ) اجازة عارضة لمدة سبعة أيام في السنة .
  - ( ب ) اجازة اعتيادية لمدة شهر في السنة ، ولا يدخل في حساب الاجازة  
الاعتيادية أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية ما عدا العطلات  
الاسبوعية .
  - ( ج ) اجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما في السنة .
- ، فإذا كانت مدة العقد تقل عن سنة استحق الخبير نسبة من الاجازات  
المدرسة اليها تتفق ومدة العقد .

### الجزاءات

مادة ١٦ — يجوز للسلطة المختصة مجازاة الخبير في حالتي اخلاله  
بواجبات وظيفته أو سلوكه سلوكا مميها بأحد الجزائين الآتيين :

- ( أ ) الانذار بفسخ العقد .
- ( ب ) فسخ العقد مع حرمانه من المكافأة الشاملة عن بقى مدة العقد  
ومكافأة نهائية الخدمة .

### انتهاء العقد

مادة ١٧ — يجوز للخبير أن يطلب كتابة انتهاء العقد وذلك قبل انتهاء  
المدة المحددة له .

وفي هذه الحالة لا يستحق مكافأة شاملة عن المدة الباقية من العقد  
وبكذلك المكافأة عن فترة التصاعد التي تم خلالها طلب انتهاء العقد .



مادة ١٨ - يجوز للسلطة المختصة لانسحاب تقدرها فسخ العقد قبل انتهاء مدته وفي هذه الحالة يستحق الخبير تعويضاً يعادل المكافأة الشاملة المقررة عن المدة الباقية وكذلك مكافأة نهاية الخدمة عن مدة التعاقد .

مادة ١٩ - تظل العقود المبرمة مع الخبراء الاجانب سارية وفقاً للقواعد التي كان معمولاً بها الى أن تنتهي مدتها ويراعى في حالة تجديدها اجماع الاحكام الواردة في هذا القرار .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٦ ( اول فبراير سنة ١٩٧٩ ) .

قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ .

بشأن توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة (١)

### الوزير المختص بالتنمية الإدارية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١١ لسنة ١٩٧٨ بتحديد الوزير المختص بالتنمية الإدارية ؛

وبناء على ما ارتأته لجنة شؤون الخدمة المدنية بشأن الدراسة المقدمة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛

### قرر :

مادة ١ - يعمل في شأن توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة بالاحكام الواردة في هذا القرار .

مادة ٢ - يقصد بالاعمال المؤقتة الاعمال العارضة أو الاعمال الموسمية .

مادة ٣ - يكون توظيف العاملين المؤقتين بطريق التعاقد في حدود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة ويتضمن العقد الجبرم معهم البيانات الآتية :

- أسماء طرفي العقد وصفة الموقع عن الوحدة .
- البيانات الشخصية المتعلقة بالعامل ومدد التعاقد .
- الاعمال العارضة والموسمية محل العقد .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ - العدد ٤٥ .

- المكافأة الشاملة المقررة للأعمال المشائز اليها <sup>(١)</sup> .
- الجزاءات التي توقع على العامل المتدريج .
- المحكمة المختصة بنظر المنازعات القضائية .
- البيانات الاخرى التي ترى الوحدة اضافتها الى ما تقدم ذكره .
- بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٤ — يراعى في ابرام العقد المشار اليه الاحكام المالية والادارية الواردة في اللوائح الصادرة في هذا الشأن ، ويجوز للوحدة أن تصيف أحكاما تنقل مع طبيعة الاعمال المؤقتة موضوع العقد .

مادة ٥ — يجوز للسلطة المختصة فسخ العقد في حالة الاخلال بشروطه .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٩ ( نول فبراير سنة ١٩٧٩ ) .

---

(١) صدر قرارى وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٩/٩ — العدد ٢٠٩ ) ونص في مادته الاولى على ما يلى : « تزداد اعتبارا من نول يوليو سنة ١٩٨١ المكافآت الشاملة للعاملين الخاضعين لأحكام القرارين المشار اليهما والموجودين بالخدمة في ١٩٨١/٦/٣٠ بواقع ( تسعة جنيهات ) شهريا » . ورقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١/١٦ — العدد ١٤ ) ونص في مادته الاولى على ما يلى : « تزداد اعتبارا من اول يناير ١٩٨٤ المكافآت الشاملة للعاملين المعينين والخاضعين لأحكام قرارى وزير التنمية الادارية رقمى ١ ، ٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليهما ، والموجودين بالخدمة في ١٩٨٣/١٢/٣١ بواقع ( ٥ ) خمسة جنيهات شهريا » .

## قرار وزير التنمية الادارية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩

### بشأن توظيف العاملين المتدرجين (١)

#### الوزير المختص بالتنمية الادارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١١ لسنة ١٩٧٨ بتحديد الوزير المختص بالتنمية الادارية ؛

وبناء على ما اترأته لجنة شؤون الخدمة المدنية بشأن الدراسة المقدمة من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ؛

#### قرر :

مادة ١ - يعمل في شأن توظيف العاملين المتدرجين بالاحكام الواردة في هذا القرار وذلك في الوحدات التي تقتضى طبيعة نشاطها تحريك هؤلاء العاملين لتأهيلهم لشغل وظائف المجموعة الحرفية في حدود الاعتمادات المدرجة بموازنة الجهة .

#### وظائف العاملين المتدرجين وشغلها

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٧٤) تبرم السلطة المختصة مع العامل المتدرج عقد المدة ثلاث سنوات يتضمن البيانات الآتية :

- أسماء طرق العقد وصفة الموقع عن الوحدة .
- المكافأة الشاملة المقررة للعامل .
- أيام العمل وساعاته والاجازات المقررة للعامل .

- الجهة الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبي على العامل •
- الجزاءات التي يجوز توقيعها •
- موافقة ولى أمر العامل كتابة على العقد •
- البيانات الأخرى التي ترى الوحدة اضافتها الى ما تقدم ، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار •

مادة ٣ — يشترط فيمن يعين عاملاً متدرجاً ، ما يلى :

- أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية •
- ألا يقل سنة عن ثلاث عشرة سنة ولا تزيد على ستة عشرة سنة •
- أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة •
- أن يكون لائقاً للعمل صحياً •

مادة ٤ — ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٨٤ ) يؤدى العامل المتدرج فى نهاية السنة الثالثة من التحاقه بالتدريب اختبار أمام لجنة غنية يصدر بتشكيلها قرار من السطة المختصة •

فاذا اجتاز الاختبار بنجاح عين فى وظيفة خالية من وظائف المجموعة الحرفية •

أما اذا رسب فى الاختبار فيتم اختباره ثانيا خلال ستة أشهر فان رسب بعد ذلك انتهى تدريبه •

### الاجر والحوافز

مادة ٥ — ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٨٤ ) يمنح العامل المتدرج عند التحاقه بالتدريب مكافأة شاملة قدرها ٢٤٠ جنيها سنويا تتراد بمقدار ١٨ جنيها سنويا •

مادة ٦ - يجوز للوحدة منح العامل المتدرج المزايا المبنية على الملائمة لطبيعة العمل الذي يؤديه .

مادة ٧ - يتسرى على العامل المتدرج نظم الرعاية الصحية والاجتماعية المقررة للعاملين بالوحدة .

### الاجازات

مادة ٨ - العامل المتدرج الحق في اجازة بأجر كامل أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٩ - يستحق العامل المتدرج الاجازات المبينة فيما يلي بأجر كامل :

- اجازة مرضية لمدة واحد وعشرين يوما في السنة .
- اجازة اعتيادية لمدة خمسة عشر يوما في السنة وذلك بعد مضي ستة أشهر من تاريخ التحاقه بالتدريب .
- اجازة مرضية لمدة واحد وعشرين يوما في اسنة .
- ويسقط حق المتدرج في الاجازات المشار اليها بمضي السنة .

### الجزاءات

مادة ١٠ - الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين المتدرجين هي :

- التنبيه .
- الخصم من المكافأة الشاملة في حدود خمسة عشر يوما في السنة .
- مفسخ العقد .

### انتهاء العقد

مادة ١١ - ينتهى عقد العامل المتدرج بتممينه بأخذى وظائف  
الجموعة الحرفية أو ارسوبه فى الاختبار الثانى المنصوص عليه فى المادة  
(٤) من هذا القرار .

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٩ ( اول فبراير  
سنة ١٩٧٩ ) .

### قرار وزير شؤون مجلس الوزراء

وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣

بشأن قواعد حساب مدة الخبرة العملية عند التعيين للعاملين المؤهلين (١)

### وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة معدلاً بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزى للتخطيط والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وبعد موافقة لجنة شؤون الخدمة المدنية بجلستها المنعقدة في ١٩٨٣/١٠/٣٠ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قصر :

مادة ١ — ( البند (٥) مستبدل بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ ) يدخل في حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه للعاملين المؤهلين الحد الآتية :

١ — المدة التي تقضى بأحدى الوزارات والمصالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام .

٢ — مدة ممارسة المهنة الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩٨٣/١١/٢١ - العدد ٢٦٤ تابع .



من قوانين الدولة ويمتد في ذلك بالمدة اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية  
الانقلابية التي تضم العاملين بهذه المهنة .

٣ - مدد الاشتغال بالمدارس الفاضلة لاشرف الدولة .

٤ - المدد التي تقضى باحدى الجمعيات أو الشركات المساهمة  
الصادر بتشكيلها قوانين أو مراسيم أو قرارات جمهورية .

٥ - المدد التي تقضى في حكومات الدول العربية أو حكومات الدول  
الاجنبية .

٦ - المدد التي تقضى في احدى الهيئات والمنظمات الدولية التي  
تشترك فيها جمهورية مصر العربية أو تتضمن اليها .

٧ - المدد التي تقضى بالمصارف التي تقبل الحكومة ضمانتها .

**مادة ٢ -** <sup>(١)</sup> يشترط لحساب المدد المشار اليها في المادة الاولى من  
هذا القرار ما يأتي :

(١) بالبندان ( ١ ، ٤ ) مستبدلان بالمادة الاولى من قرار وزير  
الدولة للتنمية الادارية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٦/٩  
- العدد ١٣١ ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « تطبق القواعد  
المنصوص عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وذلك بالشروط  
التالية :

( ١ ) ان يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ  
العمل بهذا القرار .

( ب ) ان يقتصر حساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل .

( ج ) لا تصرف اية فروق مالية عن فترة سابقة على تاريخ العمل  
بهذا القرار » .

والبند ( ٥ ) مستبدل بالمادة الاولى من قرار وزير الدولة للتنمية  
الادارية رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١/٢٦ - العدد  
٢٣ ) وقد نص في مادته الثالثة على ما يلي : « تطبق القواعد المنصوص  
عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وذلك بالشروط الاتية :

١ - مدد العمل في المزارات والمصالح والاجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام تحسب كاملة سواء كانت متصلة أو متقطعة .  
 ٢ - قضيت في وظيفة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين فيها العامل . ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين .

٣ - مدد التمرين التي تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد انضمامه على المؤهل العلمي كشرط لازالة المهنة تحسب بالكامل مدة خبرة في الوظيفة التي يعين فيها الموظف وفقا للاوضاع السابقة سواء كان التميز في الحكومة أو هيئة معتمدة من الحكومة لهذا الغرض .

٤ - المدد التي تقضى في التطوع أو التكليف في الوظيفة المدنية أو العسكرية المختلفة تعتبر في حكم مدد الخدمة الحكومية وتسرى عليها قواعدها .

٥ - مدد العمل التي تقضى في غير الوزارات والمصالح والاجهزة ذات الوزارات الخاصة بها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ومؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام سواء كانت متصلة أو متقطعة تحسب ثلاثة ارباعها بالشروط الآتية :

- ( أ ) ألا تقل المدد السابقة عن سنة .
- ( ب ) أن تكون طبيعة العمل متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين فيها العامل ويرجع في ذلك الى لجنة شئون العاملين .

- 
- ( ١٠ ) أن يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .
  - ( ب ) أن يقتصر حساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل .
  - ( ج ) ألا تصرف أية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بهذا القرار .

٥ - مدد العمل التي تقضى في حكومات الدول العربية والاجنبية  
تصحب كاملة بشرط ألا تقل عن سنة ، وأن تكون طبيعة العمل فيها تتفق  
مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين بها العامل ويرجع في ذلك الى لجنة  
شئون العاملين .

مادة ٣ - يمنح العامل عند التعيين بداية أجر الدرجة المقررة  
للوظيفة الم عين عليها مضافا اليه قيمة علاوة درجة الوظيفة عن كل سنة  
من سنوات الخبرة التي يتقرر حسابها والتي تزيد على الحد الأدنى  
للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بحد أقصى قدره خمس علاوات  
ويشترط ألا يسبق زميله الم عين في ذات الجهة في وظيفة لها نفس طبيعة  
وظائفته وعلى درجة من نفس درجتها في التاريخ الفرضى لبداية الخبرة  
المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الاجر .

مادة ٤ - يصدر بحساب مدة الخبرة السابقة قرار من السلطة  
المختصة أو من تفوضه في ذلك .

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القرار على العاملين الموجودين في الخدمة  
وقت العمل به الم عينين بها اعتباراً من ١٢/٨/١٩٨٣ ويشترط لحساب مدة  
الخبرة السابقة أن يتقدم الموظف بطلب لحسابها مع تدعيم طلبه بكافة  
المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار  
والا سقط حقه في حساب هذه المدة .

أما من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتمتع عليه ذكرها  
في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديم مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة  
الى تنبيهه والا سقط حقه نهائياً في حسابها .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره ،

## قرار وزير شئون مجلس الوزراء

وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٨ لسنة ١٩٨٢

بشأن كيفية حساب مدة الخبرة العملية عند تعيين العاملين غير المؤهلين<sup>(١)</sup>

### وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية •

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين  
الحكوميين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة  
١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة ؛  
وبعد موافقة لجنة شئون الخدمة المدنية بجلستها المنعقدة فى  
١٩٨٣/١٥/٣٠ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - ( البند (٣) مستبدل بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية  
رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ ) يحذف فى حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها  
فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه  
للعاملين غير المؤهلين المدد الآتية :

١ - المدد التى تقضى بأحدى الوزارات والمصالح والأجهزة التى لها  
موازنة خاصة : ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وهيئات وشركات  
القطاع العام أو بالمدارس الخاضعة لإشراف الدولة •

٢ - المدد التى تقضى بأحدى الجمعيات أو الشركات المساهمة الصادر  
بتشكيلها قوانين أو مراسيم أو قرارات جمهورية •

٣ - المدد التى تقضى فى حكومات الدول العربية أو حكومات  
الدول الأجنبية •

(١) الزوائج المصرية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٣ - العدد ٢٦٤ تابع •

- ٤ - المدد التي تقضى في إحدى الهيئات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها جمهورية مصر العربية أو تتضمن اليها .
- ٥ - المدد التي تقضى بالمصاريف التي تقبل الحكومة ضمانها .

مادة ٢ - <sup>(١)</sup> يحسب مدة الخبرة المشار اليها في المادة (١) من هذا القرار وفقا للشروط والاوزاع الآتية :

١ - مدد العمل في الوزارات والمصالح والاجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام تحسب كاملة سواء كانت متصلة أو متقطعة متى كانت قد قضيت في وظيفة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين فيها العامل ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شؤون العاملين .

(١) البنندان ( ١ ، ٣ ) مستبدلان بالمادة الاولى من قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ١٣١ ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « تطبق القواعد المنصوص عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وذلك بالشروط الآتية :

( أ ) ان يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

( ب ) أن يقتصر حساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل .

( ج ) ألا تصرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على تاريخ العمل بهذا القرار » .

والبنند ( ٤ ) مستبدل بالمادة الأولى من قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١/٢٦ - العدد ٢٣ ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « تطبق القواعد المنصوص عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وذلك بالشروط الآتية :

( أ ) أن يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

( ب ) أن يقتصر حساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل .

( ج ) ألا تصرف أية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بهذا القرار » .

٢ - المدد التي تقضى في التطوع في الوظيفة العسكرية تعتبر في حكم مدد الخدمة المدنية وتسرى عليها قواعدها .

٣ - مدد العمل التي تقضى في غير الوزارات والمصالح والاجهزة ذات الموازنات الخاصة بها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام سواء كانت متصلة أو متقطعة تصيب ثلاثة ارباعها بالشروط الآتية :

( أ ) ألا تقل المدة السابقة عن سنة .

( ب ) أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين فيها العامل ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين .

٤ - مدد العمل التي تقضى في حكومات الدول العربية والاجنبية تحسب كاملة بشرط ألا تقل عن سنة وأن تكون طبيعة العمل فيها تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين فيها العامل ويرجع في ذلك الى لجنة شئون العاملين .

مادة ٢ - يمنح العامل عند التعيين بداية أجر الدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها مضافا اليها قيمة علاوة من علاوات درجة الوظيفة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية التي يتقرر حسابها والتي تزيد على الحد الأدنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بحد أقصى قدره خمس علاوات وبشرط ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة لها نفس طبيعة وظيفته وعلى درجة من نفس درجتها في التاريخ الغرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر .

مادة ٤ - يصدر بحساب مدة الخبرة العملية السابقة قرار من السلطة المختصة أو من تفوضه في ذلك .

**مادة ٥ -** ( معلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ ) تسرى أحكام هذا القرار على العاملين غير المؤهين الموجودين في الخدمة وقت صدوره لمعين بها اعتباراً من ١٢/٨/١٩٨٣ ويشترط له ب مدة الخبرة السابقة أن يتقدم العامل بطلب لحسابها مع تقديم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار. والا سقط حقه في حساب هذه المدة .

وعلى من يعين أو يعاد تعيينه من العاملين غير المؤهين اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار أن يذكر مدة خبرته السابقة في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديم مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة إلى تنبيهه والا سقط حقه نهائياً في حساب هذه المدة بالتطبيق لأحكام القرار رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

ولكل من العاملين الذين عينوا بعد العمل بالقرار رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وحتى تاريخ نشر هذا القرار أن يتقدم بطلب مدعم بجميع المستندات اللازمة لحساب مدة خبرته السابقة ، وذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ نشر هذا القرار - والا سقط حقه في حسابها طبقاً لأحكام القرار رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨٣ بصفة نهائية .

ولا يجوز أن يترتب على حساب مدة الخبرة طبقاً لأحكام الفقرة السابقة المساس بقرارات التعيين أو الترقية الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار أو صرف أية فروق بين الماضي .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ صفر سنة ١٤٠٤ ( ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٣ ) .

### قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨

بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ( ١ ، ٢ ، ٣ )

#### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام  
موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

#### تقرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المرفقة  
لهذا القرار .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من قرارات سابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ ( ١٨ يناير  
سنة ١٩٥٨ ) .

- 
- (١) الوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٥٨ - العدد ٥ مكرر ( ١ ) .  
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧  
بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية  
في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٣ مكرر ) ونص في مادته الأولى على أن  
يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة  
اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف  
الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .  
(٣) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢  
بشأن الترخيص بسفر كبار العاملين بالدولة والقطاع العام ( الجريدة  
الرسمية في ٢٧/٢/١٩٧٢ - العدد ٥ ) .



## لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

### الباب الأول

#### بدل السفر (١)

مادة ١ - بدل السفر هو المراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ١٨ ) المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/١٠/٣ - العدد ٤٠ تابع ) ونص في مادته الاولى على ما يلى : استثناء من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما ، يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء أن يصرف لكبار العاملين بالدولة والقطاع العام الذين يوفدون في مهام ذات طبيعة خاصة بالخارج اجور المبيت الفعلية بالإضافة إلى ثلث بدل السفر . ويجوز أيضا منح الوزراء ومن في حكمهم ورؤساء هذه الوفود تعويضات لمواجهة نفقات الاستقبال والضيافة بالخارج دون التقييد بقواعد الصرف المقررة » .

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١/٢٧ - العدد ٤ ) ونص على ما يلى :  
مادة ١ - تضاعف فئات بدل السفر للموفدين في مهام رسمية او لحضور مؤتمرات بالخارج من العاملين بالحكومة أو القطاع العام المعمول بها في ١٩٧٦/٧/٢٠ ، مع استمرار العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ويكون سفر كافة العاملين المشار اليهم بالطائرات بالدرجة السياحية عدا الوزراء ونواب الوزراء وشاغلي فئة نائب وزير والفئة الممتازة فيكون سفرهم بالدرجة الاولى .

مادة ٢ - تضاعف فئات بدل السفر المقررة حاليا للعاملين بالحكومة والقطاع العام عند تكليفهم بمهام رسمية داخل جمهورية مصر العربية .

مادة ٣ - يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

هذا ولا تسرى أحكام المادة الاولى من هذا القرار على الموفدين إلى الخارج للعلاج على نفقة الدولة سواء كانوا من العاملين أو المواطنين ( قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٨ - الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٦/٨ - العدد ٢٣ ) .

١٣٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

الضرورية التي يتحملها بسبب تنفيذه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

- ( أ ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .
- ( ب ) الانتقال لمقر القومسيون الطبي الواقع في بلد آخر — للحصول على اجازة مرضية بشرط أن يقرر القومسيون منح هذه الاجازة .
- ( ج ) الليلي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة .

ويقصد بكلمة الموظف الواردة في هذه اللائحة <sup>(١)</sup> — الموظف الدائم أو المؤقت أو الضابط أو المستخدم الخارج عن الهيئة أو العامل باليومية ومن في حكمهم كالصول والكونستابل وضباط الصف العسكريين .. الخ .

مادة ٢ — <sup>(٢)</sup> يصرف بدل السفر للموظفين داخل الجمهورية المصرية على النحو الآتي :

#### اولا — (١) الفئات :

الموظفون الذين يتقاضون ماهية سنوية قدرها ٢٠٠٠ جنيه فما فوق —  
٣ جنيهات عن الليلة .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٧/٥/١٩٦٤ - العدد ١٠٩ ) المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ ( الجريدة الرسمية في ٢٣/١/١٩٦٥ - العدد: ١٦ ) ونص في مادته الاولى على ما يلي :

« تسمى أحكام فئات بدل السفر ومصاريف الانتقال الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة » .  
(٢) معدلة بقراري رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية في ٢٨/١١/١٩٦٠ - العدد ٢٧٢ ) ورقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ٩/١٠/١٩٦١ - العدد ٢٣١ ) وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ٢٨/٩/١٩٧٨ - العدد ٣٩ ) .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ١٢٠٠ جنيه وتقل عن ٢٠٠٠ جنيه — ٢ جنيه عن الليلة .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ٦٥ جنيه وتقل عن ١٠٠ جنيه — ١ جنيه و ٢٠٠ ملليم عن الليلة .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ٣٥ جنيه وتقل عن ٦٥ جنيه — ٨٠٠ ملليم عن الليلة .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ٢٠ جنيه وتقل عن ٣٥ جنيه — ٥٠٠ ملليم عن الليلة .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ١٠ جنيهات وتقل عن ٢٠ جنيه — ٤٠٠ ملليم عن الليلة .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ٥ جنيهات وتقل عن ١٠ جنيهات — ٣٠٠ ملليم عن الليلة .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها أقل من ٥ جنيهات — ٢٠٠ ملليم عن الليلة .

(ب) تخفض هذه النفقات بمقدار ٢٠٪ منها اذا زادت مدة المهمة على شهر ويعمل بهذه الفئة المخفضة اعتباراً من التاريخ التالي لانقضاء الشهر (١) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٥٣ لسنة ١٩٦٧ باستثناء العاملين بمصلحة المساحة القائمين بالاعمال المساحية بالصحراء والمناطق النائية من بعض احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٩/٧ - العدد ٧٨ ) ونص في مادته الاولى على ما يلى :

ثانياً - تراد الفئات المتقدمة بمقدار ٢٥٪ عن المهام التي تقضى في القاهرة والاسكندرية وضواحيها وبندر الجيزة ومنطقة قناة السويس ومحافظات مطروح والوادي الجديد وسيناء والبحر الأحمر والواحات البحرية على أن يسرى عليها حكم الفقرة (ب) من أولا .

ثالثاً - الموظف الذى يندب لاداء مهمة أثناء الليل لا يصرف له بدل سفر الا اذا قضى ٧ ساعات على الأقل من الساعة الثامنة مساء

مادة ١ - استثناء من احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها يعامل العاملون المشتغلون بالاعمال الساحية بالصحراء الشرقية ونغربية وصحراء سيناء ومناطق محافظة اسوان الواقعة قبلى الشلال حتى دندان ، ومحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر طبقاً للقواعد التالية :

اولا - لا يسرى فى شأنهم التخفيض المقرر بالفقرة (ب) من البند اولا من المادة الثانية من اللائحة المشار اليها اذا زادت مدة المأمورية على شهر .  
ثانياً - يصرف بدل السفر عن مدة المأمورية بأكملها ولو زادت على ستة أشهر .

مادة ٢ - تسرى احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٧ .

كما صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٦ باستثناء بعض العاملين بالهيئة المصرية العامة لشئون سكك حديد مصر من بعض احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٣/٤ - العدد ١٠ ) ونص فى مادته الاولى على ما يلى :

« استثناء من احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها لا يسرى فى شأن العاملين بالهيئة المصرية العامة لشئون سكك حديد مصر المشتغلين بالاعمال الساحية بالصحراء الغربية والشرقية ومحافظات مرسى مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وسيناء والمناطق النائية التخفيض المقرر بالفقرة (ب) من اولا من المادة (٢) من اللائحة المذكورة اذا زادت مدة المهمة المكلفين بها على شهر ولدة اقصاها سنة واحدة » .

والساعة السابعة صباحا ويدخل في حساب السبع ساعات الوقت اللازم للذهاب والعودة بين محل الإقامة الاصلى ومكان المهمة .

رابعا - لا يجوز صرف بدل سفر عن الليالى التى تقضى على ظهور البواخر النيلية اذا كانت تذكرة السفر تشمل الغذاء فاذا لم تشمله فيصرف بدل السفر العادى مخفضا بمقدار الربع .

خامسا - أرباب المعاشات الذين يعادون الى الخدمة يصرف لهم بدل سفر على أساس الماهيات التى كانوا يتقاضونها قبل تركهم الخدمة ، وأرباب المعاشات الذين تتدبهم الحكومة لاداء مهمة معينة في غير الجهة التى يقيمون بها ، يمنحون بدل السفر بالفئات العادية أو الزيدة ( حسب الحالة ) على أساس الماهيات التى كانوا يتقاضونها قبل الاحالة الى المعاشى .

سادسا - الموظف المعين بمكافأة يصرف له بدل السفر على أساس المكافأة الشهرية أو السنوية التى يتقاضاها .

سابعا - لا يصرف بدل السفر للصولات والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ومن فى حكمهم وفقا للنصوص الواردة في هذه اللائحة الا في الحالات التى يسمح فيها لهم بالسفر بصفة فردية ويضطرون الى المبيت والمأكل على نفقتهم وفي هذه الحالة يقتضى خصم قيمة بدل التعيين العادى ( اذا كان مقررا ) من بدل السفر المستحق لهم .

ثامنا - الصف ضباط والعساكر الذين تقضى أنظمتهم أن يبيتوا في التكتات في الجهات التى يندبون اليها أو تحت الخيام ويتناولون طعامهم على نفقة الحكومة لا يصرف لهم بدل سفر اطلاقا .

تاسعا - يعامل الضباط الاحتياط بالنسبة لفئات بدل السفر على أساس ماهياتهم الاصلية في وظائفهم المدنية أو على أساس ماهية الضباط العاملين أيهما أكبر .

ويعامل الضباط المكلفون على أساس ماهية الضباط العاملين من نفس الرتبة ويعتبر مقر العمل الاصلى لكل من الضباط الاحتياط والضباط المكلفين أثناء مدة استدعائهم للخدمة بوزارة الحربية هو مقر وحداتهم التى يخدمون بها بغض النظر عن مقر عملهم بوظائفهم وأعمالهم المدنية . ويعامل ضباط الشرف على أساس ماهية الدرجة أو الرتبة التى يتقاضون ماهياتهم الفعلية عنها .

#### عاشرا - الفرق التعليمية وفرق التأهيل لها :

لا يصرف بدل السفر المستحق عنها الا بعد ظهور النتيجة لمن يثبت اجتيازه لها فقط أو اذا ألغيت الفرق فيصرف بدل السفر المستحق .

مادة ٣ - (١) يخفص بدل السفر بمقدار الثلث في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ويدخل في مدلول عبارة ( منازل حكومية ) عربات السكك الحديدية التابعة لسكك حديد الحكومة والخيام والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة أو مستأجرة لها ويسرى هذا الحكم على العاملين الموفدين للخارج .

ويجوز في أحوال خاصة وبعد موافقة وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عدم خصم ثلث بدل السفر .  
ولا يخصم الثلث من بدل سفر العاملين الذين يدفعون من مالهم الخاص ثمن تذكرة سفرهم في عربة النوم ويقدمون ما يثبت ذلك .

مادة ٤ - على الموظف أن ينزل أثناء المهنة التى يندب لها في استراحة الوزارة أو المصلحة التى يتبعها كلما أمكن ذلك ، وفي الأحوال

---

(١) معدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٠/١٠/١٩٦١ - العدد ٢٣١ ) ومستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٠/١٠/١٩٨٥ - العدد ٤٠ تابع ) .

التي تكون فيها الاستراحات مشغولة يجب عند تقديم استمارة بدل السفر أن يقرر بها الموظف أن الاستراحة لم تكن خالية •

مادة ٥ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٦٨ لسنة ١٩٧١ ) لا يجوز أن تزيد مدة النذب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص فيما عدا أفراد القوات المسلحة فتكون الموافقة للقائد العام أو من ينيبه وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز - إذا رغب الموظف - أن يصرف اليه استمارات سفر له ولعائلته ونقل مقاعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستمارات بدلا من راتب بدل السفر •

ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور •

ويستثنى العاملون المنتدبون للعمل بمسكرات التهجير من تطبيق حكم الفقرة السابقة •

مادة ٦ - لا يستحق بدل السفر للموظفين الذين يتنوبون عن محل اقامتهم المعتاد لفحصهم طبيا لتقدير سنهم أو بناء على طلبهم لتركهم خدمة الحكومة أو للدخول في أى امتحان أدبي أو فنى •

كما لا يستحق الموظف المنتدب بدل السفر عن مدة الاجازات الاعتيادية أو المرضية الا اذا قرر القومسيون الطبى المحلى أو طبيب الصحة المحلى أن حالته الصحية لا تسمح بمودته الى محل عمله الاصلى •

مادة ٧ - لرؤساء المصالح أن يعينوا في المديرية أو المنطقة التي يناط بالموظفين تنقيشها المدينة أو الجهة التي يجب أن تعد محل اقامتهم الذي تجرى عليه أحكام هذه اللائحة ولا يجوز حضور المفتشين والرؤساء

الحاليين من مقر وظائفهم في الاقاليم الى الديوان العام للوزارة أو المصلحة التي يتبعونها الا اذا طلب اليهم ذلك رسميا أو بناء على ترخيص سابق لهم بذلك من الوزارة أو المصلحة .

مادة ٨ - لا يستحق بدل السفر للموظفين المنتدبين متى كانت بين مقر الإقامة والجهة المنتدبين اليها لا تزيد على ثلاثين كيلو مترا ويربط الجهتين خطوط حديدية حكومية أو خمسة عشر كيلو مترا ويربط الجهتين خطوط حديدية ضيقة أو سيارات أجرة ( أتوبيس ) ما لم تتعذر العودة الى محل الإقامة لأسباب قهرية يقرها رئيس المصلحة .

مادة ٩ ( أ ) - <sup>(١)</sup> لا يجوز إيفاد الموظفين من جميع الدرجات والوظائف والرتب في مهام عادية الا بموافقة رئيس الجمهورية ، ولا يجوز الندب لتمثيل الحكومة في مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو معارض دولية الا بعد عرض الامر على وزارة الخارجية ( لجنة المؤتمرات والمعارض ) وموافقة رئيس الجمهورية .

(١) الفقرة ( أ ) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٦١ لسنة ١٩٥٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٩/٢٥ - العدد ٢٩ ) وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٠ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة إيفاد الموظفين المنتدبين لأعمال الامتحانات العامة التي تجريها الوزارة خارج الجمهورية العربية المتحدة ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٤/٢٥ - العدد ٩٣ ) .

وانظر ايضا القرار الجمهوري رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إيفاد العاملين المدنيين الى الخارج الذي يحظر إيفاد أحد من العاملين المدنيين بالحكومة و الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الى الخارج للاشتراك في مؤتمر أو اجتماع دولي أو للقيام بمأمورية رسمية ، الا بقرار من رئيس الوزراء ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/١١/١٥ - العدد ٢٦٢ ) والقرار الجمهوري رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بتفويض السادة الوزراء كل فيما يخصه ب مباشرة اختصاصات رئيس الوزراء المنصوص عليها بالقرار رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٢/٦ - العدد ٦ ) .



(ب) لوزير الحربية سلطة ايقاد أفراد القوات المسلحة والموظفين الى الخارج من جميع الرتب والدرجات في المهام العادية أما في المؤتمرات والاجتماعات والمعارض الدولية فيسرى عليهم أحكام البند (أ) من هذه المادة .

مادة ١٠ - (أ) البند سابقا مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ ) أولا - (أ) الموظف الذى ينحسب الى احدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتى <sup>(١)</sup> ، ويشمل هذا البند أجور البيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن .

(ب) - بدل السفر للمتدربين في مؤتمرات دولية أو اجتماعات دولية أو معارض دولية يصرف مزيدا بمقدار ٢٥٪ من الفئات العادية الواردة في « أ » .

ثانيا - تسرى الفئات المحددة للمتدربين في مهام عادية في المملكة العربية السعودية على المتدربين في مهمة الحج .

ثالثا - يصرف للمتدربين في منطقة غزة والجهات التي يحتلها الجيش المصرى في فلسطين بدل سفر بمواقع الفئات الواردة في الفقرة « أ » من أولا من المادة (٢) مزيدة بمقدار ٥٠٪ .

رابعا - (أ) بدل السفر لموظفى السلكين السياسى والقنصلى والمحقيقين العسكريين والبحريين والجويين وموظفى مكاتبهم ومن في حكمهم اذا كان الانتداب في نفس الدولة وفي مدينة

(١) فئات بدل السفر مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٥/٨/١٩٨٥ - العدد ٣٣ تابع ) ومعدلة بالقرار رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ٣/١٠/١٩٨٥ - العدد ٤٠ تابع ) . والقرار رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٥ - العدد ٤٢ ) . ولم يتم نشر هذه الفئات لتعرضها للتعديل .

فهم الحديقة التي بها مقر عمله يمنح ٥٠٪ من بدل السفر المقرر في الخارج حسب نوع المهمة إذا كانت عادية أو لحضور مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو معارض دولية (أى ٥٠٪ من الفئات الواردة بهذه المادة) •

(ب) إذا كان الانتداب خارج الدولة المعين فيها الموظف : تكون المعاملة في بدل السفر وفقا للقواعد العامة الواردة بهذه المادة •

خامسا — لا يصرف بدل السفر عن الليالى التى تقضى بالبوادر والطائرات إذا كانت تذكرة السفر تشمل الأكل أما إذا كانت لا تشملها فيصرف ثلاثة أرباع البدل •

سادسا — إذا صرف للموظف المنتخب في مؤتمر أو هيئة أجنبية أى مبلغ وجب عليه أن يبلغ الوزارة أو المصلحة التى يتبعها قبل تقديمه طلب صرف بدل سفره ومصاريف انتقاله لخصم ما يعادل المبلغ الذى صرف له مما يستحقه من بدل السفر ومصاريف الانتقال •

سابعا — إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التى تصرف إليه الى الثلث •

مادة ١١ — بدل السفر لرجال القوات البحرية أثناء رحلات السفن :

(١) في عرض البحر :

لا يمنح بدل سفر اطلاقا •

(ب) في الموانئ :

يصرف للضباط والصولات والمساعدين وضباط الصف والعساكر والموظفين والمستخدمين والخدمة السائرة والعمال بدل سفر بالفئات الآتية :

١ — جنيهان و ٥٠٠ ملجم للضباط من جميع الرتب والموظفين من الدرجة السادسة فما فوق •

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... ١٣٩

٨٠٠ ملزم للملاحة والمساعدات البحرية والمستخدمين من الدرجة  
التاسعة الى السابعة •

٧٠٠ ملزم لضباط الصف والملازم والخدمة السائرة والملازم •

٢ - يخفض البدل الممنوح بمقدار الربع نظير المبيت بالسفن  
بالنسبة للضباط فقط •

مادة ١٢ - بدل السفر لأفراد القوات المسلحة الآخرين ومن يماثلهم  
من رجال المصالح العسكرية الأخرى عند مرافقتهم لرجال البحرية في  
رحلات السفن :

( أ ) في عرض البحر :

يسافر بدل السفر المقرر داخل البلاد المصرية بالفئات الواردة في  
الفقرة ( أ ) من أولا من المادة ٢ من هذه اللائحة مضموما منها ٢٥٪ نظير  
المبيت بالسفينة •

( ب ) في الموانئ :

يعاملون معاملة أفراد القوات البحرية حسب الميعن بالفقرة ( ب )  
من المادة ( ١١ ) •

( ج ) داخل البلاد الأجنبية :

أما إذا اقتضت مأمورية أحدهم دخول البلاد التي ترسو في موانئها  
السفن الحربية فيعاملون حينئذ بالفئات المقررة لهذه البلاد في المادة ( ١٠ ) •

مادة ١٣ - بدل سفر أعضاء البعثات العلمية عن المأموريات التي  
يقومون بها أثناء دراستهم :

١ - يمنح عضو البعثة العلمية عند سفره أثناء بعثته في مأمورية  
تتصل بدراسته أو مأمورية عادية كلفت بها خارج المدينة التي بها مقر بعثته

١٤٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

( وفي نفس القطر ) علاوة على مقرراته المالية كمضو بعثة ٥٠٪ من بدل السفر المقرر بالمادة (١٠) من هذه اللائحة وذلك — لمدة أقصاها شهر واحد سواء قضى هذه المدة في بلدة واحدة أو عدة بلاد وبشرط أن تكون المدة متصلة ببعضها ثم يقطع هذا البدل فيما لو زادت المدة عن ذلك اكتفاء بمرتب البعثة •

٢ — أما اذا كانت مأمورية عضو البعثة في قطر آخر خلاف القطر الذى به مقر بعثته فيصرف للمضو بدل سفر بالكامل بغئة القطر الذى يتم فيه المأمورية حسب ما هو مبين بالمادة (١٠) من هذه اللائحة طول مدة المأمورية ويقطع خلالها ما يزيد عن نصف مقرراتها كمضو بعثة عن استحقاقاته في مصر •

مادة ١٤ — ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ ) الموظفون الذين يتقرر علاجهم بالخارج على نفقة الحكومة يستحقون بدل السفر ، عن الليالى التى تقضى خارج المستشفيات ودور التمرىض بما يعادل فئة بدل السفر المقرر للموظف المنتخب بالخارج الذى يتقاضى ماهية شهرية تبدأ من ١٥ جنيها وتقل عن ٣٥ جنيها •

ومع ذلك يجوز النص في القرار الخاص بالايافاد على فئة بدل سفر أعلى •

مادة ١٥ — تتحمل الوزارات والمصالح التى أدت المأمورية لصالحها نفقات بدل السفر سواء أكان الموظف من المعينين بها اصلا أم منتدبا بها •

مادة ١٦ — لا يدفع بدل السفر لأحد الموظفين الا بمقتضى اقرار يوقعه بنفسه ويقدمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالى للشهر الذى يعود فيه الى محل اقامته المتاد يقر فيه أن غيابه كان ضروريا لخدمة الحكومة وأنه كان غائبا مدة الليالى التى يطلب عنها بدل السفر ويجب أن يبين هل نزل منزلا أعدته الحكومة أو سلطة محلية أو لم ينزل •

وعلى الرئيس المباشر أن يتحقق من صحة البيانات الواردة في الاقرار  
المقدم له ومتى اقتنع بصحتها يرفعها لرئيس المصلحة لاعتمادها منه  
أو ممن ينييه عنه .

مادة ١٧ - يجوز بعد موافقة وكيل الوزارة أو مدير المصلحة التابع  
لها الموظف النظر في الطلبات التي تقدم بعد الميعاد القانوني وصرف  
قيمته متى أثبت الطالب أن السبب في التأخير خارج عن إرادته .

مادة ١٨ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية  
المتحدة رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ ) لا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف عنها  
بدل سفر عن مأمورية بالخارج على ستة شهور .

ومع ذلك فيجوز في حالة الضرورة القصوى وبقرار من رئيس  
الجمهورية تجاوز المدة المذكورة .

## الباب الثاني

### مصرفات الانتقال

مادة ١٩ - مصرفات الانتقال هي ما يصرف للموظف في نظير ما  
يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل  
أمتعة وحملها .

ويجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات والسكك  
الحديدية أو المراكب أو القرام أو السيارات أو غيرها وفقا لأحكام هذه  
اللائحة .

مادة ٢٠ - تستحق مصرفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة  
في الأحوال الآتية - وذلك فيما عدا الحالات التي نظمتها قوانين خاصة .

١ - الندب لغير الجهة التي بها محل العمل الأصلي .

٢ - الإعادة إلى الخدمة .

- ٣ — التخصين لأول مرة في الخدمة .
- ٤ — النقل من وظيفة الى أخرى .
- ٥ — انتهاء الخدمة بغير الاستقالة أو الزل بقرار تأديبي .
- ٦ — الانتقال لمقر القومسيون الطبى الواقع في بلد آخر للحصول على اجازة مرضية بشرط أن يقرر القومسيون منح الاجازة .
- ٧ — الانتقال الى مكان للعلاج فيه على حساب الحكومة .

**مادة ٢١ —** اذا نقل أحد الموظفين الى وظيفة جديدة أثناء غيابه عن مقر عمله باجازة داخل القطر وكان لا يرغب العودة الى هذا المقر فيجوز أن ينتقل على نفقة الحكومة من الجهة التى يمضى فيها اجازة الى مقر عمله الجديد بشرط ألا يزيد ما تتكلفه الحكومة على ما كانت تتحمله لو أنه انتقل من مقر عمله السابق الى محل عمله الجديد . وذلك بموافقة رؤساء المصالح .

**مادة ٢٢ —** اذا نقل الموظف الى وظيفة جديدة أثناء غيابه عن مقر عمله باجازة خارج القطر فان عودته الى الميناء المصرى تكون على حسابه وذلك مع مراعاة أحكام المادة السابقة .

**مادة ٢٣ —** اذا كان الموظف غائبا عن محل عمله باجازة والنيت ايجازته فان عودته الى محل عمله تكون على حساب الحكومة .

**مادة ٢٤ — ( ١ )** اذا كان الموظف غائبا عن مقر عمله الأملى باجازة في جهة أخرى وكلف خلال مدة اجازته تأدية خدمة للحكومة في جهة أخرى غيرها فيستحق بدل سفر ومصاريف انتقال عن كل سفريه يقوم بها لخدمة الحكومة

(ب) اذا رغب الموظف في العودة من مكان الانتخاب الى محل عمله الأصلي تتحمل الحكومة قيمة ما يزيد على ما كان يتكلفه لو انتقل من المكان الذى يقضى به اجازته الى مقر عمله الأصلي .

مادة ٢٥ - اذا كان الموظف غائبا باجازة في بلاد أجنبية وكلف تأدية خدمة للحكومة بالخارج يكون انتقاله الى الجهة التى كلف تأدية المأمورية بها على حساب الحكومة وبعد انتهاء المهمة تتحمل الحكومة مصاريف عودته الى المكان الذى كان يقضى اجازته به أما اذا رغب العودة الى القطر المصرى بعد تأدية المهمة مباشرة فان الحكومة تتحمل قيمة ما يزيد على ما كان يتكلفه لو عاد من المكان الذى يقضى اجازته به الى القطر المصرى .

مادة ٣٦ - الموظفون الذين يستدعون للحضور الى مقر أعمالهم في غير ساعات العمل المقررة أو في أيام العطلة الأسبوعية أو في الأعياد الرسمية يجوز أن ترد لهم مصاريف انتقالهم الفعلية بشرط ألا تقل المسافة بين المسكن ومحل العمل عن ٢ كيلو متر على أنه لا يجوز صرف أجور انتقال للموظفين الذين يصرف لهم أجور اضافية .

مادة ٣٧ - الموظف الذى يكلف تأدية مهمة خارج محل عمله المعتاد ( داخل الجمهورية المصرية ) لا يحق له أن يعود لمقر عمله على نفقة الحكومة في أيام العطلات والأعياد الرسمية الا في عيدى الفطر والأضحى للمسلمين وعيدى الفصح والميلاد لغيرهم .

مادة ٣٨ - اذا ذهب الموظف من محل اقامته المعتاد توا الى محل عمل مؤقت جاز الترخيص له في استرداد ما يزيد على ما كان ينفقه عادة في ذهابه من محل اقامته الى محل عمله المعتاد لو أن وسيلة الانتقال في الحالتين واحدة .

مادة ٣٩ - الموظفون الذين يرسلون في مهمة ترد لهم مصاريف

انتقالهم بين محل الإقامة المؤقت والعمل الذى يقضون فيه مهمتهم متى كان محل الإقامة الذى ينزلون فيه على بعد كيلو مترين على الأقل .

وترد هذه المصاريف عندما يكون فى عهدة الموظف أو المستخدم أو العامل نقود أو مستندات مهمة أو أدوات ملك للحكومة لا سبيل الى نقلها باليد بطريقة مأمونة ولو كانت المسافة أقل من كيلو مترين .

مادة ٣٠ - الموظف الذى يندب فى مهمة بمدينة القاهرة أو الاسكندرية ويقيم باحدى الضواحي تصرف له مصاريف الانتقال وفقا للقواعد الآتية :

#### فى مدينة القاهرة :

إذا أقام الموظف مدة النذب فى احدى جهات خط سكك حديد حلوان تصرف له مصاريف الانتقال بين محل العمل المؤقت ومحطة باب اللوق .  
وإذا أقام باحدى جهات خط سكك حديد المروج ترد له مصاريف الانتقال بين محل العمل المؤقت ومحطة كوبرى الليمون .  
وإذا أقام بمصر الجديدة فترد له مصاريف الانتقال بين محل عمله المؤقت وميدان باب الحديد .

#### فى مدينة الاسكندرية :

إذا أقام الموظف باحدى جهات الرمل لا تصرف له مصاريف الانتقال الا بين محطة الرمل ومحل العمل المؤقت .  
وإذا أقام باحدى جهات الرمل وكان محل العمل المؤقت فى احدى جهات الرمل تصرف له مصاريف الانتقال على خط ترام الرمل بين الجهتين ١٥

مادة ٣١ - لا يحق لأى موظف فى حوزته تذكرة اشتراك على أى خط من خطوط السكك الحديدية أو الترام أو التوبيس أن يطالب عند



سفره على تلك الخطوط لأشغال مصلحة بثمان التذكرة التي كان يضطر الى أخذها لو لم يكن في حوزته تذكرة اشتراك .

مادة ٣٢ — موظفو الدرجة الأولى وما فوقها ومن في حكمهم يحق لهم عند السفر لأشغال مصلحة استصحاب أحد المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو خادم خاص يسافر الى نفس الجهة في أقل الدرجات بالقطار الذى يستقله الموظف ويكون هذا الحق أيضا لكل من :

( أ ) من يندب رسميا للقيام بأعمال رؤساء المصالح .

( ب ) الحكمدارون ووكلاؤهم .

( ج ) السكرتيريون العامون للمحافظات والمديريات ومن يندب رسميا للقيام بأعمالهم وكذا قادة المناطق العسكرية .

( د ) القضاة ورؤساء وأعضاء المحاكم العسكرية .

( هـ ) أعضاء النيابة والمدعين أمام المحاكم العسكرية .

( و ) مفتشو الداخلية ومفتشو البوليس .

مادة ٣٣ — اذا كلف موظف ممن يحق لهم السفر في الدرجة الأولى والأولى الممتازة بالسكك الحديدية بمهمة تستدعى مبيته في الخيام أو في احدى الجهات التى لا توجد بها فنادق أو منازل حكومية أو في احدى الجهات الواقعة تحت اشراف مصلحة الحدود في المحافظات المختارة جاز له استصحاب تابع .

مادة ٣٤ — للموظف الحق عند السفر لأشغال مصلحة في استرداد نفقات نقل دراجة أو موتوسيكل اذا كان نقلها لازما للقيام بعمل التفتيش أو أداء المهمة .

### بطل الانتقال الثابت

**مادة ٢٥ -** يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ولا يمنح هذا الراتب الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا .

**مادة ٢٦ -** الموظفون الذين يستولون على بدل انتقال ثابت لا يسوغ لهم أن يطلبوا باسترداد مصاريف الانتقال ما عدا أثمان تذاكر السفر في القطارات والطائرات والبواخر وأجور حمل الأمتعة وذلك عند الانتقالات في المنطقة أو الدائرة المقرر لهم بدل انتقال عنها .

### تذاكر الاشتراك

**مادة ٢٧ -** يجوز بموافقة وكلاء الوزارات أو رؤساء المصالح حسب الأحوال صرف تذاكر اشتراك على خطوط الترام أو الاتوبيس بمدينة القاهرة والأسيوطية على حساب الحكومة للموظفين الذين تستدعى أعمال وظائفهم التنقل المستمر المتكرر داخل المدينة بشرط أن تكون أثمان هذه التذاكر أقل نفقة من رد مصاريف الانتقال الفعلية وفي حدود الاعتمادات المقررة .

**مادة ٢٨ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ) يجوز لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختصة الترخيص في صرف اشتراكات سكك حديدية أو اشتراكات على خطوط السيارات العامة متى كان الانتقال بالسكك الحديدية لا يتفق مع مواعيد العمل الرسمية وذلك للموظفين الذين تكون محال أعمالهم في جهات نائية ويقيمون في جهات بعيدة عنها . وكذلك الذين لا يوجد بمقار أعمالهم مساكن لهم بشرط أن يكون هناك اعتماد مخصص لصرف اشتراكات وتكون الاشتراكات بين محل العمل وأقرب جهة بها مساكن يمكن السكن فيها وبالدرجة التي يحق للموظف الركوب فيها .

### الانتقال بالسكك الحديدية والسيارات والبواخر

مادة ٣٩ - ( أ ) البند (٤) من الفقرة (ج) والبندين (١ ، ٢ ) من الفقرة ( د ) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ) الدرجات التي يحق للموظفين الركوب فيها في السكك الحديدية أو البواخر أو الترام أو الأتوبيس عند انتقالهم في أعمال مصلحة هي :

#### ( أ ) الدرجة الأولى الممتازة في القطارات والبواخر النيلية :

الموظفون من درجة مدير عام أو لواء فما فوق ومن في حكمهم :

#### ( ب ) الدرجة الأولى في القطارات والبواخر النيلية :

١ - الموظفون من الدرجة السادسة فما فوق •

٢ - ضباط الجيش والبوليس والمصالح العسكرية الأخرى •

٣ - مديرو المكاتب والسكرتيريون الخصوصيون للوزراء والوكلاء في حالة مرافقتهم للوزراء أو الوكلاء في السفر وتسرى عليهم القاعدة العامة في غير هذه الحالة •

٤ - أعضاء اللجان الذين في درجة أقل من السادسة إذا كان بين الأعضاء الآخرين من لهم الحق في السفر في الدرجة الأولى وكان سفرهم جميعاً في قطار واحد •

٥ - موظفو مصلحة السياحة الذين يندوبون لمرافقة بعض الشخصيات الكبيرة •

٦ - أطباء الامتياز •

#### ( ج ) الدرجة الثانية في القطارات والبواخر النيلية :

١ - الموظفون غير السابق ذكرهم في الفقرة ( ١ ، ب ) من الدرجة التاسعة فما فوقها •

٢ - الحائزون على رتبة الكونستابل والصول الأصلية والشرفية في الجيش أو البوليس والمصالح العسكرية الأخرى •

٣ — طلبية الكليات العسكرية •

٤ — عمال اليومية الذين تكون أجورهم ٣٦٠ مليماً فما فوق •

٥ — الموظفون والعمال الذين لهم حق السفر بالدرجة الثانية يسافرون بالدرجة العليا بالعربات البخارية •

#### ( د ) الدرجة الثالثة في القطارات والبواخر النيلية :

ضباط الصف والعساكر والمستخدمون وعمال اليومية الذين تقل أجورهم اليومية عن ٣٦٠ مليماً •

#### ( هـ ) في البواخر البحرية التي تسافر الى الموانئ الأجنبية :

موظفو الدرجة الرابعة فما فوق ومن في حكمهم والضباط من جميع الرتب يسافرون بالدرجة الأولى وموظفو الدرجة الخامسة الى الثامنة ومن في حكمهم يسافرون بالدرجة الثانية أما ما عدا ذلك فيسافرون في الدرجة الثالثة •

#### ( و ) الدرجة الأولى في الترام وسيارات الأجرة :

موظفو الدرجة السادسة وما فوقها ومن في حكمهم وكل من يبلغ مرتبه أو أجره الشهري ١٥ جنيناً ولو كان في درجة أقل من السادسة •

#### ( ز ) الدرجة الثانية في الترام وسيارات الأتوبيس :

الموظفون والمستخدمون والعمال غير السابق ذكرهم في الفقرة السابقة والكونسبتلات والصولات — والمساعدون وضباط الصف والعساكر •

#### ( ح ) في قطارات السكك الحديدية الضيقة :

الموظفون الوارد ذكرهم في الفقرة ( ج ) من هذه المادة يسافرون بالدرجة الأولى في عربات السكك الحديدية الضيقة التي لا يوجد بها الا درجتان فقط •

**مادة ٤٠ -** يجوز للموظف أن يسافر بالقطار في الدرجة الأعلى من الدرجة المقررة له إذا خلا القطار من الدرجة المقرر ركوبه فيها وذلك إذا أقر رئيس المصلحة ضرورة السفر بهذا القطار .

**مادة ٤١ -** للموظفين المرخص لهم باستعمال الدرجتين الأولى الممتازة والأولى الحق في المبيت في عربات النوم بقطارات السكك الحديدية عند سفرهم بمهام مصاحبة الى مديريات سوهاج وقنا وأسوان وبالعكس مع صرف بدل السفر عن الليالي التي يقضونها في القطارات مخفضاً بمقدار النصف .

**مادة ٤٢ -** الموظفون المكلفون بنقل نقود تزيد قيمتها خمسين جنيهاً يسافرون في القطارات بالدرجة الثانية أو بالدرجة الأولى إذا رخص لهم رؤساء المصالح في ذلك ويستأجرون العربات بدلاً من التزام ولكن لوم يكون لهم الحق في هذه الامتيازات الخاصة إذا كانوا مكلفين بنقل شيكات أو غيرها من مستندات .

**مادة ٤٣ -** معاملة الضباط الاحتياط والضباط المكلفين وضباط الشرف  
 من حيث درجات الركوب بوسائل النقل المختلفة :

( أ ) يعامل الضباط الاحتياط والضباط المكلفون أثناء خدمتهم بوزارة الحربية كالضباط العاملين كل حسب رتبته أثناء سفرهم أو انتقالهم في الداخل والخارج .

( ب ) يعامل ضباط الشرف أثناء مأمورياتهم في الداخل معاملة الضباط العاملين ، أما في الخارج فيعاملون حسب درجاتهم الأصلية .

**استعمال الامتيازات الخاصة بالسفر ونقل الامتعة**

**مادة ٤٤ -** انتقال الموظفين لأستغال مصلحة وكذا نقل أمتعتهم سواء

أكان ذلك على خطوط سكك حديد الحكومة أو إحدى الشركات يكون بموجب استمارات خاصة يوقعها رئيس المصلحة أو الموظفون الذين يرخّص لهم في توقيّعها •

**مادة ٤٥ -** الموظفون الذين تصرف لهم هذه الاستمارات مسئولون عن نقل أشخاص أو أمتعة مما لا تجيزه اللائحة •

**مادة ٤٦ -** إذا لم يتمكن الموظف الحصول على استمارة للانتقال في أمر مصلحي يجوز له أن يسترد ما دفعه ثمنًا لتذكرة سفره في الدرجة التي يحق له السفر فيها على شرط أن يلحق بطلبه شهادة من مكتب صرف التذاكر بالمبلغ الذي دفعه •

**مادة ٤٧ -** إذا لم يتمكن الموظف من تقديم شهادة السكك الحديدية أو بيان رقم التذكرة جاز رد ثمن التذكرة بالدرجة الثانية للذين يحق لهم السفر بالدرجة الأولى وثمن تذكرة بالدرجة الثالثة لمن عداهم على شرط أن يؤشر الرئيس المباشر على الطلب بأن الانتقال قد تم فعلا •

**مادة ٤٨ -** يجوز في حالة الانتقال على خطوط الضواحي بالقاهرة والاسكندرية رد قيمة تذكرة السكك الحديدية دون حاجة إلى تقديم شهادة إذا تأكد الرئيس المباشر من أن النقل قد تم فعلا •

**مادة ٤٩ -** للموظف في حالة النقل الحق في الحصول على استمارات سفر في الدرجة التي يحق له السفر فيها عن شخصه وعن أهله الذين يعولهم ويقيمون حقيقة معه في البلاد المنقول منها إلى البلاد المنقول إليها •

**مادة ٥٠ -** للموظف في حالة النقل الحق في الحصول على تذاكر سفر بالدرجة الثالثة لتابعين وعلاوة على ذلك فالموظف المرخّص له بالسفر في الدرجة الأولى والأولى الممتازة الحق في الحصول على تذكرة سفر لزوج أو مربية بنفس الدرجة إذا كان يستصحب معه طفلا له يقل سنه عن ٥ سنوات •

**مادة ٥١ -** يجوز أن تصرف استثمارة نقل قطارات الركاب للموظف المنتدب لنقل أمتعته ومؤنه بشرط أن لا تزيد زنتها على مائة كيلو جرام .

**مادة ٥٢ -** إذا كان السفر على سكك حديدية أو سفن خصوصية حيث لا تقبل الاستثمارات التي تصرفها الحكومة للسفر أو النقل فللموظف الحق في أن يسترد ثمن التذاكر التي اشتراها وأجرة ما نقله من الأمتعة وسواها بشرط أن يقدم شهادة من الشركات الخصوصية للسكك الحديدية أو السفن بقيمة ما أخذ من التذاكر وما نقل من الأمتعة وسواها .

**مادة ٥٣ -** للموظف الحق في استثمارة أو استثمارات نقل في قطارات البضاعة عن الأمتعة والأدوات المنزلية التي يرغب في نقلها إلى محل إقامته الجديد وفي استثمارة نقل واحدة في قطار الركاب عن أمتعته الشخصية بمقدار لا يزيد عن مائتي كيلو جرام .

**مادة ٥٤ -** في حالة النذب أو السفر للأموريات يجوز أن تتحمل الحكومة نقل أمتعة شخصية بالطائرات زيادة عن المقرر في حدود ٥٠٪ من الوزن المسموح به بترخيص من وكيل الوزارة أما في حالة النقل فيسرى ذلك على أفراد أسرة الموظف المنقول بشرط ألا تزيد الكمية على ١٠٠ كيلو جرام وفي حالة السفر بالبلخرة للموظف الحق في نقل ٥٠٠ ك.م علاوة على الكميات المسموح بها على تذاكر السفر مع التأمين على هذه الكمية بما لا يتجاوز ألف جنيه عند الشحن مع عدم صرف مرتب النقل إلا إذا اختار الموظف أن يتولى نقل وشحن وحزم أمتعته على نفقته الخاصة فيصرف له مرتب النقل بواقع مائة شهر ونصف .

**مادة ٥٥ -** إذا كان النقل بين جهتين لا يصل بينهما خط حديدى أو يصل جزء من المسافة بينهما فقط فيجوز لرئيس المصلحة أن يوافق على رد ما يراه مناسباً من مصاريف النقل بأى وسيلة من وسائل النقل بعد أخذ رأى أقلام المرور المختصة من حيث مناسبة القيمة المطلوبة .

مادة ٥٦ - أفراد عائلة الموظف المنقول الذى يسافر الى الجهة المنقول اليها دون أن يأخذهم معه يكون لهم الحق عند لحاقهم به فى استمارة لسفرهم ولنقل أمتعتهم بالركاب بشرط ألا يزيد وزنها على ما هو مخصص فيه للموظف .

### الانتقال بالسيارات والعربات

مادة ٥٧ - يجوز أن تستعمل السيارات والعربات فى نقل الموظفين وأمتعتهم بين الجهات التى لا تربطها سكك حديدية .

مادة ٥٨ - لا يجوز استعمال السيارات فى الانتقالات بمدينة القاهرة والاسكندرية ولكن يجوز فى أحوال الضرورة القصوى وبترخيص من رؤساء المصالح أن يستأجر الموظفون سيارات بدلا من الترام على أن يثبت هذا الترخيص فى استمارة استرداد مصروفات الانتقال .

مادة ٥٩ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ) يجب استعمال وسائل النقل بواسطة السيارات العمومية فى الحالتين الآتيتين :

- ١ - بين الجهات التى لا تربطها سكك حديد حكومية .
- ٢ - بين الجهات التى تربطها سكك حديد حكومية ولكن مواعيد وصولها فى الذهاب لا تتفق مع مواعيد العمل أو تكون مواعيد وصولها وقت العودة متأخرة عن الوقت المناسب .

ويرخص لجالس التجنيد فى الحالتين السابقتين فى استئجار سيارات لنقل هيئات المجالس بسبب الفرز والاعتراع أو التجنيد .

مادة ٦٠ - ( الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ) يجوز الانتقال بالسيارات العامة التى



تسير على السكك الزراعية اذا كان أجر انتقال الموظف بها يقل عن الأجر الذى يدفع فى استئجار سيارة تنقله الى محطة السكك الحديدية •

كما يجوز فى حالة الضرورة وبترخيص من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل فى حدود اختصاصه الاذن للموظف بالسفر فى السيارات الخاصة أو سيارات الأجرة ولو كان السفر الى جهات تربطها سكك حديد حكومية •

### الانتقال بالطائرات

مادة ٦١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٤٧٤ لسنة ١٩٦٤ ) يجوز للعاملين المرخص لهم فى السفر بالدرجتين الممتازة والأولى فى السكك الحديدية استعمال الطائرات داخل البلاد وذلك فى المهام المعجلة بموافقة الرئيس المختص بشرط ألا تقل الدرجة المالية للمسافر عن الثالثة

ويجوز لغير هؤلاء العاملين استعمال الطائرات فى هذه الظروف وذلك بموافقة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختص حسب الأحوال •

مادة ٦٢ - ( الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ ) لكل وزير فى وزارته سلطة الموافقة على سفر الموظفين والمستخدمين التابعين له بالطائرات عند ندبهم لحضور مؤتمرات دولية أو مهام عادية فى الخارج كلما كان الأمر يستدعى استعمال هذه الوسيلة أو اذا كان يعود على الخزنة بوفر فى المصروفات كما أنه يجوز للوزير المختص أيضا الترخيص باستعمال الأسرة فى الطائرات فى أحوال المرض أو كانت مدة الرحلة تستغرق أكثر من ليلة بالطائرة •

ويكون سفر الموظفين من الدرجة الثانية أو ما يعادلها وما فوقها

بالدرجة الأولى كما يكون انتقال الموظفين الذين يشغلون درجات أدنى من ذلك في الدرجة السليحية أو الدرجة الثانية على حسب الأحوال .

مادة ٦٣ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يرخّص في استعمال الطائرات بين مصر والسودان في الحالتين الآتيتين :

( أ ) قيام العاملين المشار اليهم في المادتين ٧٨ ، ٧٩ بالاجازة بين مصر والسودان وبالعكس ، وذلك لمرة واحدة في السنة .

( ب ) نقل أو نذب أو تعيين العاملين أو مرضهم .

ويسرى الترخيص المشار اليه في البندين السابقين على عائلات العاملين .

مادة ٦٤ - يكون استعمال الطائرات بين مصر والسودان في الحالات الموضحة بالمادة السابقة بترخيص من وكيل الوزارة المختص أو من رئيس مصلحة التابع لها الموظف الا في حالة المرض فيكون ذلك بموافقة الطبيب المختص .

مادة ٦٥ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ) .

### مرتب النقل

مادة ٦٦ - يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينقل عائلته ومناعه في الأحوال الآتية :

١ - التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة .

٢ - الاعادة الى الخدمة .

٣ - النقل من جهة الى أخرى \*

٤ - انتهاء الخدمة لأسباب غير الاستقالة أو العزل بقرار تأديبي \*

مادة ٦٧ - يصرف مرتب النقل بالشروط والأوضاع الآتية :

١ - بواقع ٢٠٪ من المرتب الشهري بحد أدنى قدره جنيهان اذا كان النقل من مدينة الى أخرى واستعمل الموظف السكك الحديدية \*

٢ - النقل من الباب للباب اذا نقل الموظف أو المستخدم متاعه من الباب للباب في صناديق الأثاث التي تعدها مصلحة السكك الحديدية في بعض جهات القطر يصرف مرتب النقل كالآتي :

أولاً - اذا كان النقل من باب منزل الموظف بالجهة المنقول منها الى باب منزله بالجهة المنقول اليها يصرف اليه مرتب نقل يعادل ٥٪ من مرتبه الشهري بحيث لا يقل ما يصرف اليه عن جنيه \*

ثانياً - اذا كان النقل من باب منزل الموظف بالجهة المنقول منها الى محطة السكك الحديدية بالجهة المنقول اليها أو من محطة السكك الحديدية بالجهة المنقول منها الى باب المنزل بالجهة المنقول اليها يصرف اليه مرتب نقل يعادل ١٠٪ من مرتبه الشهري بحيث لا يقل ما يصرف اليه عن جنيهين \*

مادة ٦٨ - في حالة ما اذا رغب الموظف في عدم استعمال السكك الحديدية ونقل متاع منزله بمفرته يصرف اليه مرتب نقل بواقع ٢٥٪ من مرتبه الشهري على ألا تصرف اليه استمارات نقل بالسكك الحديدية أو أجور النقل بالسيارات \*

مادة ٦٩ - في حالة نقل الموظف من دولة الى أخرى فانه يستحق مرتب نقل يعادل مرتب شهر ونصف ويسرى هذا على النقل من وإلى السودان \*

**مادة ٧٠ -** مرتب النقل يشمل عدا مصروفات حزم ونقل المتاع  
أجور العربات التي يستأجرها الموظف للانتقال بها هو وأسرته وأجور  
نقل وحمل متاعه بما في ذلك المتاع المخصص له في نقله بقطار الركاب .

### في حالة الوفاة

**مادة ٧١ -** اذا توفي أحد الموظفين وهو في الخدمة فتتحمل الحكومة  
مصاريف نقل جثته من الجهة التي يعمل بها الى الجهة التي ترغب أسرته  
في دفنها فيها .

**مادة ٧٢ -** أفراد عائلة الموظف الذين كانوا يقيمون معه وكان  
يعملهم ويضطرون الى تغيير محل إقامتهم المتباد بسبب وفاته يكون لهم  
الحق في نفس مصاريف الانتقال ومرتب النقل الذي كان يستحقه عند  
انتهاء مدة خدمته .

**مادة ٧٣ -** ( مستبدلة بقراري رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٤٧٤ لسنة ١٩٦٤ ) تتحمل الحكومة عدا  
المصروفات السابق ذكرها بالمادة ٧١ الرسوم الصحية المقررة على نقل  
الجثة وثمان الصندوق المبطن بالزئبق الذي نوضع فيه الجثة عقب التحنيط .  
كما تتحمل مصروفات تحنيط الجثة والأتعاب التي تصرف للطبيب  
الذي يقوم بعملية التحنيط وثمان الأوعية التي يستحضرها .

ويصرف للطبيب الذي يتولى عملية التحنيط مطليا جنيه واحد اذا  
غادر محل عمله لمباشرة هذه العملية وذلك علاوة على أجرة الانتقال بالسكة  
الحديد أو السيارات العامة .

**مادة ٧٤ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم  
٣٤٧٤ لسنة ١٩٦٤ ) تتحمل الحكومة جميع المصروفات المنصوص عليها  
في المواد ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ بالنسبة لمن يتوفى من الموظفين وزوجاتهم وأولادهم  
داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها .

مادة ٧٥ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٤٧٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ٧٦ - يجوز نقل رفات الموظفين وزوجاتهم وأولادهم على نفقة الحكومة بشرط أن يتم في خلال الستة شهور التالية للسنة التي تحتم اللوائح الصحية عدم استخراج الرفات قبل نهائيتها •

مادة ٧٧ - يجوز نقل الجثث بالسيارات بدلا من السكك الحديدية إذا كان لا يوجد اتصال مباشر بالسكك الحديدية بين جهة الوفاة وجهة الدفن •

وفي حالة وجود اتصال مباشر يجوز بصفة استثنائية في الحالات الاضطرارية لعدم ملائمة مواعيد القطارات الترخيص في النقل بالسيارات بموافقة وكيل الوزارة المختص أو رئيس المصلحة حسب الحالة • وفي هذه الحالة لا يجوز صرف شيء من المصروفات التي كان يستدعيها النقل بالسكك الحديدية •

ويرجع في تقدير القيمة المناسبة لأجور النقل بالسيارات الى أقلام المرور المختصة •

### تسهيلات السفر

مادة ٧٨ - <sup>(١)</sup> يرخص للعاملين بمحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة

(١) متبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٠/١٠/١٩٦١ - العدد ٢٣١ ) ومعدلة بقراري رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ ( الجريدة الرسمية في ٣/٣/١٩٦٢ - العدد ٧٦ ) ورقم ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ٧/٧/١٩٧٤ - العدد ٣٠ مكرر « أ » ) وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ٧/٧/١٩٧٥ - العدد ٣٠ ) •

السويس وكذلك العاملين بوادى النطرون والواحات البحرية بالسفر هم وعائلاتهم — دون الخدم — ذهابا وايابا الى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان •

ويرخص للموظفين بمحافظتى قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات فى كل سنة ميلادية اثنى بالمجان والثالثة بربع أجره •

ويرخص للموظفين فى السودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احدهما بالمجان والثانية بربع أجره •

ويرخص للموظفين الذين يعملون فى محافظة أسيوط بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التى يختارونها عند قيامهم بالاجازة السنوية وذلك مرة واحدة كل سنة بالمجان •

ومع ذلك يجوز فى الحالات الاضطرارية للمحافظ أو رئيس المصلحة على حسب الأحوال الترخيص للموظفين ممن لهم الحق فى السفر بالسكك الحديدية بالدرجة الاولى أو الاولى الممتازة فى السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التى يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وايابا بالمجان فى كل سنة ميلادية •

ويجوز للعاملين الحصول على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع البيت فى عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة بدلا من استمارات السفر بالدرجة الاولى الممتازة أو الدرجة الاولى المرخص لهم باستعمالها •

ويجوز بقرار من وزير المالية اضافة أو حذف بعض الجهات المشار اليها بهذه المادة أو تعديل عدد مرات السفر المقررة للعاملين بها •

**مادة ٧٨ مكررا - (١)** يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذا اختار العامل المقابل النقدى بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع أجرة بالاستثمارات المجانية - فيحدد هذا المقابل على النحو التالى :

١ - أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة •

٢ - أن يكون المقابل النقدى عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى •

٣ - أن يقسم المقابل النقدى السنوى على ١٢ ( اثنى عشر شهرا ) يؤدى للعامل شهريا مع المرتب •

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية أو بربع أجرة فتسرى في شأنه أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة •

**مادة ٧٩ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٨٧ لسنة ١٩٦٢ )** يرخص للموظفين السودانيين والفلسطينيين العرب المعينين فى الجمهورية العربية المتحدة بالسفر مجانا هم وعائلاتهم دون الخدم من الجهات التى يعملون بها فى الجمهورية الى بلادهم الأصلية فى السودان وقطاع غزة مرة واحدة كل سنة على أن تتحمل الحكومة أجور انتقالهم بين محطات السكك الحديدية وبلادهم البعيدة عن تلك الخطوط •

(١) مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦  
( الجريدة الرسمية فى ١٥/٧/١٩٧٦ - العدد ٢٩ ) ومستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية فى ٢/٦/١٩٧٧ - العدد ٢٢ ) •

مادة ٨٠ - يكون نقل العمال من مقر عملهم بشجرة غردون الى محل إقامتهم على حساب الحكومة •

مادة ٨١ - يجوز بموافقة وكيل الوزارة المختص أو رئيس المصلحة صرف استثمارات سكك حديدية على حساب الحكومة للموظفين الذين يعملون في جهات نائية لا تتوفر فيها سبل المعيشة مرة واحدة كل شهر للمتزوجين ومرة كل شهرين لغير المتزوجين وذلك للحصول على تمويهم من الحاجات الضرورية •

مادة ٨٢ - يجوز صرف استثمارات سفر للذهاب والاياب للموظفين الذين يصابون بمرض التدرن الرئوى ويقرر القومسيون الطبى عودتهم لعملهم ثم يترددون للعلاج بمستشفيات الأمراض الصدرية المحلية القريبة من محال أعمالهم وذلك من مقر عمل الموظف الى الجهة الموجود بها مقر مستشفى الأمراض الصدرية المحلى •

مادة ٨٣ - يرخص في صرف استثمارات للموظفين المصابين بالبلهارسيا بين محل عملهم والمستشفيات المحلية القريبة منها في الأيام التى تؤخذ فيها الحقن أو صرف مصاريف الانتقال الفعلية في الجهات التى لا يوجد بها خطوط سكك حديدية •

مادة ٨٤ - يجوز تجزئة استثمارات السفر في الصالات المبينة في المادتين ٧٨ و ٧٩ وذلك بالسماح للموظف وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقين •

ويكون الترخيص بالسفر في حالات الاجازات الى جهة واحدة فاذا أراد الموظف أن يكمل الاجازة في جهة أخرى فعليه أن يتحمل التكاليف •



### مواعيد صرف المرتبات

**مادة ٨٥ -** لا يصرف مرتب النقل ولا مصاريف الانتقال الا اذا كتب بها الموظف طلبا وعرضه على الرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالى للشهر الذى تم فيه النقل .

والطلبات التى تقدم بعد الميعاد القانونى يجوز بعد موافقة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل فيما يخصه صرف قيمتها فى الأحوال التى يمكن أن يثبت فيها أن تأخير تقديمها راجع لأسباب خارجة عن ارادة الطالب .

### احكام عامة

**مادة ٨٦ -** يجوز صرف استمارات سفر للضباط والموظفين والصولات والصف والعساكر فى حالات الضرورة بترخيص من القائد العام للقوات المسلحة أو من ينييه بالنسبة لأفراد الوزارة العسكريين ولوكيل وزارة الحربية المختص بالنسبة للموظفين المدنيين .

**مادة ٨٧ -** يجوز لرئيس المصلحة أن يرخص فى نقل أفراد عائلة الموظف كلهم أو بعضهم على نفقة الحكومة الى غير الجهة المنقول اليها متى كانوا يعيشون معه عند نقله وكانت أجرة النقل أقل مما تتكلفه الحكومة لو تم النقل الى الجهة المنقول اليها .

**مادة ٨٨ -** لا يجوز أن ينقل على نفقة الحكومة أفراد عائلة الموظف الذين يسافرون للحاق به من الجهة غير التى نقل منها الا بعد موافقة رئيس المصلحة بنفس الشروط الواردة بالمادة السابقة .

**مادة ٨٩ -** لا يدفع بدل السفر أو مصاريف الانتقال للموظفين الذين يغيرون محل اقامتهم المعتاد للحضور متهمين أمام الهيئات التأديبية الا اذا حكم المجلس ببراءتهم من التهمة الموجهة اليهم .

وفي حالة ثبوت التهمة على الموظف وإدانتها لا يصرف له بدل السفر أو مصاريف انتقال إلا إذا قررت الهيئة التأديبية ذلك .

مادة ٩٠ - يخصص بصرف استثمارات سفر مصلحة في الأحوال الآتية :

( أ ) الضباط والموظفون والمستخدمون والكونستبلات والصولات والمساعدون وضباط الصف والعساكر والعمال الذين يستدعون كشهود في القضايا أمام المحاكم المدنية على أن يخضع بقيمة الاستثمارات على حساب جاري وزارة العدل وأن يوضح بالاستمارة رقم القضية واسم المحكمة المنظورة أمامها وتاريخ الجلسة وبشرط أن تخطر المحكمة بكتاب رسمي وقت صرف الاستثمار .

( ب ) الضباط والموظفون والمستخدمون وضباط الصف والعساكر والعمال المسافرون بأجازة من القوات المسلحة والمصالح العسكرية التي تخدم بالميدان ويحدد تفاصيل ذلك بالأوامر العسكرية .

( ج ) الضباط وطلبة الكليات العسكرية وكلية البوليس والكونستبلات والصولات والمساعدون وضباط الصف والعساكر القائمون بأجازة مرضية إلى الجهة التي يرغبون تمضية إجازتهم المرضية بها والعودة إلى مقر عملهم .

( د ) المرضى والمصابون من الضباط وطلبة الكليات العسكرية وكلية البوليس والكونستبلات والصولات والمساعدون وضباط الصف والعساكر الذين لا يتمكن من العمل في الجهة التي يخدمون بها وينقلون إلى أقرب جهة يمكن معالجتهم بها بناء على توصية الطبيب العسكري أو الطبيب المدني في حالة عدم وجود طبيب عسكري ، وذلك بعد تصديق قائد المحطة أو المنطقة .

( هـ ) الذين يستدعون من الضباط والصولات والمساعدون وضباط الصف والعساكر بتمديد القومسيون الطبى العسكرى العام للمرض عليه .

( و ) عائلات وأمتعة الضباط والموظفين والمستخدمين والكونسبتلات والصولات والمساعدين وضباط الصف والعساكر والعامل المنقولين من أو الى مناطق عسكرية غير مسموح بسفر العائلات اليها لأحد الأسباب الآتية :

١ - لأسباب عسكرية ويصدر بذلك أمر من الرئاسات العسكرية المختصة .

٢ - لأسباب صحية وتقرر ذلك ادارة الخدمات الطبية .

٣ - لعدم توافر المساكن اللازمة لامتانة العائلات ويقرر ذلك قائد المنطقة وفى هذه الحالات تنقل العائلات والأمتعة الى البلاد التى يرغب الضباط والموظفون والمستخدمون وضباط الصف والعساكر والسماح فى ترحيل عائلاتهم اليها .

ولهم الحق أيضا فى إعادة عائلاتهم وأمتعتهم الى مقر أعمالهم بالمناطق العسكرية بعد أن يزول السبب الذى منع من ترحيلها معهم فى بادئ الأمر أو نقلهم الى مقر أعمالهم الجديدة اذا كانوا قد نقلوا ثانية خارج المنطقة المذكورة .

مادة ٩١ - ( ١ ) الموظفون الذين يندبون أمام احدى الهيئات القضائية أو الادارية بصفتهم الشخصية لا يصرف لهم بدل سفر ومصاريف انتقال وانما يستولون على ما تقرره لهم المحاكم أو الهيئات الادارية من أمتاب .

( ب ) الموظفون الذين يفتدون أمام الهيئات المتسار  
 إليها بصفقتهم الرسمية أو بمعنى آخر أولئك الذين  
 يطلب إلى مصالحهم نخب خير من لديها في أمر  
 من الأمور فيقع اختيارها على أحد الموظفين -  
 هؤلاء يصرف لهم بدل سفر ومصاريف الانتقال  
 القانونية وكل مبلغ تقدره لهم المحكمة أو الجهة  
 الإدارية يضاف لإيرادات المصلحة التابعة لها .

مادة ٩٢ - يعامل الموظفون الأجانب فيما يختص بنفقات قدمهم  
 إلى مصر وعودتهم منها عند انتهاء خدمتهم طبقاً للأحكام الخاصة بذلك  
 المدونة بالمادة الرابعة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦  
 الخاص بتوظيف الأجانب .

مادة ٩٣ - ( الفقرة «ج» ) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية  
 المتحدة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ ) يرخص لوزير المالية والاقتصاد بالآتي :

( أ ) تقرير فئات بدل السفر للبلاد الأجنبية التي لم ترد ضمن البلاد  
 المذكورة في هذه اللائحة .

( ب ) تعديل فئات بدل السفر لبلاد ما طبقاً لما يطراً من تعديل على تكاليف  
 المعيشة به .

( ج ) تقرير بدل سفر للأفراد من غير موظفي الحكومة على أنه بالنسبة  
 للأفراد الموقدين للعلاج تكون فئة بدل السفر المقررة لهم معادلة  
 لفئة المتسار إليها بالمادة ١٤

## القسم الثاني

### عاملون بالقطاع العام

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .

### ( المادة الثانية )

يلغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٧٨ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٩٨ ( ١٨ يولية سنة ١٩٧٨ ) .

---

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ يولية سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٩ تابع «ب» .

## قانون نظام العاملين بالقطاع العام

### الباب الأول

#### في الأحكام العامة

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام • وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون •

مادة ٢ - يتولى المجلس الأعلى للقطاع التنسيق بين الشركات الداخلة في نطاقه وذلك بتقديم المشورة فيما يعرض عليه من الشركات للمساعدة في تحقيق الأهداف المرسومة لها •

مادة ٣ - تشكل في كل شركة بقرار من رئيس مجلس الإدارة لجنة أو أكثر لشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية - أن وجدت يختاره مجلسها - وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها أو من رئيس مجلس الإدارة وتصدر توصياتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس • ويتولى أعمال الأمانة الفنية لهذه اللجان رئيس شئون العاملين أو من يقوم بعمله دون أن يكون له صوت محدود •

مادة ٤ - تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وترقية العاملين واستحقاقهم العلاوات واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وذلك بالنسبة لوظائف الدرجة الثانية فما دونها • كما تختص بالنظر فيما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه عليها من موضوعات •

وترسل اللجنة توصياتها الى رئيس مجلس الإدارة خلال أسبوع لاعتمادها فإذا لم يعتمدها ولم يعترض عليها خلال شهر من تاريخ ارسالها اليه اعتبرت نافذة أما اذا اعترض عليها - كلها أو بعضها فعليه أن يبدى

كتابة الأسباب المبررة لذلك ويعيدها للجنة للنظر فيها على ضوء هذه الأسباب ، ويحدد لها أجلا لا يتجاوز شهرا لاعادة النظر فيها • فاذا انقضى هذا الأجل دون أن تبدي اللجنة رأيها اعتبر رأيها نافذا فاذا تمسكت اللجنة برأيها خلال هذا الأجل فعليها أن تعيد توصياتها لرئيس مجلس الادارة لعرضها على مجلس الادارة خلال شهر ليتخذ ما يراه بشأنها ويعتبر قرار المجلس في هذه الحالة نهائيا •

مادة ٥ - تعلن القرارات التي تصدر في شئرن العاملين في نشره يصدر بتنظيم توزيعها وتعليقها في لوحة الاعلانات قرار من رئيس مجلس الادارة •

مادة ٦ - يختص مجلس الدولة دون غيره بابداء الرأي مسببا فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون عن طريق ادارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن طريق الجهاز المركزي للتنظيم والادارة •

مادة ٧ - يكون حساب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي •

## الباب الثاني

### في العلاقة الوظيفية وانتهائها

#### الفصل الاول

##### في الوظائف

مادة ٨ - تضع كل شركة هيكل تنظيميا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون •

١٦٨ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوظيف والتقييم من مجلس الادارة •

ولجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك •

وفي كل الأحوال يشترط الالتزام بالنسبة المقررة للأجور الى رقم الانتاج أو رقم الأعمال •

كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) •

مادة ٩ - تقسم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التميز والترقية والنقل والندب والاعارة •

مادة ١٠ - يكون شغل الوظائف عن طريق التميز فيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والاجراءات التي يضمنها مجلس الادارة في هذا الشأن •

مادة ١١ - يضع مجلس الادارة نظاما لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولن يقومون بأعمال مؤقتة (٢) عارضة أو موسمية وللمعاملين

---

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام ( الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٩٧٨ - العدد ٢٨٦ تابع ) المعدل بالقرار رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ١/٨/١٩٨٦ - العدد ٧ ) •

(٢) قضت محكمة النقض بأن المعول عليه في اعتبار العمل المسند الى العامل بشركة القطاع العام عرضيا أو مؤقتا هو أن يكون تعيينه على غير تلك الوظائف الواردة بجدول المقررات الوظيفية للشركة ٠٠٠ لانها هي الوظائف الدائمة ٠٠ ولا عبرة في هذا المقام بنوع العمل الذي يسند لعامل معين على غير هذه الوظائف الدائمة ولو كان له مسمى منها ،



المتدرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها وبما يساعد على تحقيق أهدافها وبمراعاة التثريعات التي تصدرها الدولة في هذا الشأن (٣) .

## الفصل الثاني

### في التعيين في الوظائف (٤) و (٥)

**مادة ١٢.** — فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التي تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الإدارة ويكون التعيين في باقي الوظائف بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون .

**مادة ١٣.** — يضع مجلس الإدارة القواعد الخاصة بالإعلان عن الوظائف الخالية وإجراءات التعيين فيها ، كما يحدد الوظائف التي تشغل بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان .

ولا يلزمه الذي يستغرقه مهما طال ، ولا مدة عقد عمله ولو كان غير محدد المدة طالما أنه لم يعين عليها لأن استتالة خدمة العامل المعين بالشركة بصفة عارضة أو وقتية لا يغير صفة العمل المؤقتة الى صفة دائمة ( نقض مدنى ١٩٨٤/٦/٣ — مدونتنا الذهبية العدد الثاني — فقرة ١٨٦٥ ) .

(٣) انظر التعليق على المادة (١٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(٤) نصت المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي تساهم الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها ، أى موظف تكون له بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو المدير العام بها أو أحد من كبار موظفيها الذين يدخل في اختصاصهم اختبار الموظفين أو تعيينهم ، صلة قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة » ( الجريدة الرسمية — العدد ٢٢ مكرراً — في ١٩٥٨/٨/١٢ ) .

(٥) نصت المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ( الجريدة الرسمية — العدد ١٦٣ — في ١٩٦١/٧/٢١ ) .

ويستثنى من ذلك الوظائف التي يكون شغلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة .

مادة ١٤ - يكون التعيين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وعند التساوى في الترتيب يعين الأعلى مؤهلا فالأقدم تخرجاً فان تساويا تقدم الأكبر سناً .

وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعيين بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان ويجوز التمين من القوائم التي مضى عليها أكثر من سنة اذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشيح منها وذلك خلال السنة التالية لانقضاء السنة .

ويكون التمين في الوظائف التي تشغل بدون امتحان على الوجه الآتي :

١ - اذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التمين طبقاً للمؤهل الأعلى وعند التساوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً .

٢ - اذا كانت الخبرة هي المطلوبة فيكون التمين طبقاً لمدد الخبرة .

مادة ١٥ - تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء الوظائف التي تحجز للمصابين في العمليات الحربية الذين تسمح حالاتهم بالقيام بأعمالها ، كما يحدد ذلك القرار قواعد شغلها ويجوز أن يعين في هذه الوظائف أزواج هؤلاء المصابين أو أحد أولادهم أو أحد أخواتهم القاطنين بأعالتهم وذلك في حالة عجزهم عجزاً تاماً أو وفاتهم اذا توافرت فيهم شروط شغل هذه الوظائف . وكذلك الامر بالنسبة للشهداء .

مادة ١٦ - يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف :

١ - أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول العربية التي تعامل جمهورية مصر العربية بالمثل بالنسبة إلى تولي الوظائف العامة .

٢ - أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

ومع ذلك فإذا كان الحكم مشمولاً بوقف تنفيذ العقوبة جاز تعيينه بعد موافقة رئيس مجلس الإدارة .

وإذا كان قد حكم عليه مرة واحدة فلا يحول دون التعيين إلا إذا قدرت لجنة شؤون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم أن ظروف الواقعة تتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

٤ - ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائي ما لم تمض على صدوره أربع سنوات على الأقل .

٥ - أن يكون مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة وفقاً لجدول الوظائف وبطاقات وصفها .

٦ - أن تثبت لياقته صحياً بمعرفة الجهة الطبية التي يحددها مجلس الإدارة ، ويجوز الاعفاء من شروط اللياقة اللازمة للتعيين للاستمرار في العمل كلها أو بعضها من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه .

٧ - أن يجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

٨ - ألا تقل سنه عن ست عشرة سنة .

٩ - أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة .

**مادة ١٧ -** المؤهلات العلمية الأجنبية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علمياً إذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص أو من وزير شئون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والإدارة العامة للبعثات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والكليات والمعاهد التي فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها أو تقييمها علمياً .

كما يصدر قرار من الجهة المشار إليها بالتقييم العلمى للمؤهلات التي تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية .

**مادة ١٨ -** يوضع العامل المعين لأول مرة تحت الاختبار لمدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تسليمه العمل وتقرر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقاً للنظام الذي يقرره مجلس الإدارة <sup>(١)</sup> ، ويستثنى من ذلك المعينون في الوظائف العليا .

ولا يجوز وضع العامل تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة .

**مادة ١٩ -** استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى ماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفاء . على الأقل .

(١) قضت محكمة النقض بأن تقرير صلاحية العامل أو عدم صلاحيته للاستمرار في العمل المعين فيه تحت الاختبار في شركات القطاع العام يحكمه النظام الذي يضعه مجلس إدارة الشركة متضمناً العناصر اللازمة للتعرف على هذه الصلاحية ومدى توافرها في العامل . ( نقض مدنى ١٢/٤/١٩٨١ - بدرتينا الذهبية - العدد الثانى فقرة ١٨٤٤ ) .

مادة ٢٠ - إذا كان للعامل المرشح للتعين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فانه يجوز تعيينه باحساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد المبينة الواردة في بطاقات وصف الوظائف الادنى من الوظيفة المرشح التعيين بها .

مادة ٢١ - تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها . فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الاقدمية كما يلي :

- ١ - إذا كان التعيين لأول مرة فتحدد الاقدمية بين المعينين بحسب الأسبقية في أولوية التعيين طبقا لما ورد في المادة (١٣) .
- ٢ - إذا كان التعيين متضمنا ترقية فتحدد الاقدمية على أساس الاقدمية في الوظيفة السابقة .

٣ - إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تصحب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة تعيينه .

مادة ٢٢ - يستحق العامل الأجر المقرر للوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرافق لهذا القانون <sup>(١)</sup> ووفقا لما يرد بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة وذلك من تاريخ تسلمه العمل مالم يكن مستقبلي بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه .

واستثناء من ذلك إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى

(١) قضت محكمة النقض بأن أجر العامل عند تعيينه يحدد بالاجر المقرر للوظيفة المعين عليها ، بغض النظر عما يتوافر لديه من خبرة عملية سابقة على تاريخ التحاقه بالعمل ، وما قد يؤهله ذلك من استحقاق لوظيفة أعلى ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/١٥ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٨٤٨ ) .

في نفس درجته أو في درجة أخرى بنفس الشركة أو شركة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة •

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء في الحالات التي يقدرها أن يقرر احتفاظ العامل بما كان يتقاضاه من أجر حتى ولو تجاوز الأجر المقرر للوظيفة المعين بها •

**مادة ٢٢ -** يصدر مجلس إدارة الشركة قراراً بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علمياً وما يترتب عليها من احتساب الأقدمية الافتراضية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذي تريد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة •

كما يضع مجلس الإدارة القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجاوز بداية الأجر المقرر للوظيفة وذلك في الحالات التي يتوافر فيها لشاغل الوظيفة عدد خبرة ترفع من مستوى الأداء •

### الفصل الثالث

#### في قياس كفاية الأداء

**مادة ٢٤ -** يضع مجلس الإدارة نظاماً يكتفٍ بقياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها ونوعيات الوظائف بها •

ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاثة مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الشركة لهذا الغرض ويعتبر الأداء المعادي هو الميزان الذي يؤخذ أساساً لقياس كفاية الأداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز ، أو كفاء أو ضعيف وللمجلس الإدارة أن يضيف مراتب أخرى •

كما يضع المجلس نظاماً يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها •

ويقتصر تقدير كفاية الأداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى فما دونها وتعان معايير قياس الكفاية للعاملين الذين تستخدم هذه المعايير فى شأنهم •

**مادة ٢٥** — يجب اخطار العامل الذى يرى رؤساؤه أن مستوى أدائه ضعيف بأوجه الضعف فى هذا الأداء كتابة وذلك قبل نهاية الفترة التى يوضع عنها تقرير الكفاية •

**مادة ٣٦** — يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شؤون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير ، وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة على أن تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا •

ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه •

**مادة ٣٧** — يمنح العاملون الذين حصلوا على مرتبة ممتاز فى تتايرير الكفاية شهادات تقدير من رئيس مجلس الادارة ، ويمجوز اعلان أسمائهم فى لوحة مخصصة لذلك •

**مادة ٣٨** — فى حالة اعارة العال داخل الجمهورية أو ندبه أو تكليفه تختص بوضع التقرير النهائى عنه الجهة التى قضى بها المدة الأكبر من السنة التى يوضع عنها التقرير •

ويعتمد بالتقريرين السابق وضعهما عن العامل فى حالة الاعارة للخارج أو فى حالة ما اذا صرح له بالجازة خلسة •

وبالنسبة للعامل المجدد تقدر كفايته بمرتبة كفاء حكما ، فإذا كانت كفايته في العام السابق ممتاز تقدر بمرتبة ممتاز حكما .  
وبالنسبة للعامل المستدعى للاحتياط أو المستبقى تقدر كفايته بمرتبة ممتاز حكما .

وبالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين نحدد مرتبة كفايتهم بما لا يقل عن مرتبة تقدير كفياتهم في السنة السابقة على انتخابهم بالمنظمات النقابية .

**مادة ٢٩ -** إذا زادت مدة مرض العامل عن ثمانية أشهر تقدر كفايته بمرتبة كفاء حكما ، فإذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة ممتاز فتقدر بمرتبة ممتاز حكما .

**مادة ٣٠ -** يحرم العامل المتقدم عنه تقرير سنوى بمرتبة ضعيف من نصف مقدار الملاوة الدورية التي يقرر مجلس الإدارة صرفها ومن الترقية في السنة التالية للسنة المتقدم عنها التقرير .

ولا يترتب الأثر السابق إذا ما تراخى وضع التقرير عن الميعاد الذي يتعين وضعه فيه .

**مادة ٣١ -** يعرض أهر العامل الذي يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بمرتبة ضعيف على لجنة شؤون العاملين فإذا تبين لها من فحص حالته أنه أكثر ملائمة للقيام بوظيفة أخرى من مستواها قررت نقله إليها أما إذا تبين للجنة أنه غير صالح للعمل في أى وظيفة من مستواها بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة وترفع اللجنة تقريرها لرئيس مجلس الإدارة لاعتماده ، فإذا لم يعتمده أعاده للجنة مع تحديد الوظيفة التي ينقل إليها العامل .

فإذا كان التقرير التالي مباشرة بمرتبة ضعيف يفصل العامل من الخدمة في اليوم التالي لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة .



## الفصل الرابع

### في الترقية

مادة ٣٢ — ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ )  
مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون  
الترقية اليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية  
التي تنتمي اليها (١) .

ولا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضي سنة على الأقل ما لم  
تكن الترقية في وظائف الشركات المنشأة حديثا أو لم يكن من بين العاملين  
بالشركة المنقول اليها العامل من يستوفي الشروط القانونية اللازمة للترقية  
خلال هذه السنة .

ولا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليا  
يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل الممار الى درجات الوظائف  
عليا الا بعد عودته من الاعارة .

مادة ٣٣ — مع مراعاة حكم المادة (١٢) من هذا القانون تكون  
الترقية الى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار (١) ويستهدى في  
ذلك بما يبيديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في  
ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

وتكون الترقية الى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب  
الواردة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على

---

(١) قضت محكمة النقض بأن الشركة وحدها هي صاحبة الحق في  
تقدير الوقت المناسب لاجراء حركة الترقيات حسبما تقتضيه المصلحة العامة  
لشغل الدرجة الخالية لديها ، وانه لا الزام على الشركة في وجوب شغل  
الدرجة الخالية في تاريخ معين ( نقض مدنى ١٠/١٩٨٢/١٩٨٢ - مدونتنا  
الذهبية - العدد الثانی - فقرة ١٩٥٣ ) .

حدة . على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويشترط في ذلك أن يكون العامل حاصلاً على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

فإذا كان عدد من تتوافر فيهم شروط الترقية بالاختيار أقل من العدد المخصص لها تؤجل الترقية في الجزء الباقى الى سنة تالية .

**مادة ٢٤ -** يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهمية الوظيفة المطلوب شغلها ومسئولياتها وواجباتها وكفاءة المرشح لشغلها والتي تتحدد على ضوء اجتياز الدورات التدريبية التي تتاح له والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية (٣) .

**مادة ٢٥ -** بمراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر قرار الترقية من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه . وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ، ويستحق العامل بداية الدرجة المقررة للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتباراً من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق الملاءة الدورية في موعدها .

---

(١) من المقرر أنه في الترقية بالاختيار لا يجوز تخطي الاقدم بالاحداث الا اذا كان الأخير اكفاً ، أما عند التساوى في الكفاءة فيجب ترقية الاقدم ، وبغير ذلك تكون الترقية بالاختيار عرضة للتحكم والاهواء ( نقض مدنى ١٩٨١/٥/١٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٩٥١ ) .

(٢) المقرر في قضاء محكمة النقض أنه مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تعلو وظيفته لا يفيد بذاته ترقيته اليها - وأن الترقية ليست حقاً من اطلاقات العامل اذا حل دوره فيها وأستوفى شرائطها يتحتم اجابته اليها في جميع الاحوال بل تخضع لتقدير صاحب العمل الذى من سلطته تنظيم منشأته واعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو الى ذلك ما دام تقديره لكفاية العامل وتصرفه بشأن اجراء حركة الترقيةات بمنأى عن التعسف وسوء القصد ( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث - فقرة ١٠٣٥ ) .

## الفصل الخامس

### في الأجور (١) والملاوات (٢)

مادة ٣٦ - تحدد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة وفقاً لما ورد في الجدول رقم (١) المرافق .

مادة ٣٧ - يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين الملاوة الدورية أو عدم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف .

كما يجوز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة من الملاوة الدورية وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة المستحقة من الملاوة في الوظائف العليا

(١) صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ تابع ) ، وصدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الذي قضى بأنه لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنوياً مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملاً أو مستشاراً أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، وتستثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداة في صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو إقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في هذه الجهات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٦/٥ - العدد ٢٣ ) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٦ بالقواعد التنفيذية لقرار رئيس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٢/٣٠ - العدد ٢٩٦ تابع ) المعدل بالقرارين رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٦ ورقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام ، كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٧ بتنفيذ أحكام هذا القانون ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٧/١٤ - العدد ١٦٠ تابع ) المعدل بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٨/٢٠ - العدد ١٨٥ ) .

١٨٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

عنها في وظائف الدرجات الأدنى ، وذلك بمراعاة حكم المادة (٣٠) من هذا القانون .

ويجب في جميع الأحوال أن يعتمد قرار مجلس الإدارة من الجمعية العمومية للشركة .

مادة ٢٨ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستحق العامل الملاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التي يشغلها طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم ( ١ ) المرفق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة .

وتستحق الملاوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق الملاوة الدورية السابقة .

ويسرى ذلك على من يعاد تعيينه دون فاصل زمني . وبالنسبة لمن يعاد تعيينه بفاصل زمني تستحق الملاوة في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين .

ولا تنير الترقية من موعد استحقاق الملاوة الدورية .

ويصدر بمنح الملاوة قرار من رئيس مجلس الإدارة .

### الفصل السادس

#### في البدلات<sup>(١)</sup> والمزايا المادية والعينية والتمويضات

مادة ٢٩ - مع مراعاة أحكام المادة الثانية من هذا القانون يفسع مجلس إدارة الشركة النظم المتعلقة بتقرير البدلات والمزايا المينية والتمويضات وذلك طبقاً للأحكام الواردة في المواد التالية .

(١) صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين المدنيين بالمناطق المحصرة في سيناء ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ تابع ) ، وقد تقرر استمرار صرف هذا البديل للعاملين على أرض سيناء بما في ذلك المناطق التي ضمت الى محافظات القناة وذلك بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٩/١ - العدد ٣٥ مكرر أ ) .

**مادة ٤٠** - مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء <sup>(١)</sup> يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد غة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضمه فى هذا الشأن :

١ - بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة المعينين وشاغلى الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التى يحددها مجلس الإدارة وذلك فى حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة •

ويصرف هذا البدل لشاغلى الوظيفة المقرر لها وفى حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب •

٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة رذلك بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الإجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل •

٣ - بدل اقامة للعاملين فى مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البدل أثناء اقامتهم فى هذه المناطق ولا يخضع هذا البدل للضرائب •

٤ - بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغليها من مزاوله المهنة وذلك بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة •

٥ - بدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة خارج الجمهورية وذلك بالفئات التى يحددها مجلس الإدارة •

**مادة ٤١** - تحدد بقرار منئيس مجلس الوزراء مستويات الشركات والدرجة المالية التى يعين فيها رئيس مجلس إدارة كل مستوى وبدل التمثيل المقرر له وذلك وفقا لتقييم مستوى كل شركة بناء على اقتراح المجالس العليا للقطاعات •

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٦/١٧ - العدد ١٤١ ) وانظر ايضا القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين بالقطاع العام ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٢/٣ - العدد ٢٨ ) •

وتحدد الدرجة التي يعين عليها رئيس مجلس ادارة الشركة وبسند التمثيل المقررة له وفقا للتحديد المشار اليه .

مادة ٤٢ - لرئيس مجلس الوزراء في الحالات التي يقدرها أن يقرر احتفاظ العامل بصفة شخصية بالبدلات والمزايا التي يتقاضاها وذلك عند شغله وظيفة أخرى .

مادة ٤٣ - يضع مجلس الادارة بالاشتراك مع اللجنة النقابية للشركة نظاما للمزايا العينية التي يجوز منحها لبعض العاملين الذين تقتضى طبيعة أعمالهم تقرير هذه المزايا وذلك طبقا للقواعد والضوابط التي يقرها في هذا الشأن .

مادة ٤٤ - يستحق العامل مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الرئيس المختص وذلك طبقا للقواعد والضوابط التي يضمنها مجلس الادارة في هذا الشأن .

مادة ٤٥ - يصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بالأحكام والفتايات الخاصة ببذل السفر ومصروفات الانتقال التي تصرف للعاملين تعويضا لهم عما ينفقونه في سبيل أداء وظائفهم (١) .

مادة ٤٦ - تكون الاختراعات والمصنفات التي يبتكرها العامل أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ملكا للشركة وذلك اذا كانت نتيجة لتجارب أو بحوث أو دراسات كلف بها . وتكون مملوكة للدولة اذا كانت لها صلة بالشئون العسكرية . وفي جميع الأحوال - يكون للعامل الحق في تعويض عادل يراعى في تقديره تشجيع البحث والاختراع وذلك كله طبقا للقواعد

(١) انظر فيما يلي : قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر والانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ( الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٢/٩ - العدد ٢٥٠ ) وتعديلاته .

والاجراءات التى يضمها مجلس الادارة فى هذا الشأن مع مراعاة احكام.  
قرارات رئيس الجمهورية بنظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز في  
الاداء .

### الفصل السابع

#### فى ربط الاجر بالانتاج والحوافز<sup>(١)</sup>

#### والرعاية الصحية والاجتماعية

مادة ٤٧ - يجوز لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج  
أو بالعمولة بحيث يتضمن هذا النظام معدلات الاداء الواجب تحقيقها  
بالنسبة للعامل أو مجموعة العاملين والاجر المقابل لها وحساب الزيادة فى  
هذا الاجر عند زيادة الانتاج عن المعدلات المقررة وذلك دون التقييد  
بنهاية الاجر المقرر للوظيفة .

مادة ٤٨ - يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز المادية والأدبية على  
اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج  
وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج<sup>(٢)</sup> .

مادة ٤٩ - يجوز لرئيس مجلس الادارة تقرير مكافأة تشجيعية

(١) انظر القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام  
حوافز الابتكار والترشيد والتميز فى الاداء بالمؤسسات العامة والوحدات  
الاقتصادية ( الجريدة الرسمية فى ٢٧/٤/١٩٦٧ - العدد ٥٨ ) .  
(٢) قضت محكمة النقض أن مفاد المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ أنه يشترط لاستحقاق حوافز الانتاج مباشرة العمل وتحقيق معدلات  
اعلى من المعدلات القياسية التى يصفها مجلس الادارة للاداء والانتاج ،  
اذ المقصود منها هو دفع العامل الى الاجتهاد فى العمل ، ومن ثم فهو  
لا يستحقها الا اذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الانتاج ، وهى  
بهذه المناسبة تعد من ملحقات الاجر غير الدائمة اذ ليس لها صفة الثبات  
والاستقرار ( نقض مدنى ١٩٨٥/٦/٣٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث  
فقرة ١٠١٦ ) .

العامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الاداء أو توفير فى النفقات •

كما يجوز لرئيس الجمعية العمومية للشركة منح مكافأة تشجيعية لرئيس ولأعضاء مجلس الادارة ولمن يرى من العاملين على ضوء ما تحقق من أهداف •

مادة ٥٠ - يجوز لرئيس مجلس الادارة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وبمراعاة ما يأتى :

١ - أن يكون العامل قد حقق اقتصاداً فى النفقات أو رفعاً لمستوى الاداء أو زيادة فى الانتاج أو أن تكون كفايته قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين •

٢ - ألا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين •

٣ - ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة فى سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين فى وظائف كلِّ درجة من كلِّ مجموعة نوعية على حدة •

ولا يمنح منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية فى موعدها •

كما يجوز لرئيس مجلس الادارة منح علاوة تشجيعية للعامل الذى يحصل أثناء خدمته على مؤهل أعلى يتفق مع طبيعة عمله بالشركة مع قيامه بواجبات وظيفته أو على درجة علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) •

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الاولى ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٩/٣٦ - العدد ٣٦ ) ، معدل بالقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ •



**مادة ٥١ -** يضع مجلس الادارة بالاشتراك مع اللجنة أو اللجان النقابية للشركة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للمعاملين بالشركة وذلك بما لا يقل عن الخدمات المقررة في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالنقابات العمالية والتشريعات الأخرى الصادرة في هذا الشأن ، وذلك بمراعاة ما لوزير المالية من سلطة اعانة أسر المجندين في الأحوال وطبقا للاوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية .

### الفصل الثامن

#### في النقل والندب والاعارة والبعثات والتدريب

**مادة ٥٢ -** يجوز لدواعى العمل نقل العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها داخل الشركة .

ولا يجوز بغير موافقة العامل نقله الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها في شركة أخرى داخل القطاع أو في قطاع آخر أو تابعة للجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة وذلك بموافقة الوحدتين المنقول منها والمنقول اليها (١) .

ويتم النقل في الحالات المشار اليها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

**مادة ٥٣ -** لمجلس الادارة أن يقرر نقل العامل اذا لم يكن مستوفيا

(١) قضت محكمة النقض ان نقل العامل من وحدة اقتصادية الى أخرى يرتب آثاره ومن بينها استصحاب العامل المنقول لمدى خدمته وخبرته المعتمدة قانونا . ( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث فقرة ١٠١٩ ) .

لاستراطات شغل أى وظيفة فى مجموعته النوعية الى وظيفة من نفس درجته فى مجموعة نوعية أخرى يكون مستوفيا لاستراطات شغلها • وتحسب أقدميته فى هذه الحالة من تاريخ شغله للوظيفة المنقول منها •

مادة ٥٤ - يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقل العامل من قطاع الى قطاع آخر فى الحالتين الآتيتين وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤٢) من هذا القانون •

١ - اذا لم يكن مستوفيا لاستراطات الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى القطاع الذى يعمل به •

٢ - اذا كان زائدا عن حاجة العمل فى الشركة التى يعمل بها •

ويجوز لرئيس المجلس الأعلى للقطاع نقل العامل فى الحالتين السابقتين داخل القطاعات التى يشرف عليها •

مادة ٥٥ - يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه نذب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تملو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى وبحد أقصى سنتين •

مادة ٥٦ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ ) يجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل فى الداخل أو فى الخارج • ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها وذلك فى ضوء القواعد والاجراءات التى يحددها مجلس الادارة ، ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة •

ولا يجوز اعارة أحد شاغلى الوظائف العليا قبل مضى سنة على الاقل من تاريخ شغله لها •

مادة ٥٧ - يضع مجلس ادارة الشركة نظاما لايفاء العاملين بها فى

بمئات داخلية أو خارجية أو منح أو إجازات دراسية بأجر أو بدون أجر ويستهدى في ذلك بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة له .

**مادة ٥٨ -** تدخل مدد الاعارة والبعثات والمنح والإجازات الدراسية بأجر أو بدون أجر والتدريب ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي وفي استحقاق العلاوة الدورية وذلك بمراعاة الاحكام الواردة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له .

**مادة ٥٩ -** يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة نقل رئيس مجلس ادارة الشركة واعارته ، كما يجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة ايضاده في بعثة أو منحة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على عرض رئيس مجلس الادارة نقل أعضاء مجلس الادارة المعينين وشاغلي الوظائف العليا واعارتهم ، أما ايضادهم في بعثات أو منح ونديهم داخل الشركة فيكون بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة .

**مادة ٦٠ -** يلتزم العامل الذي أوفد في بعثة أو منحة أو اجازة دراسية بالاستمرار في العمل بالشركة للمدة التي يقررها مجلس الادارة والا التزم برد النفقات التي تحملتها الشركة في سبيل ذلك وعليه أن يقدم تقريراً شاملاً عن مهمته التي قام بها .

**مادة ٦١ -** يضع مجلس الادارة نظاماً لتدريب العاملين بالشركة وتنمية قدراتهم ويتضمن هذا النظام الخطة والأساليب التي تكفل اعداد

المرشحين للترقية لتولى وظائفهم الجديدة طبقا لطلب شغلها ، كما يتضمن وسائل متابعة وتقويم نتائج هذه الخطة •

ويعتبر التخلف عن التدريب اخلايا بالواجبات الوظيفية وتتعدد المعاملة المالية للموفدين في التدريب وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الادارة في هذا الشأن •

## الفصل التاسع

### في الاجازات

مادة ٦٢ - لا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة في المواد التالية وطبقا للضوابط والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة •

مادة ٦٣ - يحدد مجلس الادارة أيام العمل في الأسبوع وساعاته بما يتفق مع النظام العام وطبيعة عمل الشركة والأهداف المنوط بها تحقيقها مع عدم الاخلاخ بالأحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تشغيل العمال في المنشآت الصناعية •

مادة ٦٤ - للعامل الحق في اجازة بأجر كامل في أيام غطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء • ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتضت الضرورة ذلك ، أو أن يمنح أياما عوضا عنها •

وتسرى بالنسبة للاعياد الدينية لغير المسلمين أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن •

مادة ٦٥ - يستحق العامل في حدود القواعد والضوابط التي يضعها مجلس الادارة الاجازات الآتية بيانها :

١ - أجازة عارضة بأجر كامل لمدة سبعة أيام في السنة وذلك لمسبب طارئ، يتعذر منه طلب الحصول على أية أجازة أخرى ولا تحسب ضمن الأجازة السنوية المقررة .

٢ - أجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل <sup>(١)</sup> لا يدخل في حسابها أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية وذلك على الوجه التالي :

( أ ) ١٥ يوما عن السنة الأولى وذلك بعد مضي ستة أشهر من تاريخ استلام العمل .

( ب ) ٢١ يوما لمن أمضى سنة كاملة على الأقل .

( ج ) ٣٠ يوما لمن أمضى مدة عشر سنوات في الخدمة .

( د ) ٤٥ يوما لمن بلغ سنه الخمسين .

ولجلس الإدارة أن يقرر زيادة مدة الأجازة الاعتيادية بما لا يجاوز خمسة عشر يوما لمن يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الأحمر وسيناء والوادي الجديد والصحراء الغربية والمناطق النائية التي يحددها أو بسبب طبيعة وظروف العمل أو إذا كان العمل في أحد فروع الشركة خارج الجمهورية .

مادة ٦٦ - تحدد مواعيد الأجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه .

ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

(١) قررت المحكمة العليا أن الاجر الكامل الذي يستحقه العاملون عن الاجازات الاعتيادية وغيرها من الاجازات التي ينص قانون العمل أو نظم العاملين بالمقطاع العام على استحقاق أجر كامل عنها لا يشمل بالنسبة الى العاملين بنظام الاجر بالطريقة مكافأة زيادة الانتاج عن المعدلات المقررة ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام النهائية ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/١ - العدد ٢٢ ) .

ويحتفظ العامل برصيد أجازاته الاعتيادية على أنه لا يجوز أن يحصل على أجازة اعتيادية من هذا الرصيد بما يجاوز ستين يوماً في السنة بالإضافة إلى الأجازة الاعتيادية المستحقة له عن تلك السنة (١) .

وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على أجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل .

مادة ٦٧ - يستحق العامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة أجازة مرضية تمنح بقرار من الجهة الطبية التي يحددها مجلس إدارة الشركة وذلك في الحدود الآتية :

- ١ - ثلاثة أشهر بأجر كامل .
- ٢ - ستة أشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي .
- ٣ - ستة أشهر بأجر يعادل ٥٠٪ من أجره الأساسي و ٧٥٪ لمن يجاوز سن الخمسين .

ويجوز للجهة الطبية التي يحددها مجلس الإدارة زيادة المدة ستة أشهر أخرى بدون أجر إذا كان العامل مصاباً بمرض يحتاج البرء منه

---

(١) استقر قضاء محكمة النقض على أن أجازات العامل بكافة أنواعها ، عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات من النظام العام ، وهي أيام معدودات في كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل إبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية أو الاستعاضة عنها بمقابل نقدي والا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها . كما أن تخويل العامل الحق في التراخي في القيام بأجازاته ثم المطالبة بمقابل لها مؤداه أنه يستطيع بإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض جقه وليس عن حقه بينما لا يد له فيه . وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون حينئذ قد أدخل بالتزام جوهرى ولزمه تعويض العامل عنه ( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث - فقرة ١٠٢٥ ) .

الى علاج طويل ، ويرجع في تحديد أنواع الأمراض التي من هذا النوع الى الجهة الطبية المختصة .

ولعامل الحق في أن يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بأجر كامل أو أجر مخفض الى اجازة اعتيادية اذا كان له وغر منها .

**مادة ٦٨ -** يصرح بالاجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة بعد توقيع الكشف على المريض فاذا اضطر المريض الى عرض نفسه على طبيب خارجي جاز للجهة الطبية المختصة اعتماد الاجازة المرضية المقررة بمعرفة الطبيب الخارجى ، وفي جميع الأحوال يوقد طبيب من قبل الوحدة لزيارة المريض على أن يكون قراره نهائيا مهما كان الطبيب الخارجى (١) ، فاذا توجه الطبيب الى العامل في منزله ولم يجده وجب على العامل أن يقدم عذرا مقبولا ، فاذا لم يقبل العذر الذي يقدمه العامل أو قرر الطبيب أنه كان يمكنه الحضور لقر الجهة الطبية المختصة جاز حرمانه من أجره عن مدة تحيابه بالانضافة الى توقيع الجزاء المناسب عليه ومطالبتة بتكاليف زيارة الطبيب ، ويجب على العامل أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل . وفي جميع الأحوال يعتبر تمارض العامل اختلاا خطيرا بواجباته يسوجب توقيع جزاء رادع .

وإذا رغب العامل المريض في قطع اجازته والعودة لعمله وجب أن يتم ذلك بناء على طلب كتابي منه وبعد موافقة الجهة الطبية المختصة .

**مادة ٦٩ -** تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأمراض المزمنة .

**مادة ٧٠ -** لا يجوز للعامل أن يعمل بأجر أو بغير أجر لدى الغير خلال .

(١) من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان مدة الانقطاع التي لم يحتملها طبيب الشركة اجازة مرضية يكون قراره في شأنها نهائى مهما كان رأى الطبيب الخاص الخارجى ( نقض مسدنى ١٩٨٧/١/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث - فقرة ١٠٢٧ ) .

اجازاته المقررة في المواد السابقة ، واذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب جهة أخرى كان للجهة التي يتبعها أن تصره من أجره عن مدة الاجازة أو أن تسترد مسا دفعته اليه من أجر مع عدم الاخلال بالجزاء التأديبي في جميع الأحوال .

مادة ٧١ - ( البند رقم (٢) معدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ )  
تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الآتي :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تتجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج ، ويتمين على الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال .

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبيدها العامل وتقديرها السلطة المختصة وفقا للقواعد التي تضعها .

ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاجازة كما لا يجوز الترخيص بهذه الاجازة ان يشغل احدى تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها .

٣ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل المنتسب لاحدى الكليات أو المعاهد العليا اجازة بدون مرتب عن أيام الامتحان الفعلية .  
ويجوز للوحدة شغل وظيفة العامل الذي رخص له باجازة بدون مرتب لمدة سنة على الأقل بالتعيين أو الترقية عليها .

مادة ٧٢ - تستحق العاملة بناء على طلبها اجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامان في المرة الواحدة وثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .



واستثناء من حكم المادتين (١٢٥) ، (١٢٦) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ، تحصل الوحدة باشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا القانون أو تمنح العاملة تمويضا عن أجرها يساوى ٢٥٪ من المرتب الذى كانت تستحقه فى تاريخ بدء مدة الاجازة وذلك وفقا لاختيارها .

مادة ٧٣ - يستحق العامل اجازة خاصة بأجر كامل ولا تصيب ضمن الاجازات المقررة فى المواد السابقة وذلك فى الحالات الآتية :

١ - لأداء فريضة الحج وتكون لمدة شهر وذلك لمرة واحدة طوال مدة خدمته .

٢ - للعاملة الحق فى اجازة للوضع وتكون لمدة ثلاثة أشهر بعد الوضع وذلك لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية .

٣ - للعامل المخالط لمرض بعرض معد وتقرى الجهة الطبية المختصة منحه لهذا السبب من مزاولة أعمال وظيفته للمدة التى تحددها .

ويستحق العامل الذى يصاب باصابة عمل وتقرر الجهة الطبية المختصة مدة لملاجه اجازة للمدة التى تحددها مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له فيما يتعلق بتحديد اصابة العمل والتعويض المستحق .

مادة ٧٤ - يجوز لرئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الترخيص للعاملة بأن تعمل نصف أيام العمل الرسمية وذلك مقابل نصف الأجر المستحق لها . وتستحق فى هذه الحالة نصف الاجازات الاعتيادية والمرضية المقررة لها ، وتسرئ عليها أحكام هذا القانون فيما عدا ذلك .

واستثناء من حكم المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تؤدى الاشتراكات المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون من الاجر المخفض على أساس الاجر الكامل وتدخل المدة بالكامل ضمن مدة اشتراكها فى النظام المذكور .

مادة ٧٥ - لا يستحق المجند والمستبقى والمستدعى للاحتياط اجازة من أى نوع مما سبق طوال مدة وجوده بالقوات المسلحة .

مادة ٧٦ - اذا انقطع العامل عن عمله يحصر من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية .

ويجوز للجهة التى يحددها مجلس الادارة أن تقرر حساب مدة الانقطاع من أجازاته ومنحه أجره اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك .

مادة ٧٧ - تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التى تمنح للعاملين .

## الفصل العاشر

### فى واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم

مادة ٧٨ - يجب على العامل مراعاة الاحكام الآتية :

- ١ - أداء الواجبات المنوطة به بدقة وأمانة .
- ٢ - أن يحسن معاملة الجمهور مع انجاز مصالحه فى الوقت المناسب .
- ٣ - المحافظة على مواعيد العمل واتباع الاجراءات التى تحددها اللائحة الداخلية للشركة فى حالة التغيب عن العمل أو التأخير عن المواعيد .
- ٤ - المحافظة على ممتلكات وأموال الشركة التى يعمل بها وصيانتها .
- ٥ - المحافظة على كرامة الوظيفة والسلوك بالمسلك اللائق بها .

٦ - ابلاغ الجهة التي يعمل بها بمطل اقامته وحالته الاجتماعية وكل تغيير يطرأ عليهما خلال المدة التي تحددها اللائحة الداخلية للشركة .

٧ - أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل .

٨ - أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسؤولية الأوامر التي تصدر منه ، كما يكون مسؤولاً عن حسن سير العمل في حدود اختصاصاته .

مادة ٧٩ - يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة ما يأتي :

١ - افشاء المعلومات المتعلقة بالعمل اذا كانت سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات تصدر بذلك ويظل هذا الالتزام قائماً بعد انتهاء العلاقة الوظيفية .

٢ - الاحتفاظ لنفسه بأصل أية ورقة من الاوراق المتعلقة بالعمل ولو كان عملاً كلف به شخصياً .

٣ - الجمع بين عمله وأى عمل آخر اذا كان من شأن ذلك الاخلاق بواجبات وظيفته أو لا يتفق مع كرامة الوظيفة ومقتضياتها .

٤ - القيام بأعمال للغير بأجر أو بغير أجر الا بموافقة الجهة التي يحددها مجلس الادارة .

ويستثنى من ذلك القيام بأعمال القوامه والوصاية والوكالة والمساعدة القضائية لن تربطهم به صلة القرابة أو النسب الى الدرجة الرابعة ، وكذلك القيام بأعمال الحراسة على الاموال التي يكون شريكاً أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لن تربطهم به قرابة أو نسب الى الدرجة الرابعة وذلك كله بشرط أن يخطر الجهة الرئاسية التابع لها .

- ٥ - مزاوله الاعمال التجارية بوجه عام وكذلك الدخول فى المناقصات والمزايدات وغيرها من أوجه النشاط التى تتمثل بمهام وظيفته .
- ٦ - الاشتراك فى أوجه نشاط المشروعات أو المنشآت التى تمارس نشاطا مماثلا أو مرتبطا بالنشاط الذى تمارسه الشركة التى يعمل بها .
- ٧ - شراء أو استئجار عقار أو منقول مما تطرحه الجهات القضائية أو الادارية للبيع أو للايجار اذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .
- ٨ - استئجار أراضى أو عقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التى فيها أعمال وظيفته اذا كان ذلك يتعارض مع نشاط الشركة التى يعمل بها .
- ٩ - المضاربة فى البورصات .
- ١٠ - شرب الخمر أو لعب الميسر فى الاندية أو المحال العامة .
- ١١ - الاقتراض أو الاقتراض من وكلاء الشركة التى يعمل بها أو المعتمدين لديها أو ممن يمارسون نشاطا مماثلا أو مرتبطا بالنشاط الذى تمارسه الشركة التى يعمل بها أو ممن يتماقدون منها .
- ١٢ - قبول أى هدايا أو مكافأة أو عولة أو قرض من أى نوع بمناسبة قيامه بواجبات وظيفته .
- ١٣ - التصريح بمعلومات أو بيانات تتصل بعمل الشركة بغير تصريح سابق من الجهة المختصة بالشركة .
- ١٤ - مخالفة اجراءات الأمن التى يصدر بها قرار من مجلس ادارة الشركة .
- ١٥ - جمع نقود لأى فرد أو هيئة أو توزيع منشورات أو جمع توقيعات أو الاشتراك فى تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل الا اذا كان ذلك كله بموافقة الجهة التى يحددها مجلس ادارة الشركة ومع مراعاة احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية .

١٦ — أن يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها إلا إذا كان مندوباً عن الشركة أو وحدات القطاع العام أو الحكومة أو الحكم المحلي .

## الفصل الحادى عشر

### في التحقيق والتأديب

مادة ٨٠ — كل من يخالف الواجبات أو يرتكب المحظورات المنصوص عليها في هذا القانون أو يفرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يجازى بأحدى الجزاءات المنصوص عليها في المواد التالية ، وذلك بما يتناسب مع وظيفته وظروف المخالفة التي ارتكبها .

ويعنى العامل من الجزاء إذ أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذاً لأمر مكتوب بذلك صادر إليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة ، وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده .

مادة ٨١ — لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً .

ومع ذلك يجوز بالنسبة إلى جزائي الإنذار والخم من الرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق فيها شفاهة على أن يشتمل مضمونه في المحضر الذي يحوى الجزاء .

مادة ٨٢ — الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

١ — الإنذار .

٢ — تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

- ٣ - الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة .
- ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعد الجزاء الجائر الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .
- ٤ - الحرمان من نصف العلاوة الدورية .
- ٥ - الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الاجر .
- ٦ - تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .
- ٧ - خفض الاجر في حدود علاوة .
- ٨ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .
- ٩ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بما لا يتجاوز القدر الذي كان عليه قبل الترقية .
- ١٠ - الاحالة الى المعاش .
- ١١ - الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - الاحالة الى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة .

مادة ٨٣ - يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع

العاملين مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له \* .

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والأوراق التي يرى فائدتها في التحقيق واجراء المعاينة \* .

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة \* .

وأما بالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الادارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة

مادة ٨٤ - يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصاته توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما \* .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه \* .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أي من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة (٨٣) \* .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه \* .

٢٠٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا .

٤ - لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة الشكليات النقابية توقيع أي من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة توقيع أحد جزاءى التوبيخ أو اللوم وله توقيع أي من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على أعضاء مجلس إدارة الشكليات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة



الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

مادة ٨٥ - اذا رأى مجلس الادارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل إحالة العامل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الاتي :

- ١ - مدير مديرية العمل المختص أو من يندبها ..... رئيسا
- ٢ - ممثل للمحال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة  
اذا لم توجد اللجنة النقابية ..... أعضاء
- ٣ - ممثل الشركة .....

وتتولى اللجنة المشار اليها بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رأيها فيها لمجلس الادارة أو رئيس المجلس حسب الأحوال وذلك في ميسر لا يجاوز أسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها واللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى الاطلاع عليها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسيبا . وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة أو النقابة الفرعية أو النقابة العامة حسب الأحوال .

وكل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافا لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر .

مادة ٨٦ - لرئيس مجلس الإدارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها . ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرير المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملاً . فإذا برئ العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الانذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه .

فإن جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يسترد منه ما قد يكون سبق صرفه له من أجر .

وبالنسبة لأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى في شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الأجر .

وبالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين يكون وقفهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة

وتسرى في شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الأجر .

مادة ٨٧ - كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذيا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذيا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذيا لحكم جنائي نهائي .

ويعرض الأمر عند عودة العامل الى عمله على رئيس مجلس ادارة الشركة ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية ، فاذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه .

مادة ٨٨ - لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات الآتية :

١ - ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام الى عشرة .

٢ - ستة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة ١١ يوما الى ١٥ يوما .

٣ - تسعة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوما وتقل عن ثلاثين يوما .

٤ - سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على ثلاثين يوما أو في حالة توقيع جزاء خفض الأجر .

٥ - مدة التأجيل أو الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل العالوة أو الحرمان من نصفها .

وتحسب فترات التأجيل المشار إليها من تاريخ توقيع الجزاء ولو  
ندخلت في فترة أخرى مترتبة جزاء سابق .

**مادة ٨٩ -** عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى يشغل العامل  
الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة مع  
استحقاقه للعلاوات الدورية المنتقلة المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة  
شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة  
فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الحفظ له  
بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر  
في ترقيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

فاذا وقع على العامل جزاء خفض الى الوظيفة الأدنى مع خفض  
الأجر فلا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور  
الحكم بتوقيع الجزاء .

**مادة ٩٠ -** لا تجوز ترقية عامل محال الى المحاكمة التأديبية أو  
المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف ، وفي  
هذه الحالة تحجز للعامل الوظيفة لمدة سنة . فاذا استطلت المحاكمة لأكثر  
من ذلك وثبت عدم ادانته أو وقع عليه جزاء الانذار أو الخصم أو الوقف  
عن العمل لمدة خمسة أيام فأقل وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في  
الوظيفة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى  
المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية ويمنح أجرها من هذا التاريخ .

ويعتبر العامل محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة  
الادارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات من النيابة الادارية اقامة الدعوى  
التأديبية .

**مادة ٩١ -** لا يمنح انتهاء خدمة العامل لأي سبب من الأسباب من  
الاستمرار في محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدى في التحقيق معه قبيل  
انتهاء مدة خدمته .

ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للشركة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد برئ في التحقيق قبيل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها •

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الاجمالى الذى كان يتقاضاه العامل في الشهر عند تركه الخدمة •

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له تستوفى الغرامة من تعويض العنفة الواحدة أو المبلغ المدخر أن وجد عند استحقاقهما وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق المجز الادارى على أمواله •

مادة ٩٢ — تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية •

مادة ٩٣ — تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمعنى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى الحدين الأقرب •

وتتقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء • وإذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة •

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية •

٢٠٦ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة ٩٤ - تمحى الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانقضاء  
الفترات الآتية :

١ - ستة أشهر فى حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الأجر  
مدة لا تتجاوز خمسة أيام .

٢ - سنة فى حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام .

٣ - سنتان فى حالة تأجيل العالوة أو الحرمان منها .

٤ - ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الأخرى عدا جزاءى  
الفصل والاحالة الى المعاش بحكم أو قرار تأديبى .

ويتم المحو بقرار من لجنة شؤون العاملين بالنسبة لغير شاغلى الوظائف  
العليا وذلك اذا تبين أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان  
وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبيديه الرؤساء عنه .

ويتم المحو بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا بقرار من رئيس مجلس  
الإدارة .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا  
يؤثر على الحقوق والتعويضات التى ترتبت نتيجة له وترفع أوراق الجزاء  
وكل اشارة اليه وما يتعلق به من ملف خدمة العامل .

مادة ٩٥ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨١ ) تحتفظ كل  
شركة فى حساب خاص بحصيلة جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ويكون  
البصرف من ثلثي هذه الحصيلة فى الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو  
الرياضية للعاملين بالشركة ، طبقا للشروط والاوزاع التى يحددها مجلس  
الإدارة مع اللجنة النقابية ، ويخصص الثلث الباقي للبصرف منه فى الأغراض  
الاجتماعية أو الثقافية للعاملين عامة طبقا للشروط والاوزاع التى يصدر

بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال<sup>(١)</sup> .

## الفصل الثاني عشر

### في انتهاء الخدمة

مادة ٩٦ - تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

١ - بلوغ سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له .

٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا .

٣ - الاستقالة .

٤ - الاحالة الى المعاش أو الفصل .

٥ - فقد الجنسية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأخرى .

٦ - الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فى الأحوال التى يحددها القانون الخاص بذلك<sup>(٢)</sup> .

٧ - الحكم عليه بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة أو بعقوبة متقدمة للحرية فى جريمة مظلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

---

(١) صدر قرار النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن قواعد التصرف فى ثلث الاموال المتحصلة من جزاءات الخصم المدقعة على العاملين بالقطاع العام ( الجريدة الرسمية فى ١٠/١٢/١٩٨١ - العدد ٥٠ ) .

(٢) انظر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبى ( الجريدة الرسمية فى ٨/٦/١٩٧٢ - العدد ٢٣ ) .

ومع ذلك فإذا كان قد حكم عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاءه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

٨ - انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضي .

٩ - الوفاة .

مادة ٩٧ - ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ )  
لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة .

ومع ذلك يجوز عند الضرورة ، وبقرار من رئيس مجلس الوزراء مد خدمة أي من شاغلي درجات الوظائف العليا لمدة سنة قابلة للتجديد مدة اقصاها أربع سنوات ، وذلك وفقا للضوابط التي يقرها مجلس الوزراء <sup>(١)</sup> .

مادة ٩٨ - تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ أجازاته

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٩ بشأن ضوابط مد خدمة العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ( الجريدة الرسمية في ١٦/٨/١٩٧٩ - العدد ٣٣ ) وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يكون مد خدمة العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام من شاغلي الوظائف العليا الخاضعين لاحكام القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويكون مد الخدمة لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة اقصاها أربع سنوات .

مادة ٢ - يكون مد خدمة العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة وفقا للضوابط والشروط الآتية :

(١) أن يقتصر المد على حالات الضرورة القصوى التي تقتضيها حاجة العمل ويقدرها الوزير المختص .

(٢) أن يكون المطلوب مد خدمته من ذوى الخبرة والكفاءة النادرة ولا تستطيع الجهة المختصة الاستعاضة عنه بأحد العاملين فيها .

(٣) أن تعمل الجهة المختصة على تأهيل من بطل محل المطلوب مد خدمته خلال فترة المد .



المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء أجازاته .

مادة ٩٩ — للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شروط أو مؤترنا بقيد . وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الأرجاء على أسبوعين بالإضافة الى مدة الثلاثين يوما السابق الإشارة إليها .

فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير عقوبة الاحالة الى المعاش أو الفصل . ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

مادة ١٠٠ — يعتبر العامل مقبدا استقالته فى الحالات الآتية :

١ — اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر

(١) قضت محكمة النقض أن المشرع منح حجة العمل سلطة تقدير أسباب انقطاع العامل عن العمل التى يقدمها العامل ، ولا يحدها فى ذلك غير اساءة استعمال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعا ، وأن تقديم العامل عذرا عن سبب غيابه لا يعفيه من اثبات صحته ومشروعيته ( نقض مخنى ١٩٨٧/١/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث - فقرة ١٠٣٧ ) .

( م ١٤ - موسوعة مصر - ١٩ )

مقبول<sup>(١)</sup> ، وفي هذه الحالة يجوز لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه أن يقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة . فاذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين الواردين في البندين ( ١ ، ٢ ) يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية<sup>(١)</sup> .

٣ - اذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالجهة الأجنبية .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في الحالات الثلاث المتقدمة اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية .

---

(١) قضت محكمة النقض بأن انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وانما يقوم على افتراض أن هذا العامل بعد في حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الانقطاع طوال المدد التي حددها القانون من رغبة ضمنية في هجر العمل . وقد جعل الشارع للجهة التي يتبعها العامل - في هذه الحالة - سلطة تقديرية في الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية المقررة لمجازاته وبين اعمال قرينة الاستقالة الضمنية وانهاء خدمة العامل على أساسها ( نقض مدني ١٩٨٢/١١/١٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٩٨٦ ) .

مادة ١٠١ - يصرف للعامل أجره الى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته لأحد الأسباب المبينة بالمادة (٩٦) <sup>(١)</sup> .

على أنه فى حالة الفصل لعدم اللياقة الصحية يستحق العامل الأجر كاملا أو منقوصا حسب الأحوال لغاية استنفاد أجازاته المرضية والاعتيادية أو إحالته الى المعاش بناء على طلبه .

وإذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق أجره حتى نزيخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التى تعتبر الاستقالة بعدها مقبولة .

وفى حالة انتهاء الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية أو بقرار من مجلس إدارة الشركة أو رئيس المجلس أو بسبب انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضى يستحق العامل تعويضا يعادل أجره الى أن يتم إبلاغه بالقرار وذلك دون اخلال بحكم الفقرة السابقة .

مادة ١٠٢ - اذا حكم على بالاحالة الى المعاش أو الفصل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه .

ويستحق العامل المحكوم عليه تعويضا يعادل أجره الى يوم إبلاغه بالحكم اذا لم يكن موقوفا عن العمل .

ولا يجوز أن يسترد من العامل الذى أوقف عن عمله ما سبق أن صرف له من أجره اذا حكم عليه بالاحالة الى المعاش أو بالفصل .

(١) قضت محكمة النقض بأن العامل يستحق مرتبه حتى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته ، وأن المشرع قد حدد على سبيل الحصر الحالات التى تجيز حرمان العامل من أجره ، كما حدد أيضا وعلى سبيل الحصر الأسباب التى تنتمى بها خدمة العامل ، ولم يورد من بينها حبسه احتياطيا فى قضية سياسية ، وأن مؤدى ذلك أن العامل يستحق أجره عن مدة الحبس الاحتياطى فى القضايا السياسية ( نقض مدنى ١٧/٦/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى فقرة ١٩٢٢ ) .

٢١٢ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة ١٠٣ - إذا توفى العامل وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى خمسون جنيها للارمل أو لأرشد الأولاد أو لمن يثبت قيامه بصرف هذه النفقات .

### الباب الثالث

#### في الأحكام الانتقالية

مادة ١٠٤ - ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقوانين المعدلة له إلى الدرجات المالية الجديدة المعدلة لدرجاتهم الحالية على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لدرجات الوظائف المنقولين إليها .

وبالنسبة لمن كانوا يشغلون فئاتهم الوظيفية بصفة شخصية يستحقون علاواتهم الدورية بالفئات المقررة للدرجة الشخصية التي أصبحوا يشغلونها .

ويكون ترتيب الأقدمية بين المنقولين إلى درجة واحدة بحسب أوضاعهم السابقة .

مادة ١٠٥ - يمنح العاملون بداية الأجر المقرر للوظائف المنقولين إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر حتى لو تجاوزوا بها نهاية الربط على ألا تؤثر هذه العلاوة في موعد العلاوة الدورية .

وإذا كان العامل قد أمضى في فئته المالية الحالية حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٧٨ المدة الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين فيما يلي ، يمنح بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول إليها أيهما أكبر .

- الفئة الثالثة ..... ثلاث سنوات .

- الفئة الرابعة ..... ثلاث سنوات •
- الفئة الخامسة ..... ثلاث سنوات •
- الفئة السادسة ..... أربع سنوات •
- الفئة السابعة ..... أربع سنوات •
- الفئة الثامنة ..... خمس سنوات •
- الفئة التاسعة ..... خمس سنوات •
- الفئة العاشرة ..... ست سنوات •

مادة ١٠٦ — ينقل العاملون من حملة المؤهلات الدراسية المقررة لهم ميزة مالية وأقدمية اعتبارية عند التعيين ولا يزالون بالفئة المعينين عليها ابتداء الى الدرجة المالية المعادلة لفئاتهم على النحو المبين بالجدول رقم (٧) المرافق ويمنحون فيها بداية ربط الدرجة الجديدة مضافا اليها الميزة المالية المقررة أو مرتباتهم التي يتقاضونها عند تنفيذ أحكام هذا القانون مضافا اليها علاوة من علاوات الدرجة المنقولين اليها أيهما أكبر •

مادة ١٠٧ — يحتفظ العاملون بالشركة بوظائفهم الحالية عند تنفيذ أحكام هذا القانون وذلك الى أن يعاد توصيف وتقييم الوظائف طبقا للأوضاع المنصوص عليها فيه •

ولا يجوز أن يترتب على إعادة توصيف وتقييم الوظائف المساس بالأوضاع الوظيفية لشاغليها اذا ما توافرت فيهم الاشتراطات اللازمة لشغلها والا نقلوا الى وظائف تتوافر فيهم شروط شغلها •

مادة ١٠٨ — اذا ترقب على إعادة توصيف وتقييم وظائف الشركة الناء بعض الوظائف القائمة عند تنفيذ هذا القانون ، فعلى مجلس ادارة الشركة أن يضع القواعد والاجراءات التي تكفل الحاق شاغلي هذه الوظائف بوظائف أخرى تتوافر فيهم الشروط اللازمة لشغلها • وفي حالة

عدم وجود وظائف تتوافر فيهم الشروط اللازمة لشغلها يضع المجلس الأعلى للقطاع القواعد المنظمة للاستفادة من العاملين المشار اليهم والحاقهم بالشركات الداخلة في نطاق القطاع .

مادة ١٠٩ - يستمر العمل بالقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

وعلى مجالس إدارة الشركات الداخلة في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون أن تصدر اللوائح والقرارات المنفذة له في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه . وللمجلس الأعلى للقطاع أن يقرر مهلة أخرى لهذا الغرض لا تتجاوز ستة أشهر .

الجدول رقم ( ١ )

للعاملين بالقطاع العام (١)

درجة الوظائف	الأجر السنوى	نسبة الترقية بالاختيار	العلاوة السنوية
درجة الوظائف العليا :	جنيه		جنيه
المتازة ..... ٢٥٤٣			
العالية ..... ٢٤٣٣ — ١٦٢٠		٪ ١٠٠	٧٥
مدير عام ..... ٢٣٠٤ — ١٤٤٠		٪ ١٠٠	٧٢
الأولى ..... ٢٠٨٨ — ١٠٨٠		٪ ١٠٠	٦٠
الثانية ..... ١٩٠٨ — ٧٨٠		٪ ٥٠	٤٨ ثم ٦٠ ابتداء من ٨٧٦
الثالثة ..... ١٦٠٨ — ٥١٦		٪ ٢٥	٣٦ ثم ٤٨ ابتداء من ٦٦٠
الرابعة ..... ١٢١٢ — ٣٩٦		٪ ٢٠	٢٤
الخامسة ..... ٩٢٤ — ٣٧٢		٪ ١٠	١٨
السادسة ..... ٧٤٤ — ٣٦٠		—	١٨

(١) الجدول مقبـل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) ورقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ٢٩/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥ مكرر ) .

جدول رقم ( ٢ )

جدول المرتبات طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١				
المستوى	الأجر السنوى	الربط المالى للفئات طبقا لجداول الوظائف	درجات الوظائف	الأجر السنوى
الإدارة العليا	جنيه	جنيه	منازلة ....	جنيه
	١٢٠٠ — ٢٠٠٠	٢٠٠٠ — ٢٠٠٠	.....	٢١٠٠
المستوى الاول	٥٤٠ — ١٤٤٠	١٨٠٠ — ١٨٠٠	عالية .....	١٥٠٠ — ٢٠٤٠
		١٢٠٠ — ١٨٠٠	مدير عام	١٣٢٠ — ١٩٢٠
		٨٧٦ — ١٤٤٠	الاولى	٩٦٠ — ١٦٨٠
المستوى الثانى	٢٤٠ — ٧٨٠	(٦٨٤ — ١٤٤٠)	الثانية ..	٦٦٠ — ١٥٠٠
		(٥٤٠ — ١٤٤٠)		
		٤٢٠ — ٧٨٠		
		٣٣٠ — ٧٨٠	الثالثة ..	٣٦٠ — ١٢٠٠
المستوى الثالث	١٤٤ — ٣٦٠	١٨٠ — ٣٦٠	الرابعة ..	٢٤٠ — ٩٠٠
		١٦٢ — ٣٦٠	الخامسة	٢١٦ — ٧٢٠
		١٤٤ — ٣٦٠	السادسة	١٩٢ — ٥٤٠



قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧  
بشان احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال  
للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها  
( القطاع العام ) ( ١ ، ٢ )

رئيس الوزراء

بعد الاطدع على الدستور ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نظام  
العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ؛  
وعلى موافقة مجلس الدولة ؛

تقرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المرفقة  
بهذا القرار في شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٨٧ ( ١٥ نوفمبر سنة  
١٩٦٧ ) .

---

(١) الوقائع المصرية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٢٥٠ .  
(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٧٦/٨/٥ - العدد ٣٢ ) ونص على ما يلي :  
مادة ١ - مضاعفة فئات بدل السفر الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف  
الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ولائحة بدل  
السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء  
رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ وذلك بالنسبة للوفود والعاملين الموقدين في مهام  
رسمية الى الخارج .  
مادة ٢ - يكون سفر جميع العاملين في مهام الى الخارج ، عدا شاغلي  
وظائف الفئة الممتازة - وما يعادلها على الطائرات بالدرجة السياحية .  
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

## لائحة

### احكام بدل السفر ومصاريف الانتقال ( للقطاع العام )

#### الباب الأول نطاق سريان اللائحة

مادة ١ - يخضع لأحكام هذه اللائحة كافة العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يخضع لأحكامها العاملون الممارون والمتدربون اليها .

وتحدد فئة معاملة العاملين من غير شاغلي وظائف الفئات كالعاملين بمقود مؤقتة أو بمكافآت شاملة على أساس أقرب فئة من فئات الوظائف التي تدخل مرتباتهم في حدود مربوطها .

وتكون معاملة العاملين الذين تتجاوز مرتباتهم نهاية ربط فئة الوظيفة على أساس آخر ربط الفئة .

وتكون المعاملة دائما على أساس الأجر الأساسي دون البدلات وما في حكمها .

#### الباب الثاني بدل السفر

مادة ٢ - بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنفيه عن الجعة التي بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

( ١ ) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

( ب ) الليالى التى تقضى بسبب الانتقال إلى مقر الجهة الطبية التى تحددها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فى بلد آخر — لتوقيع الكشف الطبى على العامل ، فإذا كان توقيع الكشف الطبى بشأن اجازة مرضية لا يستحق بدل السفر الا اذا قررت الجهة الطبية منح هذه الاجازة •

( ج ) الليالى التى تقضى فى السفر بسبب النقل ، أو أداء مهام العمل •

مادة ٣ — ( الفقرة الثالثة معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٧٨ ) تطبيق الفئات الخاصة ببذل السفر المقررة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة •

وتخفض هذه الفئات بمقدار ٢٠٪ منها اذا زادت المهمة على شهر ( ٣٠ يوما ) ويعمل بالفئة المخفضة اعتبارا من التاريخ التالى لانقضاء الشهر •

وتتراد هذه الفئات بمقدار ٢٥٪ منها عن المهام التى تقضى فى القاهرة والاسكندرية وضواحيها وبندر الجيزة ومنطقة قناة السويس ومحافظات مرسى مطروح وأسوان والوادى الجديد وسيناء والبحر الأحمر والرايات البحرية على أن يسرى عليها أحكام الفقرة السابقة كما تتراد هذه الفئات بمقدار ٥٠٪ منها عن المهام التى تقضى فى قطاع غزة •

مادة ٤ — لا يستحق بدل السفر الا عن المبيت خارج مقر العمل ويمصرف نصف بدل السفر اذا اقتضت المأمورية البقاء بعد مواعيد انتهاء العمل ورجع العامل فى نفس اليوم بشرط انقضاء سبع ساعات فى المأمورية يدخل فيها وقت الذهاب والعودة •

مادة ٥ — يخفّض بدل السفر بمقدار الربع عن الليالى التى تقضى

٢٢٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

في وسيلة من وسائل الانتقال التي تصرف المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية  
مصاريف الانتقال الخاصة بها • وإذا كانت تذكرة السفر تشمل الغذاء  
فلا يستحق بدل السفر عن هذه الليالي •

مادة ٦ - ( مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة  
١٩٨٥ ) يخفض بدل السفر بمقدار الثلث في حالة الإقامة باحدى استراحات  
هيئات القطاع العام أو الوحدات الاقتصادية أو أى منزل مما أعدته  
الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو شركة أخرى وما في حكم ذلك ، ويسرى  
الحكم على العاملين الموفدين للخارج •

ويجب على العامل أن ينزل أثناء المهمة التي يندب أو يوعد لها في  
استراحات هيئة القطاع العام أو الوحدة الاقتصادية كلما أمكن ذلك •

ويجوز في أحوال خاصة وبعد موافقة رئيس مجلس الإدارة المختص  
عدم خصم ثلث بدل السفر •

يخفض بدل السفر بمقدار الثلثين إذا تحملت الجهة المنتدب أو  
الموفد إليها العامل بكافة نفقاته مدة الندب أو الإيفاد •

مادة ٧ - لا يجوز أن تزيد مدة الندب التي يمصرف عنها بدل سفر  
لمهمة واحدة متصلة المدة على شهرين ويجوز أن تزيد المدة الى ستة شهور  
بموافقة رئيس مجلس الإدارة فإذا زادت المدة على ذلك وجب الحصول  
على موافقة مجلس الإدارة •

مادة ٨ - لا يستحق العامل المنتدب بدل السفر عن مدد الاجازات  
الاعتيادية أو المرضية الا اذا قررت الجهة الطبية المختصة أن حالة العامل  
الصحية لا تسمح بمعودته الى محل عمله الاصلى •

مادة ٩ - يحدد رئيس مجلس الإدارة المدينة أو الجهة التي يجب أن  
تعد محل إقامة العامل الذي تقتضى طبيعة عمله الانتقال المتكرر الى أكثر  
من مدينة أو جهة •

**مادة ١٠ -** لا يستحق بدل السفر للعاملين المنتخبين متى كانت المسافة بين مقر الإقامة والجهة المنتخبين إليها لا تزيد على ثلاثين كيلو مترا ويربط الجهتين خطوط حديدية أو سيارات أو أتوبيس مالم يتمذر العودة إلى محل الإقامة لأسباب قهرية يقرها مدير الإدارة المختص .

**مادة ١١ -** العامل الذي ينحب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر عن كل ليلة شاملا أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحاية داخل المدن بما في ذلك الانتقال من المطارات إلى المدن التي ينزلون بها وفقا للفئات الواردة بالجدول الخاص بذلك الملحق بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المقررة بالنسبة للعاملين المدينين بالدولة وفي حالة زيادة المسافة بين المطارات والمدن عن خمسة كيلو مترات تصرف مصاريف الانتقال الفعلية ولا يجوز أن تزيد المدة التي تصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور الا بقرار من رئيس الوزراء .

**مادة ١٢ -** تزداد فئات بدل السفر الواردة بالجدول الوارد بالمادة السابقة بمقدار ٢٥٪ اذ كانت المهمة في مؤتمرات أو اجتماعات أو معارض دولية وتخفيض هذه الفئات إلى النصف اذا نزل العامل في ضيافته إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية .

**مادة ١٣ -** يصدد بدل سفر أعضاء البعثات العلمية والعملية التي توفدها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية عن المأمورية التي يقومون بها أثناء دراستهم على الوجه الآتي :

١ - يمنع عضو البعثة عند سفره أثناء بعثته في مأمورية تتصل بدراسته أو مأمورية عادية كلف بها خارج المدينة التي بها مقر بعثته وفي القطر نفسه علاوة على مقرراته كمضو بعثة ٥٠٪ من بدل السفر المقرر بالمادتين السابقتين ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف عنها هذا البدل عن شهر واحد متصل سواء قضيت في بلدة واحدة أو أكثر الا بموافقة رئيس مجلس الإدارة بحد أقصى شهرين .

٢ - فإذا كانت مهمة عضو البعثة في قطر آخر خلاف القطر الذي به مقر بعثته يصرف بدل السفر الكامل بفترة القطر الذي تتم به الأمورية حسب أحكام المادتين السابقتين طول مدة الأمورية .

مادة ١٣ مكررا - ( مضافة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٩ ) العاملون الذين يتقرر علاجهم بالخارج على نفقة الحكومة يستحقون بدل السفر عن الليالي التي تقضى خارج المستشفيات ودور التمريض بما يعادل فئة بدل السفر المقرر للعامل المنتدب بالخارج الذي يتقاضى ماهية شهرية تبدأ من ١٥ جنيها وتقل عن ٣٥ جنيها .

ومع ذلك يجوز النص في القرار الخاص بالايافاد على فئة بدل سفر أعلى .

مادة ١٤ - تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بنفقات بدل السفر عن الأمورية التي تؤدي لصالها سواء كان من أداها من العاملين بها أصلا أو معارا أو منتدبا اليها أو مكلفا منها بأداء الأمورية .

مادة ١٥ - لا يصرف بدل السفر الا بناء على اقرار يوقعه العامل على النموذج الذي تعده المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ويعتمد من مدير الادارة المختص وعلى مدير الادارة المختص أن يتحقق من صحة البيانات قبل اعتمادها .

### الباب الثالث

#### مصروفات الانتقال

مادة ١٦ - مصروفات الانتقال هي ما يصرف للعامل نظير ما يتكفله فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها .

ويجوز أن يكون السفر أو الانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات أو السكك الحديدية أو البواخر أو المراكب أو القرام أو السيارات أو غيرها وفقا لأحكام هذه اللائحة .

مادة ١٧ — تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة في الأحوال الآتية وما في حكمها :

- ١ — الندب لغير الجهة التي بها محل العمل الأصلي .
- ٢ — التعيين لأول مرة في الخدمة .
- ٣ — النقل .
- ٤ — انتهاء الخدمة لغير الاستقالة والعزل التأديبي .
- ٥ — الإعادة الى الخدمة .
- ٦ — الانتقال الى مقر الجهة الطبية التي تحددها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية لتقرير اللياقة الصحية أو للحصول على إجازة مرضية بشرط ان تقرر الجهة الطبية — في الحالة الثانية — منح الإجازة .
- ٧ — الانتقال الى مكان للعلاج فيه على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

مادة ١٨ — اذا نقل أهد العاملين الى وظيفة في مقر جديد أثناء غيابه عن مقر عمله في إجازة وكان لا يرغب العودة الى المقر الأول فيجوز بموافقة مدير الإدارة المختص أن ينتقل على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية من الجهة التي يمضى فيها إجازته الى مقر عمله الجديد بشرط ألا يزيد ما تتكلفه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية على ما كانت تتحمله لو أنه انتقل من مقر عمله السابق الى مقر عمله الجديد ، فإذا كان يقضى إجازته خارج الجمهورية على نفقته الخاصة كانت عودته الى الميناء المصرى على حسابه مع مراعاة الفقرة السابقة .

مادة ١٩ — اذا كان العامل غائبا عن مقر عمله فى اجازة والغيب اجازته أو قطعت بناء على طلب المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تكون عودته من المحل الذى يقضى فيه اجازته الى محل عمله على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية •

مادة ٢٠ — اذا كان العامل غائبا أثناء اجازته فى جهة أخرى خلاف الجهة التى بها مقر عمله وكلف خلال الاجازة بتأدية خدمة للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فى جهة أخرى يستحق بدل سفر ومصاريف الانتقال عن قيامه بهذه الخدمة وعودته الى الجهة التى يقضى بها اجازته •

فاذا رغب العامل فى العودة من مقر المأمورية الى محل عمله الاصلى مباشرة تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بمصاريف العودة بشرط ألا تزيد عن مصاريف العودة الى المكان الذى يقضى فيه اجازته أو مصاريف العودة من هذا المكان الأخير الى مقر عمله الاصلى •

مادة ٢١ — العامل المكلف بأداء مهمة خارج محل عمله الرسمى — داخل الجمهورية — يحق له العودة الى محل عمله الرسمى ثم الى محل المهمة على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية لقضاء عطلات عيدى الفطر والأضحى للمسلمين وعيد الفصح والميلاد لغيرهم •

مادة ٢٢ — اذا ذهب العامل من محل اقامته المعتاد توا الى محل عمل مؤقت يحق له استرداد ما يزيد على ما كان ينفقه عادة فى ذهابه من محل اقامته الى مقر عمله المعتاد •

مادة ٢٣ — العاملون الذين يوفدون فى مهمة يستحقون مصاريف الانتقال بين محل الإقامة المؤقت ومقر العمل الذى يقضون فيه مهمتهم •

### بحل الانتقال الثابت

مادة ٢٤ — يجوز بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة



الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابل مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل .

ويجب أن يتضمن قرار منح البدل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البدل .

ولا يمنح هذا البدل إلا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالاً بصفة دورية متواصلة .

مادة ٢٥ — العاملون الذين يصرف لهم بدل انتقال ثابت لا يستحقون إمتداد مصاريف الانتقال عند الانتقالات في المنطقة أو الدائرة المتروك لهم بدل الانتقال عنها . كما لا يحق لهم بدل الانتقال عنها . كما لا يحق لهم استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في المهام الرسمية .

### تذاكر الاشتراك

مادة ٣٦ — يجوز بموافقة رئيس مجلس الإدارة صرف تذاكر الاشتراك على خطوط الترام أو الأتوبيس على حساب المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية للعاملين الذين تستدعي أعمال وظائفيهم النقل المستمر المتكرر داخل المدينة بشرط ألا تزيد أثمان هذه التذاكر عن مصاريف الانتقال الفعلية .

مادة ٣٧ — يجوز بموافقة رئيس مجلس الإدارة صرف تذاكر اشتراك على خطوط السكة الحديدية أو السيارات العامة وذلك للعاملين الذين تكون مقر أعمالهم في جهات نائية تتعذر الإقامة فيها على أن تكون الاشتراكات بين جهة مقر العمل وأقرب جهة تتوفر بها مساكن يمكنهم السكن فيها وبالدرجة التي يحق لكل منهم الركوب فيها .

### درجات الانتقال

مادة ٢٨ - تحدد الدرجات التي يحق للعاملين استرداد مصاريف الانتقال عن الركوب فيها وفقاً لما يلي :

#### ( أولاً ) القطارات والبواخر النيلية :

١ - الدرجة الأولى الممتازة : لشاغلي وظائف الفئة الأولى فما فوقها ومن في حكمهم .

٢ - الدرجة الأولى :

( أ ) لشاغلي وظائف الفئات من السابعة إلى الثانية ومن في حكمهم .

( ب ) لأعضاء اللجان الذين في وظيفة من فئة أقل من السابعة إذا كان من بين الأعضاء الآخرين من له حق السفر في الدرجة الأولى وكان سفرهم جميعاً في قطار واحد .

( ج ) للعاملين الذين يكلفون بمرافقة الشخصيات الهامة من الزوار والعملاء الذين تتكفل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بضيافتهم أو تسهيل اقامتهم أو انتقالهم .

٣ - الدرجة الثانية : للعاملين غير السابق ذكرهم في البندين (١) ، (٢) السابقين من شاغلي وظائف الفئة العاشرة فما فوق ومن في حكمهم .

٤ - الدرجة الثالثة : للعاملين غير السابق ذكرهم في البنود الثلاثة السابقة من شاغلي وظائف الفئة أقل من العاشرة ومن في حكمهم .

وللعاملين المرخص لهم باستعمال الدرجتين الأولى الممتازة والأولى الحق في المبيت بمراتب النوم عند سفرهم إلى محافظات سوهاج وقنا

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... ٢٢٧

وأسوان وبالعكس على أن يخفض بدل السفر في هذه الحالة عن الليالي التي يقضونها في القطارات بمقدار النصف .

#### ثانيا : البواخر البحرية :

١ - الدرجة الأولى : لشاغلي وظائف الفئات من الخامسة فما فوق ومن في حكمهم .

٢ - الدرجة الثانية : لشاغلي وظائف الفئات من التاسعة الى السادسة ومن في حكمهم .

٣ - الدرجة الثالثة : للعاملين غير السابق ذكرهم في البندين (١) ، (٢) السابقين .

#### ثالثا : الترام والسيارات العامة وما في حكمها :

١ - الدرجة الأولى : لشاغلي وظائف الفئة السابعة فما فوقها ومن في حكمهم وكل من يبلغ أجره الشهري ٢٠ جنيها ولو كان شاغلا لوظيفة في فئة أقل من السابعة .

٢ - الدرجة الثانية للعاملين غير السابق ذكرهم في البند السابق - وفي جميع الحالات اذا استخدم - العامل وسيلة نقل يملكها أو يديرها بمعرفته فيصرف له ما يقابل أجر السفر المحدد له طبقا لفئته مخفضا بمقدار ٢٥٪ .

#### سيارات الأجرة « التاكسي »

مادة ٣٩ - يجوز لشاغلي وظائف الفئات من الثالثة فما فوق ومن في حكمهم استعمال سيارات الأجرة ( التاكسي ) في انتقالاتهم كلما دعت ضروريات العمل لذلك ولم يتيسر استعمالهم لسيارات المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية على ألا يكون استعمالهم لهذه السيارات للانتقال خارج المدن أو من مدينة لأخرى الا في حالات الضرورة القصوى وباعتماد الرئيس المباشر لكل منهم .

ويجوز لمديرى الإدارات من الفئة الثانية وما يعلوها التصريح بأن يتلون عنهم فئة باستعمال سيارات الأجرة إذا دعت لذلك ضرورة عاجلة أو إذا كانوا مكلّنين بنقل مبالغ تزيد على خمسين جنيهاً أو مستندات لها طابع أسرية أو الأهمية البالغة .

كما يجوز لهم لمثل هذه الظروف التصريح للعامل بالانتقال في درجة أعلى من الدرجة المحددة له بالقطارات أو السيارات العامة .

#### مادة ٣٠ - الطائرات :

١ - الانتقال داخل البلاد : للعاملين من شاغلي وظائف الفئة الرابعة فما فوقها ومن في حكمهم استعمال الطائرات للانتقال ( داخل البلاد ) في المهام العاجلة بموافقة الرئيس المختص .

ويجوز ذلك لغير هؤلاء من العاملين عند الضرورة بتصريح من رئيس مجلس الإدارة .

٢ - الانتقال الى خارج البلاد والعودة : لرئيس مجلس الإدارة سلطة الموافقة على سفر العاملين بالطائرات الى الخارج والعودة بها عند حاجتهم لمهام كلما كان الأمر يستدعى استعمال هذه الوسيلة أو اذا كان استعمالها يعود بوفر في المصروفات ويكون استعمال الدرجة الأولى لرؤساء مجالس الإدارة ونوابهم ولرئيس مجلس الإدارة سلطة الاستثناء بالنسبة لشاغلي وظائف الفئات الأولى والثانية والثالثة لضرورة حتمية يقتضيها صالح العمل .

ويكون انتقال عدا هؤلاء بالدرجة السياحية أو الدرجة الثانية حسب الأحوال ويكون حجز تذاكر السفر على طائرات شركة الطيران العربية المتحدة أو عن طريقها في جميع الأحوال .

مادة ٣١ - للعامل الحق في استرداد مصاريف حمل ونقل الأمتعة

الشخصية اللازمة لاستعماله من محل اقامته في الجهة المنتدب منها الى محل اقامته في الجهة المنتدب اليها كما يكون له هذا الحق في حضانة نذله الى بلد آخر بالنسبة للامتعة والمائن وما سواها من الأدوات المنزلية الخاصة به وبمن يعولهم ويقيمون معه من أفراد أسرته .

ويحدد الحد الأقصى للحمولة والكدية المرحح بها بقطار الركب بقرار من مدير الادارة التي يتبها العامل وبما لا يجاوز ١٠٠ ك جرام للمنتدب ، ٢٠٠ ك جرام للمنتقل .

مادة ٣٢ — للعامل في حالة النقل الحق في استرداد مصاريف انتقال أهله الذين يعولهم ويقيمون معه من البلد المنقول منها الى البلد المنقول اليها بنفس درجة ووسيلة السفر المقررة له .

وللعاملين المرخص لهم بالسفر في الدرجة الأولى فضلاً عن ذلك الحق في استرداد مصاريف انتقال تابع واحد بأدنى الدرجات في وسائل الانتقال ومربية بنفس الدرجة المقررة لهم اذا كان يستصحب معه طفلاً يقل سنه عن خمس سنوات .

مادة ٣٣ — لا يجوز أن تتدخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نفقات نقل أمتعة شخصية بالذائرات في الحالات المصرح فيها باستعمالها زيادة عن الحدود المسموح بها الا في حدود ٥٠٪ من هذه الحدود وبشريح من مدير الادارة العامة المختص ،

وفي حالات السفر بالباخرة لا تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أكثر من ٥٠٠ كياو جرام علاوة على الكميات المسموح بها على تذاكر السفر مع التأمين على الكميات المنقولة بحيث لا تتجاوز قيمتها ألف جايه عند الشحن .

### بدل لنقل

**مادة ٢٤ —** يصرف بدل النقل للعامل الذي ينقل عائلته ومتاعه في الأحوال الآتية :

١ — عند بدء تعيينه في الخدمة إذا كان محل العمل في بلدة أو مدينة أخرى خلاف محل إقامته الذي استقدمته منه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

٢ — عند نقله من بلد إلى آخر أو من مدينة إلى أخرى .

٣ — عند انتهاء الخدمة لأسباب غير الاستقالة أو الفصل المودعة إلى محل إقامته الذي استقدمته منه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

**مادة ٣٥ —** يصرف بدل النقل دفعة واحدة عند توافر كل حالة من الحالات الواردة بالمادة السابقة بواقع ٢٥٪ من الأجر الشهري للعامل إذا تكفل بحمل ونقل أمتته وممتلكاته على نفقته الخاصة .

**مادة ٣٦ —** يصرف بدل النقل بواقع ٥٪ من الأجر الشهري للعامل بحد أدنى قدره جنيه واحد إذا تكفلت المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بحمل ونقل أمتته وممتلكاته .

**مادة ٣٧ —** يكون للعامل الخيار بين تطبيق أى من المادتين السابقتين .

**مادة ٣٨ —** يصرف بدل النقل بواقع أجر شهر ونصف إذا كان نقل العامل من دولة إلى أخرى .

### الوفاءة

**مادة ٣٩ —** إذا توفي أحد العاملين وهو في الخدمة تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مصاريف نقل جثته من الجهة التي يعمل بها إلى الجهة التي ترغب أسرته في دفنه بها .

**مادة ٤٠ -** يستحق أفراد عائلة العامل المتوفى الذين كانوا يقيمون معه وكان يعملهم ويضطرون الى تغيير محل اقامتهم المعتاد بسبب وفاته ، نفس مصاريف الانتقال وبدل النقل الذى كان يستحقه عند انتهاء خدمته وذلك خلال سنة من تاريخ الوفاة .

**مادة ٤١ -** تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية عدا المصاريف السابق ذكرها بالمادة ٤٠ الرسوم الصحية المقررة على نقل الجثة ويشحن الصندوق المبطن بالزئبق الذى توضع فيه الجثة عقب التحنيط كما تتحمل مصروفات تحنيط الجثة وأتاعب الطبيب الذى يقوم بعملية التحنيط وثمان الأدوات التى يستحضرها .

**مادة ٤٢ -** تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بجميع المصروفات المنصوص عليها بالمواد الثلاثة السابقة بالنسبة لمن يتوفى من العاملين وزوجاتهم وأولادهم داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها .

**مادة ٤٣ -** يجوز نقل رفات العاملين وزوجاتهم وأولادهم على المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بشرط أن يتم ذلك خلال الستة شهور التالية للسنة التى تحتم اللوائح الصحية عدم استخراج الرفات قبل نهايتها .

## الباب الرابع

### تسهيلات السفر

**مادة ٤٤ -** يرخص للعاملين بالجهات النائية التى تعدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهابا وايابا من الجهة التى يعملون بها الى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنويا .

**مادة ٤٤ مكرراً -** <sup>(١)</sup> يصرف للعامل الذى يرخّص له بالسفر طبقاً لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استثمارات سفر مجانية وفقاً للقواعد والشروط الآتية :

أولاً : إذا اختار العامل المقابل النقدى بدلاً من الترخيص له بالسفر وأدبرته بالمجان أو ببيع أجره بالاستثمارات المجانية يُستدّد هذا المقابل على النحو التالى :

١ - أن يكون هذا المقابل معادلاً لتكاليف سفر العامل وأدبرته من الجهة التى يمل بها إلى القاهرة .

٢ - أن يكون المقابل النقدى عن عدد مرات السفر المقررة وفقاً للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل .

٣ - أن يقسم المقابل النقدى السنوى على ١٢ ( اثنى عشر شهراً ) ويؤدى للعامل شهرياً مع المرتب .

ثانياً : إذا اختار العامل السفر وفقاً لنظام الاستثمارات المجانية أو ببيع أجره فتسرى في شأنه أحكام المادة ٤٤ من هذه اللائحة .

**مادة ٤٤ مكرراً -** ( مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٩ ) يرخّص للعاملين السودانيين المقيمين بجمهورية مصر العربية بالسفر مجاناً - هم وعائلاتهم دون الخدم - من الجهات التى يعملون بها داخل مصر ، الى بلادهم الأصلية في جمهورية السودان الديمقراطية ، وذلك مرة واحدة كل عام .

(١) مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٧/١٥ - العدد ٢٩ ) ومستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٦/٢ - العدد ٢٢ ) ومعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/١٠/٤ - العدد ٤٠ ) .



**مادة ٤٥ —** يجوز بموافقة مدير الإدارة العامة المختص رد مصاريف انتقال ونقل عائلة العامل كلهم أو بعضهم الى غير الجهة النقول اليها متى كانوا يعيشون معه عند نقله وكانت مصاريف الانتقال والنقل لا تزيد عما تتكلفه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية لو تم النقل الى الجهة المنقول اليها .

كما يجوز ذلك بنفس الشروط بالنسبة لنقل أفراد عائلة العامل الذين يسافرون للحاق به من جهة غير التي نقل منها .

**مادة ٤٦ —** يستحق العامل بدل السفر ومصاريف الانتقال — كما لو كان مكلفاً بمهمة اذا انتقل للمثول امام المحاكم أو الهيئات التأديبية أو هيئات التحقيق التي تحيله اليها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية اذا حكم ببراءته أو حفظ التحقيق .

وفي حالة الأدانة لا يجوز الصرف الا اذا قررت جهة المحاكمة أو التأديب أو التحقيق ذلك ويستحق العامل بدل السفر ومصاريف الانتقال اذا استدعى الى هذه الجهات لسماع أقواله شاهد في تحقيق يتعلق بأعمال المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

## الباب الخامس

### احكام ختامية

**مادة ٤٧ —** يجوز بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة وبعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وضع أحكام خاصة لمقتضيات ضرورية تستلزم ذلك فيما عدا فئات بدل السفر ومصاريف الانتقال الواردة بها .

**مادة ٤٨ —** يسرى على العاملين بالقطاع العام فئات بدل السفر ومصروفات الانتقال المقررة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة أو أى تعديل يطرأ عليها .

### القسم الثالث

#### تشريعات مشتركة

قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١

في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين  
والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها  
إلا في أحوال خاصة (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد  
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - (٢) لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة  
الأداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس  
المقروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة  
لها الى العامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى  
أو حق فى صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو تأمين مستحق طبقا  
لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ الا بمقدار الربع ،  
وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لأداء ما يكون مطلوبا  
لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف  
اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب

(١) اللوائح المصرية فى ٢ اغسطس سنة ١٩٥١ - العدد ٦٧ .  
(٢) معدلة بالقوانين رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ( اللوائح المصرية فى  
١٩٥٦/٩/٢ - العدد ٧٠ مكرر ) ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ ( الجريدة الرسمية فى  
١٩٦٢/٢/٤ - العدد ٣١ ) ورقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية فى  
١٩٧٣/٨/١٦ - العدد ٣٣ ) ورقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية فى  
١٩٧٥/٥/٢٩ - العدد ٢٢ ) الذى نص فى مادته الثانية على ما يلى :  
« ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١١ لسنة  
١٩٥١ » .

أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التراجع تكون الأولوية لذين  
انفقة •

ومع ذلك تجوز الحوالة بالنسبة لهذه المبالغ دون الحيز عليها وفاء  
لأقساط التأمين على الحياة كما تكون الحوالة فيها جائزة فيما لا يجاوز  
ربع الباقي بعد الجزء الجائز الحيز عليه طبقاً لحكم الفقرة الأولى لأداء  
ما يكون مطلوباً للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال  
التجارية المخصص لها في البيع بالأجل للمعاملين ثمناً لمشتريات تتصل بشئون  
المعيشة الضرورية لهم أو ما يستحق على أى منهم من رسوم ومصروفات  
دراسية أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية منشأة طبقاً للقانون أو ناد  
للموظفين أو للعامل أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقاً للقانون أو  
للوفاة بالقروض التى تمنحها هذه الهيئات أو أقساط الاكتتاب في أسهم  
الشركات المنشأة طبقاً للقانون أو بالأجرة المستحقة عن الأماكن المؤجرة  
للمعاملين والمملوكة لأى من الجهات المشار إليها في الفقرة الأولى ، ويشترط  
لصحة الحوالة أن يصدر بها اقرار مكتوب من العامل وأن تقبلها الجهة  
التابع لها المحيل أو التى تتولى الصرفه •

مادة ٢ - لا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال  
ومرتبات النقل المستحق من الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة  
السابقة أو أى رصيد من هذه المبالغ •

مادة ٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ) لا يجوز توقيع  
الحجز على المبالغ الواجبة الاداء من الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى  
من المادة الأولى للارامل والايتام أو لغيرهم من المستحقين بصفة معاش  
أو مكافأة أو حق في صندوق احضار أو اعانة •

أو تأمين أو ما يماثل ذلك أو أى رصيد من هذه المبالغ الا فيما  
لا يجاوز الربع وذلك لوفاة نفقة محكوم بها على هؤلاء الاشخاص من جهة  
الاختصاص •

٢٣٦ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة ٤ — يلغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ بشأن عدم جواز التنازل أو ترقيع انحيز على معاشات أو مكلفات أو مرتبات الموظفين والمستخدمين الا في أحوال خاصة .

مادة ٥ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر في ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ ( ٢٥ يولية سنة ١٩٥١ ) .

**قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٧/١  
بتحديد أيام العطلات المرح بالتغيب فيها للموظفين  
والمستخدمين المسيحيين واليهود<sup>(١)</sup>**

وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية بأن يسمح للموظفين  
والمستخدمين المسيحيين بالتغيب عن العمل في الأيام الآتية باعتبارها أعيادا  
لهم :

الأرثوذكس : عيد الميلاد — الغطاص — أحد الزعف — خميس  
العهد — عيد القيامة •

الكاثوليك والبروتستانت : رأس السنة — عيد الميلاد — عيد القيامة •

ويجوز السماح لهم بأن يتأخروا في الصباح الى الساعة العاشرة في  
أحد الزعف وخميس العهد والغطاص •

ويسمح للموظفين والمستخدمين اليهود بالتغيب عن العمل في عيد  
رأس السنة العبرية وعيد الصيام وعيد الفصح •

• ( ١٩٥٣/٧/١ )

---

(١) صدر هذا القرار الحاقا لقرار سابق صدر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢  
بتحديد العطلات الرسمية •

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧

في شأن التفويض في الاختصاصات (\*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في  
اصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاصات  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لرئيس الجمهورية أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة  
له بموجب التشريعات الى نوابه أو رئيس الوزراء أو نواب رئيس  
الوزراء أو الوزراء أو نواب الوزراء ومن في حكمهم أو المحافظين .

مادة ٢ - لرئيس الوزراء أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له  
بموجب التشريعات الى نوابه أو الوزراء أو نوابهم ومن في حكمهم أو  
المحافظين .

مادة ٣ - للوزراء ومن في حكمهم أن يعهدوا ببعض الاختصاصات  
المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... ٢٣٩

ومديرى المصالح والادارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص .

مادة ٤ — لوكلاء الوزارات أن يمهّدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة .

ولرؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة أن يمهّدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى مديرى الادارات ورؤساء الفروع والأقسام التابعة لهم .

مادة ٥ — يلغى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه والقوانين المعدلة له .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بمراسلة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٣٨٧ ( ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ) .

## قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢

### بشان الفصل بغير الطريق التأديبي<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بالسلطات التي يقررها القانون في حالة اعلان الطوارئ ، لا يجوز فصل العامل باحدى وظائف الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بغير الطريق التأديبي الا في الاحوال الاتية :

- ( أ ) اذا أخل بواجبات الوظيفة بما من شأنه الاضرار الجسيم بالانتاج أو بمصلحة اقتصادية للدولة أو احد الاشخاص الاعتبارية العامة .
- ( ب ) اذا قامت بشأنه دلائل جدية على ما يمس أمن الدولة وسلامتها .
- ( ج ) اذا فتد أسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الأسباب الصحية ، وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا .
- ( د ) اذا فقد الثقة والاعتبار ، وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا .

مادة ٢ — يتم الفصل في الاحوال المبينة بالمادة السابقة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بعد سماع أقوال العامل ، وذلك دون اخلال بحقه في المعاش أو المكافأة .

وفي جميع هذه الاحوال يجب أن يكون قرار الفصل مسببا ويبلغ الى العامل المفصول .

---

(١) الجريدة الرسمية في ٨ يونية سنة ١٩٧٢ — العدد ٢٣ .



ولا يجوز الالتجاء الى الفصل بغير الطريق التأديبي اذا كانت الدعوى بطلب الفصل قد رفعت أمام المحكمة التأديبية .

مادة ٣ - يختص مجلس الدولة ببيئة قضاء ادارى ، دون غيره ، بالفصل فى الطلبات التى يقدمها العاملون باحدى وظائف الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية ، بالطعن فى القرارات النهائية الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي طبقا لهذا القانون ، وتكون له فيها ولاية القضاء كاملة ، على أن يتم الفصل فى الدعوى خلال سنة على الأكثر من تاريخ رفعها .

ويجوز للمحكمة بالنسبة لقرارات الفصل الصادرة بشأن شاغلى وظائف الادارة العليا أو الصادرة أثناء قيام حالة الطوارئ وللأسباب التى ترى أن المصلحة العامة تقتضيها ، أن تحكم بالتهويش اذا كان له مقتضى ، بدلا من الحكم بالغاء القرار المطعون فيه .

مادة ٤ - يلغى القرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من اعتبار القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية باحالة الموظفين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ويصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية فى ١٥ ربيع الاخر سنة ١٣٩٢ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ ) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢  
بشأن الترخيص بسفر كبار العاملين بالدولة والقطاع العام (١)

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المعدلة لها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إيفاد  
العاملين المدنيين الى الخارج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ بقواعد سفر  
المواطنين ؛

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة  
بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بالتفويض في  
الترخيص بالسفر ؛

### قرر :

مادة ١ - يكون الترخيص بسفر الوزراء ونواب الوزراء في مهام  
رسمية الى الخارج بالقرار من رئيس الجمهورية (٢) وذلك في حالات  
الضرورة القصوى وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء .

(١) الجريدة الرسمية في ٣ فبراير سنة ١٩٧٢ - العدد ٥ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧  
بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية  
في ١٦/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الاولى على أن  
« يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة  
اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢ » .

علمون بالدولة والقطاع العام ..... ٢٤٣

• مادة ٢ — ( ملغاة بالقرار الجمهوري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٧٤ )

• مادة ٣ — ( ملغاة بالقرار الجمهوري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٧٤ )

• مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر بمراسمة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٩١ ( ٣١ يناير  
سنة ١٩٧٢ ) .

## قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤

### في شأن تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان وهيئات التفريغ والفنيين الصحيين والفئات الطبية الفنية المساعدة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والميدلة وطب  
الأسنان والمعاهد والمدارس والمراكز التي تعد أو تخرج أفراد هيئات  
التفريغ والفنيين الصحيين وغيرهم من الفئات الطبية الفنية المساعدة  
المتتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية للعمل في الحكومة أو في وحدات  
الإدارة المحلية أو الهيئات العامة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات  
العامة والوحدات التابعة لها أو القطاع الخاص ، وذلك لمدة سنتين ،  
ويجوز تجديد التكليف لمدة أخرى مماثلة .

ويجب أن يبيت في موضوع التكليف في مدة انقضاء سنة من تاريخ  
التخرج . أو من انتهاء الفترة التدريبية .

ويتم التكليف أو تجديده بناء على طلب الجهة الإدارية صاحبة الشأن  
ووفقا للإجراءات النصوص عليها في هذا القانون .

وعلى وزير الصحة بعد انتهاء هذه السنة اعطاء شهادة بعدم التكليف  
إن يطلبها من ذوى الشأن .

مادة ٢ - تشكل في وزارة الصحة لجنة لتكليف الخريجين الخاضعين  
لأحكام هذا القانون ، وذلك على الوجه الآتي :

١ - وكيل وزارة الصحة ..... رئيسا

أعضاء	٢ - وكيل وزارة التعليم العالي .....
	٣ - ممثل للخدمات الطبية للقوات المسلحة .....
	٤ - عميد كلية طب الأزهر .....
	٥ - ممثل للنقابة العامة للأطباء .....
	٦ - مدير عام الإدارة العامة للطب العلاجي بوزارة الصحة
	٧ - مدير عام الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة
	٨ - مدير عام الإدارة العامة لصحة الريف بوزارة الصحة
	٩ - ممثل للهيئة العامة للتأمين الصحي .....

ويقوم باختيار هؤلاء الأعضاء ، الوزراء والرؤساء المختصون .

ولوزير الصحة اضافة أعضاء آخرين يمثلون الجهات الأخرى التي تستخدم هؤلاء الخريجين .

وتختص هذه اللجنة بتنظيم الاجراءات التي تتبع في شأن تكليف الفئات المذكورة بالمادة الأولى وتحديد واختيار الأعداد اللازم تكليفها للجهات المبينة بتلك المادة .

وترفع اللجنة توصياتها في هذا الشأن الى وزير الصحة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها .

مادة ٣ - على مسجلى الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز المنصوص عليها في المادة الأولى أن يقدموا الى اللجنة المشار اليها في المادة الثانية بيانا بأسماء الخريجين وغاوينهم والتقدير العام لكل منهم ، وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان النهائى .

وعلى الخريجين أن يقدموا الى اللجنة المذكورة اقرارا يتضمن البيانات سالفة الذكر والجهة التي يرغب العمل فيها خلال المادة المذكورة .

مادة ٤ - يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لأحكام هذا القانون ، ويعتبر المكلف معينا في الوظيفة التي كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار ، وعليه أن يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اخطاره به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٥ - يجوز أن يكلف أو يحدد تكليفه طبقا لهذا القانون أن يتظلم من ذلك القرار لوزير الصحة خلال أسبوعين من تاريخ اخطاره به .

ويتم الفصل في التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه بقرار نهائي مسبب بعد أخذ رأي اللجنة المشار إليها في المادة الثانية ، ويخطر التظلم بالنتيجة .

ولا يترتب على تقديم التظلم وقف تنفيذ القرار المتظلم منه .

وإذا لم يتم البت في التظلم خلال شهر يعتبر التظلم مقبولا .

مادة ٦ - على المكلف أن يقوم بأعمال وظيفته ما بقى التكليف .

وفي جميع الأحوال يصدر قرار الغاء التكليف أو انتهاء الخدمة أثناء من وزير الصحة .

مادة ٧ - لا يجوز لأي شخص معنوي أو طبيعي أن يعين أحدا من المكلفين الخاضعين لأحكام هذا القانون قبل الحصول على موافقة وزير الصحة .

مادة ٨ - يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت المخالفة في حالة الحرب أو انتشار وباء أو في حالة العود .

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... ٢٤٧

مادة ٩ - يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون (١) .

مادة ١٠ - يلغى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان ، وكذلك كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ ( ٩ مايو سنة ١٩٧٤ ) .

---

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن قواعد تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان وغيرهم ( الوقائع المصرية في ١٩٧٩/١٠/٩ - العدد ٢٣٢ ) ، المعدل بالقرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٩٠/١/٣ - العدد ٣ ) .

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥  
باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين  
المدنيين بالدولة والقطاع العام<sup>(١)</sup>

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (٢) تسرى أحكام القانون المرافق على :

( أ ) العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

( ب ) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١) ، (٣) من القانون  
المرافق (٣) .

( ج ) أفراد المقاتلين بالقوات المسلحة وكذلك أفراد الشرطة من مصابي  
حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ الذين نقلوا أو عينوا فى وظائف مدنية

---

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ - العدد ١٩ ( مكرر )  
(٢) البندان ( ج ، د ) مضافان بالمادة الاولى من القانون رقم ٢٣  
لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية فى ١١/٥/١٩٧٨ - العدد ١٩ تابع ) وقد  
نص فى مادته الثامنة على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون  
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ) .

(٣) صدر قرار وزير التجارة رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٧٥ بمريان أحكام  
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالغرف التجارية والمرافق التابعة  
لها والاتحاد العام للغرف التجارية ( الوقائع المصرية فى ١١/٥/١٩٧٦ - العدد  
١٠٥ ) وذلك تنفيذا لأحكام القرار رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٧١ بمريان أحكام  
القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على العاملين المشار اليهم .



اعتباراً من ١٩٧٥/١/١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بعد انتهاء علاجهم من إصاباتهم .

( د ) العاملین بمحافظة سيناء من العسكريين الذين تم نقلهم الى وظائف مدنية بعد ١٩٧٥/١/١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

مادة ٢ - ( البنذان د ، ز مستبدلان بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ) لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق :

( أ ) المساس بالتقييم المالي للشهادات اندراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون مالم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل .

( ب ) الاخلال بالأحكام النهائية الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون مالم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل .

( ج ) تخفيض الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون .

( د ) الترقية طبقاً لأحكام المادتين (١٥) ، (١٧) الى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة .

( هـ ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقاً لأحكام القانون المرافق أيهما أفضل له .

(و) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام المادة (١٣) أو تسوية الحالة طبقاً للمادة (١٤) والترقية بمقتضى أحكام المادتين (١٥) ، (١٧) إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة الترقية الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها العامل ، ومع ذلك فالعامل الحق فى الحدود السابقة فى اختيار الترقية أو التسوية الأفضل له .

(ز) صرف أية فروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) الا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك وفيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التالين .

وبالنسبة لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١/١/١٩٧٧ .

(ح) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لأحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة فى مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التى يرقى اليها .

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

مادة ٣ - لا يجوز الاستناد الى الأقدميات التى يرتبها القانون المرافق للظمن فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به .

كما لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون أى اخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف .

مادة ٤ - <sup>(١)</sup> يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

ويجب العمل بنظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التي لم يتم فيها ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

ويراعى عند تطبيق هذا النظام عدم المساس بالفئة المالية أو المرتب المستحق للعامل تطبيقاً لأحكام القانون المرافق .

مادة ٥ - تعتبر الجداول الملحقة بالقانون المرافق جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون .

وتسرى فيما لم يرد فيه نص في القانون المرافق أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليهما حسب الأحوال .

مادة ٦ - بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الخالية بحالتها في الموازنة للترقية عليها بالتطبيق لأحكام القانون المرافق ، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون ثم يخصم ببقاى التكاليف المالية على الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة لهذا الغرض .

وفيما عدا الفئات الخالية المنصوص عايماً في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية إليها تطبيقاً لأحكام القانون المرافق منشأة بصفة شخصية وتلغى هذه الفئات عند خلوها من شاغليها .

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ مكرر ) ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ - العدد ١٩ تابع ) الذي نص في مادته الثامنة على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وبالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المستفيدين من أحكام القانون المرافق وتتوافر فيهم اشتراطات شغل الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي تتم تسوية حالاتهم على فئات الوظائف الخالية .

وفيما عدا الفئات الخالية تعتبر الفئات المالية التي تتم الترقية اليها منشأة بصفة شخصية وتلغى عند خلوها .

وبالنسبة للعاملين الذين لا توجد وظائف مدرجة بالهيكل التنظيمي للوحدة تسمح بترقيتهم عليها فيتم تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون المرافق فئات مالية بصفة شخصية تلغى عند خلوها ، وتعتبر الزيادة في عدد الفئات المالية اللازمة لتنفيذ هذه التسوية زيادة حتمية في موازنة تلك الوحدات .

مادة ٧ - تشكل لجنة لشئون الخدمة المدنية برئاسة الوزير المختص بالتنمية الادارية وعضوية كل من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووكيل وزارة المالية لشئون الموازنة العامة ووكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

وتختص هذه اللجنة باصدار التعليمات التنفيذية العامة المتعلقة بتطبيق نظم الخدمة المدنية .

مادة ٨ - يصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق قبل اول يونية سنة ١٩٧٥ .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمثل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ ( ٦ مايو سنة ١٩٧٥ ) .

## قانون

### تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام

#### الفصل الأول

##### التعيين

مادة ١ — تحدد الوظائف اللازمة للتعيين في أدنى الفئات والعدد الذى يخص لكل جهة من الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير المختص بالتنمية الإدارية .  
وتدرج الاعتمادات المالية اللازمة في مشروع الموازنة الخاصة بهذه الجهات على هذا الأسس .

مادة ٢ — يشترط للتعيين في إحدى الوظائف الدائمة اجتياز مرحلة التعليم الإلزامى المقررة وذلك في الجهات التى يحددها مجلس الوزراء ، بناء على ما يعرضه الوزير المختص بالتنمية الإدارية .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بالقواعد المنظمة للتعيين في الوظائف — بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام — يصدر الوزير المختص بالتنمية الإدارية قراراً بالقواعد والإجراءات المنظمة للتعيين في أدنى الوظائف بعد موافقة مجلس الوزراء بمراعاة الأسس الآتية :

( أ ) التنسيق بين الوزارات المختلفة ووحدات الحكم المحلى في الاعلان عن الوظائف الخالية .

( ب ) تعيين الخريجين الأكثر تفوقاً في التخرج أو الأعلى مرتبة في النجاح في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة قبل غيرهم ممن يلونهم في مرتبة التخرج أو النجاح في الامتحان .

مادة ٤ - يعين - اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون - حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) في الفئات المالية والأقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم .

كما تحدد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقاً لأقدمية خريجي ذات الخدمة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه الميعنون طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه - وذلك ما لم تكن أقدميته أفضل .

وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبة أكبر من الفئة أو المرتب الذى يستحقه طبقاً للأحكام السابقة ينقل بفئته وأقدميته ومرتبة الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التى تلازم خبراته ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له .

### الفصل الثاني

#### تقييم المؤهلات والتسويات

مادة ٥ - يحدد المستوى المالى والأقدمية الحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

( أ ) الفئة ( ١٦٢ - ٣٦٠ ) لحملة الشهادات أقل من المتوسطة ( شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ) .

( ب ) الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ ) لحملة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية شهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

( ج ) الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ ) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقفت منها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

( د ) الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ ) لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة أقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بمقدار عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة .

مادة ٦ - يدخل في حساب مدد الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها في المادة السابقة مدد الدراسة المستمرة دون اجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة .

ولا يعتد بأية مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة في تطبيق أحكام الفقرة السابقة .

كما يدخل في حساب مدد الدراسة المشار اليها مدة التدريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل اذا كانت سابقة على الحصول عليه .

مادة ٧ - مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين (٥) و (٦) قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة

المصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة (١) .

مادة ٨ - يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها ، وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقاً للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الأقدمية الافتراضية المقررة .

وتدرج مراتب من تسوى حالتهم طبقاً للفقرة السابقة من الموجودين في الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة .

مادة ٩ - تسوى طبقاً لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين أوضاع العاملين الحاصلين على الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور أثناء خدمتهم العسكرية وذلك بعد تسريحهم منها وعودتهم الى وظائفهم المدنية . ويقصد بتاريخ التعيين بالنسبة لهؤلاء العاملين تاريخ القيام أثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على هذه الشهادات .

مادة ١٠ - تطبق أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة ، على حملة الشهادات الواردة في الجدولين رقمي (١) ، (٢) المرفقين بالقانون المذكور من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة ، وذلك بالشروط الآتية :

(١) أنظر قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٨٤ ورقم ٣٨٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتقييم بعض المؤهلات الدراسية تنفيذاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ( الوقائع المصرية - العدد ١٤٤ تابع في ١٩٨٤/٦/٢٠ ) .



( أ ) أن يكون التحاقهم بالمنشآت التعليمية العسكرية التي تمنح الشهادات المشار إليها بالصفة المدنية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها أو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعداية العامة أو ما يعادلها .

( ب ) أن تنقضى من تاريخ الالتحاق بالمنشآت التعليمية العسكرية سنتان بالنسبة لل حاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وثلاث سنوات بالنسبة لل حاصلين على الشهادات الأخرى المشار إليها في الفقرة السابقة .

وتدخل في حساب هذه المدة — بعد استبعاد مدة التقصير — مدة الحراسة المنتهية بالنجاح ، وكذلك مدة الخدمة في الوظائف العسكرية أو المدنية إذا كانت مدة الحراسة أقل من سنتين أو ثلاث سنوات حسب الأحوال .

وينقل من تقبل وزارة الحربية تطوعه في القوات المسلحة من العاملين المشار إليهم إلى الرتبة العسكرية التي حصل عليها زميله في التخرج .

ويجوز — بعد إجراء التسويات — بقرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية ، بناء على طلب وزارة الحربية ، نقل من لا يتم نقله إلى الوظائف العسكرية من هؤلاء العاملين بالفترة التي يشغلها بعد التسوية إلى إحدى للجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشره .

مادة ١١ — يقصد بتاريخ التعيين — في تطبيق أحكام المادة السابقة وأحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما — تاريخ التمييز في الوظيفة العسكرية أو المدنية بعد الحصول على الشهادة العسكرية حسب الأحوال .

**مادة ١٢ -** تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعادلة لشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقاً لأحكامه .  
ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار إليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه (١) .

**مادة ١٣ -** يرقى حامل المؤهل العالي الذي ترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - ترقية زميله الحاصل على أحد المؤهلات المحددة في الجدول المرفق بالقانون المذكور الممين معه في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية الى فئة أعلى من فئته - الى هذه الفئة من تاريخ ترقية زميله إليها .

**مادة ١٤ -** تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور .  
وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية .

---

(١) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شئون مجلس الوزراء رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تقويم بعض المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٢/٢١ - العدد ٤٤ ) . كما صدر أيضاً قرار وزير شئون مجلس الوزراء رقم ٣٨٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتقييم بعض المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام ذات القانون ( الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٦/٢٠ - العدد ١٤٤ تابع ) .

### الفصل الثالث (١)

#### الترقيات

مادة ١٥ - يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ (٣) .

مادة ١٦ - (٣) تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

( ٩ ) عدم جواز ترقية العامل إلى فئة أعلى من أعلى فئة وظيفية في الجدول الذي ينطبق على حالته .

(١) أصدرت المحكمة العليا قرارها في طلب التفسير رقم واحد لسنة ٧ ق بانه يشترط لتطبيق احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والجدول الملحقة به أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو تاريخ العمل بالقانون المذكور ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١/٢٧ - العدد ٤ ) .

(٢) أصدرت المحكمة العليا قراراً في طلب التفسير رقم ٨ لسنة ٨ ق بان ارجاع الاقدمية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام يعتبر في حكم الترقيات الحتمية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة ومن ثم يخضع للقواعد التي تتضمنها المادة ١٦ من القانون المذكور ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة ( د ) من هذه المادة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٢/٩ - العدد ٦ ) .

(٣) البند ( د ) معدل بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ - العدد ١٩ تابع ) وقد نص في مادته الثامنة على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٢٦٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

(ب) عدم استحقاق الترقية الا اعتبارا من اليوم التالى لزوال المانع القانونى للترقية اذا توافر هذا المانع عند استحقاقها بالتطبيق للقواعد القانونية السارية فى هذا التاريخ .

(ج) لا يشترط للترقية انقضاء الحد الأدنى للمدد المقررة للبقاء فى الفئة الأخيرة قبل الترقية ولا انقضاء مدة سنة على نقل العامل الى الجهة التى يستحق الترقية فيها .

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة فى الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط للفئة الوظيفية التالية للفئة التى يستحق الترقية اليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التى يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ولا يسرى حكم هذه الفقرة على العاملين من فاعلى الفئة الثالثة الذين ردت أقدميتهم فيها الى تاريخ استحقاقهم الترقية بالمعد المقررة بالجداول المرفقة بهذا القانون فتدرج هزتهاهم بالعلاوات الدورية بشرط ألا تتجاوز الزيادة علاوتين زيادة عن أول ربط الفئة الثانية ولا تصرف الفروق المالية الناتجة عن هذا التدرج الا اعتبارا من ١/١/١٩٧٨ .

(هـ) تطبيق الجدول الأصلح للعامل فى حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته .

مادة ١٧ - (١) يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤

---

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ مكرر ) ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٥/١١ - العدد ٢٨ تابع ) الذى نص فى مادته الدائمة على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ .

أو السنة المالية ١٩٧٥ والسنة المالية ١٩٧٦ أو السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حملة المؤهلات العليا<sup>(١)</sup> وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٤٤٠/٦٨٤) إلى الفئة ( ١٤٤٠/٨٧٦ ) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ شروط الآتية :

( أولا ) انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة مصوبة طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون :

- ( أ ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية .
- ( ب ) ٣٣ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة مع مراعاة الأقدمية الافتراضية المقررة .
- ( ج ) ٣٣ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة .

( ثانيا ) حصول العامل على تقرير بمرتبة ممتاز في السنة التي يرقى فيها وحصوله في التقرير السابق عليه على ذات المرتبة وفي التقرير الذي يسبقه على مرتبة جيد على الأقل .

ويعتمد في تطبيق الفقرة بالنسبة للسنة التي لا يوجد عنها تقرير .  
بالتقرير السابق عن كفاية العامل .

( ثالثا ) بلوغ مرتب العامل أول مربوط الفئة ( ٨٧٦ - ١٤٤٠ ) على الأقل .

وتكون الترقية جوازية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) .

وتتم الترقية في هذه الحالة على الدرجات الخالية بالموازنة وعما

---

(١) أصدرت المحكمة العليا قرارها بالتفسير في الطلب رقم ٧ لسنة ٨ ق بأن دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية يعتبر مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١٢/٢٩ - العدد ٥٢ ) .

الدرجات التي تنشأ فيها لهذا الغرض بحسب الأسبقية في مرتبة الكفاية وبمراعاة الأقدمية في مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في البند (أولاً) .

ولا يشترط لاجراء الترقيات المشار اليها في الفقرات السابقة انقضاء الحد الأدنى للمدة اللازمة للترقية من الفئة الأخيرة ولا انقضاء مدة سنة على نقل العامل الى الجهة التي يستحق الترقية فيها .

## الفصل الرابع

### حساب مدد الخدمة

مادة ١٨ - (١) يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية :

( ١ ) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو للشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الأوقاف

---

(١) البند (د) مضاف بالمادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٨/٩/١٩٧٥ - العدد ٣٨ ) كما نص على ما يلي :

» مادة ٢ - يجوز طلب ضم المدد المشار اليها في المادة السابقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك استثناء من حكم المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، عدا المادة الاولى فيعمل بها من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

بيضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها » ،

الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو في المدارس الخاصة  
الخاضعة لاشراف الدولة •

( ب ) مدة خدمة العامل الفني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند  
دخوله الخدمة أو عند نقله الى العمل الفني وذلك في الحكومة أو  
الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة  
لها أو في وحدات الادارة المحلية أو في الوحدات المحلية ذات  
الشخصية المعنوية المستقلة أو في الوحدات الادارية أو المنشآت  
التابعة لها أو الخاضعة لاشرافها طبقا للقانون وذلك اعتبارا من  
تاريخ نجاحه في الامتحان الفني •

( ج ) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية •

( د ) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية ، وتحسب كاملة •

مادة ١٩ - يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

( ١ ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة •

( ب ) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في  
وظيفته الحالية •

( ج ) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك •

ويصدر باحتساب المدد المتسار إليها وفقا للقواعد السابقة ترار من  
لجنة شؤون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه  
الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، ولا يجوز  
بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في  
المادة السابقة •

**مادة ٢٠ -** تصيب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند الحمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

( أ ) انقاص مدة معادلة لدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت .

( ب ) انقاص مدة سنتين للحصول على الدكتوراه .

(١) البند ( أ ) مستبدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٣/٢٣ - العدد ١٣ والبند (د) مستبدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والبندان ( هـ ، و ) مضافان بذات القانون ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ - العدد ٢٩ تابع ) والبند (ز) مضاف بالمادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) كما نص على ما يلي :

**مادة ٢ -** لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٨٠ .

ومع ذلك يتجاوز عن استرداد منا سبق صرفه نفقة تسويات تمت للعاملين قبل هذا التاريخ بتخفيض ست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

**مادة ٣ -** لا يجوز الاستناد الى الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل نشره .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ . والبند (ج) مضاف بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٢/٢٣ - العدد ٨ ) .



(ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على شهادة الملتجستير أو ما يعادلها .

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن تقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل ذشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة فى الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاختصية التى بلغها طبقا للجدول الثانى .

(هـ) يخفض المدد الكمية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ٦ سنوات وذلك بالنسبة للأمورى ومعاونى المناثر الذين عينوا تطبيقا للقانون رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٥٤ ( بشأن مأمورى وملاحظى المناثر ) من حملة المؤهلات المتوسطة .

(و) بالنسبة لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة أثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع المرافق لهذا القانون حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى المرافق لهذا القانون من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل .

(ز) تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات

الدراسية والمؤهلات التي أضيفت اليه ممن تتوافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون •

( ج ) تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الرابع من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ثلاث سنوات •

وللعامل الخاضع لأحكام الفقرة السابقة أن يختار إعادة تسوية حالته بالجدول الرابع المشار اليه مع الغاء ما حصل عليه من تسوية وزيادة في مرتبه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية أو الإبقاء على وضعه الحالي مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى اذا كان ممن تنطبق عليها هذه الزيادة •

مادة ٢١ - (١) تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

( ٢ ) اعتبار المدد التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المحدثين بالدولة أو ما يعادلها - مدة واحدة قضيت في الفئة ( ١٤٤ - ٣٦٠ ) •

---

(١) البند (ب) معدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٢/٢٣ - العدد ٨ ) والبند (هـ) مضاف بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ - العدد ١٩ تابع ) وقد نص في مادته الثامنة على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ •

( ب ) اضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التى قضيت فى مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذى عين ابتداء فى وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذى عين ابتداء فى وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية .

وتحسب مدة خدمة العامل فى هذه الحالة من تاريخ التعيين فى وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية .

وللعامل فى هذه الحالة أن يختار مع بقائه بمجموعته الحالية المعاملة بالجدول السادس من الجداول المرفقة اذا كان ذلك أصلح له .

ويعمل بهذا الحكم اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ .

( ج ) اعتبار الصبى أو الاشراف أو مساعد الصانع الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاغلا للفتة ( ١٦٢ — ٣٦٠ ) أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة مالم يكن قد شغل هذه الفتة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق .

( د ) خصم المدة المسترطة فى الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقرررة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لن عين من العاملين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية فى الفتة ( ١٦٢ — ٣٦٠ ) أو الفتة ( ١٨٠ — ٣٦٠ ) أو الفتة ( ٢٤٠ — ٧٨٠ ) أو ما يعادلها

( هـ ) حساب مدة الخدمة لن تقل أو أعيد تعيينه لأى سبب من الأسباب

من غير حاملي المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة قبل نشر هذا القانون ، من الوظائف المهنية أو الفنية الى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بهذه الوظائف وبالفئة والأقدمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث .

ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصلاح للعامل من الجداول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة .

فإذا كان النقل أو إعادة التعيين بسبب المرض — الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة طبق الجدول الثالث على المدة كلها .

**مادة ٢٢** — تختصب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في وظائف الخدمات المعاونة والمحددة بالجدول السادس المرفق على أساس اعتبار المدد التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة والثانية في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أو ما يعادلها مدة خدمة في الفئة المالية ( ١٤٤ — ٣٦٠ ) .

## الفصل الخامس

### العلاوات

**مادة ٢٣** — يمنح العامل الذي يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى — علاوتين

اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التي يشغلها ، وذلك على الوجه الآتي :

( أ ) العلاوة الأولى في الموعد المحدد لاستحقاق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة •

( ب ) العلاوة الثانية بعد انقضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الأولى •

( ج ) تحسب المواعيد المحددة ( أ ، ب ) في جالة وجود مانع قانوني من الترقية أو منح العلاوة من تاريخ زوال المانع المذكور •

وتراد مرتبات العاملين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق العلاوتين الاضافيتين في تاريخ العمل بهذا القانون بقيمة هاتين العلاوتين •

جداول مدد الخدمة  
الملحقة بقانون تصحيح أوضاع

عدد سنوات الخدمة الكلية			
الفئة الوظيفية المقرر الترقية إليها	لحملة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ( ٢٤٠ - ٧٨٠ )	لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في لحملة المؤهلات الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ )	للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ( ١٤٤ - ٣٦٠ )
الجدول الأول	الجدول الثاني	الجدول الثالث (٢)	
٣٦٠ - ١٦٢	—	—	٧
٣٦٠ - ١٨٠	—	—	١٣
٧٨٠ - ٢٤٠	—	٦	١٨
٧٨٠ - ٣٣٠	٤	١١	٢٣
٧٨٠ - ٤٢٠	٨	١٦	٢٨
١٤٤٠ - ٥٤٠	١٣	٢١	٣٢
١٤٤٠ - ٦٨٤	١٨	٢٦	٣٧

(١) الجدول السادس معدل بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة  
مادته الثامنة على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١  
(٢) صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في  
الرسمية في ١٩٧٩/١١/٨ - العدد ٤٥ ) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع  
باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام  
أقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة ( ٣٦٠/١٦٢ ) اعتباراً من تاريخ  
على ذلك من آثار ويشترط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة  
للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين في  
السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة . »

وتحتسب المدة الكلية للعامل اعتباراً من تاريخ التعيين أو بلوغه من  
مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً  
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مع عدم صرف أية فروق مالية  
بيضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، »

الكلية المحسوبة في الأقدمية  
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام (١)

المحسوبة في الأقدمية بالنسبة :			
الدرجة المعادلة في الكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لمنة ١٩٦٤	مجموعة وظائف الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة ( ١٤٤ - ٣٦٠ )	للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة ( ١٤٤ - ٣٦٠ )	الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ( ١٦٢ - ٣٦٠ )
	الجدول السادس	الجدول الخامس	الجدول الرابع
التاسعة	٦	٧	—
الثامنة	١٧	١٣	٧
السابعة	٢٤	١٩	١٣
السادسة	٣٠	٢٥	١٩
الخامسة	—	٣٠	٢٥
الرابعة	—	٣٤	٣٠
الثالثة	—	—	٣٥

١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١١/٥/١٩٧٨ - العدد ١٩ تابع ) ونص في  
لمنة ١٩٧٥ .

١٩٧٦/٨/٢٦ - العدد ٣٥ ) المعدل بالقانون رقم ٥١ لمنة ١٩٧٩ ( الجريدة

العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ ،  
يعتبر الصبية والإشرافات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية  
التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب  
عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين  
لحدى هذه الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل  
الثالثة عشرة أيهما أقرب .

من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع  
مترتبة على تطبيقه عن المدة السابقة على ١/١/١٩٨٠ .

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ (١)

بعدم جواز الجمع بين وظيفتين

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على  
وظيفة واحدة ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة  
١٩٧١ ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء بجلستيه المنعقدتين في ٢ أبريل ١٩٧٥ ؛  
١٥ يونيو سنة ١٩٧٥ ، في شأن قيام الشخص الواحد بأعباء وظيفة واحدة ؛

### قـــســـو

مادة ١ - (٢) على جميع الجهات التى يخضع العاملون فيها لأحكام  
أى من القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما  
أو لاية تشريعات وظيفية خاصة مراعاة القواعد الآتية :

(١) الجريدة الرسمية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٥

» مكرر « .

(٢) البند رقم (٧) مضاف بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٩٧  
لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٢٨ - العدد ١٧ ) والبند رقم  
(٨) مضاف بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٧٧/٧/٢١ - العدد ٢٩ ) والبند رقم (٩) مضاف بقرار  
رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في  
١٩٧٧/٧/١٤ - العدد ٢٨ تابع ١ ) .



١ - لا يجوز الجمع بين وظيفتين أو عملين بما يتعارض مع أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح أو القرارات أو التعليمات الإدارية .

٢ - لا يجوز الجمع بين وظيفتين وأردتين في جداول أو ميزانيات الوظائف في وحدات الهيكل الإداري للدولة ووحدات القطاع العام وبناء على ذلك لا يجوز الجمع بين أى من وظائف رئيس أو نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة أو هيئة عامة أو وحدة اقتصادية أو غير ذلك من الأجهزة .

٣ - لا يجوز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة في وقت واحد أو تمثيل الجهة الأصلية التي يتبعها العامل في أكثر من جهتين . ويجوز تمثيل جهة العمل بمستويات وظيفية مناسبة أقل من مستوى وكيل وزارة بشرط مراعاة تحقيق التوازن بين المستويات في المجلس أو اللجنة ذات الشأن .

٤ - لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس إدارة أكثر من جهتين من الجهات الخاصة كالنقابات والجمعيات والمؤسسات الخاصة والنوادي والاتحادات والروابط ومراكز البحوث والوحدات الدولية أو الأجنبية . ويستثنى من ذلك رئاسة أو عضوية الجهات المشار إليها إذا كانت بلا مقابل مادي أو عيني .

٥ - على الجهات المختصة مراعاة ألا يجاوز المقابل المادي بجميع أنواعه وأيا كانت تسميته مقابل القيام بأعمال وظائف إضافية ١٠٠٪ من الرتب الأصلية ويحد أقصى ٥٠ جنيها شهريا .

٦ - لا تخضع أعمال التدريس والتدريب والاستشارات الفنية أو القانونية أو غيرها للقيود والضوابط المنصوص عليها في البنود السابقة . ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بمتابعة تنفيذ هذه القواعد في الوحدات المختلفة .

٧ - لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس إدارة أى من شركات أعمال التشييد والبناء والاسكان والتعمير وبين أى عمل آخر .

٨ - لا يجوز لشاغلي وظائف الإدارة العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والشركات المشتركة التي تساهم فيها الوحدات المذكورة - الجمع بين وظائفهم وبين أى عمل آخر - يؤدونه بالذات أو بالواسطة - بما في ذلك أعمال الاستشارة ، وذلك سواء لحسابهم الخاص أو في أية جهة من الجهات فيما عدا الهيئات الدولية والحكومات الأجنبية ، ولا يعتبر عملاً آخر في حكم هذه الفقرة تمثيل الوحدات الاقتصادية في الشركات أو المشروعات المشتركة .

كما لا يجوز اعارة أى من هؤلاء العاملين أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للعمل لدى أية جهة خاصة بالداخل .

ويستثنى من حكم هذا البند أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ونظائرهم في المؤسسات العلمية ومراكز البحث العلمي .

٩ - ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء الاستثناء من الضوابط والشروط المنصوص عليها في البنود السابقة في حالات خاصة يقررها الصالح العام ، ولمدة التي يحددها في كل حالة على حدة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٥ ( ٣٠ أغسطس سنة ١٩٧٥ ) .

## قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦

### في شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لأجهزة الحكومة وشركات القطاع العام أن تستوفي احتياجاتها من المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية فور تخرجهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو طبقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العم على حسب الأحوال .

مادة ٢ - يتم توزيع من يرغب من باقى المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية بمعرفة وزارة القوى العاملة والتدريب المهني .

مادة ٣ - يحظر على المهندسين المشار اليهم في المادة الأولى الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم لمدة ٦ سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك فيما عدا الاستقالة سواء أكانت صريحة أو ضمنية فتعتبر كأن لم تكن .

ومع ذلك يجوز للوزير المختص أو من يفوضه في ذلك قبول الاستقالة إذا وجد من الأسباب ما يبرر ذلك .

ويسرى الحكم المتقدم على المهندسين المعيّنين والمكلفين بأجهزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يحظر تعيين أو تشغيل أو الحاق أى مهندس من الخاضعين لأحكام المادتين ١ ، ٣ بالعمل فى أجهزة الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أو أى جهة أخرى ولو كان ذلك بصفة عارضة أو على سبيل الاستشارة سواء بأجر أو بغير أجر مالم يقدم ما يثبت عدم سبق تعيينه بأجهزة الحكومة أو بالقطاع العام أو قبول استقالته منها .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون .

كما يجوز للقاضى أن يحكم بمحو اسم المهندس من سجلات نقابة المهن الهندسية لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

ويترتب على قبول المهندس استلام العمل بالجهة المعين بها أو عودته لاستلام عمله بها ، وقف تنفيذ الحكم وإعادة قيده بسجلات النقابة .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ ( ١٢ يونيه سنة ١٩٧٦ ) .

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧  
في شأن اقراض العاملين بالجهاز الادارى للدولة  
والقطاع العام (\*)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الاولى )

يحوز للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام المنتفعين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الاقتراض من وزارة الأوقاف اذا بلغت مدة خدمة العامل خمس عشرة سنة ولم يتجاوز عمره سبعة وخمسين عاما .

ويضمن سداد هذا القرض المرتب ثم المكلفاة أو المعاش .

( المادة الثانية )

لا يجوز الجمع بين القرض بمقتضى هذا القانون وأى قرض مصرفى بذات الضمان المنصوص عليه فى المادة السابقة .

( المادة الثالثة )

على الجهة التابع لها المقترض عدم التصريح له بأجازة خاصة بدون مرتب أو اعارة خارج الجمهورية الا بعد تقديم ما يثبت سداد أقساط القرض المستحقة عليه أو تقديم ضامن بسدادها وفقا لقواعد يصدر بها قرار من وزير الأوقاف والا التزمت هذه الجهة بتسديد الأرصدة المطلوبة منه لوزارة الأوقاف .

### ( المادة الرابعة )

تلتزم الجهة التابع لها العامل بتوريد أقساط القرض وفي حالة انتهاء خدمة المقرض لأي سبب غير الوفاة تلتزم هذه الجهة بسداد رصيد القرض المطلوب من مستحقائه طرفها أو اخطار الجهة التي تتولى تسوية معاشه لاجراء الخصم قبل الصرف له وموافاة وزارة الأوقاف بهذا الرصيد .  
وتسقط أقساط القرض بالوفاة .

### ( المادة الخامسة )

لا يجوز اقراض العاملين بوزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية طبقا لأحكام هذا القانون .

### ( المادة السادسة )

يصدر وزير الأوقاف القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ العمل به (١) .

### ( المادة السابعة )

يلغى القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن اقراض موظفي الدولة بضمنان المرتبات ومبالغ التمويض والمكافآت والمعاشات كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

### ( المادة الثامنة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ رمضان سنة ١٣٩٧ ( ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٧ ) .

---

(١) صدر قرار وزير الارقاف رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد اقراض العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ( الوقائع المصرية في ١٩٧٨/١/١٤ - العدد ١٢ ) .

**قرار وزير الأوقاف رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧  
في شأن قواعد اقراض العاملين بالجهاز الادارى  
للدولة والقطاع العام<sup>(١)</sup>**

**وزير الأوقاف ووزير الدولة لشئون الأزهر**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن اقراض  
العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

**قرر :**

**مادة ١ -** تطبق القواعد المبينة في هذا القرار في شأن اقراض وزارة  
الأوقاف للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام .

**مادة ٢ -** يحزر القرض على أستمارة القرض التى يتم صرفها من  
خزانة ديوان علم الوزارة أو من الجهات التى يحددها وكيل الوزارة لقطاع  
البر .

**مادة ٣ -** تسلم أستمارة القرض مستوفاة الى ادارة القروض بديوان  
علم الوزارة أو ترسل اليها بالبريد المسجل على أن تصل خلال شهرين  
من تاريخ صرفها والا اعتبرت لافية .

**مادة ٤ -** تتولى ادارة القروض مراجعة استثمارات القرض وتعيد  
المستوفى منها فى السجل المعد لذلك ، وعرضها على لجنة القروض بصحب  
ترتيب قيدها .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٤ يناير سنة ١٩٧٨ - العدد ١٢ .

٢٨٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة ٥ - تشكل لجنة القروض بديوان عام الوزارة على الوجه الآتى :

وكيل الوزارة لقطاع البر ..... رئيسا

مدير عام الادارة العامة للبر ..... أعضاء

وكيل الادارة العامة للبر - مقررا ..... أعضاء

وفي حالة غياب أحد الأعضاء يحل محله في عضوية اللجنة من يباشر اختصاصاته .

ويتولى مدير ادارة القروض أعمال سكرتارية اللجنة .

مادة ٦ - تجتمع لجنة القروض بناء على دعوة من رئيسها ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور رئيس اللجنة وأعضائها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات .

مادة ٧ - تختص لجنة القروض بما يأتى :

( أ ) فحص استثمارات القرض المعروضة .

( ب ) تحديد قيمة القرض حسب ظروف طالب القرض وما يقدمه من مستندات وعلى ضوء رصيد القرض بالبنك وطبقا للقواعد المنصوص عليها بالمادة التالية .

مادة ٨ - يتم تحديد قيمة القرض وفقا لما يلى :

أولا - بما يوازى المرتب الأساسى بدون بدلات عن ثلاثة شهور بحد أقصى مقداره ٣٠٠ جنيه ( ثلاثمائة جنيه ) فى الحالات الآتية :

( أ ) المرض الزمن والجراحة .

( ب ) الضيق المالى لأعباء عائلية .

( ج ) الحيون واجبة الاداء .



ثانيا - بما يوازى المرتب الأساسى بدون بدلات عن أربعة شهور  
بعد أقصى مقداره ٥٠٠ جنيه ( خمسمائة جنيه ) فى حالات زواج طالب  
القرض أو الابنة ، وذلك بالشروط الآتية :

( أ ) تقديم صورة وثيقة عقد الزواج •

( ب ) عدم مضى أكثر من سنة على تاريخ عقد الزواج •

مادة ٩ - يجب ألا يتجاوز القسط الشهرى لسداد القرض ربع صافي  
المرتب الأساسى لطالب القرض بدون بدلات •

ولا يجوز أن تتجاوز مدة تسديد القرض سنتين •

مادة ١٠ - لا يجوز تجديد طلب القرض الا بعد تسديد القرض  
السابق بالكامل •

مادة ١١ - يؤجل خصم أقساط القرض بمناسبة عيد الفطر والأضحي  
المباركين •

مادة ١٢ - فى حالة موافقة لجنة القروض تحال الاستثمارات الى  
بنك مصر لاتخاذ الاجراءات التنفيذية للمصرف •

مادة ١٣ - يمنح القرض بدون فوائد ، مع تحصيل مصاريف ادارية  
بواقع ٢٪ من قيمة كل قرض •

مادة ١٤ - تسدد الوزارة من اعتمادات البرأية مبالغ تستحق للبنك  
مقابل عمليات الاقراض •

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من  
تاريخ صدوره •

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥  
بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العام  
في الشركات المشتركة (١)

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛  
وعلى نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر  
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المخبين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛  
وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات  
ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكلفآت ومربآت ممثلى  
الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع  
العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ؛  
وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم  
٩٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ ؛

وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤٥ لسنة ١٩٨٥ ؛

### تسرد :

هـادة ١ - ( البند ٥) مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٨ ) مع مراعاة أحكام القوانين أرقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليها ، تكون الاستعانة بالخبراء والمستشارين أصحاب الخبرة والكفاءة النادرة في الحكومة والقطاع العام بعد السن القانونية المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية :

١ - تعد الجهة المختصة قائمة سنوية تقديرية للمكافآت التي تخصص للصرف منها على الخبراء والمستشارين ، ويرفق بها كشف بأسمائهم والأعمال التي ستوكل اليهم ومبررات الاستعانة بهم وتقدم الى رئيس مجلس الوزراء قبل العمل بها لاعتمادها •

٢ - يتم التعاقد مع الخبراء والمستشارين في الجهات المشار إليها في حدود المبالغ التقديرية المعتمدة •

٣ - يكون التعاقد لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد •

٤ - لا يجوز أن يتولى الخبير أو المستشار القيام بأعمال وظيفية تنفيذية أو إدارية •

٥ - يتم تحديد المكافأة التي يتقاضاها الخبير أو المستشار في حدود الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه عند انتهاء الخدمة وبين المعاش المستحق له ، وبما لا يجاوز مجموع ما يتقاضاه رئيس الوحدة التي يلحق بها •

هـادة ٢ - يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفيين في الحكومة والقطاع العام بعد السن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية :

١ - أن يقتصر التعاقد على حالات الضرورة القصوى التى تقتضيها حاجة العمل وتقدرها السلطة المختصة •

٢ - يكون التعاقد لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد •

٣ - يتم تحديد المكافأة التى يتقاضاها المتعاقد فى حدود الفرق بين المرتبات والمكافآت التى كان يتقاضاها والمعاش المستحق له •

ويجوز للقوات المسلحة ووزارة الداخلية تشغيل جنود وضباط الصف بذات الشروط المنصوص عليها فى البنود السابقة •

مادة ٣ - يجب على الجهة التى يعمل بها الخبير أو المستشار أو العمالة الماهرة والحرثيين أن تتخذ اللازم نحو تأهيل من يطل عليهم خلال مدة العقد •

مادة ٤ - يكون اختيار ممثلى المال العام فى البنوك والشركات المشتركة وفقا للضوابط الآتية :

١ - يتم تعيين الممثل لمدة سنة قابلة للتجديد فى ضوء الجهود التى بذلها لحماية المال العام وتنميته •

٢ - لا يجوز للشخص الواحد أن يمثل المال العام فى عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة •

٣ - لا يجوز تجديد تمثيل الشخص فى مجلس إدارة الشركة المشتركة لأكثر من سنتين إذا ما حققت هذه الشركة خسائر ، وفى هذه الحالة لا يجوز تعيين هذا الشخص كممثل للمال العام فى شركة أخرى •

٤ - لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس إدارة هيئة أو شركة قطاع عام ورئاسة مجلس إدارة الشركة المشتركة التى تساهم فيها الهيئة أو الشركة الا لبررات قوية يقدرها رئيس مجلس الوزراء •

٥ - يكون التعيين لوظيفة العضو المنتدب أو رئاسة مجلس إدارة الشركة المشتركة من بين ممثلى المال العام ممن تجاوزوا السن المقررة لترك الخدمة بموافقة رئيس مجلس الوزراء فى ضوء المبررات القوية التى يعرضها الوزير المختص •

٦ - تؤول كافة المبالغ - وأيا كانت صورتها أو تسميتها - التى تستحق لممثلى المال العام بالشركات المشتركة الى جهاتهم التى يمثلونها ، وعلى أن تصرف لهم هذه الجهات مكافأة تمثيل بحد أقصى ٦٠٠٠ جنيه سنويا للشخص •

٧ - يلتزم ممثل المال العام بتقديم تقرير سنوى لمجلس إدارة الجهة التى يمثلها يوضح فيه موقف الربحية فى الشركة المشتركة وأهم ملاحظاته على الإدارة ومقترحاته لمعالجة القصور فيها ، وترسل صورة من هذا التقرير الى كل من الوزير أو المحافظ أو رئيس هيئة القطاع العام المختص - بحسب الأحوال - وذلك فى موعد أقصاه شهر من تاريخ اعتماد مجلس إدارة الشركة للموازنة العامة السنوية •

٨ - فى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد سن المثل وقت اختياره على الخامسة والستين إلا فى حالة الضرورة القصوى •

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بالعمود القائمة وقت العمل بهذا القرار ، تطبق أحكام هذا القرار بأثر مباشر على الخبراء أو المستشارين وممثلى المال العام وذوى المهارات والحرفيين الذين تستعين بهم الجهات المشار إليها فى هذا القرار ، وعلى هذه الجهات توفير أوضاعها ونظمها ولوائحها وفقا لأحكامه •

مادة ٦ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٦ ربيع الاول سنة ١٤٠٦ ( ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٥ ) •

**التعديلات التشريعية للموضوع**

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

رقم	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					
٢١					



التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

**التعديلات التكميلية الموضحة**

م	النصر المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					
٢١					

مـزب



## قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠

بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة « عزبة » مجموعة المباني التى تقام لسكنى المزارعين الذين يقومون عادة بخدمة الأراضي الزراعية التابعة لهذه العزبة (٢) .

ويقصد بعبارة « مالك العزبة » كل شخص حقيقى أو معنوى فردا كان أو أكثر مالكا لأرض زراعية مما يسرى عليها حكم الفقرة السابقة .

(١) الوقائع المصرية فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ - العدد ٨٢ .

(٢) قضت محكمة النقض بأن ائ نص فى المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الصادر بشأن فرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الاراضى الزراعية على أنه :

« فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة ( عزبة ) مجموعة المباني التى تقام لسكنى المزارعين الذين يقومون عادة بخدمة الأراضي الزراعية التابعة لهذه العزبة » وفى المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز إنشاء عزبة من العزب الا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية المختصة فى دائرتها الأرض الزراعية الملحق بها مباني العزبة » يدل على أن المشروع قد اشترط توافر شرطين حتى ترصف مجموعة المساكن بأنها عزبة فى مفهوم هذا القانون وبالتالى تخضع «حكامه» ، كما أولا أن تكون المساكن ملحقة بأرض زراعية أى تكون الأطيان هى «صل والمساكن ملحقة بها مما يوجب أن تكن هذه المساكن تابعة لذات ملاك الأطيان ثانياً : أن يكون شاغلو هذه المساكن من القاطنين على خدمة الأرض الزراعية المذكورة . مما مقتضاه أن خضوع هذه المساكن لأحكام القانون المشار اليه رهن باستمرار توافر الشرطين المذكورين معا ( نقض مدنى ١٩٨١/١/٢٨ - الطعن ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى فقرة ١٦٦٢ ) .

مادة ٢ - لا يجوز انشاء عزبة من العزب الا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة في دائرتها الأرض الزراعية الملحقة بها مباني العزبة ويرفق بالترخيص صورة من رسومات مباني العزبة معتمدة من جهات الاختصاص ومعها الاشتراطات الخاصة بها .

ويقدم مالك العزبة أو من يقوم مقامه طلب الترخيص على النموذج المعد لهذا الغرض ويرفق به رسومات المباني المرغوب اقامتها من ثلاث صور وتعد هذه الرسومات وفقا للمواصفات المشار اليها في هذا القانون وفي اللائحة التنفيذية الخاصة به .

ويجب على المجلس أن يفصل في الطلب في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور والا كان للمالك الحق في البناء دون انتظار الترخيص .

مادة ٣ - يجب أن تشمل الاشتراطات المشار اليها في المادة السابقة على الأخص ما يأتي :

١ - توفير المياه النقية الصالحة للشرب لسكان العزبة سواء بتوفير آلة راغصة أو بأى طريقة أخرى تقرها الجهة الصحية المختصة .

٢ - انشاء حوض مياه أو أكثر من المورد المشار اليه في الفقرة السابقة لشرب المواشى .

٣ - تخصيص مكان قبلى مباني العزبة يضع فيه السكان السماد العضوى ( سباخ المواشى ) وكذلك تخصيص مكان آخر للاحطاب .

٤ - ايجاد صندوق للاسمانات الأولية يخصص له مكان معروف لسكان العزبة ويوضع فيه دائما المطهرات والأربطة التى يصدر بها قرار خاص من وزير الصحة العمومية ويعهد بهذا الصندوق الى شخص متمرن .

٥ - إنشاء قاعة للاجتماعات أو زاوية للصلاة وفقا للشروط التى تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية • ويستثنى من ذلك العزب المرخص بها قبل صدور هذا القانون اذا كانت مساحة الأراضى الزراعية الملحقه بها تقل عن ٥٠ فداناً أو كانت الأموال الأميرية المربوطة عليها تقل عن خمسين جنيتها مـصـرـيا •

مادة ٤ - يحظر على السكان أن يضعوا بها السباح العـضـوى والأحطاب المعدة للحريق أو المواشى الا فى الأمكنة المخصصة لها •

مادة ٥ - يراعى فى مبانى العزب الشروط الآتية :

١ - أن تكون أساسيات المبانى المعدة للسكن بارتفاع نصف متر على الأقل من سطح الأرض بالدبش أو الطوب الأحمر •

٢ - أن يكون المسكن مكونا من حجرتين على الأقل وحوش لا يقل مساحته عن ٢٥ مترا مربعا ومن حظيرة للمواشى منفصلة عن غرف السكن

٣ - ألا يقل ارتفاع الغرف من الداخل عن ٣ أمتار •

٤ - أن يكون بالغرف منفذ للتهوية بواقع ١.٠ / على الأقل من سطح أرضية الغرف •

٥ - أن يكون بكل مسكن مرحاض صحى طبقا للشروط التى تقررها وزارة الصحة العمومية •

٦ - يجب أن تطلّى حجرات السكن من الداخل والخارج بالجير مرة فى كل سنة •

٧ - يجب أن تعمل أرضيات الغرف من حكة نظيفة ووسطحها بمادة لا يتسرب منها المطر •

٨ - يجب ألا يقل عرض الشارع بين المساكن المتقابلة عن أربعة أمتار اذا كانت المساكن من دور واحد وعن ستة أمتار ان كانت من دورين •

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص بإنشاء عزبة إلا إذا كانت حدود مبانها الخارجية تبعد على الأقل ٢٠ متراً من آخر ميل خارجي لجسر النيل أو جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي و ١٠٠ متر من جبانة و ١٠ أمتار من طريق زراعي .

مادة ٧ - يكون الترخيص ببناء العزبة نافذ المفعول لمدة سنتين ويجوز تجديده لمدة أخرى لا تتجاوز السنتين بشرط أن يكون المالك قد بدأ فعلاً في البناء وأن يمدى أسباباً جدية لتوقفه عن أتمام البناء فإذا انقضت المدد المشار إليها بطل مفعول الترخيص .

مادة ٨ - إذا قرر المالك بعد انتهاء مدة الترخيص أنه اقتصر على إقامة جزء من الأبنية المرخص له بإنشائها وكان هذا الجزء مستوفياً كافة الشروط جاز للمجلس المديرية اعتباره عزبة .

مادة ٩ - إذا أنشئت عزبة أو شرع في إنشائها بدون ترخيص أو كان مرخصاً بها ولم تستوفى الشروط والاجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للمجلس أن يقرر هدمها .

فإذا مضت ستة شهور على اتمام بناء العزبة ولم تحرر مخالفة للملكها وتوافرت فيها الشروط والاجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للمجلس أن يقرر اعتبارها عزبة مرخصاً بها وكذلك الحال إذا كان صاحب العزبة ، سواء كان مرخصاً بها أو غير مرخصاً بها ولم تتوافر فيها تلك الشروط والاجراءات ، قد قام بتنفيذ الأعمال التي قررها المجلس في المهلة التي حددها له .

مادة ١٠ - كل تعديل في مباني العزبة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس المديرية فإن أقامه بغير ترخيص ولم يكن مستوفياً الشروط والاجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للمجلس أن يقرر هدمه إلا إذا قام المالك بتنفيذ الشروط التي يضعها له المجلس في المواعيد التي يحددها له .



. مادة ١١ - للمجلس أن يقرر ازالة كل عزبة اذا خلت من سكانها وتهدمت .

مادة ١٢ - ( الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ )  
لا يصدر قرار بالهدم الا بعد تكليف مالك العزبة كتابة بابداء أقواله المجلس أو لن يندبه المجلس لذلك .

ويشترط أن يكون قرار الهدم صادرا عن أغلبية ثلثي أعضاء المجلس وبعد أن ينظر المجلس فيما يبدية المالك كتابة أو شفاهة من الأقوال .

ويشترط أن يصادق وزير الداخلية في جميع الأحوال على القرار الصادر من المجلس بالهدم .

وإذا لم يقم المالك بتنفيذ قرار الهدم في الميعاد الذي يحدده له نفذه المدير بمصاريف على المالك .

مادة ١٣ - يجب على مالك كل عزبة أن يتعهد مسكنها وجميع منشآتها بالإصلاح والترميم المستمر وفقا للإستراطيات التي تضعها الجهات المختصة .

ويجب على ساكنى العزبة أن يتمهدوا مسكنهم بالنظافة وأن يدافظوا على ما يقوم به المالك من اصلاح وترميم .

مادة ١٤ - يخصص مالك العزبة بغير مقابل لكل مسكن من المساكن المأهولة التي يقيمها قطعة من الأرض لا تقل عن قيراط في زراعة الخضر والمواد الغذائية الأخرى ويجوز ضم هذه المساحات الى بعضها في وحدة مجاورة للعزبة .

مادة ١٥ - تقع على مالك العزبة وحده جميع مصاريف الانشاءات والتكاليف اتي يتطلبها تنفيذ هذا القانون والقرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه . ولا يجوز تحميل سكانها أى مصاريف في هذا الشأن .

مادة ١٦ - تعتبر رخص العزب المعطاة قبل صدور هذا القانون قائمة اذا قام مالك العزبة بتنفيذ الاشتراطات الواردة بالمادة ٣ والفقرات من ٤ الى ٧ من المادة الخامسة على أن يتم ذلك التنفيذ قبل انقضاء سنة من سريان هذا القانون .

ويلتزم أصحاب هذه العزب بتنفيذ باقى الاشتراطات المخصوص على وجوب توافرها في هذا القانون ، في فترة سنت سنوات من تاريخ صدوره .

مادة ١٧ - يحتفظ مالك العزبة بالترخيص ونسخ الرسوم المعتمدة والاشتراطات الخاصة بها في حالة جيدة ويقدمها دائما للموظفين المشار اليهم في المادة ١٩ من هذا القانون كلما طلب اليه ذلك .

مادة ١٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها مالك كل عزبة أو ممثله أو ناظر الوقف اذا كانت الأطيان موقوفة بغرامة تتراوح بين خمسة جنيهات وعشرين جنيها ويحدد القاضي من تلقاء نفسه في الحكم الذى يصدره المدة التى يجب على مالك العزبة أو ناظر الوقف ازالة المخالفة في خلالها على ألا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الحكم .

فإذا انقضت هذه المهلة المحددة وكانت المخالفة التى ارتكبت مازالت قائمة جاز للسلطة الادارية أن تقوم بازالتها وتحصيل ما تتكلفه في هذا الشأن من نفقات بطريق الحجز الادارى بحيث لا يتجاوز ما يحصل من المالك سنويا قيمة الأموال الأميرية المقررة على أرض العزبة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٥ قرشا ولا تتجاوز جنيها واحدا كل شخص يخالف حكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذا القانون والفقرة الثانية من المادة ١٦ .

مادة ١٩ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزراء الداخلية والصحة العمومية والشئون الاجتماعية بقرارات منهم حق اثبات المخالفات التى تقعضد أحكام هذا القانون واللائحة الصادرة لتنفيذه .

ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٢٠ - لوزير الداخلية في كل وقت أن يأمر بإزالة ما ينشأ من مضارب العربان خارج منطقة السكن في القرى أو خارج حدود العزبة ، وله كذلك هدم كل بناء يقام خارج تلك المنطقة أو تلك الحدود لايواء المواشي أو لحفظ الحاصلات أم لأى غرض آخر اذا ثبت أن في بناء هذه المضارب أو هذه المباني تهديدا للأمن العام .

مادة ٢١ - يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ ، الخاص بالعزب .

مادة ٢٢ - على وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والصحة العمومية والعمل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

ويصدر وزير الداخلية اللائحة اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بقصر رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٦٩ ( ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ ) .

للتعميمات التكميلية الموضوع

٢	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

علم الدولة



القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤١

بشان رفع العلم الوطنى وأعلام الدول الأجنبية

نحن فاروق الأول ملك مصر •

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يرفع العلم الوطنى على جميع مبانى الحكومة وما فى حكمها  
فى أيام الجمعة وأيام الأعياد الرسمية المبينة فى الجدول المرفق بهذا  
القانون •

ويجوز تعديل الجدول المذكور بقرار يصدره وزير الداخلية بعد موافقة  
مجلس الوزراء •

ويجوز لوزير الداخلية أيضا أن يأمر بمناسبة ظروف استثنائية خاصة  
برفع العلم الوطنى على مبانى الحكومة فى غير الأيام المشار إليها فى الفقرة  
الأولى •

وفىما عدا القواعد الخاصة التى تضمنها وزارة الدفاع الوطنى للمبانى  
الحربية يرفع العلم الوطنى يوميا على مبانى مراكز الحدود والجمارك •

مادة ٢ — يرفع العلم الوطنى على الأبنية الخاصة بمناسبة الأعياد  
والاحتفالات العامة أو الخاصة •

يحظر رفع العلم الوطنى بصفة مستمرة أو استعماله كعلامة تجارية  
أو بقصد الاعلان •

ويحظر أيضا رفع أعلام باهتة اللون أو فى حالة سيئة •

مادة ٣ — مع مراعاة تطبيق قواعد القانون الدولى فى هذا الشأن  
وبوجه خاص فيما يتعلق بالممثلين السياسيين والقنصلين والقوات الحربية

والسفن الحربية الأجنبية لا يجوز رفع أعلام الدول الأجنبية الا في الأيام المشار إليها في المادة الأولى وفي أيام الأعياد الوطنية للدولة الأجنبية وبمناسبة زيارة رئيس الدولة الأجنبية أو عضو من أعضاء حكومتها وكذلك بناء على ترخيص يمنحه وزير الداخلية •

ولا يجوز بأى حال رفع العلم الأجنبى الا اذا كان مصحوبا بالعلم الوطنى • ويجب أن يكون العلم الوطنى مساويا للعلم الأجنبى في القدر وأن يوضع في مكان الشرف •

مادة ٤ — يحظر استعمال العلم الأجنبى في الطريق العام وفي المواكب وفي المظاهرات الا بعد الحصول على ترخيص سابق بذلك من وزارة الداخلية •

ومع مراعاة تطبيق قواعد القانون الدولى المشار إليها في المادة السابقة يحظر رفع العلم الأجنبى على سيارة تسير في الطريق العام •

مادة ٥ — يحظر بغير ترخيص سابق من وزير الداخلية وضع علمود لرفع الأعلام غير مثبت في المباني ذاتها •

مادة ٦ — يحدد وزير الخارجية القواعد الخاصة باستعمال العلم الوطنى بالنسبة لهيئات التمثيل السياسى والقنصلى المصرى في الخارج •

ويحدد وزير المواصلات <sup>(١)</sup> القواعد الخاصة باستعمال العلم الوطنى بالنسبة لسفن الملاحة التجارية واستعمال العلم الوطنى والأعلام الأجنبية بالنسبة لسفن الملاحة الداخلية وكذلك في الموانىء والمياه الداخلية •

تحدد بقرار يصدره وزير الداخلية <sup>(٢)</sup> الأحكام الخاصة بشكل العلم

(١) صدر قرار وزير المواصلات رقم ١٨ لسنة ١٩٤٣ •

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٤١ •



الوطني وحجمه وبغير ذلك من الخصائص وبكيفية رفعه والاشارة الى الحدود وكذلك بالشروط الخاصة لاستعماله غير ما نص عليه في الفقرتين السابقتين .

مادة ٧ — يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات كل من رفع العلم الوطني أو علم دولة أجنبية مخالفا لأحكام المواد من ٢ الى ٥ من هذا القانون أو القرارات المنصوص عليها في المادة ٦ .

يعاقب بنفس العقوبة كل من عرض للبيع أو باع أعلاما وطنية لا تتفق مع الأوضاع المقررة .

فاذا ارتكب مخالفة أخرى في خلال سنة كانت العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين الحبس لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو احدى هاتين العقوبتين .

ويجوز لرجال البوليس انزال العلم أو الأعلام موضوع المخالفة في الحال أو ضبطها .

مادة ٨ — على وزراء الداخلية والخارجية والمواصلات والمالية والدفاع الوطني تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### جدول الأعياد الرسمية

#### للمملكة المصرية

سفر المحمل الشريف .

وقفه عيد الأضحى .

عيد الأضحى المبارك ( أربعة أيام ) .

ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك .

- رأس السنة الهجرية •
- عودة المحمل الشريف •
- عيد الاستقلال •
- شمع النفسيم •
- المولد النبوى الشريف •
- ارتقاء حضرة صاحب الجلالة الملك •
- وفاء النيل السعيد ( جبر البحر ) •
- وقفة عيد الفطر ( انتهاء صوم رمضان ) •
- عيد الفطر المبارك ( ثلاثة أيام ) •
- عيد الجهاد الوطنى •
- الاحتفال بالكسوة الشريفة •

### المناسبات

- عيد ميلاد حضرة صاحبة الجلالة الملكة •
- عيد ولادة أبناء وبنات حضرة صاحب الجلالة الملك •
- يوم افتتاح البرلمان •

## قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٤

### بشان العلم المصرى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ؛

مادة ١ - العلم الوطنى لجمهورية مصر العربية مكون من ثلاثة ألوان الأسود والأبيض والأحمر ، وبه نسر مأخوذ عن « نسر صلاح الدين » باللون الأصفر الذهبى .

ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طوله . يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم أعلاه باللون الأحمر وأوسطها باللون الأبيض . وثالثها باللون الأسود . ويتوسط النسر المستطيل الأبيض ، وذلك وفقا للنموذج المرفق بهذا القانون .

مادة ٢ - يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه شكل علم الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة .

وتقرر اللوائح العسكرية شكل الاعلام الخاصة بالوحدات والسلطات المختلفة وشروط استعمالها وما يجب أداؤها لها من التعظيم .

مادة ٣ - كل من حمل أو عرض فى المحال أو الاجتماعات العامة أو وزع أو لصق فى مكان معرض لرؤية الجمهور ، أو عرض للبيع اعلاما أو رموزا أو شعارات أو شارات مهيجة أو من شأنها اطلاق الأمن العام أو احداث فتنة أو اضطرابات ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ، وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ،

وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٤ - كل من اسقط أو أعدم أو أهان بأية طريقة كانت ، العلم المصرى أو أى شعار آخر لجمهورية مصر العربية أو لأحدى الدول الأجنبية ، كراهة أو احتقارا لسلطة الحكومة أو لنك الدولة ، وكان ذلك علنا أو فى مكان عام أو مفتوح للجمهور يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ المحرم سنة ١٤٠٥ ( ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ) .

### التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## **محتـل**

- اولاً - قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ •
- ثانياً - القرارات المنفذة لقانون العمل •
- ثالثاً - قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ •





( أولا ) قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١

القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون العمل<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يعمل بأحكام قانون العمل المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) يلغى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

وتحل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ محل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أينما وردت في القوانين والقرارات المعمول بها .

مادة ٣ — تحسب مكافأة نهاية الخدمة القانونية التي يلتزم صاحب العمل بأدائها الى الهيئة التأمينية المختصة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقا للقواعد الآتية :

١ — يتخذ أجر العامل الأخير مصوبيا وفقا لأحكام القانون المرافق أساسا لحساب هذه المكافأة .

٢ — تقدر المكافأة عن المدة قبل ٧/٤/١٩٥٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على الوجه الآتي :

---

(١) الجريدة الرسمية في ١٣/٨/١٩٨١ - العدد ٣٣ تابع .

( أ ) بالنسبة للعمال بالماهية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تجاوز المكافأة حتى للتاريخ المشار إليه أجر سنة ونصف .

( ب ) بالنسبة للعمال بالماهية غير الشهرية أجر عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشر يوما عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تجاوز المكافأة حتى للتاريخ المشار إليه أجر سنة .

٣ - تقدر المكافأة عن المدة من ١٩٥٩/٤/٧ بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بدون حد أقصى .

٤ - إذا نقل العامل من الشهرية الى غير الشهرية فتسوى مكافأة نهاية الخدمة باعتبار أن المدة كلها قد قضيت في الشهرية .

٥ - إذا كان العامل قد نقل من سلك غير الشهرية الى الشهرية قبل ١٩٥٩/٤/٧ فتقدر المكافأة على أساس أن مدة الخدمة كلها قد قضيت بالشهرية ، وإذا كان هذا التحويل اعتبارا من التاريخ المشار إليه فتقدر المكافأة عن كل فترة على حدة حسب طبيعتها وعلى أساس الأجر الأخير .

مادة ٤ - لا تفل أحكام هذا القانون بحقوق العمال السابق الحصول عليها من أجر واعانة غلاء المعيشة <sup>(١)</sup> وغير ذلك من مزايا مستمدة من أحكام القوانين والقرارات السابقة على العمل بأحكام القانون المرافق .

---

(١) انظر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تقرير اعانة غلاء معيشة للعاملين بالقطاع الخاص ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣ - العدد ٢٧ ) ، وايضا القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣ - العدد ٢٧ ) .

مادة ٥ - تؤول الى وزارة القوى العاملة والتدريب جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام هذا القانون ، ويكون التصرف فيها على الوجه الآتى :

( أ ) ثلثان يخصصان للصرف فى الأوجه وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب<sup>(١)</sup> .

( ب ) ثلث يخصص للمؤسسات الثقافية العمالية والاجتماعية العمالية التابعة للاتحاد العام لنقابات العمال يوزع بينها بقرار يصدر من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال .

مادة ٦ - يستمر العمل بالقرارات المنفذة لقانون العمل المنعنى الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى أن يصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب القرارات المنفذة له فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠١ ( ٦ اغسطس سنة ١٩٨١ ) .

---

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن التصرف فى حصيلة المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون العمل ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٩/٣/٢٦ - العدد ٧٣ ) ، المعدل بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٩ والقرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٩ .

## قانون العمل

### الباب الاول

#### تعريف وأحكام عامة

#### الفصل الاول - تعريف

مادة ١ - يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

بالعامل : كل شخص طبيعي يعمل لقاء أجر لدى صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه (١) .

بصاحب العمل : كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر لقاء أجر .

بالأجر : كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقداً مضافاً إليه جميع العلاوات أيما كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي :

١ - العلاوة الدورية .

٢ - العلاوة التي تصرف بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

٣ - العمولة التي تعطى للطوائف والمندوبين الجوايين والمثلين التجاريين (٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد الوكالة وغيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية ( نقض منى ١٩٨٢/٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ١٧٦٥ ) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن الأصل في استحقاق الأجر لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة التوزيع التي تصرفها الشركة الطاعنة على

٤ - الامتيازات العينية <sup>(١)</sup> .

٥ - كل منحة تمنح للمعامل علاوة على الأجر . وما يصرف له جزاء أمانته أو كفايته وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو الجماعية أو الأنظمة الأساسية للعمل أو جرى العرف بمنحها .

٦ - الوهبة التي يحصل عليها العامل في المحال العامة غير السياحية إذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بتحديددها وتعتبر في حكم الوهبة النسبة المئوية التي يدفعها العملاء مقابل الخدمة في المنشآت السياحية .

ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع

ذلك النحو لبعض عمالها فوق أجورهم الاساسية التي لا تعدو ان تكون مكافأة قصد منها ايجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل الا اذا تحقق -ببها وهو التوزيع الفعلي فاذا باثـره استحق العمولة وبمقدار هذا التوزيع اما اذا لم يباشره او لم يعمل أصلا فلا يستحق هذه العمولة لانها ترتبط بالعمل وجودا وعدما ولا يتقرر حق العامل فيها الا اذا قام بالعمل فعلا ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المطعونون ضده في صرف العمولة موضوع التـداعى عن فترة وقفه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ('نقض مدنى ١٩٨١/٢/١ - محولتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ١٧٥١) . وقضت بأن العمولة وان كانت جزء لا يتجزأ من الأجر باعتبارها لقاء العمل المتفق عليه الا انها تعتبر اجرا أساسيا اذا كانت هى وحدها الأجر المتفق عليه ، اما اذا كان هناك اجر ثابت تضاف اليه فانها تعتبر من ملحقات الأجر ('نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٢٧ - المرجع السابق رقم ١٧٦٨) . (١) قضت محكمة النقض بأن ما يعطيه صاحب العمل للعامل من سكن أو غذاء لا يعتبر ميزة عينية تأخذ حكم الأجر - وفقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الا اذا قدم اليه لقاء عمله ، وعلى ذلك فلا يعتبر منها كذلك ما يقدم اليه بمناسبة العمل مقابل مبلغ من النقود أيا ما كان مقدار هذا المبلغ ومدى تناسجه مع تكلفتها الفعلية . (نقض مدنى ١٩٨٠/٦/١٤ - محولتنا الذهبية - العدد الأول رقم ٩٠٥) .

وزير السياحة والمنظمة النقابية المختصة بكيفية توزيعها على العاملين .

بالعمل العرضي : العمل الذي لا يدخل طبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط لا يستغرق أكثر من ستة أشهر .

بالعمل المؤقت : العمل الذي تقتضى طبيعة انجازه مدة محدودة أو الذي ينصب على عمل بذاته وينتهى بانتهائه .

بالعمل الموسمي : العمل الذي يتخذ في مواسم دورية منتظمة .

بالليل : الفترة ما بين غروب الشمس وشروقها .

مادة ٢ - تعتبر السنة في تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يوما والشهر ثلاثين يوما إلا اذا نص على خلاف ذلك .

### الفصل الثاني - أحكام عامة

مادة ٣ - ( الفقرة ١ ) مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ( لا تسرى أحكام هذا القانون على :

( أ ) العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة فيما عدا الأحكام الواردة في الباب الخامس من هذا القانون ( السلامة والصحة المهنية ) وما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية .

( ب ) عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم .

( ج ) أفراد أسرة صاحب العمل وهم الزوج أو الزوجة وأصوله وفروعه الذين يعملون فعلا .

مادة ٤ - يقع بإطلا كل شرط يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به ويستمر العمل بأية مزايا أو شروط أفضل تكون مقررة أو

تقرر في عقود العمل الفردية أو الأنظمة الأساسية أو غيرها من لوائح المنشأة أو بمقتضى العرف •

مادة ٥ - يكون للمبالغ المستحقة للعامل أو للمستحقين عنه بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم •

مادة ٦ - تعنى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التى يرغمها العاملون والصبيبة المتخرجون وعمال التلمذة والمستحقون عنهم عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة • ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها •

ويعفى العمال من ضريبة الدمغة على كل الشهادات والصور والشكاوى والطلبات التى تعطى لهم أو تقدم منهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون •

مادة ٧ - يكون حساب متوسط الأجر اليومي لعمال الانتاج أو العمال الذين يتقاضون أجورا ثابتة مضافا اليها عمولة أو نسبة مئوية على أساس متوسط ما تتاوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة أو عن المدة التى اشتغلها أن قلت عن ذلك مقسوما على عدد أيام العمل الفعلية عن ذات الفترة •

ويكون هذا الأجر هو المستحق للعامل أثناء الاجازات السنوية أو المرضية أو اجازات الأعياد أو الراحة الأسبوعية أو في حالات المطل أو التوقف •

مادة ٨ - يكون أصحاب العمل مسئولين بالتضامن فيما بينهم عن

أية مخالفة لأحكام هذا القانون كما يكون المتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها متضامنين مع صاحب العمل في الوفاء بجميع التكاليف التي تفرضها الأحكام المشار إليها .

مادة ٩ — لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون حل المنشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو اغلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع ولو كان بالزاد المبنى أو الفزول أو الايجار أو غير ذلك من التصرفات .

وفيما عدا حالات التصفية والافلاس والاعلاق النهائي المخصص فيه يظل عقد استخدام عمال المنشأة قائما ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة .

مادة ١٠ — يصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب قرارا بتحديد الجهات الادارية المختصة بتطبيق هذا القانون (١) .

## الباب الثاني

### التدريب والاستخدام

#### الفصل الأول — التدرج والتدريب المهني

مادة ٢١ — يعتبر عاملا متدرجا كل من يتماقد مع صاحب عمل للمعلم لديه بقصد تعلم مهنة أو صناعة .

مادة ١٢ — يجب أن يكون عقد عمل المتدرج بالكتابة وتحدد فيه مدة تعلم المهنة ومراحلها المتتابة والأجر بصورة متدرجة في كل مرحلة من

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الجهات الادارية المختصة بتطبيق أحكام قانون العمل ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣١ تابع ) .





الدراسية النظرية والعملية ونظام الاختبار والشهادات التى تعطى فى هذا الشأن والبيانات التى تحون بها <sup>(١)</sup> و <sup>(٢)</sup> .

### الفصل الثانى - تنظيم تشغيل العمال

مادة ١٦ - لكل قادر على العمل وراغب فيه أن يتقدم لقيد اسمه الادارية المختصة التى يقع فى دائرتها محل اقامته مع بيان سسنه ومهنته ومؤهلاته وخبراته السابقة . وعلى هذه الجهة قيد تلك الطلبات بأرقام سلسلة فور ورودها واعطاء الطالب شهادة بحصول هذا القيد دون مقابل .

وتحدد البيانات التى يجب أن تتضمنها الشهادة المشار اليها فى الفقرة السابقة بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب <sup>(٣)</sup> .

فاذا كان الراغب فى العمل ذا مهنة من المهن المنصوص عليها فى المادة

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن الشروط والاوزاع التى تتبع فى التدريب المهنى للعمال المتدرجين ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٧/١٩ - العدد ١٦٤ ) .

(٢) قضت محكمة النقض بأنه اذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الالتزام الاساسى فى العقد سند الدعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيكا لتسييج ، فانه يكون عقد تدريب ، لا يدخل فى نطاق ما اذن القانون للقاصر فى ابرامه ، على ذلك يخضع للقواعد العامة فى قانون الولاية على المال ، ولانه حوى شرطا جزائيا بالزام المطعون ضده باداء تعيين فى حالة فسخ العقد ولأن العبرة فى وصف العقد بوقت نشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فانه يكون منذ انعقد تصرفا دائرا بين النفع والضرر ، وقابلا للابطال لمصلحة القاصر ( نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٤ - مودنتنا الذهبية - العدد الاول - بند ٨٩٨ ) .

(٣) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن البيانات التى تتضمنها شهادة قيد العمل ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٢/١٣ - العدد ٣٦ ) .

التالية وجب عليه أن يرفق بالطلب شهادة بقياس مستوى مهارته ، وعلى  
الجهة الادارية اثبات درجة مهارته في شهادة التقيد .

**مادة ١٧ -** (مستبعدة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٨) تحدد بقرار من وزير القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير المختص - بعد أخذ رأي النقابة العامة المختصة - المهن التي تخضع لقياس مستوى المهارة وكمية اجراء هذا القياس وشروط التقدم له والمكان الذي يجرى فيه بالنسبة لكل مهنة والشهادات التي تمنحها الجهات التي تتولى هذا الاجراء ودرجات المهارة التي تقدرها وجميع البيانات التي يجب اثباتها في تلك الشهادات ، كما يحدد الرسم المقرر بما لا يجاوز عشرة جنيئات وحالات الاعفاء منه (١) .

مادة ١٨ - لا يجوز تشغيل أى عامل الا اذا كان حاصلًا على شهادة القيد المشار إليها في المادة (١٦) ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب سلطة اصدار قرار باعفاء بعض المهن من شرط الحصول على شهادة القيد .

مادة ١٩ - على الجهة الادارية المختصة ترشيح المقيدین لديها للوظائف والأعمال التي تناسبهم وتتفق مع سنهم وصلاحياتهم المهنية على أن تراعى أسبقية القيد .

مادة ٢٠ - لا يجوز لصاحب العمل تشغيل عمال عن طريق متعهد أو مقاول لتوريد عمال ، واستثناء من ذلك يجوز لوزير الدولة للقوى العاملة

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ في شأن الشروط والاجراءات التي تتبع في قياس مستوى المهارة ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٨/٤ - العدد ١٧٦ ) .

كما صدر القرار الجمهوري رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٨ بخصيص نسبة ١٠٪ من الرسم الذي يحصل اعمالا لحكم المادة ١٧ من قانون العمل لوزارة القوى العاملة والتدريب لمنح حوافز للعاملين عن الجهود الاضافية في مجال قياس مستوى المهارة ( الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ في ١٩٨٨/١١/٣ ) .

والتدريب الترخيص للجمعيات والمؤسسات والمنظمات النقابية بالنسبة لأعضائها بإنشاء مكاتب لتشغيل المتعطلين وفي هذه الحالة يتعين على هذه الجهات مراعاة الأحكام الواردة في هذا الفصل والقرار الوزاري المشار إليه .

مادة ٢١ - على صاحب العمل أن يبلغ الجهة الادارية المختصة التي يقع في دائرتها محل عمله كتابة عن الوظائف والأعمال التي خلت أو انشئت لديه أيا كان نوعها مع بيان كل منها والأجر المخصص لها والتاريخ الذي تحدد لشغلها وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ خلوها أو انشائها .

وعليه أن يعيد الى الجهة الادارية خلال سبعة أيام من تاريخ شغل الوظيفة التي خلت لديه شهادة قيد العامل الصادرة منها مرفقا بها بيان يتضمن تاريخ تسلمه العمل والأجر المخصص له ونوع الوظيفة أو العمل ، وعليه أيضا تدوين رقم شهادة القيد وتاريخها أمام اسم العامل في سجل قيد العمال بالانشاء .

مادة ٢٢ - على صاحب العمل أن يرسل الى الجهة الادارية المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل خلال شهر أكتوبر من كل عام البيانات الآتية :

( أ ) بيانا مفصلا بعدد العاملين طبقا لمؤنتهم وفئات أعمارهم وجنسياتهم ونوعهم .

( ب ) عدد الوظائف الشاغرة بسبب الاحلال والتوسعات الجديدة الزائدة وذلك في تاريخ جمع البيان .

( ج ) بيان بتقدير الاحتياجات المتوقعة موزعة حسب الحالة التعليمية والتدريبية خلال العام التالي للحصر .

مادة ٢٣ - لا يجوز اقتضاء أجر من طالب عمل مقابل تشغيله في عمل من الأعمال التي تسرى عليها أحكام هذا الفصل .



### الفصل الثالث - في تنظيم عمل الأجانب

مادة ٢٦ - مع مراعاة شرط المعاملة بالمثل يخضع استخدام الأجانب للأحكام الواردة في هذا الفصل (١) .

مادة ٢٧ - لا يجوز للأجانب أن يزاولوا عملا الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب وأن يكون مصرا لهم بالاقامة .

ويقتصد بالعمل في تطبيق أحكام هذا الفصل كل عمل صناعي أو تجاري أو مالى أو زراعى أو غيره أو أية مهنة أو حرفة بما في ذلك العمل في الخدمة المنزلية .

مادة ٢٨ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٧ ) يحدد وزير القوى العاملة والتدريب بقرار منه شروط الحصول على الترخيص بالعمل المشار اليه في المادة السابقة واجراءاته والبيانات التى يتضمنها واجراءات تجديده والرسم الذى يحصل عنه بما لا يزيد على ٥٠٠ جنية مصرى ( خمسمائة جنية مصرى ) وحالات أداء هذا الرسم بالنقد المصرى الذى يكون مصدره نقدا أجنبيا محولا عن طريق أحد مصارف القدياء العام التجارية بالسعر المعلن لدى مجمع النقد الأجنبى كما يحدد حالات سحب الترخيص قبل انتهاء مدته وحالات اغناء الأجانب من شرط المعاملة بالمثل اذا طلبت إحدى الجهات المعنية ذلك (٢) .

(١) انظر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بعض الحقوق للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٩/٢١ - العدد ٣٨ ) .

(٢) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٨ في شأن شروط الترخيص في العمل للأجانب ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٣/٢١ - العدد ٦٩ ) ، كما صدر أيضا القرار رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم اجراءات الحصول على الترخيص بالعمل ( الوقائع المصرية

ويلتزم كل من يستخدم أجنبيا أعفى من شرط الحصول على الترخيص أن يخطر الجهة الادارية المختصة عن ذلك خلال ٤٨ ساعة من مزاولة الأجنبى للعمل (١) .

### الفصل الرابع

#### تنظيم الحاق العمال المصريين بالعمل في الخارج (٣) و (٣)

مادة ٢٨ ( مكررا ) « مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية المتعلقة

في ١١/١٢/١٩٨٩ - العدد ٢٨٢ ) وكذا القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٢ باعفاء رعايا جمهورية السودان الديمقراطية من رسوم الترخيص في العمل للأجانب ( الوقائع المصرية في ٢٤/٧/١٩٨٣ - العدد ١٦٧ ) .

(١) قضت محكمة النقض بأن مؤدى أحكام المادتين ٢٧ و ٢٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أن الالتزام الواقع على رب العمل بالاخطار عن الأجنبى الذى يستخدمه انما يكون فقط بالنسبة للعامل الأجنبى الذى أعفى من شرط الترخيص ( نقض ٦/٣/١٩٨٤ - الطعن رقم ٧١١٨ لسنة ٥٣ ق ) .

(٢) الفصل الرابع مضاف بالمادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية في ٥/٨/١٩٨٢ - العدد ٣١ ) . وقد عدلت مواده جميعها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ ( الجريدة الرسمية - العدد ١٧ تابع في ٢٧/٤/١٩٩١ ) الذى نصت مادته الثالثة على ما يأتى :

على الأفراد والمكاتب والمنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات الحاق المصريين بالعمل في الخارج في تاريخ المعدل بهذا القانون تعديل أوضاعها طبقا لأحكامه خلال ستة أشهر من هذا التاريخ .

وتلغى التراخيص الصادرة لآى منها وسرى عليها حكم المادة (٢٨) مكررا . سائر أحكام هذا القانون فور انقضاء هذه المدة .

(٣) انظر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة لوظائف معينة وبمريان أحكام المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الاجنبية على ما يخالف أحكام هذا القانون ( الجريدة الرسمية في ٢٥/١٢/١٩٦٩ - العدد ٥٢ ) . والمعدل بالقانون رقم ٣٨

بالعمل ، تكون مزاولة عمليات الحاق المصريين للعمل في الخارج مقصورة على الشركات المتخذة شكل شركة من شركات المساعدة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة وبعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب •

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الحاق المصريين بالعمل في الخارج الذي تتولاه وزارة القوى العاملة والتدريب أو غيرها من الوزارات والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام •

كما لا تسرى على شركات القطاع الخاص المصرية الموكول اليها عمل في الخارج وفي حدود أعمالها وطبيعة نشاطها ، ولا على السفارات والقنصليات العربية والأجنبية اذا كان التعاقد مع جهات حكومية أو هيئات عامة عربية أو أجنبية ، وفي الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب وفي جميع الأحوال يجب مراعاة حكم المادة ٢٨ ( مكررا - ٢ ) من هذا القانون •

وتتولى وزارة القوى العاملة والتدريب عن طريق المكاتب العمالية بالخارج بالتعاون مع وزارة الخارجية متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية والتعاقدات المتعلقة بالعمالة المصرية في الخارج وبحث تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقات والتعاقدات •

يضم وزير القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزيرى الخارجية والداخلية الشروط المنظمة لسفر المصريين للعمل في الدول التي لا تشترط لدخولها الحصول على تأشيرة دخول •

لجنة ١٩٧٣ • وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر ) •



وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط الواجب توافرها في الاعلانات التي تنشر في مصر عن فرص العمل في الخارج » •

مادة ٢٨ ( مكررا - ١ ) « دون اخلال بالشروط التي يوجبها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة يشترط للحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ما يأتى :

١ - أن يكون المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة وكل من المديرين المختصين بعمليات الحاق العمالة المصرية في الخارج من المصريين ، ولم يسبق الحكم على أى منهم في جنائية أو جنحة مظة بالشرف أو الأمانة •

٢ - ألا يقل رأس مال الشركة عن مائة ألف جنيه مملوكا كله لمصريين •

٣ - أن تقدم الشركة خطاب ضمان غير مشروط وغير قابل للالغاء صادرا من أحد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى بمبلغ خمسين ألف جنيه لصالح وزارة القوى العاملة والتدريب وأن يكون هذا الخطاب ساريا طوال مدة سريان الترخيص • ويتعين استكمال قيمة خطاب الضمان بمقدار ما خصم منه بقيمة الغرامات والتعويضات المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اخطار الشركة المرخص لها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول •

ويكون الترخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب وذلك مقابل أداء الرسم الذى يحدده منح الترخيص أو تجديده بما لا يجاوز خمسة آلاف جنيه » •

مادة ٢٨ ( مكررا - ٢ ) « تقدم الوزارات والهيئات العامة وشركات

القطاع العام والسفارات والاقنصليات وكذا المدير المختص بالشركة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٨ مكررا الى وزارة القوى العاملة والتدريب نسخة من الطلب الوارد للشركة من الخارج بشأن توفير فرص عمل وشروطها موثقة من السلطات المختصة ، كما يقدم نسخة من اتفاقات عقود العمل التي تتم بواسطة الشركة متضمنة تحديد العمل والأجر المحدد له ، وشروط وظروف أدائه وحقوق والتزامات العامل مع تحديد النظام القانوني الذي يخضع له العقد .

ويكون للوزارة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ إخطارها بالاتفاقات أو العقود مستوفاة ، الاعتراض عليها في حالة مخالفتها للنظام العام أو الآداب العامة ، أو لعدم مناسبة الأجر ، أو لعدم مراعاة القواعد الآمرة لمعاملات العمل طبقا للقانون المصري .

وإذا انقضت المدة المشار إليها دون اعتراض من الوزارة اعتبرت العقود والاتفاقات المقدمة إليها بحسب الأحوال موافقا عليها ما لم تكن مخالفة للنظام العام والآداب » .

مادة ٢٨ ( مكررا - ٣ ) « يجوز للشركة تحصيل مبلغ لا يجاوز ١/٢ من أجر العامل الذي يتم إلحاقه بواسطتها بالعمل في الخارج ، وذلك عن السنة الأولى فقط كمصروفات إدارية ويحظر تقاضي أية مبالغ أخرى » .

مادة ٢٨ ( مكررا - ٤ ) « يلغى الترخيص بقرار من وزير القوى العاملة والتدريب عند ثبوت أي من الحالات الآتية :

١ - فقد الشركة شرطا من شروط الترخيص .

٢ - تقاضي الشركة أية مبالغ من العامل نظير تشغيله بالمخالفة لأحكام المادة السابقة .

٣ - حصول الشركة على الترخيص أو تجديده أو على عدم اعتراض الوزارة على اتفاق أو عقد العمل بناء على ما قدمته من بيانات غير صحيحة .



عامل بأن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه لقاء أجر  
أيا كان نوعه •

مادة ٣٠ - يجب أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة ومحرراً باللغة  
العربية من ثلاث نسخ لكل من الطرفين نسخة والثالثة لكتب التأمينات  
الاجتماعية المختص •

ويجب أن يتضمن على الأخص البيانات الآتية :

- ( أ ) اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل •
- ( ب ) اسم العامل ومؤهل ومهنته ومحل إقامته وما يلزم لإثبات شخصيته •
- ( ج ) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد •
- ( د ) الأجر المتفق عليه وطريقة وموعد أدائه وكذلك سائر المزايا النقدية  
والعينية المتفق عليها •

فإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده إثبات حقوقه بجميع  
طرق الإثبات ويعطى العامل ايضاً بما يكون قد أودعه لدى صاحب العمل  
من أوراق وشهادات •

مادة ٣١ - تحدد مدة الاختبار في عقد العمل • ولا يجوز تعيين  
العامل تحت الاختبار لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أو تعيينه تحت الاختبار  
أكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد •

## الفصل الثاني - الأجور

مادة ٣٢ - يكون الحد الأدنى للأجر بالنسبة للعاملين الخاضعين

لأحكام هذا القانون هو الحد الذي تحدده التشريعات العامة للدولة الصادرة في هذا الشأن (١) .

ويجوز زيادة الحد الأدنى (٢) بالنسبة للعاملين في بعض الصناعات

(١) صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨١ بتحديد حد أدنى لاجور العاملين بالقطاع الخاص ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على ما يأتي :  
اعتبارا من أول يوليو ١٩٨١ يكون الحد الأدنى للاجر يتقاضاه العامل الخاضع لاحتم قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذي يكون سنه في ذلك التاريخ ثمانى عشرة سنة خمسة وعشرين جنيها شهريا ، سواء تقاضى أجره مباشرة أو مياومة فإذا كانت منه تقل عن ذلك جاز أن يقل هذا الاجر مائة وخمسين قرشا عن كل سنة بحيث لا يقل أجره بأى حال من الاحوال عن تسعة عشر جنيها شهريا .

(٢) قضت محكمة النقض بأنه : « لما كانت أحكام القانون المدنى وقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تحيز تحديد أجر العامل باتفاق طرفى عقد العمل على ألا يقل عن الحد المقرر بالقانون . وكان الثابت في الاوراق أن أجر المطعون عليه قد حدد باتفاقه مع صاحب العمل بما لا يقل عن الحد المقرر بالقانون فإنه لا يجوز له من بعد أن يطالب بزيادته . ولما كان لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملطة تنظيم منشأته على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق مصلحة ولا وجه للحد من سلطته هذه طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد في 'لاماءة لعماله ، كما له أن يميز في الاجر بين عماله لاعتبارات يراها ، وكان لا محل للاحتجاج بمبدأ المساواة بين العاملين الذين يتساوون في ثمررف العمل ودرجة التقنية والمنوئل لأن هذا المبدأ لا يسلب صاحب العمل حقه في تنظيم منشأته على هذا الوجه ولأنه ليست العبرة في التمييز بين العمال وبيان اوجهه ولكن بتوافر مبرراته ودواعيه او عدم توافرها ، وكان الثابت في الاوراق ان المطعون عليه كان في السابعة والخمسين من عمره عند تعيينه ولا يعرف القراءة والكتابة ولا خبرة له بميكانيكا السيارات في حين أن زميله كان يبلغ الاربعين من عمره عند تعيينه ولما بالقراءة والكتابة وميكانيكا السيارات مما تتوافر به دواعى التمييز في الاجر بين المطعون عليه والمقارن به فلا على الطاعنة ان هى لم تسو بينهما في الاجر وبالتالي يكون الطاعن غير محق في طلباته » .  
نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٨ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ١٧٦٢ .

أو المهن أو الأعمال أو في بعض المناطق الجغرافية بموجب القرارات التي تصدرها اللجان المنصوص عليها بالمادة ٧٩ من هذا القانون ولا تتدخل الوهبة وما يقتنوله من طعام في حساب الحد الأدنى للأجر .

مادة ٣٣ - تؤدي الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة للعامل بالعملة المتداولة قانوناً .

مادة ٣٤ - تؤدي الأجور في أحد أيام العمل وفي مكانه مع مراعاة الأحكام التالية :

- ( أ ) العمال المقيمون بأجر شهري تؤدي أجورهم مرة على الأقل في الشهر .
- ( ب ) إذا كان الأجر بالقطعة واستلزم العمل مدة تزيد على أسبوعين وجب أن يحصل العامل كل أسبوع على دفعة تحت الحساب تناسب ما أتمه من العمل وأن يؤدي له باقي الأجر خلال الأسبوع التالي لتسليم ما كلف به .
- ( ج ) في غير ما ذكر من الأحوال السابقة تؤدي للعمال أجورهم مرة كل أسبوع على أنه يجوز أن تؤدي لهم مرة كل أسبوعين أو كل شهر إذا وافقوا كتابة على ذلك .

مادة ٣٥ - لا تبرأ ذمة صاحب العمل من أجر العامل إلا إذا وقع العامل بما يفيد استلام الأجر في السجل المعد لذلك أو في كشوف الأجور أو إيصال خاص معد لهذا الغرض على أن تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الأجر .

مادة ٣٦ - إذا حضر العامل إلى مقر عمله في الوقت المحدد للعمل وكان مستعداً لمباشرة العمل وحالت دون ذلك أسباب ترجع إلى صاحب العمل اعتبر كأنه أدى عمله فعلاً واستحق أجره كاملاً .

أما إذا حضر وحالت بينه وبين مباشرة عمله أسباب قهرية خارجة عن إرادة صاحب العمل استحق نصف أجره .

مادة ٣٧ - لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملا بالأجر الشهري إلى فئة عمال المياومة أو العمال المعيّنين بالأجر الأسبوعي أو بالساعة أو بالقطعة إلا بموافقة العامل كتابة ويكون للعامل في حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التي كسبها في المدة التي قضّاها بالأجر الشهري .

ملءة ٢٨ — اذا أنتهت علاقة العمل أدى للعامل أجره وكافه المبالغ المستحقة له فوراً الا اذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب في هذه الحالة على صاحب العمل أداء أجر العامل وجميع مستحقاته في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ ترك العمل .

مادة ٣٩ - لا يجوز إلزام العامل بشراء أغذية أو سلع من محل معينة أو مما ينتجه صاحب العمل .

مادة ٤٠ — لا يجوز لصاحب العمل أن يقطع من أجر العامل أكثر من ١٠٪/١٠٠ وفاء لما يكون قد أقرضه من مال أثناء سيران العقد ، ولا أن يتقاضى عن هذه القروض أية فائدة ويسرى ذلك الحكم على الأجور المدفوعة مقدما .

مادة ٤١ - لا يجوز الحجز أو النزول عن الأجور المستحقة للمعامل بالنسبة للتسعة الجنيهات الأولى شهريا أو الثلاثين قرشا الأولى يوميا إلا في حدود الربع وذلك لدين نفقة أو أداء هذه المبالغ المستحقة عما تم توريده له ولن يعوله من ماكل وملبس أما ما زاد على ذلك فيجوز النزول عنه أو الحجز عليه من أجل أى دين لا يزيد على الربع وعند التراحم يقدم دين النفقة •

وتسرى الأحكام المتقدمة على المبالغ المستحقة للعامل طبقاً لأحكام هذا القانون .

وفي حالة اقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لأحكام هذا الفصل يحسب

الجزء القابل للفرز عنه أو الحجز عليه منسوباً الى ما يبقى من الأجر بعد طرح المبالغ المتقطعة منه .

مادة ٤٢ - مع عدم الإخلال بأى نظام أفضل يمنح العاملون بالمشاة التى يعمل بها خمسة عمال فأكثر من تاريخ صدور هذا القانون أو من تاريخ التعمين لن يعين بعد هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٪ من الأجر الذى تحسب على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعى بحد أدنى جنيهاً ، ويحد أقصى سبعة جنيهاً وذلك لمدة عشرين عاماً من تاريخ استحقاق أول علاوة تطبيقاً لحكم هذه المادة (١) .

ويجوز لصاحب العمل حرمان العامل من كل العلاوة السنوية أو من جزء منها وذلك طبقاً لما تتضمنه لائحة الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٥٩ من هذا القانون التى تحدد الضوابط السلوكية والوظيفية لأحقية صرف العلاوة الدورية .

### الفصل الثالث - الإجازات

مادة ٤٣ - تكون مدة الإجازة السنوية ٢١ يوماً بأجر كامل لن أمضى فى الخدمة سنة كاملة تتراد إلى شهر متى أمضى العامل فى الخدمة عشر سنوات متصلة . كما تكون الإجازة لمدة شهر فى السنة لن تجاوز الخمسين . تقتصر الإجازة السنوية فى السنة الأولى من خدمة العامل على خمسة عشر يوماً ولا يمنحها الا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ التحاقه بالعمل .

(١) درج المشرع المصرى قبل صدور قانون العمل القائم على تقرير علاوات للعاملين بالقطاع الخاص . ومن ذلك القوانين أرقام ٤٣ لسنة ١٩٧٦ و ١٥ لسنة ١٩٧٧ و ١٦ لسنة ١٩٧٧ و ٢٥ لسنة ١٩٧٨ و ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ . وقد قضت محكمة النقض بأن مؤدى نصوص هذه القوانين أن العلاوات المقررة بها انما يستفيد منها العاملون بالقطاع الخاص الذين تطبق عليهم أحكام قانون العمل ، فلا تنسحب أحكامها على العاملين بالقطاع العام ( نقض مبدئى ١٩٨٣/٢/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ١٨٤٠ ) .



ويجوز بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب زيادة مدة  
الاجازة بمقدار سبعة ايام في السنة على الأكثر بالنسبة للعمال الذين  
يعملون في الأعمال الشاقة أو الخطرة أو في المناطق النائية التي يحددها  
القرار .

• **ولا يجوز للعامل القبول عن اجازته •**

مادة ٤٤ - للعامل أن ينقطع عن العمل لسبب عارض لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام خلال السنة وتحسب الاجازة العارضة من الاجازة السنوية المقررة للعامل .

مادة ٥٠ - يحدد صاحب العمل مواعيد الاجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل ، وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على اجازة سنوية مدتها ستة أيام متصلة على الأقل .

وللعامل الحق في تحديد موعد اجازته السنوية اذا كان متقدما لاداء الامتحان في احدى مراحل التعليم بشرط أن يخطر صاحب العمل قبل قيامه بالاجازة بأسبوعين على الأقل .

وبيجوز بناء على طلب كتابي من العامل ضم مدة الاجازة السنوية  
فيما زاد على الستة ايام المشار اليها بشرط ألا تزيد بأية حال على ثلاثة  
اشهر .

ولا يسرى حكم تجزئة الاجازة أو ضمها أو تأجيلها بالنسبة للأحداث .

مادة ٤٦ - لصاحب العمل أن يحرّم العامل من أجره عن مدة الاجازة أو يسترد ما أدّاه له من أجر عنها إذا ثبت استغفاله خلالها لحساب صاحب عمل آخر .

مادة ٤٧ - للعامل الحق في الحصول على أجره من أيام الاجازة المستحقة له في حالة تركه العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على اجازة عنها .

مادة ٤٨ - لكل عامل الحق في اجازة بأجر كامل في الاعياد التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب عن ألا تزيد على ثلاثة عشر يوما في السنة <sup>(١)</sup> .

ولصاحب العمل تشفيل العامل في هذه الأيام بأجر مضاعف اذا اقتضت ظروف العمل ذلك .

مادة ٤٩ - يجوز لصاحب العمل أن يمنح العامل الذي أمضى في خدمته ثلاث سنوات متصلة اجازة بنصف أجر لمدة أقصاها شهر لأداء فريضة الحج أو لزيارة بيت المقدس وتكون هذه الاجازة مرة واحدة طوال مدة خدمته .

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أيام الاعياد التي تعتبر اجازة بأجر كامل للعمال ( الوقائع المصرية في ١٣/٥/١٩٨٢ - العدد ١١١ ) وقضت مادته الاولى على ما يأتى :  
« تعتبر اجازة بأجر كامل للعامل أيام الاعياد التالية :

- ١ - اليوم الاول من شهر محرم ( عيد رأس السنة الهجرية ) .
- ٢ - اليوم الثانى عشر من شهر ربيع الاول ( المولد النبوى الشريف ) .
- ٣ - اليومان الاول والثانى من شهر شوال ( عيد الفطر ) .
- ٤ - الايام التاسع والعاشر والحادى عشر من شهر ذى الحجة ( الوقوف بعرفات واول وثانى أيام عيد الاضحى ) .
- ٥ - يوم شم النسيم .
- ٦ - اليوم الخامس والعشرين من شهر أبريل ( عيد تحرير سيناء ) .
- ٧ - يوم أول مايو ( عيد العمال ) .
- ٨ - اليوم الثامن عشر من شهر يونيو ( عيد الجلاء ) .
- ٩ - اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليو ( عيد الثورة ) .
- ١٠ - اليوم السادس من شهر أكتوبر ( عيد القوات المسلحة ) « .

مادة ٥٠ - للعامل الذي يثبت مرضه الحق في اجازة مرضية بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره عن الـ ٩٠ يوما الأولى تتراد بعدها الى ٨٥٪ عن الـ ٩٠ يوما التالية وذلك خلال السنة الواحدة .

واستثناء من حكم الفقرة الأولى يكون للعامل الذى يثبت مرضه فى المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ و ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الحق فى اجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة. على النحو التالى :

شهر بأجر كامل ثم ثمانية أشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره ثم ثلاثة أشهر بدون أجر إذا قررت الجهة الطبية المختصة اعتقال شغائه .

وللعامل أن يستفيد متجمد اجازته السنوية الى جانب ما يستحقه من اجازات مرضية كما له أن يطلب تحويل الاجازات المرضية الى اجازة سنوية اذا كان له رصيد من الاجازات السنوية يسمح بذلك .

ولا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل بسبب المرض إلا بعد استنفاد المدة المشار إليها .

**مادة ٥١ -** استثناء من حكم المادة السابقة يمنح العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة اجازة مرضية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى ممارسة عمله أو يتبين عجزه عزا كاملا عن مواولة أية مهنة أو عمل .

ویمصدر بتحديد هذه الأمراض قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

مادة ٥٢ - مع عدم اخلال بأحكام قانون التأمين الاجتماعي تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة وللعامل أن يثبت عكس ذلك بشهادة طبية وفي هذه الحالة يجوز لأي من الطرفين أن

يطلب من الجهة الادارية المختصة احالة الموضوع الى لجنة تحكيم طبي ينظم تشكيلها واجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الرسوم المستحقة التي لا يزيد حدما الأقصى على مائة قرش قرار من وزير الدولة للقوى العاملة بالاتفاق مع الوزير المختص (١) .

وعلى الجهة الادارية المختصة اخطار كل من العامل وصاحب العمل أو المنشأة بنتيجة التحكيم الطبي فور وصوله اليها وعلى كل من الطرفين تنفيذ ما يترتب على قرار التحكيم من التزامات .

وفي جميع الأحوال لا يجوز فصل العامل أو انتهاء عقده لعدم اللياقة الصحية الا طبقا لما ينص عليه قانون التأمين الاجتماعي المعمول به .

ولا يجوز انتهاء العقد للتقاعد من جانب صاحب العمل الا ببلوغ العامل سن الستين على الأقل مع عدم الاخلال بأحكام قانون التأمين الاجتماعي .

ويكون اثبات السن في حالة تعذر اثباته بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها بشهادة طبية ، ويجوز لأي من الطرفين اللجوء الى التحكيم الطبي سالف الذكر لحسم النزاع الذي يثار بينهما في هذا الشأن .

مادة ٥٣ - السلطة الطبية المختصة أو لطبيب الهيئة العامة للتأمين الصحي منع العامل المخالط لمرضى بمرض معد من مزاوله عمله لمدة المناسبة ولا تحسب هذه المدة من اجازة العامل ويصرف عنها الأجر بالكامل .

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن التحكيم الطبي ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٢٤ - العدد ١٤٦ ) .

### الفصل الرابع - تنظيم علاقات العمل الفردية

**مادة ٥٤ -** لا يجوز لصاحب العمل أن يخرج على القيود المشروطة في الاتفاق أو أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه إلا إذا دعت الضرورة الى ذلك منعا لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة وله أن يكلف العامل بعمل غير المتفق عليه إذا كان لا يختلف عنه اختلافا جوهريا بشرط عدم المساس بحقوقه المادية .

**مادة ٥٥ -** على صاحب العمل أن ينشئ ملفا لكل عامل يذكر فيه اسمه ومهنته ودرجة مهارته ومحل اقامته وحالته الاجتماعية وتاريخ ابتداء خدمته وأجره وبيان ما يدخل عليه من تطورات والجزاءات التي وقعت عليه وبيان بما حصل عليه من أجازات وتاريخ انتهاء خدمته وأسباب ذلك .  
وعليه أن يودع في الملف محاضر التحقيق وتقارير رؤسائه عن عمله وأية أوراق أخرى تتعلق بخدمة العامل .

وعليه أن يحتفظ بالملف المذكور لمدة سنة على الأقل تبدأ من تاريخ انتهاء علاقة العمل .

**مادة ٥٦ -** يلتزم صاحب العمل بنقل العامل من الجهة التي تم التعاقد معه فيها الى مكان العمل كما يلتزم بإعادته الى تلك الجهة خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء عقد العمل لأحد الأسباب المبينة في القانون أو أثناء فترة الاختبار الا اذا رفض العامل كتابة العودة خلال المدة المذكورة .

فاذا لم يقم صاحب العمل بذلك وجب على الجهة الادارية اذا تقدم اليها العامل في نهاية المدة المذكورة اعادته الى الجهة التي تم التعاقد معه فيها على نفقاتها ويجوز لهذه الجهة استرداد ما أنفقته بطريق الحجز الاداري .

مادة ٥٧ - إذا عهد صاحب العمل الى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضمنا معه في ذلك (١) .

## الفصل الخامس - واجبات العاملين وتأمينهم

### مادة ٥٨ - يجب على العامل :

- ١ - أن يؤدي العمل بنفسه تبعا لتوجيه وإشراف صاحب العمل وطبقا لما هو محدد بالمقد ووفقا لأحكام القانون وأنظمة العمل وعقوده الجماعية وأن يبذل في تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد .
- ٢ - أن ياتمر بأوامر صاحب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه الذي يدخل في عمله أو مهنته إذا لم يكن في هذه الأوامر ما يخالف العقد أو القانون أو الآداب ولم يكن في اطاعتها ما يعرض للخطر .
- ٣ - أن يحرص على وسائل الانتاج وأدوات العمل الموضوعة تحت تصرفه وأن يحافظ عليها بحرص وعناية الشخص المعتاد وأن يقوم بجميع الإجراءات الضرورية لحفظها وسلامتها .

(١) قضت محكمة النقض بأن المساواة بين عمال صاحب العمل لا تكون واجبة الا عند تساويهم في ظروف العمل والتكافؤ في المؤهلات والخبرة والاقدمية ( نقض مدنى ١٩٨٣/١/٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ١٧٨٩ ) . وقضت بأن التسمية المقصودة لا يمكن أن تسلب صاحب العمل حقه في تنظيم إدارته على النحو الذى يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشأته ، ولا وجه للحد من سلطته في هذا الشأن طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد في الاساءة الى عماله ( نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٢٠ - المرجع السابق - رقم ١٧٨٨ ) . وقضت بأن هذه المساواة لا تكون الا في الحقوق التى يكفلها القانون فلا يصح أن تتخذ سبيلا الى مناهضة أحكام القانون أو مخالفتها ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٧ - المرجع السابق - رقم ١٨٠٠ ) .



الا يقتطع من أجره وفاء للفرامات التي يوقعها أكثر من أجر خمسة أيام في الشهر الواحد أو أن يوقفه مدة تزيد على خمسة أيام في الشهر الواحد .

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من ثلاثين يوما بالنسبة الى العمال الذين يتقاضون أجورهم شهريا وبأكثر من خمسة عشر يوما بالنسبة الى العمال الآخرين .

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية عن فعل لم يرد بلائحة تنظيم العمل والجزاءات ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات التأديب (١) .

مادة ٦١ - لا يجوز فصل العامل الا اذا ارتكب خطأ جسيما ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية :

١ - اذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة (٢) أو قدم شهادات أو توصيات مزورة .

٢ - اذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه .

٣ - اذا لم يراع العامل التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمال

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات التأديب ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن تراخي الطبيب المتعاقد مع صاحب العمل في تقديم ترخيص من نقابة الاطباء بمزاولة العمل بالشركة لا يعنى انتحاله لشخصية غير صحيحة ( نقض مدنى ٢٨/١٢/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٨٣٦ ) .



والمشاة رغم انذاره كتابة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلنة في مكان ظاهر .

٤ - إذا تغيب العامل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية على أن يسبق الفصل انذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية .

٥ - إذا لم يقيم العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل •

٦ - إذا أغشى العامل الأسرار الخاصة بالمنشأة التي يعمل فيها .

٧ - إذا حكم على العامل نهائيا في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب المسماة .

٨ - إذا وجد أثناء العمل في حاة سكر بين أو متأثرا بما تعاطاه من مادة مخدرة .

٩ - إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو المدير المشقوق أو إذا وقع منه اعتداء جسيم على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو

مادة ٦٢ - إذا نسب الى العامل ارتكاب خطأ تأديبي يستوجب معاقبته بالفصل وجب على صاحب العمل قبل أن يصدر قراره بالفصل أن يتقدم بطلب بذلك الى لجنة ثلاثية تشكل على النحو التالي :

(أ) مدير مديرية القوى العاملة أو من ينييه • رئيسها

(ب) ممثل للعمال تختاره المنظمة النقابية المعنية •

(ج) صاحب العمل أو من يمثله

ويتعين على صاحب العمل أن يرغق بالطلب ملف خدمة العامل ومذكرة بأسباب طلب الفصل .

مادة ٦٣ - تتولى اللجنة بحث الطلب في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديمه ويقوم رئيس اللجنة باخطار كل من العامل وصاحب العمل وممثل العمال بموعد ومكان انعقاد اللجنة ، ويتم هذا الاخطار بخطاب مسجل يعلم الوصول في مدى ثلاثة أيام من تاريخ ورود الطلب لسكرتارية اللجنة ، ويقوم مقام الاخطار توقيع صاحب الشأن بالمعلم .

وفي حالة عدم حضور صاحب العمل أو ممثليه رغم اخطاره يعتبر الطلب المقدم منه كأن لم يكن . وإذا تخلف ممثل العمال للتعامل أن يمثل في اللجنة بنفسه أو بمن يختاره فإذا تخلف الممثل ومن يمثله عن الحضور رغم الاخطار جاز لرئيس اللجنة الموافقة على إيقاف صرف الأجر .

ويعاد اخطار العامل وممثل العمال بميعاد آخر لانعقاد اللجنة فإذا تخلفا بنظر الطلب في غيبتها .

وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل وأوجه دفاعه ولها أيضا الاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على كافة المستندات والأوراق والبيانات والسجلات التي ترى لزوما لها .

مادة ٦٤ - يكون قرار اللجنة استشاريا ويصدر بأغلبية الآراء . وتحرر اللجنة محضرا من أصل وصورتين تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من أقوال ويوضح بالحضر رأى كل عضو مسببا وتسلم صورة لصاحب العمل لايداعها ملف خدمة العامل وتسلم الصورة الثانية لممثل العمل لحفظها في ملفات المنظمة النقابية ويودع أصل المحضر بمكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل .

مادة ٦٥ - لا يجوز لصاحب العمل فصل العامل قبل العرض على

اللجنة الثلاثية المشار إليها في المادة ٦٢ والا اعتبر قراره كأن لم يكن مع التزامه بأجر العامل •

مادة ٦٦ - للعامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل ويقدم الطلب الى الجهة الادارية المختصة التي يقسم في دائرتها محل العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ اخطار صاحب العمل للعامل بذلك بكتاب مسجل وتتخذ هذه الجهة الاجراءات اللازمة لتسوية النزاع وديا ، فاذا لم تتم التسوية تعين عليها أن تحيل الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ تقديمه الى قاضي الأمور المستعجلة بالحكمة التي يقع في دائرتها محل العمل أو قاضي المحكمة الجزئية المختص بشئون العمل بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة في المدن التي أنشئت أو تنشأ بها هذه المحاكم وتكون الاحالة مشفوعة بمذكرة من خمس نسخ تتضمن ملخصا للنزاع وحجج الطرفين وملاحظات الجهة الادارية المختصة •

وعلى قلم كتاب المحكمة أن يقوم في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ احالة الطلب الى المحكمة بتحديد جلسة لنظر طلب وقف التنفيذ في ميعاد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ تلك الاحالة ويخطر بها العامل وصاحب العمل والجهة الادارية المختصة ويرافق الأخطار صورة من مذكرة هذه الجهة ، ويكون الاخطار بكتاب مسجل •

وعلى القاضي أن يفصل طلب وقف التنفيذ في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه نهائيا • فاذا أمر بوقف التنفيذ الزم صاحب العمل في الوقت ذاته أن يؤدي الى العامل مبلغا يعادل أجره من تاريخ فصله وعلى القاضي أن يحيل القضية الى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل أو المحكمة المختصة لنظر شئون العمال في المدن التي توجد بها هذه المحاكم وعلى هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بالتعويض اذا كان له محلاً وذلك على وجه السرعة خلال مدة لا تتجاوز

شهرًا من تاريخ أول جلسة وإذا لم يتم الفصل في الدعوى الموضوعية خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة جاز لصاحب العمل بدلا من صرف الأجر للعامل أن يودع مبلغا يعادل الأجر خزانة المحكمة حتى يفصل في الدعوى .

وتخصم المبالغ التي يكون العامل قد استولى عليها تنفيذا لحكم قاضي الأمور المستعجلة أو من خزانة المحكمة من مبلغ التعويض الذي يحكم له به أو من أية مبالغ أخرى تكون مستحقة له . ويجب على المحكمة أن تقضى بإعادة العامل المفصول الى عمله إذا كان فصله بسبب نشاطه النقابي .

ويكون عبء اثبات أن الفصل لم يكن لذلك السبب على عاتق صاحب العمل .

وتطبق القواعد الخاصة باستئناف الأحكام المنصوص عليها في القوانين المعمول بها على الأحكام الصادرة في الموضوع ويكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام <sup>(١)</sup> وعلى المحكمة أن تفصل فيه خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ أول جلسة .

مادة ٦٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) إذا نسب الى العامل ارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو أي جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه احتياطيا ،

(١) قضت محكمة النقض أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ( المراقبة للمادة ٦٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ) قصد به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الاوضاع الواردة فيها ، وما عداها باقى على أصله ، ويلزم في استئناف الاحكام الصادرة فيها اتباع القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ( نقض مدنى ١٩٨١/١١/١٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثامن - فقرة ١٨١٦ ) .

وعليه أن يعرض الأمر على اللجنة المشار إليها في المادة ٦٢ خلال ثلاثة أيام من تاريخ الوقف<sup>(١)</sup> .

وعلى هذه اللجنة أن تثبت في الحالة المعروضة خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب ، فإذا وافقت على الوقف يصرف العامل نصف أجره ، أما في حالة الموافقة على الوقف فيصرف أجر العامل كاملاً ، فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببرأته وجب إعادته إلى عمله والا اعتبر عدم إعادته فصلاً تصفياً .

وإذا ثبت أن اتهام العامل كذب بتعبير صاحب العمل أو وكيله وجب إداء باقى أجره عن مدة الوقف ، ويجب على السلطة المختصة أو المحكمة إذا ما تبين لها هذا التدبير أن تشير إليه في قرارها أو حكمها .

وكذلك يستحق العامل باقى أجره عن مدة الوقف إذا حكم ببرأته .

مادة ٦٨ - إذا تسبب العامل في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك .

ولصاحب العمل بعد إجراء التحقيق وإخطار العامل أن يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة

---

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٦٧ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جنائية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها في هذا الشأن ، لم يقيد سلطة رب العمل في إجراء فصل العامل اكتفاء بالتحقيق الإداري إذا قدر أن مصلحة منشأته تقتضى ذلك وأن ما وقع من العامل يكفى في إنهاء العلاقة العقدية بالفسخ طبقاً لما تقتضى به المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ( نقض مدنى ١٩٨٠/١/١٩ - مدونتتنا الذهبية - العدد الأول - رقم ٩٠٦ ) .

أيام في الشهر الواحد ويجوز للمامل أن يتظلم من تقدير صاحب العمل أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٧٧ فإذا كان صاحب العمل يستخدم أقل من خمسين عاملاً يكون التظلم أمام اللجنة المشار إليها بالمادة ٦٢ من هذا القانون .

ويكون قرار اللجنة في المالتين قابلاً للطعن فيه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها محل العمل — فإذا لم يقض لصاحب العمل بالبلغ الذي قدره للاتلاف أو قضى له بأقل منه وجب عليه رد ما اقتطع دون وجه حق خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ قبوله قرار اللجنة .

ولا يجوز لصاحب العمل أن يستوفي مستحقاته بطريق الاقتطاع وفقاً لحكم هذه المادة إذا بلغ مضعوة أجر شهرين .

مادة ٦٩ — لا تخط الأحكام الواردة بهذا الفصل بالضمائم المقررة بقاتون النقابات العمالية لأعضاء مجالس إدارة المنظمات النقابية ، كما تسرى تلك الضمانات على أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين عن العمال .

مادة ٧٠ — يجب على صاحب العمل قيد الجزاءات المالية التي توقع على العمال في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها واسم المامل ومقدار أجره وأن يفرّد لها حساباً خاصاً ويكون التصرف فيها طبقاً لما يقرره وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال (١) .

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن التصرف في حصيلة أموال الجزاءات المالية الموقوفة على العمال ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ العدد ٣٦ تاريخ ٢٠/٢/١٩٨٢ )

### الفصل السادس - انقضاء علاقة العمل

مادة ٧١ - تنتقض علاقة العمل لأحد الأسباب الآتية :

- أولا : ( أ ) انتهاء مدة العقد إذا كان محدد المدة .
- ( ب ) انتهاء الموسم إذا كان العمل موسميا .
- ( ج ) انتهاء العمل المرضى أو المؤقت .

ثانيا : وفاة العامل حقيقة أو حكما ويكون تقرير وفاة العامل حكما بموجب حكم قضائي نهائي .

ثالثا : استقالة العامل ويعتبر في حكم الاستقالة انقطاع العامل عن عمله أكثر من عشرة أيام متصلة أو عشرين يوما متقطعة خلال السنة الواحدة دون عذر مقبول بشرط أن يتم انذار العامل بعد انقطاعه خمسة أيام في الحالة الأولى وغيابه عشرة أيام في الحالة الثانية ، ويتعين في هذه الحالة عرض أمر العامل على اللجنة المشار إليها في المادة ٦٢ (١) .

رابعا : عجز العامل عجزا كلياً عن أداء عمله الأصلي أو عجزه عجزا جزئيا مستديما متى ثبت عدم وجود أى عمل آخر ، على أن يثبت

(١) قضت محكمة النقض بأنه لئن كان الاعتقال - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع فيعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا على العامل بيد أنه لما كانت هذه الاستحالة وقتية بطبيعتها فإنه لا يترتب عليها الا وقف العقد وتأجيل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه في ذمة العامل لأن انفساخ عقد العمل بقوة القانون لا يقع الا بالاستحالة النهائية .. ولا يسأل من ذلك أن يكون الاعتقال راجعا الى تصرفات العامل ... ( نقض مدنى ١١/٤/١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٨٤٢ ) .

عدم وجود العمل الآخر طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي (١) .

خامسا : ثبوت عدم الصلاحية خلال فترة الاختبار .

مادة ٧٢ - إذا كان المقدد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه

بعد انقضاء مدته اعتبر المقدد مجددا لمدة غير محددة (٢) .

ويعتبر التجديد لمدة غير محددة أيضا ولو حصل بتعاقد جديد يشمل

شروطا جديدة .

ويستثنى من ذلك الأعمال العرضية والمؤقتة والموسمية .

ولا تسرى الأحكام المتقدمة على عقود عمل الأجانب .

مادة ٧٣ - إذا توفى العامل وهو في الخدمة يصرف صاحب العمل

(١) قضت محكمة النقض بأن المقصود بالعجز المبرر لانتهاء العقد

هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على أعمال أخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزا كاملا بل يكفي أن يكون غير قادر على أداء ذات العمل المتفق عليه ، ولا يلتزم رب العمل بإسناد عمل آخر إليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن رفض الطاعنة إسناد عمل خفيف إلى المطعون ضده غير العمل المتفق عليه ، تنفيذا لتوصية الأطباء يعتبر خطأ تلتزم الطاعنة بالتعويض عما يكون قد نتج عنه من ضرر ، فانه يكون قد خالف القانون ( نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٣٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - رقم ٩١٧ ) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن تحديد رب العمل منا معينة لتقاعد

عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أى من الطرفين فإذا استمر العامل في عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرر ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاين - رقم ١٨٠٨ ) .



لأسرته ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى قدره خمسون جنيها كما يصرف منحة تعادل أجر العامل كاملا عن الشهر الذى توفى فيه والشهرين التالين له طبقا لقواعد قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

كما يلتزم صاحب العمل بنفقات تجهيز ونقل الجثة الى الجهة التى استقدمه منها ما لم تطلب أسرته نقله الى جهة أخرى وعلى نفقتها ويخصم ما تحمله صاحب العمل من مصروفات الجنازة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة •

مادة ٧٤ - على صاحب العمل أن يعطى العامل مجانا فى نهاية عقده بناء على طلبه شهادة يبين فيها تاريخ دخوله فى الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع العمل الذى يؤديه ويبين فيها أيضا قيمة الأجور والمزايا الأخرى أن وجدت وللعامل أن يحصل مجانا شهادة تحديد خبرته وكفاءته المهنية وذلك أثناء سريان العقد •

وعلى صاحب العمل أن يرد للعامل ما يكون قد أودعه لديه من أوراق أو شهادات فور طلبها •

مادة ٧٥ - يستحق العامل عن مدة عمله سن الستين مكافأة بواقع أجر نصف شهر كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وذلك إذا لم تكن له حقوق من هذه المدة وفقا لتأمين الشيخوخة • والعجز والوفاة المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

## الباب الرابع

### علاقات العمل الجماعية

#### الفصل الأول - التشاور والتعاون

**مادة ٧٦ -** يشكل بقرار من رئيس الجمهورية مجلس استشارى اعلى للعمل برئاسة وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب يضم أعضاء بحكم وظائفهم وعددا متساويا من أعضاء يمثلون اتحادات أصحاب الأعمال وأعضاء يمثلون العمال ويحدد القرار اختصاصات هذا المجلس .

**مادة ٧٧ -** تشكل لجان استشارية مشتركة فى المنشآت التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر تتكون من ستة أعضاء نصفهم يمثلون المنشآت والنصف الآخر يمثلون العمال ، ويكون اختيار ممثلى العمال من بين عمال المنشأة بمعرفة اللجنة النقابية فى بداية كل سنة ويراعى تمثيلهم لجميع أقسام العمل على قدر الامكان .

ويجوز للجنة أو لندوب العمال أو للمنشأة دعوة مندوب عن الجهة الادارية المختصة لحضور جلساتها خلال نظر الموضوعات التى يختلف عليها .

وعلى اللجان المذكورة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكوينها أن تضع لائحة داخلية تنظم طريقة اختيار رئيسها على أن يتأولب أصحاب الأعمال والعمال رئاسة اللجنة وفى الحالات التى يدعى فيها مندوب من الجهة الادارية تكون له الرئاسة كما تبين اللائحة طريقة تنظيم الاجتماعات ومواعيد ومكان انعقادها ، وتعتمد هذه اللائحة من الجهة الادارية المختصة .

فاذا لم تشكل هذه اللجنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ القانون قامت الجهة الادارية المختصة باختيار أعضائها .



ويجوز لصاحب العمل أن ينيب عنه في إبرام العقد اتحاد الصناعات أو الغرفة التجارية أو أية منظمة ينتمى إليها •  
كما يحق لمنظمات أصحاب الأعمال إبرام هذا العقد ممثلين لأصحاب الأعمال •

مادة ٨١ — إذا تعددت المنظمات النقابية التي تكون طرفا في عقد العمل الجماعي يجب أن تكون ممثلة لصناعات أو هيئات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو مشتركة في إنتاج واحد •

مادة ٨٢ — يجب أن يكون عقد العمل الجماعي مكتوبا والا كان باطلا •

كما يجب أن يوافق عليه ثلثا أعضاء مجلس إدارة المنظمة النقابية المتعاقدة •

مادة ٨٣ — لا يكون العقد الجماعي ملزما إلا بعد مراجعته وتقيده لدى الجهة الإدارية المختصة ، فإذا اعترضت هذه الجهة على العقد وجب عليها أن تبلغ ذوى الشأن بأسباب هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه إليها فإذا لم تعترض الجهة الإدارية خلال مدة الاعتراض اعتبر العقد نافذا •

ويجوز لأى من طرفى العقد الطعن في قرار الجهة الإدارية أمام المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها مقر الجهة الإدارية خلال ٣٠ يوما من تاريخ الاعتراض •

ويعطى ذوى الشأن مستخرجا منها بعد أداء الرسوم المستحقة التي يصدر بتخديدها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب (١) •

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣١ لسنة ١٩٨٢ في شأن الرسم المستحق عن طلب مستخرجات من عقد العمل الجماعي ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) •

**مادة ٨٤ -** يجوز لغير المتعاقدين من المنظمات النقابية أو أصحاب الأعمال أو المنظمات الممثلة لهم الانضمام إلى العقد بعد قيده وذلك بناء على اتفاق بين طرفي العمل طالبي الانضمام دون حاجة إلى موافقة المتعاقدين الأصليين ويكون الانضمام بطلب يقدم إلى الجهة المختصة موقعا عليه من الطرفين •

#### **مادة ٨٥ - تسرى أحكام عقد العمل الجماعي على :**

( أ ) المنظمات النقابية وأصحاب الأعمال أو المنظمات الممثلة لهم أو المنشآت التي تكون طرفاً في العقد وقت إبرامه أو ينضون إليه بعد إبرامه على الوجه المبين في المادة السابقة وكذلك المنظمات التي تمل محل المنظمات المتعاقدة ومن يحل محل أصحاب الأعمال المتعاقدين •

( ب ) العمال المنضمين لنظمة نقابية تكون طرفاً في العقد أو الاتفاق أو لنظمة نقابية تكون قد انضمت إليه بعد إبرامه •

ويظل العمال الذين تسرى عليهم أحكام هذه المادة خاضعين لأحكام العقد أو الاتفاق طوال مدته ولو انسحبوا من عضوية هذه النقابات قبل انتهاء هذه المدة •

**مادة ٨٦ -** يقع باطلا كل شرط في عقد العمل الجماعي يخالف حكماً من أحكام هذا القانون ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للمعامل •

**مادة ٨٧ -** يقع باطلا كل شرط في عقد العمل الجماعي يكون من شأنه الإخلال بالأمن أو الإضرار بمصلحة البلاد الاقتصادية أو يكون مخالفاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو النظام العام والآداب العامة •

**مادة ٨٨ -** لكل من طرفي العقد الجماعي أن يطلب الحكم بانتهائه إذا طرأت على ظروف العمل تغييرات جوهرية تسوغ هذا الانهاء بشرط أن تكون قد مضت على تنفيذ العقد سنة على الأقل •

مادة ٨٩ - يجوز إبرام عقد العمل الجماعي لمدة محدودة أو للمدة اللازمة لانتهاء مشروع معين على ألا تزيد المدة في أي من الحالتين على ثلاث سنوات.

فإذا انقضت المدة اعتبر العقد مجدداً تلقائياً لسنة أخرى ما لم ينص العقد على خلاف ذلك .

وينتهي العقد بانتهاء محته الأصلية أو المجددة إذا قام أحد الطرفين بإبلاغ الطرف الآخر والجهة الإدارية المختصة قبل نهاية المدة بشهر على الأقل برغبته في الإنهاء.

وإذا تحدد أحد طرفي العقد فلا يترتب على انقضاءه بالنسبة إلى أحدهم انقضاءه بالنسبة للباقيين .

مادة ٩٠ - يجب التأسيس بمسجل القيد بما يطرأ على العقد من انقضاء أو تحديد أو انتهاء أو انقضاء .

مادة ٩١ - تسرى أحكام العقد الجماعى الذى تبرمه المنظمة النقابية على جميع عمال المنشأة ولو لم يكن بعضهم أعضاء فى المنظمة النقابية بشرط ألا يقل عدد العمال المنتمين للمنظمة النقابية عن نصف عدد العمال الذين يعملون بالمنشأة وقت إبرام العقد .

مادة ٩٣ - للمنظمات النقابية التي تكون طرفا في عقد العمل الجماعى أن ترفع جميع الدعاوى الناشئة عن الاخلال بهذا العقد وذلك لمصلحة أى عضو من أعضائها دون حاجة الى توكل منه بذلك .

ويجوز لهذا العضو التدخل في الدعوى المرفوعة منها كما يجوز له رفع هذه الدعوى مستقلا عنها •

### الفصل الثالث - التسوية الودية والتحكيم في منازعات العمل الجماعية

مادة ٩٣ - تسرى أحكام هذا الفصل على كل خلاف أو نزاع خاص بالعمل أو بشروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع عمالهم أو فريق منهم .

مادة ٩٤ - إذا ثار خلاف مما ينطبق عليه حكم المادة السابقة كان على الطرفين المتنازعين أو ممثليهما السعي لحله وديا عن طريق المفاوضات الجماعية .

مادة ٩٥ - إذا لم يتوصل الطرفان المتنازعان الى تسوية النزاع كليا أو جزئيا أو رفض أحد الطرفين سلوك طريق المفاوضات الجماعية جاز لأى منهما طلب عرض النزاع على اللجان المحلية أو المجلس المركزى لتسوية المنازعات التى يصدر بتشكيلها وببيان اختصاصاتها واجراءاتها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب (١) .

فاذا تعذر تسوية النزاع خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب وجب احالة الأوراق الى هيئة التحكيم المختصة خلال أسبوع من تعذر التسوية .

مادة ٩٦ - إذا كان الطلب المشار اليه فى المادة السابقة مقدما من صاحب العمل وجب بأن يكون موقعا منه شخصا أو من وكيله المفوض .

أما اذا كان الطلب من العمال فيجب تقديمه من رئيس المنظمة النقابية التى ينتمون اليها بعد موافقة مجلس ادارة المنظمة النقابية فان لم يكونوا منتمين الى منظمة نقابية وجب أن يقدم الطلب من أغلبية العمال أو أغلبية

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ فى شأن اللجان المحلية والمجلس المركزى لتسوية المنازعات الجماعية ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٢/١٣ - العدد ٣٦ تابع ) .





ويحضر الطرفان أمام هيئة التحكيم شخصيا أو بوكيل عن كل منهما .  
وللهيئة أن تقرر سماع شهود بعد تطليغهم اليمين القانونية وندب أهل  
الخبرة ومعاينة المصانع ومحال العمل والاطلاع على جميع المستندات  
ودفاتر الحسابات الخاصة بالنزاع واتخاذ الاجراءات التي تمكنها من  
الفصل فيه .

وللهيئة توقيع الجزاءات المقررة في القوانين النافذة عن تخلف أحد  
الخصوم عن ايداع المستندات والمذكرات المؤيدة لدفاعه أو تخلف الشاهد  
دون عذر مقبول عن الحضور أو امتناعه عن أداء اليمين أو الإجابة .

**مادة ١٠٢ -** تطبق هيئة التحكيم التشريعات المعمول بها ولها أن  
تستند الى أحكام الشريعة الاسلامية والعرف ومبادئ العدالة وفقا  
للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة <sup>(١)</sup> .

---

(١) قضت محكمة النقض بأن النص على أن تطبق هيئة التحكيم  
القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها ولها أن تستند الى العرف  
ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ،  
فصد به أن هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق احكام القوانين واللوائح فيما  
يعرض عليها من منازعات بين أرباب الاعمال وعمالهم وأن لها الى جانب  
هذا الاصل الذي يجب اتباعه رخصة أجازتها لها هذه المادة هي ان تستند  
الى العرف ومبادئ العدالة في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التي لا ترتكن  
الى حقيق مقررة لعم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية  
في المنطقة ، فمتى التزمت هيئة التحكيم الاصل المقرر لها وهو تطبيق القانون  
على النزاع المعروض عليها ورات فيما قرره للعمال من حقوق ما يغنى  
عن انزيد فيها فلا سبيل الى الزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحة لها  
ولا تقريب عليها في عدم الاخذ بها ، كما انها اذا اختارت الرخصة التي  
أجازتها لها هذه المادة وقررت استنادا على العرف ومبادئ العدالة منع  
العمال المحتكين بعض الحقوق تزيد عما قرره لهم القوانين والقرارات  
التنظيمية العامة فلا تثريب عليها في ذلك . وهي في الحالتين غير مكلفة  
ببيان أسباب اختيارها لاحد وجهي الرأي في النزاع ( نقض مئذنى  
١٩٨٢/٣/٢٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ١٠٣٣ ) .

ويمصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون مسببا ويعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كاتب محكمة الاستئناف المختصة .

ولكل من طرفي النزاع أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض بالشروط والأوضاع والاجراءات المقررة في القوانين النافذة .

وعلى رئيس الهيئة إعلان طرفي النزاع بصورة من قرار التحكيم بكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

وترسل هيئة التحكيم ملف الموضوع بعد اعلان طرفي النزاع على الوجه المذكور في الفترة السابقة الى الجهة الادارية المختصة لقيد منطوق القرار في سجل خاص ، وايداع الملف بمحفوظاتها وتعطى مستخرجات منها لذوي الشأن .

مادة ١٠٢ - تطبق على القرارات الصادرة من هيئة التحكيم الأحكام الخاصة بتصحيح الأحكام وتغييرها المنصوص عليها في القوانين النافذة ، كما تطبق بشأن رد أعضاء هيئة التحكيم من غير القضاة وتنحيتهما ما يسرى على رئيس الهيئة من الأحكام الخاصة برد القضاة وتنحيتهم المنصوص عليها في تلك القوانين .

مادة ١٠٤ - يرفع ما يعرض في التنفيذ من اشكالات الى هيئة التحكيم بوصفها قاضيا للامور المستعجلة اذا كان المطلوب اجراء وقتيا ويسرى على هذه الاشكالات الاحكام الخاصة باشكالات التنفيذ الواردة في القوانين المعمول بها .

مادة ١٠٥ - لا يحول إنهاء عقد العمل أو فصل ممثلي العمال أو النقطة النقابية دون استمرارهم في أداء مهمتهم أمام اللجان المحلية أو

مجلس تسوية المنازعات أو هيئة التحكيم ما لم يقع اختيار العامل أو مجلس إدارة المنظمة على غيرهم .

مادة ١٠٦ - يحدد وزير العدل بالاتفاق مع وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب عدد هيئات التحكيم ومقارها والاختصاص المطلى لكل منها وبديل حضور الجلسات لندوبى الوزارات المعنية الممثلة ببيئات التحكيم .

### الفصل الرابع - التوقف

مادة ١٠٧ - يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة للبت فى طلبات المنشآت لوقف العمل كلياً أو جزئياً أو تغيير حجم المنشأة أو نشاطها بما قد يضى حجم العمالة بها ويحدد القرار اختصاصات هذه اللجنة والاجراءات الخاصة بها والوزارات والهيئات التى تمثل فيها .

ولا يجوز لأصحاب الأعمال وقف العمل كلياً أو جزئياً أو تغيير حجم المنشأة أو نشاطها الا بعد الحصول على موافقة هذه اللجنة .

ويلغى كل حكم يخالف هذا النص .

### الباب الخامس

#### السلامة والصحة المهنية

#### الفصل الاول - تعاريف ونطاق التطبيق

مادة ١٠٨ - يقصد بالمنشأة فى تطبيق احكام هذا الباب :

كل مشروع أو مرفق يملكه أو يديره شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص .

مادة ١٠٩ - تسرى أحكام هذا الباب على جميع المنشآت بالقطاع الخاص - ووحدات القطاع العام والجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة .

### الفصل الثانى - فى اختيار مواقع العمل وإنشائها

مادة ١١٠ - يراعى فى اختيار مواقع العمل وإنشائها توافر الاشتراطات المنصوص عليها فى القوانين المانحة للرخص رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها ، ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ، ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى والتى يصدر بتحديددها قرار من وزير الدولة للاسكان بعد موافقة وزير الدولة للصحة والقوى العاملة والتدريب ووزارة الصناعة والرى والداخلية (١) .

مادة ١١١ - تصدر التراخيص المنصوص عليها فى القوانين المشار إليها فى المادة السابقة من أجهزة الاسكان بعد أن تعرض على لجنة مكونة من الأجهزة القائمة على شؤون القوى العاملة والاسكان والصحة والصناعة بالمجالس المحلية وذلك فيما عدا المحال والمنشآت الصغيرة التى تحدد مقرار من وزير الدولة للاسكان بعد موافقة الوزراء المنصوص عليهم فى المادة السابقة فيصدر الترخيص بالنسبة إليها من أجهزة الاسكان بالمجالس المحلية دون العرض على اللجنة .

وتختص اللجنة المشار إليها كذلك بتحديد الاشتراطات الخاصة الواجب توافرها فى المحل المقدم عنه طلب الترخيص والتأكد من استيفاء هذه الاشتراطات قبل اصدار الترخيص وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢ - بتحديد المنشآت وأجهزة السلامة والصحة المهنية وجهات التدريب ( الوقائع المصرية فى ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .

ولندوبى كل من الجهات الممثلة فى اللجنة التفتيش عند انشاء المحل  
والتحقق من مراعاة اشتراطات ومستلزمات السلامة والصحة المهنية  
المقررة فى عملية الانشاء والتجهيز .

مادة ١١٢ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة الاولى  
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيرها مع جميع  
ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن من أوراق ومستندات الى الأجهزة  
القائمة على شئون الاسكان بالمجالس المحلية المختصة مع طلب الترخيص  
باقامة أو بإدارة المحل الصناعى وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة  
١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها وذلك اذا كان المحل  
الصناعى يقام أو يدار لأول مرة ، ويجب على اللجنة المنصوص عليها فى  
المادة السابقة أن تتلقى ترخيص وزارة الصناعة باقامة المنشأة الصناعية  
قبل موافقتها على منح التراخيص ويجب على وزارة الصناعة اخطار المأز  
القائم على شئون الاسكان بالمجالس المحلية بقبول أو رفض طلب الترخيص  
خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب اليها .

مادة ١١٣ - تشكل لجنة (١) برئاسة وكيل وزارة الصناعة المختص  
وعضوية وكلاء وزارات القوى العاملة ، التدريب ، الاسكان والصحة  
والرى ، وتتولى هذه اللجنة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها فى المادة  
١١١ بالنسبة الى المحال والمنشآت الصناعية التى تنشئها أو تديرها  
الوزارات أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات  
القطاع العام وتتولى اصدار التراخيص الخاصة بتلك المحال والمنشآت  
الصناعية .

مادة ١١٤ - مع عدم الاخلال بحق الأجهزة التابعة للوزارات المختلفة

(١) صدر قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٣  
بشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العمل ( الوقائع  
المرصية فى ١٩٨٣/٩/١٥ - العدد ٢١٣ ) .

في التفتيش الفني التخصصي على الحال بمراعاة أحكام المادتين رقمي ١١١ و ١١٢ يكون لوزارة القوى العاملة والتدريب والأجهزة القائمة على شئون القوى العاملة بالمجالس المحلية وحدها الاختصاص بالتفتيش على الحال الخاضعة لأحكام القوانين أرقام ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقوانين المعدلة لها .

### الفصل الثالث - تأمين بيئة العمل

مادة ١١٥ - على المنشأة توفير وسائل السلامة والصحة المعنية في أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل وأضراره وعلى الأخص ما يأتي :

( أ ) المخاطر الميكانيكية ، وهي كل ما ينشأ عن الاصطدام أو الاتصال بين جسم العامل وبين جسم صلب كمخاطر الجاني والانشئات ومخاطر الأجهزة والآلات ومخاطر وسائل الانتقال والتداول ويكفل في ذلك مخاطر الانهيار .

( ب ) المخاطر الطبيعية ، وهي كل ما يؤثر على سلامة العامل وصحته نتيجة لعوامل خطر أو ضرر طبيعي كالحرارة أو الرطوبة أو البرودة أو الكهرباء أو الاضاعة أو الضوضاء أو الإشعاعات القسرة أو الخطرة أو الاهتزازات أو زيادة أو نقص في الضغط الجوي الذي يجري فيه العمل ويكفل في ذلك مخاطر الانفجار .

( ج ) المخاطر الكيماوية ، وهي ما تحدث من تأثير مواد كيماوية مستعملة أو تتسرب الى جو العمل كالغازات أو الأبخرة أو الأتربة وما قد يوجد في بيئة العمل من سوائك ويكفل في ذلك مخاطر الحريق .

( د ) المخاطر السلبية ، وهي التي ينشأ الضرر أو الخطر من عدم توافرها كوسائل الإنقاذ والاسعاف ووسائل النظافة والتغذية .

وتحدد الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لدرء هذه المخاطر وغيرها مما يؤثر في سلامة بيئة العمل بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بعد أخذ رأى وزيرى الدولة للصحة والاسكان (١) .

مادة ١١٦ - على المنشأة اجراء الفحص الطبى الابتدائى على العامل قبل التحاقه بالعمل للتأكد من سلامته ولياقته الصحية تبعا لنوع العمل الذى يسند اليه .

ويجرى هذا الفحص بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحى مقابل تحصيلها رسما يحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير التأمينات بحد أقصى قدره جنيهان عن كل عامل تتحمل به المنشأة .

ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد مستويات اللياقة والسلامة الصحية التى يجرى على أساسها الفحص الطبى الابتدائى (٢) .

مادة ١١٧ - على المنشأة أن تحيط العامل قبل مزاولة العمل بمخاطر عدم التزامه بوسائل الوقاية المقررة لمهنته مع توفير أدوات الوقاية الشخصية وتدريبه على استخدامها .

مادة ١١٨ - على العامل أن يستعمل وسائل الوقاية ويتمتع ما بحوزته منها بجنلية وأن ينفذ التعليمات الموضوعة للمحافظة على صحته ووقايته من حوادث العمل وعليه ألا يرتكب أى فعل أو تغير يقصد به

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ فى شأن الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير السلامة والصحة المهنية فى أماكن العمل ( الوقائع المصرية فى ١٢/٩/١٩٨٣ - العدد ٢١٠ ) .  
(٢) صدر قرار وزير الدولة للصحة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٣ بأحكام اللياقة الصحية التى يجرى على أساسها الفحص الطبى الابتدائى تنفيذاً للمادة ١١٦ من قانون العمل ( الوقائع المصرية فى ٢٥/٥/١٩٨٣ - العدد ١٢٢ ) .

منع التعليمات أو إساءة استعمال أو إلحاق ضرر أو تلف بالوسائل الموضوعية لحماية وسلامة العمال المشتغلين معه .

ومع مراعاة ما تقتضيه القوانين الأخرى في هذا الشأن يكون إخلال العامل بهذه الالتزامات موجبا للمسئولية التأديبية .

مادة ١١٩ - لا يجوز للمنشأة أن تحمل العامل أى نفقات أو تقتطع من أجرة أى مبلغ لقاء توفير وسائل الحماية اللازمة له .

مادة ١٢٠ - للجنة الادارية المختصة في حالة امتناع المنشأة عن تنفيذ ما أوجبه الأحكام السابقة والقرارات المنفذة لها وفي المواعيد التي تحددها هذه اللجنة أو في حالة وجود خطر داهم على صحة العاملين أو سلامتهم أن تأمر بإغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً أو بإيقاف إدارة آلة أو أكثر حتى تزول أسباب الخطر .

وينفذ القرار الصادر بالإغلاق أو الإيقاف بالطرق الادارية مع عدم الإخلال بحق العاملين في تقاضى أجورهم كاملة .

واللجنة الادارية المختصة أن تقوم بإزالة أسباب الخطر بطريق التنفيذ المباشر على نفقة المنشأة .

### الفصل الرابع - الخدمات الصحية والاجتماعية

مادة ١٢١ - تلتزم المنشأة بأن توفر للعاملين بها وسائل الإسعاف الطبية ، وإذا زاد عدد العاملين في مكان واحد أو بلد واحدة أو في دائرة نصف قطرها خمسة عشر كيلو متراً على خمسين عاملاً تلتزم المنشأة بأن تستخدم ممرضاً ملماً بوسائل الإسعاف الطبية يخصص للقيام بها ، وأن تمهد الى طبيب يعيادتهم في المكان الذي تمهده لهذا الغرض ، وأن تقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله دون مقابل .



فإذا زاد عدد العاملين الذين تستخدمهم المنشأة ولو في غروع متعددة لها على ثلاثمائة عامل وجب عليها فضلا عن ذلك أن توفر لهم جميعا وسائل العلاج الأخرى في الحالات التي يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء أخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة وذلك كله بالمجان .

وإذا عولج العامل في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في مستشفى حكومي أو خيري وجب على المنشأة أن تؤدي لإدارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والإقامة .

ويتبع في تحديد نفقات العلاج والأدوية والإقامة المنصوص عليها في الفقرات السابقة وفي جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الدولة للصحة .

ومع عدم الإخلال بأحكام قانون التأمين الاجتماعي يستثنى من حكم هذه المادة العاملون في وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والوحدات التابعة للقطاع العام .

مادة ١٢٢ - تلتزم المنشأة بإجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين بها المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية للمحافظة على لياقتهم الصحية بصفة مستمرة ولاكتشاف ما قد يظهر من أمراض في مراحلها الأولى .

ويجرى هذا الفحص بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحي مقابل تحصيلها الرسم المقرر بقانون التأمين الاجتماعي والذي تتحمله المنشأة .

مادة ١٢٣ - على من يستخدم عاملين في أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال المناسبة .

وعلى من يستخدم عاملين في المناطق البعيدة عن العمران التي تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب <sup>(١)</sup> أن يوفر لهم التغذية المناسبة والسكن اللائمة بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين .

ويكون تحديد اشتراطات مواصفات المساكن ، كما يكون تعيين أصناف الطعام وكمية ما يقدم منها لكل عامل وما يؤديه مقابلها بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير المختص والاتحاد العام لنقابات العمال .

ويجوز بالنسبة لنظام الوجبات الغذائية الواردة في الفترة السابقة الأخذ بنظام توافق عليه إدارة المنشأة والعاملون لديها أو ممثلهم بشرط أن يعتمد من الجهة الادارية المختصة وعلى ألا يتضمن هذا النظام التنازل عن تقديم هذه الوجبات كلها أو بعضها مقابل أى بدل نقدي .

مادة ١٢٤ - على المنشأة التي يبلغ عدد عمالها خمسين عاملا فأكثر تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية اللائمة للعاملين بها وذلك بالاشتراك مع اللجنة النقابية بالمنشأة ان وجدت أو مع ممثلين للعاملين تختارهم النقابة العامة المختصة .

ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بعد أخذ

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد المناطق البعيدة عن العمران ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) ونص في مادته الاولى على ما ياتي : « تعتبر مناطق بعيدة عن العمران في تطبيق احكام قانون العمل المشار اليه المحافظات الاتية : سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، البحر الاحمر ، مطروح ، الوادى الجديد .

كما تعتبر مناطق بعيدة عن العمران أماكن العمل التى تبعد خمسة عشر كيلو مترا على الأقل عن اقرب حدود مدينة أو قرية » .



٢ - أخذ عينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة في العمليات الصناعية وغيرها مما يظن أن لها تأثيراً ضاراً على صحة العاملين وسلامتهم وكذلك بفرض تحليلها لمعرفة مدى هذا الأثر مع اخطار المنشأة بذلك .

**الفصل السادس - تنظيم أجهزة السلامة والصحة المهنية في المنشآت**  
 مادة ١٢٧ - تلتزم المنشأة بإنشاء الأجهزة الوظيفية اللازمة للسلامة والصحة المهنية بما يتناسب مع مسؤولياتها وبما يكفل للعاملين بها مستويات وظيفية مناسبة .

ويصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب القرارات اللازمة لتحديد المنشآت التي تلتزم بإنشاء هذه الأجهزة وبين مستوياتها .

مادة ١٢٨ - تشكل بكل منشأة وفروعها لجنة للسلامة والصحة المهنية تختص ببحث ظروف العمل وأسباب الحوادث والاصابات والأمراض المهنية ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بمنعها وتلتزم المنشأة بتنفيذ قرارات هذه اللجنة .

ويصدر بتحديد هذه المنشآت وتشكيل اللجان وتنظيم أعمالها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

مادة ١٢٩ - تلتزم المنشأة بتدريب العاملين بالجهاز الوظيفي للسلامة والصحة المهنية وأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية والمسؤولين عن الإدارة والانتاج بكافة مستوياتهم تدريباً يتفق ومسؤوليات كل من هذه المستويات وطبيعة العمل بالمنشأة ، ويشمل ذلك التدريب الأساسي والتخصصي والنوعي والمتقدم .

ويصدر بتحديد الجهات التي يتم بها التدريب قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

مادة ١٣٠ - تلتزم كل منشأة بعمل بها خبيرة عشر عاملاً فأكثر موافقة

مديرية القوى العاملة المختصة كل ستة أشهر تبدأ في شهر يناير بإحصائية من صورتين عن الأمراض والاصابات بشرط ألا يجاوز ميعاد إرسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لانقضاء الستة أشهر .

كما تلتزم كل منشأة من المنشآت الخاضعة لأحكام هذا الباب باخطار مديرية القوى العاملة المختصة بكل حادث جسيم يقع بالمنشأة خلال أربعة وعشرين ساعة من وقوعه مهما كان عدد عمال المنشأة .

ويصدر بنماذج الاحصائيات المشار اليها وما تتضمنه من بيانات قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب (١) .

### الفصل السابع - الأجهزة الاستشارية في مجال السلامة والصحة المهنية

مادة ١٢١ - ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية (٢) مجلس استشاري أعلى للسلامة والصحة المهنية برئاسة وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب يضم وكلاء الوزارة المختصين بوزارات القوى العاملة والتدريب والصناعة والتترول والصحة والتأمينات الاجتماعية والزراعة والاسكان والمالية والداخلية والتعليم وممثلين عن المركز القومي لدراسات الأمن الصناعي والمركز القومي للبحوث ، الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين الصحي ورئيس ادارة القوى المختص بمجلس الدولة وأحد الأساتذة المتخصصين في مجال السلامة والصحة المهنية بكل من كليات الطب والهندسة والعلوم وممثلين لمنظمات أصحاب الأعمال والاتحاد العام لنقابات العمال .

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن نماذج احصائيات الاصابات والحوادث الجسيمة والأمراض ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .  
(٢) صدر القرار الجمهوري رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤ بتشكيل الأجهزة الاستشارية للسلامة والصحة المهنية ( الجريدة الرسمية في ٣١/٣/١٩٨٤ - العدد ١٣ مكرر )

ويختص هذا المجلس بما يأتى :

١ - رسم السياسة العامة للسلامة والصحة المهنية •

٢ - الاشراف على تنسيق الجهود وتنظيم التعاون بين الجهات ذات الصلة بنشاط السلامة والصحة المهنية ، وعلى الأخص في مجالات البحوث والتدريب والتشريع وتنفيذ برامج السلامة والصحة المهنية •

ويصدر بتنظيم أعمال هذا المجلس قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب <sup>(١)</sup> •

مادة ١٣٢ - تشكل لجان استشارية مشتركة للسلامة والصحة المهنية على مستوى المحافظة برئاسة المحافظ وتضم ممثلين عن الوزارات والهيئات المنصوص عليها في المادة السابقة ، وتختص بتنسيق الجهود وتنظيم التعاون بين الجهات ذات الصلة بنشاط السلامة والصحة المهنية في نطاق المحافظة في إطار السياسة العامة التي يضعها المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية •

ويصدر بتنظيم أعمال هذه اللجان قرار من المحافظ المختص •

### الباب السادس

#### تنظيم العمل

#### الفصل الأول - تحديد ساعات العمل

مادة ١٣٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١

---

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم أعمال المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/٢٦ - العدد ٧٣ ) •

في شأن تنظيم وتشغيل العمال في المنشآت الصناعية <sup>(١)</sup> لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمان ساعات في اليوم أو ٤٨ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة <sup>(٢)</sup> .

ويجوز تخفيض ساعات العمل الى سبع ساعات لبعض فئات العمال أو في بعض الصناعات أو الأعمال التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

مادة ١٣٤ - يجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة . ويراعى في تحديد هذه الفترة ألا يعمل العامل أكثر من خمس ساعات متصلة .

ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يحدد بقرار منه الحالات أو الأعمال التي يتحتم لأسباب فنية أو لظروف التشغيل استمرار العمل فيها دون فترة راحة ، كما يحدد الأعمال الشاقة أو المرهقة التي يمنح العامل فيها فترات راحة تحتسب من ساعات العمل الفعلية .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٧/٢٨ - العدد ١٦٩ . والقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه معدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) قضت محكمة النقض بأن العبرة في تحديد الحد الاقصى لساعات العمل هو بساعات التشغيل الفعلي الذي يؤديه العامل لحساب صاحب العمل فلا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة أو ما ينفتح التامل من اوقات الانتظار بمكان العمل قبل بداية مدته . . وأنه لا وجه للتحدى في هذا الشأن بتواجد العامل يومياً بمقر العمل خلال الوقت الفاصل ما بين فترتي عمل طالما أنه لم يكن يؤدي فيه عملاً لحساب رب العمل يجاوز به الحد الاقصى المقرر لتشغيله ( نقض مدني ١٩٨٢/٦/٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ١٨٠٣ ) .

(٣) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الاعمال الشاقة والمرهقة التي يمنح العاملون فيها فترات

**مادة ١٣٥** - يجب تنظيم ساعات العمل وفترات الراحة بحيث لا تتجاوز الفترة بين بداية ساعات العمل ونهايتها أكثر من احدى عشرة ساعة في اليوم الواحد وتحسب فترة الراحة من ساعات التواجد اذا كان العامل أثناءها في مكان العمل .

ويستثنى من هذا الحكم العمال المشتغلون في أعمال متقطعة بطبيعتها والتي يحددها وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقرار منه <sup>(١)</sup> بحيث لا تزيد على اثنى عشرة ساعة في اليوم الواحد .

**مادة ١٣٦** - يجب اغلاق المنشآت يوما كاملا في الأسبوع ، ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يستثنى بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم هذه المادة بقرار منه ، وله أن يحدد يوما مينا للاغلاق الأسبوعى وأن يحدد مواعيد الاغلاق الليلي في تلك المحال <sup>(٢)</sup> .

**مادة ١٣٧** - يجب على المنشآت التى لا يسرى عليها حكم الاغلاق الأسبوعى أن تنظم مواعيد العمل بها بحيث يحصل كل عامل على راحة

=  
راحة تحسب من ساعات العمل الفعلية ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) . المعدل بالقرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ . كما صدر القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الحالات أو الأعمال التى يجوز استمرار العمل فيها دون فترة راحة ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الاعمال المتقطعة بطبيعتها التى يجوز وجود العامل بها في مكان العمل أكثر من احدى عشر ساعة في اليوم الواحد بحيث لا تزيد عن اثنى عشرة ساعة في اليوم الواحد ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ بشأن استثناء بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم الاغلاق الأسبوعى للمنشآت وتحديد مواعيد الاغلاق الليلي ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/٣/٦ - العدد ٥٦ ) .



أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متصلة بعد ستة أيام متصلة على الأكثر .

وتكون الراحة الأسبوعية في جميع الأحوال مدفوعة الأجر .

مادة ١٢٨ - يجوز في الأماكن البعيدة عن العمران وفي الأعمال التي تتطلب طبيعة العمل وظروف التشغيل فيها استمرار العمل بجميع الراحة الأسبوعية المستحقة للعامل عن مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع إذا اتفق صاحب العمل والعمال كتابة ووافقت على ذلك الجهة الإدارية المختصة .

ويراعى في حساب مدة الراحة الأسبوعية المبيعة أن تبدأ من ساعة وصول العمال الى أقرب مدينة بها مواصلات عامة وتنتهى ساعة العودة اليها .

مادة ١٢٩ - يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالأحكام الواردة بالمواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ في الأحوال الآتية :

١ - أعمال الجرد السنوى واعداد الميزانية والتصفية واقفال الحسابات والاستعداد للبيع بأثمان منخفضة والاستعداد لافتتاح المواسم . ويشترط في هذه الحالة ألا تزيد عدد الأيام التي يشتغل فيها العامل أكثر من المدة المقررة للعمل اليومي على خمسة عشر يوما في السنة مالم ترخص الجهة الادارية المختصة بمدد أطول .

٢ - اذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو اصلاح ما نشأ عنه أو لتلافى خسارة محققة مواد قابلة للتلف مع ابلاغ الجهة الادارية المختصة ٢٤ ساعة من بدء التشغيل .

٣ - اذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادى ، ويشترط في هذه الحالة ابلاغ الجهة الادارية بمبررات التشغيل الاضافى والمدة

اللائمة لاتمام العمل والحصول على موافقة كتابية منها بشرط ألا تزيد على شهرين في السنة .

٤ - المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية التي تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب <sup>(١)</sup> .

ولا يجوز في جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات العمل الفعلية على ١٠ ساعات في اليوم الواحد .

مدة ١٤٠ - يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجرا اضافيا <sup>(٢)</sup> يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الاضافية مضافا اليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية ، ٥٠٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية .

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية التي يجوز فيها عدم التقيد بأحكام المواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ من قانون العمل ( الوقائع المصرية في ١٤/٣/١٩٨٨ - العدد ٦٣ ) .

(٢) جرى قضاء محكمة النقض أن لصاحب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الذي يضعه صاحب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون ، لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة قد درجت على تشغيل عمال الفروع بها عشر ساعات يوميا على فترتين محددة أن الساعة الاولى من كل من هاتين الفترتين هي ساعة عمل اضافي وكانت هاتان الساعتان تقعان نهارا ، وليس في القانون ما يحدد الترتيب الزمني لساعات العمل الاضافية بالنسبة لساعات العمل الاصلية ، واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن ساعات العمل الاضافية لا تكون الا بعد انتهاء ساعات العمل الاصلية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ( نقض مدنى ١٥/٤/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - رقم ٩١٠ ) .

فإذا وقع العمل في يوم الراحة استحق أجر هذا اليوم مضاعفا ما لم يأخذ يوما آخر عوضا عنه خلال الأسبوع التالي<sup>(١)</sup> .

مادة ١٤١ - يجب على صاحب العمل أن يضع على الأبواب الرئيسية التي يستعملها العمال في الدخول وكذلك في مكان ظاهر بالمنشأة جدولاً

(١) قضت محكمة النقض بأن رب العمل يلتزم بأن يؤدي للعامل إذا عمل فترة اضافية في أحوالها المقررة في الايام المعتادة أجر اليوم عن ساعات العمل المعتاد وأجرا عن ساعات العمل الاضافية يوازي أجر مثلها محسوبا على اساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة ويضرب الحاصل في ساعات العمل للاضافية فهذا الاجر يستحقه العامل في مقابل عمله الاضافي طبقا لشروط العقد وأجرا اضافيا قرره القانون في مقابل العناء والجهد غير المعتاد الذي يتحملة العامل بسبب حرمانه من راحته وحدده القانون بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الاضافية إذا كان العمل نهارا ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الاضافية إذا كان العمل ليلا ، فإذا وتحت فترة انعمل الاضافية في يوم الراحة الاسبوعية فان هذا الاجر الاضافي الذي قرره القانون وحدده يضاعف لما قدره الشارع من أن العناء والجهد غير العادي يكون في يوم الراحة مضاعفا إذ أنه فوق حرمان العامل من راحته يحرم من مراعاة شؤونه الخاصة التي اعتاد القيام بها في هذا اليوم أي أن النسبة المضافة تضاعف الى ٥٠٪ عن ساعات العمل الاضافية في يوم الراحة نهارا وتضاعف الى ١٠٠٪ عن ساعات العمل الاضافية في يوم الراحة ليلا، فيكون الاجر المستحق للعامل إذا عمل فترة اضافية في يوم الراحة الاسبوعية هو أجر اليوم المعتاد المتفق عليه المذخر من مقابل العمل في الايام المعتادة إذا كان يوم الراحة الاسبوعية مدفوع الاجر وأجرا يوازي أجر ساعات العمل الاضافية محسوبا على اساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا في ساعات العمل الاضافية وأجرا اضافيا مضاعفا هو ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الاضافية إذا كان العمل نهارا ، ١٠٠٪ من أجر ساعات العمل الاضافية إذا كان العمل ليلا . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما ذهب اليه من أن أجر اليوم المعتاد هو الذي يضاعف مطلقا في مقابل عمل العامل في يوم الراحة الرسمية فانه يكن قد خالف القانون وإخطأ في تطبيقه بما يتعين معه نقضه . ( نقض مدني ١٩٨٢/٥/١٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ١٧٨٥ ) .

ببيان يوم الاغلاق الأسبوعى وساعات العمل وفترات الراحة المقررة لكل عامل مع اخطار الجهة الادارية المختصة بصورة من هذا الجدول - أو ما يطرأ عليه من تعديل - قبل تنفيذه بأسبوع على الأقل .

فاذا كانت المنشأة غير خاضعة لنظام الاغلاق الأسبوعى وجب على صاحب العمل أن يضع كسفا فى الأمكنة المشار اليها فى الفقرة السابقة مبينا فيه يوم الراحة الأسبوعية لكل عامل .

مادة ١٤٢ - لا قسرى أحكام المواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ على الأشخاص الآتى ببيانهم :

- ١ - الوكلاء المفوضون عن صاحب العمل .
  - ٢ - العمال المشتغلون بالأعمال التجهيزية والتكميلية التى يتعين انجازها قبل أو بعد انتهاء العمل .
  - ٣ - العمال المخصصون للحراسة والنظافة .
- وتحدد الأعمال المشار اليها فى البندين ٢ و ٣ والحد الأقصى لساعات العمل الفعلية والاضافية فيها بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب <sup>(١)</sup> ويستحق العمال الوارد ذكرهم فى هذين البندين أجرا اضافيا طبقا لنص المادة ١٣٧ من هذا القانون .

### الفصل اثنائى - تشغيل الاحداث

دأدة ١٤٣ - يعتبر حدثا فى تطبيق احكام هذا الفصل الصبية من الأناث والذكور البالغين اثنتى عشرة سنة كاملة وحتى سبع عشرة سنة

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الاعمال التجهيزية والتكميلية التى يتعين انجازها قبل أو بعد انتهاء العمل وأعمال الحراسة والنظافة ( الوقائع المصرية فى ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .

كاملة ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم حجتا دون سن السادسة عشر بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلتصق عليها صورة الحدث وتعتمد من مكتب التوى العاملة المختص وتختتم بخاتمته •

مادة ١٤٤ - يحظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتي عشرة سنة كاملة •

مادة ١٤٥ - يحدد وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب نظام تشغيل الأحداث والظروف والشروط والأحوال التي يتم فيها التشغيل وكذلك الأعمال والمهن والصناعات ، التي يعملون فيها وفقا لمراحل السن المختلفة (١) •

مادة ١٤٦ - لا يجوز تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات في اليوم ويجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتمل الحدث أكثر من أربع ساعات متصلة •

وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الحدث فيها بين الساعة مساء السادسة صباحا •

مادة ١٤٧ - يحظر تشغيل الأحداث ساعات عمل اضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية •

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن ١٥ سنة ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تاج ) - كما صدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن سبع عشرة سنة ( المرجع السابق ) ، كما صدر أيضا القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام تشغيل الأحداث والظروف والشروط والأحوال التي يتم التشغيل فيها ( المرجع السابق ) •

مادة ١٤٨ - على صاحب العمل الذى يقوم بتشغيل حدث أو أكثر :  
١ - أن يعلق فى محل العمل نسخة تحتوى على الأحكام التى يتضمنها  
هذا الفصل .

٢ - أن يحرر أولا بأول كشفا موضحا به ساعات العمل وفترات  
الراحة .

٣ - أن يبلغ الجهة الادارية المختصة بأسماء الأحداث الجارى تشغيلهم  
وأسماء الأشخاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم .

مادة ١٤٩ - لا تسرى أحكام هذا الفصل على عمال الفلاحة البحتة .  
مادة ١٥٠ - على صاحب العمل أن يسلم الى الحدث نفسه أجره  
أو مكافأته وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبرءا لذمته .

### الفصل الثالث - تشغيل النساء

مادة ١٥١ - مع عدم الاخلال بأحكام المواد التالية تسرى على النساء  
المعاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز فى العمل  
الواحد بينهم .

مادة ١٥٢ - لا يجوز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثامنة  
مساء والسابعة صباحا الا فى الأحوال والأعمال والمناسبات التى يصدر  
بتحديددها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب (١) .

مادة ١٥٣ - لا يجوز تشغيل النساء فى الأعمال الضارة بهن صحيا

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٣  
لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم التشغيل ليلا ( الوقائع المصرية فى ١٣/٢/١٩٨٢ -  
العدد ٣٦ تابع ) .

أو أخلاقيا وكذلك في الأعمال الشاقة أو غيرها من الأعمال التي تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب (١) .

**مادة ١٥٤** — للمعاملة التي أمضت ستة شهور في خدمة صاحب العمل الحق في إجازة وضع مدتها خمسون يوما بأجر كامل تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليها بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينة بها التاريخ الذي يرجع حصول الوضع غيه .

ولا تستحق المعاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

ولا يجوز تشغيل المعاملة خلال الأربعين يوما التالية للوضع .

**مادة ١٥٥** — في خلال الثمانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع يكون للماملة التي ترضع طفلها — فضلا عن مدة الراحة المقررة — الحق في فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللمعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين .

وتحسب هاتان الفترتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجر .

**مادة ١٥٦** — في المنشأة التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر يكون للمعاملة الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تزيد على سنة وذلك لرعاية طفلها وتمنح هذه الإجازة ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

**مادة ١٥٧** — يجب على صاحب العمل في حالة تشغيله عاملة أو أكثر أن يعلق في أمكنة العمل نسخة من نظام تشغيل النساء .

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .

**مادة ١٥٨** — على صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ أو يمدد إلى دار للحضانة بايواء الأطفال بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

كما تلتزم المنشآت التي تستخدم أقل من مائة عاملة في منطقة واحدة أن تشترك في تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب (١) .

**مادة ١٥٩** — يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل الماملات في الزراعة البجسة .

### الباب السابع

#### تفتيش العمل والضبطية القضائية

**مادة ١٦٠** — يكون للعاملين الذين لهم صفة الضبط القضائي تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له أن يزوروا أماكن العمل للتأكد من حسن تطبيق أحكامه .

ويحلف هؤلاء العاملون ورؤسائهم اليخين أمام وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب عند تعيينهم بأن يقوموا بأداء عملهم بأمانة وأخلاص وألا يفشوا سرا من أسرار العمل أو أى اختراع صناعي اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم حتى بعد تركهم العمل .

**مادة ١٦١** — يحمل العاملون الذين لهم صفة الضبطية القضائية بطاقة تثبت صفتهم . ولهم حق الدخول إلى جميع أماكن العمل والقيام فيها

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن دور الحضانة ( الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع ) .



بأى تفتيش كان وفحص الدفاتر والأوراق التى لها علاقة بالعمل وطلب  
البيانات اللازمة من أصحاب الأعمال ومن ينوب عنهم .

وينظم وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقرار منه الوسائل التى  
تكفل حسن سير تفتيش العمل ليلا وفى غير أوقات العمل الرسمية ويحدد  
فيه مكافآت العاملين المكلفين بالتفتيش المذكور (١) .

**مادة ١٦٢ —** على أصحاب العمل أو من ينوبون عنهم أن يسجلوا  
مهمة المكلفين بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون وأن يقدموا لهم معلومات  
صادقة فيما يتعلق بمهمتهم .

**مادة ١٦٣ —** على أصحاب الأعمال أو من ينوبون عنهم الاستجابة  
لطلب الحضور الموجه اليهم من العاملين المكلفين بمراقبة تنفيذ هذا القانون  
فى المواعيد التى يحددها .

**مادة ١٦٤ —** على سلطات الضبط والربط أن تساعد العاملين المكلفين  
بمراقبة تنفيذ هذا القانون عند قيامهم بوظيفتهم مساعدة فعالة اذا طلب  
منهم ذلك .

### الباب الثامن العقوبات

**مادة ١٦٥ —** مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون  
آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد التالية عن المخالفات المشار  
إليها فيها .

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٤  
لسنة ١٩٨٢ فى شأن الوسائل التى تكفل حسن سير تفتيش العمل ليلا  
وفى غير لوقلت للعمل الرسمية ( الوقائع المصرية فى ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد  
٣٦ تابع ) .

مادة ١٦٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ١٨ و ٢٣ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً وتتعدد الغرامة بمعد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .  
وتضاعف الغرامة في حالة العود .

مادة ١٦٧ - يعاقب صاحب العمل الذي يخالف أحكام المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرة جنيهاً .  
مادة ١٦٨ - يعاقب كل من يخالف أحكام القرار الوزاري الصادر بتنفيذ أحكام المادة ٢٤ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً .

وتتعدد الغرامة بمعد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

مادة ١٦٩ - يعاقب كل من يخالف حكماً من أحكام الفصل الثالث من الباب الثاني بشأن تنظيم عمل الأجانب والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه والحبس مدة ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٦٩ - ( مكرر ) مضاعفة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ وممثلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ ) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب احدى الجرائم الآتية :

١ - مزاوله عمليات الحاق المصريين بالعمل في الخارج دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ( ٢٨ مكرراً ) ، أو بتزويض صادر بناء على بيانات غير صحيحة .

٢ - تقاضى مبالغ من العامل نظير الحاقه بالعمل في الخارج بالخالفه لأحكام المادة ( ٢٨ ) مكررا (٣) ، أو تقاضى مبالغ دون وجه حق من أجر العامل أو من مستحقاته عن عمله في الخارج أو عدم تسليمها اليه دون مقتضى في المواعيد المقررة لذلك .

٣ - تقديم بيانات غير صحيحة عن أى من اتفاقات أو عقود الحاق المصريين بالعمل في الخارج أو عن أجورهم ، أو نوعية أو ظروف عملهم ، أو عن أية شروط أو ظروف أخرى تتعلق بعملهم في الخارج الى وزارة القوى العاملة والتدريب ، أو الى غيرها من السلطات المختصة .

ويحكم في جميع الأحوال برد المبالغ التي تم تقاضيها أو الحصول عليها دون وجه حق وتقتضى المحكمة - من تلقاء نفسها - بالتعويضات للمضروور من الجريمة عما أصابه من ضرر بسبب الجريمة المنصوص عليها في البند (٣) من هذه المادة ، مالم يترتب على ذلك تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .

ويماعب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أى حكم آخر من أحكام الفصل الرابع من هذا القانون أو أى حكم من أحكام القرارات الصادرة تنفيذا له .

ويكون مسئولا بالشركة المرخص لها عن ارتكاب أى من هذه الجرائم المدير المختص بالحاق المصريين بالعمل في الخارج وذلك مالم يثبت أنه لم يكن في استطاعته أن يعلم بوقوعها أو يستطيع منع وقوعها ممن ارتكبها من بين العاملين بالشركة .

وفي جميع الأحوال يقتضى ما يحكم به من غرامات أو رد أو تعويضات من قيمة خطاب الضمان المنصوص عليه في المادة ٢٨ مكررا (١) .

وعند الحكم بالادانة يقتضى وجوبيا بخلق مقر الشركة الذى وقعت فيه الجريمة وللنيابة العامة أن تأمر مؤقتا بالخلق لمحين الفصل فى الدعوى الجنائية • وينقضى الخلق فى حالة الغاء الترخيص •

مادة ١٧٠ — يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول عن المنشأة الذى يخالف حكما من أحكام الباب الثالث بشأن علاقات العمل الفردية والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرة جنيهاً وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة • وتضاعف الغرامة في حالة المود •

مادة ١٧١ — (مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢) يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول الذى يخالف أحكام المادة ١٠٧ بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تزيد على ألف جنية أو باحدى هاتين العقوبتين •

مادة ١٧٢ — يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام الباب الخامس بشأن السلامة والصحة المهنية والقرارات الصادرة تنفيذا لها بالعقوبات الآتية :

١ — الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين بالنسبة لمخالفة المواد : ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ •

٢ — الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين بالنسبة لمخالفة المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٧ وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة •

٣ — غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً بالنسبة لمخالفة المادة ١٣٠ •

وتكون عقوبة الحبس وجوبية اذا توتبت على المخالفة. خـلوة فى

الأرواح أو أضرار جسيمة في الأموال وتضاعف العقوبة في حالة العود وتتمدد العقوبة بتمدد المخالفات ويكون صاحب العمل أو من يفوضه أو المدير المسئول عن المنشأة مسئولاً بالتضامن مع المتسبب في ارتكاب المخالفة .

مادة ١٧٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول الذي يخالف حكماً من أحكام الفصل الأول من الباب السادس بشأن تحديد ساعات العمل والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً .  
وتتمدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ١٧٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) يعاقب كل من يخالف حكماً من أحكام الفصلين الثاني والثالث من الباب السادس بشأن تشغيل الأحداث والنساء والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً .  
وتتمدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ١٧٥ - لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية أو النزول من الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً لأسباب تقديرية .

## ( ثانيا ) القرارات المنفذة لقانون العمل

قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

بتحديد الجهات الادارية المختصة بتطبيق احكام قانون العمل الصادر

بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (١)

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون العمل الصادر بالقانون

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار وزير القوى العاملة رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن تعيين

الجهات الادارية المختصة بتطبيق احكام قانون العمل الصادر بالقانون

رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

### قرر :

مادة ١ - ( الفقرة (د) مضافة بقرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥ ) تعدد الجهات الادارية المختصة بتطبيق احكام

قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على الوجه الآتى :

( أ ) الجهات الادارية المختصة المشار اليها في المواد ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ،

٢٤ ، ٥٩ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، هي

مديرية القوى العاملة والتدريب •

( ب ) الجهة الادارية المختصة المشار اليها في المادة ٩٦ ، وهي مديرية

القوى العاملة والتدريب •

( ج ) الجهة الادارية المشار اليها في المواد ٨٣ ، ٨٩ ، ١٠٢ هي الادارة

العامة لملاقات العمل •

(١) الوقائع المصرية في ١٣ فبراير سنة ١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع •



قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢  
بإصدار اللائحة التنفيذية لتنظيم الحاق المصريين بالعمل في الخارج (١)

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ،  
المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة المرفقة في شأن تنظيم الحاق المصريين  
بالعمل في الخارج .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره .

تحريرا في ٨ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ ( ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٢ ) .

### اللائحة التنفيذية

### تنظيم الحاق المصريين بالعمل في الخارج أحكام عامة

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذه اللائحة :

• بالوزارة المختصة : وزارة القوى العاملة والتدريب .

• بالوزير المختص : وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .



**بالمنشأة :** المنشأة أو المكتب المرخص له بمزاولة نشاط الحاق المصريين بالعمل في الخارج •

**بالمركز له :** الشخص الطبيعي أو المعنوي المرخص له بمزاولة نشاط الحاق المصريين بالعمل في الخارج •

**بالادارة المختصة :** الادارة العامة للهجرة والاستخدام الخارجى بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب •

## الباب الاول

### قواعد واجراءات ورسوم منح الترخيص وتحديد

**مادة ٢ -** على كل من يرغب في الحصول على ترخيص بالحاق مصريين للعمل في الخارج أن يقدم شخصيا أو بواسطة من يمثله قانونا بمقتضى توكيل خاص مصدق عليه بطلب على النموذج (١) رقم (١) المرفق بهذا القرار مشفوعا بالأوراق والمستندات الآتية :

- ( أ ) صورة من البطاقة ( الشخصية - المائلية ) مطابقة للأصل •
- ( ب ) صورة من البطاقة الضريبية مطابقة للأصل •
- ( ج ) صحيفة الحالة الجنائية ( إفيش وتشييه ) •
- ( د ) عدد ٢ صورة شمسية حديثة مقاس ٩×٦ •

وبالنسبة للنقابات يقدم الطلب على النموذج رقم ( ١ مكرر ) المرفق بهذا القرار مشفوعا بالأوراق والمستندات التالية :

- ( أ ) مستخرج من سجل محاضر مجلس ادارة النقابة برقم وتاريخ جلسة مجلس الادارة بالموافقة على انشاء المكتب وتعيين المدير المسئول مختوما بخاتم بخاتم النقابة معتمدا من رئيسها •

---

(١) لم تنشر النماذج اكتفاء بنشرها في اللوائح المصرية •

(ب) صورة مطابقة للأصل من البطاقة الشخصية أو العائلية للمدير المسئول .

(ج) صحيفة الحالة الجنائية للمدير المسئول إذا لم يكن عضواً بالتشكيل النقابي . وفي حالة تغيير المدير المسئول يلزم التقدم بطلب بذلك وفقاً للشروط المقررة بالفقرة السابقة .

مادة ٣ - يكون رسم الترخيص بالحق مصرين للعمل في الخارج كالآتي :

(أ) ١٠٠٠٠ جنيه عند الترخيص لأول مرة .

(ب) ٥٠٠ جنيه عند تجديد الترخيص .

(ج) ١٠٠ جنيه لبدل الفاقد أو التالف .

ولا تشمل هذه الرسوم رسم التمتعة .

وتخفف الرسوم المنصوص عليها في هذه المادة إلى النصف بالفئة للمكاتب التابعة للنفقات .

ويسدد طالب الترخيص هذه الرسوم عند تقديم الطلب للوزارة المختصة سواء عن طريق خزينتها أو بشيك مصرفي لصالحها .

مادة ٤ - تعد الإدارة المختصة سجلاً خاصاً تفيد فيه الطلبات المقدمة إليها بأرقام متسلسلة وفقاً لتاريخ تقديم الطلب على أن تسلم مقدم الطلب أيضاً يفيد استلام المستندات المشار إليها في المادة الثانية من هذه اللائحة وما يفيد سداد الرسوم المستحقة فذاً لحكم المادة الثالثة من هذه اللائحة مختوماً بخاتم الدولة .

مادة ٥ - تقوم الإدارة المختصة فور تلقي الطلبات باتخاذ الإجراءات اللازمة لبحث مضمون الطلب والتأكد من توافر الاشتراطات المطلوبة

مع مراعاة عدم تجاوز مدة البحث شهرين من تاريخ تسلم الادارة المذكورة للطلب .

وعليها اخطار مقدم الطلب بقبول الطلب أو رفضه بخطاب مسجل على عنوانه الموضح بالطلب فور الانتهاء من الاجراءات ، على أن يتم ذلك خلال المدة المحددة في الفقرة السابقة ويعتبر فوات هذه المدة دون رد بمثابة قرار ضمنى برفض الطلب .

ويمجوز ان رفض طلبه صراحة أو ضمنا أن يتظلم من ذلك الى الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه برفض طلبه أو من تاريخ اعتبار طلبه مرفوضا .

وان رفض طلبه نهائيا دون أن يتقدم بطلب باسترداد ما أداه من الرسوم وفقا لحكم المادة الثالثة من هذه اللائحة على الجهة المختصة ردها له بعد اتباع الاجراءات المسالية المقررة .

مادة ٦ - على من أخطر بقبول طلبه أن يتقدم في خلال مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ صدور الاخطار بخطاب ضمان من أحد البنوك التجارية المعتمدة في مصر قيمته عشرون ألف جنيه لصالح الوزارة المختصة صالحا لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره وتعفى من هذا الشرط المكاتب التابعة للقطاعات .

فاذا تأخر عن الموعد المذكور اعتبر ذلك تنازلا منه عن طلب الترخيص

مادة ٧ - على الادارة المختصة تسليم مقدم الطلب الترخيص اللازم على أن ينص فيه على العمل به اعتبارا من تاريخ صدور خطاب الضمان وذلك وفقا للنموذج المرفق رقم (٣) .

ويسلم الترخيص على السجل المعد لهذا الغرض ، وعلى أن يوقع صاحب الترخيص على صورة طبق الأصل من هذا الترخيص تودع بملف الادارة المذكورة ويختتم بخاتم شعار الجمهورية .

**مادة ٨ -** على من يطلب تجديد ترخيصه أن يتقدم للإدارة المختصة بالمستندات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه اللائحة والرسوم المقررة عنها في المادة (٣) فقرة (ب) من هذه اللائحة قبل انتهاء مدة الترخيص بشهرين على الأقل والا اعتبر طلبا للترخيص لأول مرة .

وعليه أن يتقدم بطلب الضمان فور اخطاره بالموافقة على تجديد ترخيصه .

**مادة ٩ -** في حالة طلب صاحب الشأن الحصول على صورة بدل فاقد أو بدل تالف من الترخيص تتبع الاجراءات الآتية :

- ( أ ) أن يتقدم صاحب الشأن بطلب على النموذج رقم (٢) المرفق .
  - (ب) أن يرفق به صورة رسمية من محضر الشرطة بما يفيد اثبات واقعة الفقد أو يرفق به أصل الترخيص التالف .
  - ( ج ) أن يتقدم بـ عدد ٢ صورة شمسية مقاس ٩×٦ حديثة .
- مع سداد الرسوم المستحقة في هاتين الحالتين وفقا لحكم المادة (٣) من هذه اللائحة .

**مادة ١٠ -** على الادارة المختصة بعد مراجعة المستندات والتأكد من توافر كافة الاشتراطات منح الطالب صورة بدل فاقد أو بدل تالف من الترخيص الأصلي خلال أسبوع من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة وسداد الرسوم المقررة عنها بالمادة (٣) فقرة (ج) من هذه اللائحة .

**مادة ١١ -** يلغى الترخيص بقرار من الوزير المختص في الحالتين الآتيتين :

- ( أ ) اذا عقد المرخص له شرطا من شروط الترخيص .
- ( ب ) اذا تقاضى المرخص له من العامل أى مقابل نظير الحاققه بالمال في الخارج .



٢ - ابداء الرأى فيما يختص بتطبيق أو تغيير أحكام هذه اللائحة واقتراح الحلول الفورية لتذليل أية عقوبات قد تنشأ نتيجة للتطبيق العملى واعداد التقرير عنها للعرض على الوزير المختص .

٣ - دراسة التقارير الربع سنوية التى تعدها الادارة المختصة عن احصاء الطلبات التى قدمت للوزارة المختصة المقبولة والمرفوضة منها وعدد التصاريح التى صدرت ومشاكل ومعوقات العمل التى صادفت الادارة المختصة ، وعلى أن تقوم اللجنة المذكورة بعرض تقرير على الوزير المختص برأيه ومقترحاتها للبت فيها .

٤ - ابداء الرأى والمقترحات حول التقرير السنوى الذى تعده الادارة المختصة عن كافة ما يتعلق بتطبيق وتنفيذ أحكام هذه اللائحة وما اعترض الادارة من مشاكل ومعوقات فى تطبيق أحكامها والحلول المقترحة املاجها .

### الباب الثانى

#### الشروط الواجب توافرها فى مقر المنشأة

مادة ١٣ - يشترط فى مقر المنشأة بجمهورية مصر العربية أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون مقرا دائما مستقلا يسمح باستقبال المصيرين الراغبين فى العمل بالخارج .

( ب ) أن يعلن عن اسم المنشأة ومواعيد العمل فى مكان ظاهر خسارج المبنى الذى يقع به المقر ، وذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المنظمة للإعلانات ومواعيد العمل .

( ج ) أن يعلن عن الترخيص الممنوح للمنشأة بمزاولة نشاطها فى مكان ظاهر داخل المقر .

ولا يجوز للمرخص له أن يزاول نشاطه فى غير هذا المقر المذكور عنوانه .



الحلول التى تراها فى مجال تنظيم العمل وتحسين ظروفه والتغلب على هذه الصعوبات .

(ج) رأى المنشأة حول تطورات العمالة فى الخارج وبيان تقدير الاحتياجات المتوقعة خلال العام أو الأعوام التالية حسب حاجة الدول الخارجية موزعة حسب الحالة التعليمية والمهنية .

(د) اقتراحات المنشأة حول الشروط الأفضل التى تراها لازمة عند التعاقد .

#### مادة ١٧ - تلترم المنشأة بالآتى :

( أ ) أن توقف أولا بأول على كل تغيير يحدث فى سياسة الأجور أو شروط العمل فى الدول المصرح لها بالعمل لصالح أصحاب الأعمال بها مع عدم النزول عن الحد الأدنى للأجور السائدة وتضمن ما يتجمع لديها فى هذا الشأن التقارير الدورية التى تقدمها الى وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب .

( ب ) أن تحافظ على حسن العلاقة مع أصحاب الأعمال فى الخارج وأن تكون علاقتها بهم فى شكل عقد مكتوب ويصدق عليه من السلطات المختصة فى الخارج أو الداخل مع موافاة الادارة العامة للهجرة والاستخدام الخارجى بصورة من هذه التعاقدات وأن يتضمن العقد وملحقاته بيانات بأعداد العمال ومهنهم والأجور المحددة لكل منهم والعلاقة المالية بين المنشأة وصاحب العمل وكلفة الشروط الأخرى .

(ج) عدم الخروج بأى حال من الأحوال عن التفويضات المخولة للمنشأة من أصحاب الأعمال فى الخارج والالتزام بها وأن تؤدي كافة الأعمال المنوط بها بدقة ووضوح ووفقا للنظام المحدد فى الاتفاق .



(د) اطلاع مفتشى الوزارة المختصة وأجهزتها المعنية على كافة البيانات والأوراق والسجلات التى يطلبون الاطلاع عليها لأداء مهامهم .

مادة ١٨ - يحظر على المنشأة ما يلى :

- ( أ ) اخفاء أية بيانات أو معلومات على أية جهة حكومية تطلبها .
- ( ب ) تقلضى أية مبالغ أو هدايا أو مكلفآت من العمال فى سبيل الحاقهم للعمل بالخارج أو تسجيلهم .
- ( ج ) الاضرار بالمصريين أو ادخال الغش فى أية بيانات أو اشتراطات تتعلق بهم أو الاشتراك فى ذلك والالتزام التام باعلامهم كتابة بالبيانات الصحيحة سواء عند الترشيع أو التعاقد .
- ( د ) ادخال الغش أو اتخاذ اجراءات أو ترتيبات غير سليمة على صاحب العمل بالخارج أو ترشيح من لا يصلح للقيام بالعمل لديه .
- ( هـ ) القيام بالتعاقد مع المصرين نيابة عن صاحب العمل بالخارج الا اذا كان مفوضا بذلك تفويضا رسميا مصدقا عليه من الجهات المختصة .
- ( و ) القيام بأية أعمال أخرى خلاف المصرح لها بها أو الاشتراك فيه مع آخرين .

مادة ١٩ - تلتزم المنشأة بامساك السجلات الآتية :

- ( أ ) سجل قيد المصرين الراغبين بالعمل فى الخارج وفقا للنموذج رقم (٤) المرفق .
- ( ب ) سجل قيد الطلبات الواردة من أصحاب الأعمال فى الخارج وفقا للنموذج رقم (٥) المرفق .

( م ٢٦ - موسوعة مصر - ج ١٩ - )

(ج) سجل قيد العمال المصريين الذين تم التعاقد منهم وفقا للنموذج رقم (٦) المرفق •

(د) أية سجلات أخرى ترى المنشأة امساكها لحسن سير العمل •

وترقم صفحات السجلات المذكورة بأرقام سلسلة وتختتم جميع صفحاته في كل سجل للإدارة المختصة •

ولا يجوز اجراء أى كشط في هذه السجلات أو نزع أية أوراق منها أو استعمالها قبل ترقيمها وختمها على الوجه المشار اليه •

مادة ٣٠ - على المنشأة عند قيد من يرغب من المصريين في العمل بالخارج أن تعد نموذجا لذلك مصحوبا بصور المستندات والأوراق الآتية :

(أ) صورة من بطاقة تحقيق الشخصية •

(ب) صورة الشهادة العلمية أو الفنية ان وجدت وشهادات الخبرة •

(ج) صورة شهادة المعاملة الخاصة بالخدمة العسكرية •

(د) شهادة الحالة الجنائية •

(هـ) صور الصفحات الست الأولى من جواز السفر، الخاص به •

وعلى العامل أن يتقدم للمنشأة بأصل المستندات المذكورة للمنشأة أو أية شهادات أو مستندات أخرى تطلبها فإذا رأت المنشأة الاحتفاظ بها أو ببعضها أعطت العامل ايصالا بها ، وللعامل الحق في استردادها عند طلبه •

مادة ٢١ - يحرر العقد مع من وقع عليه الاختيار مكتوبا من أربع نسخ الأولى لصاحب العمل بالخارج والثانية للعامل والثالثة تحتفظ بها المنشأة والرابعة للوزارة ويجب أن يتضمن العقد على الأخص البيانات الآتية :



( ب ) كشف من أصل وصورة بأسماء العمال الذين تم التعاقد معهم مرفقا به نسخ العقود الأربعة والمستندات الموضحة بالمادة (٢٠) من هذه اللائحة لمراجعتها والتأكد من مناسبة الأجر وملاءمة العمل والمهنة — وتبدي الادارة المختصة رأيها خلال شهر من تاريخ تقديم العقود والا اعتبر موافقا عليها •

( ج ) تقرير مفصل عن كل طلب تتلقاه المنشأة من واقع السجلات مدينا المهمة المطلوبة وعددها وأسماء المرشحين والمقبولين منهم ومن تم التعاقد معهم موزعين عونيا ورقم وتاريخ جواز سفر كل منهم وجهة إصداره وتاريخ السفر للخارج والصعوبات والمشاكل التي اعترضت التنفيذ ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سفر العمال •

## قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢

بشأن التحكيم الطبى

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم  
١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛  
وعلى موافقة وزير الصحة ؛

### قرر :

مادة ١ - تشكل لجان التحكيم الطبى المنصوص عليها فى المادة  
٥٢ المشار إليها على الوجه التالى :

( أ ) طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع فى اختصاصها  
مكان العمل مقررًا •

( ب ) طبيب وحدة التأمين الصحى أو طبيب من وزارة الصحة واختاره  
مديرية الشئون الصحية فى الجهات التى ليس بها وحدات للتأمين  
الصحى •

( ج ) طبيب يختاره مقرر اللجنة على أن يكون اختصاصيا فى فرع الطب  
الخاص والحالة المعروضة •

مادة ٢ - يقدم طلب التحكيم الطبى الى مكتب علاقات العمل الواقع  
فى دائرة اختصاصه مقر المنشأة مرفقا به ما يلى :

( أ ) الشهادة الطبية موضوع النزاع •

( ب ) ما يدل على توريد الرسم المستحق •

وعلى المكتب استيفاء أوراق الموضوع وإرسالها الى مقرر لجنة التحكيم الطبي خلال يومين على الأكثر من تاريخ ورود الطلب .

**مادة ٣ -** يؤدى رسم تحكيم قدره مائة قرش عن كل طلب يقدم للجنة ويجوز توريد الرسم للمكتب عند تقديم الطلب أو إرساله بحوالة بريدية حكومية باسم مدير المكتب المشار اليه .

**مادة ٤ -** على مقرر لجنة التحكيم الطبي المختصة أن يحدد موعد انعقاد اللجنة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق اليه ويخطر كلا من غرضى اللجنة والعامل بالموعد المحدد بكتاب موسى عليه ، وذلك قبل الميعاد الذى يحدده بخمسة أيام على الأقل أما فى حالة الاستعجال فيجوز الاخطار فى أى وقت وبإشارة تليفونية .

**مادة ٥ -** يوقع الكشف الطبى على العامل المريض بمكتب مقرر لجنة التحكيم المختصة أو فى المكان الذى يحدده العامل فى طلبه اذا أثبت بشهادة مرضية عدم قدرته على الانتقال وعلى مكتب علاقات العمل فى هذه الحالة أن يخطر مقرر اللجنة بذلك المكان .

وإذا كان العامل موجود فى مكان بدائرة اختصاص لجنة تحكيم طبي أخرى فعلى المكتب تحويل النزاع الى اللجنة الواقعة فى دائرتها مكان وجوده .

**مادة ٦ -** يجب أن يكون قرار اللجنة مسببا ويصدر بأغلبية الآراء على أن يثبت فى محضر اللجنة الرأى المخالف وأسانيده .

ويتحمل من يصدر القرار فى غير صالحه بقيمة الرسم ومصاريف الانتقال وما يتطلبه الكشف الطبى من مصاريف تحليل وأشعة أو غير ذلك .

**مادة ٧ -** يرسل مقرر اللجنة قراراتها مع جميع الأوراق الخاصة

به الى مكتب علاقات العمل المختص خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار ويقوم المكتب بإبلاغ طرفي النزاع بالنتيجة مع بيان مسا يترتب عليه من التزامات قانونية قبلها وذلك خلال ثلاثة أيام من تساريخ ورود القرار اليه .

مادة ٨ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ٣ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ مايو سنة ١٩٨٢ ) .

**قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب**  
**رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢**  
**بتحديد المنشآت وأجهزة السلامة والصحة المهنية**  
**وجهاً للتدريب (١)**

**وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب**

بمذ الإطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛  
 وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛  
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إنشاء  
 المركز القومى لدراسات الأمن الصناعى ؛

**قرر :**

**الباب الاول**

**فى شأن تحديد المنشآت ومستويات الاجهزة**  
**الوظيفية للسلامة والصحة المهنية**

- مادة ١ -** تسرى أحكام هذا القرار على المنشآت التالية والتي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر فى موقع واحد وهى :
- ( أ ) المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها •
- ( ب ) المنشآت العاملة فى المجالات الآتية :

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع فى ١٣/٢/١٩٨٢ •





العمل بها ويشترط أن يكون حاصلًا على أحد المؤهلات المشار إليها في المادة (١٣) من هذا القرار .

وإذا قل عدد العاملين بها عن ٥٠٠ عامل أن تعهد إلى فني متفرغ أو أكثر بأعمال السلامة والصحة المهنية على ألا يتل عدد الفنيين المتفرغين عن واحد لكل ٢٠٠ عامل بأي قسم من الأقسام الانتاجية بالمنشأة أو ورديات العمل بها ويكون حاصلًا على أحد المؤهلات المشار إليها في المادة (١٤) من هذا القرار .

كما تلزم كل منشأة من المنشآت المشار إليها في البند (ج) من المادة الأولى والتي يعمل بها أقل من ٥٠٠ عامل أن يعهد إلى أحد العاملين بها بالإشراف الفني على السلامة والصحة المهنية ويشترط أن يكون حاصلًا على أحد المؤهلات المشار إليها في المادة (١٥) من هذا القرار .

فإذا كان العامل بترك المنشآت ٥٠٠ عامل فأكثر فعليها أن تعهد إلى فني متفرغ لأعمال السلامة والصحة المهنية ويكون حاصلًا على أحد المؤهلات المشار إليها في المادة (١٤) من هذا القرار .

وفي جميع الأحوال يكون صاحب العمل أو من يفوضه أو المدير المسئول مسئولاً بتوفير السلامة والصحة المهنية بالنسبة للمنشآت الأخرى إذا كان عدد العاملين بها .

مادة ٤ - على المنشأة توفير أجهزة القياس المناسبة للأنشطة الزاوال والمعدات الأخرى اللازمة .

مادة ٥ - يختص جهاز السلامة والصحة المهنية بالمنشأة بما يلي :

( ١ ) الاشتراك مع المتخصصين في التخطيط والانشاءات والتوسعات لاية مواقع عمل بما يتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي السائد بتلك المواقع وما يجاورها مع اشتراطات السلامة والصحة المهنية بالاعانة

الى تصريف المخالفات الصناعية من تلك المواقع وفي ضوء القوانين والقرارات الوزارية المنفذة لها •

( ب ) الاشتراك مع المتخصصين عن توريد آية آلات أو مواد تستخدم في الانتاج حتى يتوافر لها اشتراطات السلامة والصحة المهنية •

( ج ) الاشتراك مع المختصين في اعداد برامج التدريب الاساسي والنوعي للعاملين نحو تبصيرهم بمخاطر المهنة وطرق الوقاية منها والتأكد من اجتيازهم الاختبارات الخاصة بذلك بكفاءة كاملة •

( د ) حضور لجان السلامة والصحة المهنية والاشتراك في مناقشاتها •

( هـ ) اعداد خطة سنوية لبرامج السلامة والصحة المهنية بالمنشأة بما يكفل رفع مستواها حماية للعاملين بها ومقوّهات انتاجها على أن يتضمن ما يلي :

١ - التفتيش الدورى على كافة أماكن العمل ووضع وسائل الوقاية من مخاطر العمل وأضراره مع عمل القياسات اللازمة باستخدام الأجهزة المناسبة لتحديد هذه الأخطار حسب الأحوال وتسجيلها في سجل خاص يمكن الرجوع اليها ومتابعتها طبقا لنظام العمل مع اخطار صاحب العمل أو من يفوضه أو المدير المسئول والجهات المختصة فور اكتشاف أية أخطار للعمل على تلافيها فورا •

٢ - معاينة الحوادث وتسجيلها وكتابة التقارير عنها متضمنة الوسائل والاحتياطات الواقية الكفيلة بتلافى تكرارها •

٣ - معاينة أماكن العمل التى يثبت بها اصابة بأحد الأمراض المهنية واعداد تقرير ظروف العمل بالاستعانة بطبيب المنشأة ان وجد •

٤ - اعداد الاحصائيات الخاصة بالحوادث والاصابات طبقا لما تتطلبه حالة العمل أو لما تتطلبه الجهات الرسمية •

٥ - متابعة توفير وسائل الوقاية من الحريق أو أجهزة الإطفاء أو  
الإنقاذ .

### الباب الثاني

#### بشان تحديد المنشآت التي تشكل بها لجان للسلامة والصحة المهنية وتنظيم أعمالها

مادة ٦ - تشكل بالمنشآت المشار إليها بالمادة الأولى من هذا  
القرار لجنة أو أكثر للسلامة والصحة المهنية على الوجه الآتي :

- |       |   |
|-------|---|
| رئيس  | - صاحب العمل أو من يفوضه أو المدير المسئول .<br>- أخصائيو وفنيو السلامة والصحة المهنية .  |
| أعضاء | - رؤساء أقسام العمل في النشاط الانتاجي الرئيسي .<br>- طبيب المنشأة ( ان كان من العاملين بالمنشأة ) .<br>- رئيس قسم التأمين الاجتماعي بالمنشأة ( ان وجد ) .<br>- ممثلون عن العمال يختارهم مجلس الادارة .<br>- المنظمة النقابية بحيث يمثلون أقسام العمل الانتاجي<br>الرئيسي للمنشأة ويكون عددهم مساويا لعدد باقى أعضاء<br>اللجنة .<br>- مسئول الإطفاء . |

واذا وجد بالمنشأة أكثر من أخصائى وفنى سلامة وصحة مهنية تولي  
مهمة المقرر اقدم الاخصائيين .

ويضع صاحب العمل أو من يندبه أو المدير المسئول نظاما لتنسيق  
العمل بين لجان السلامة والصحة المهنية فى حالة تعددها .

مادة ٧ - على صاحب العمل أو من يفوضه أو المدير المسئول اخطار

مكتب الأمن الصناعى بمديرىات القوى العاملة والتدريب بأسماء أعضاء اللجنة بمجرد تشكيلها أو تغيير أحد أعضائها .

مادة ٨ - تجتمع لجنة السلامة والصحة المهنية مرة على الأقل كل شهر كما تجتمع خلال أسبوع على الأكثر من وقوع حادث جسيم أو ثبوت إصابة باحدى الأمراض المهنية .

ويمكن اجتماع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها أو مقررهما حسبما ترى اللجنة على أن تحدد فى الدعوة موعد ومكان انعقادها وفى جميع الأحوال يجب أن يرفق بالدعوة جدول الاجتماع أو بيانات تتصل ومما قد يلزم توزيعه على الأعضاء من مذكرات بموضوعات جدول الأعمال

مادة ٩ - يشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور أغلبية أعضائها بشرط أن يكون من بينهم ممثل على الأقل عن العمال فإذا لم يتكامل النصاب القانونى لصحة الانعقاد تأجل الاجتماع لمدة ٤٨ ساعة على أن توجه الدعوة الى الأعضاء كتابة ويوقع كل منهم باستلامها ويكون الانعقاد فى هذه الحالة صحيحا بأى عدد من الأعضاء مهما كانت صفتهم .

وتصدر قرارات اللجنة بموافقة أغلبية الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ١٠ - تختص اللجنة ببحث ظروف العمل وأسباب الحوادث والاصابات والأمراض المهنية ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بمنعها .  
ويجب أن يشمل جدول أعمال الاجتماع الشهرى على الأخص ما يلى :

١ - متابعة تنفيذ شروط واحتياطات الوقاية السابق اقتراحها بمعرفة اللجنة أو الاخصائى أو الفنى .

٢ - مناقشة الحوادث والاصابات والأمراض المهنية التي وقعت في الشهر السابق .

٣ - مناقشة نتائج أعمال أخصائي أو فني السلامة والصحة المهنية .

٤ - أية اقتراحات تقدم للجنة .

وللجنة أن تقوم بإجراء الماينات في حالات الحوادث والأمراض المهنية لوضع الاحتياطات الكفيلة بمنع تكرارها .

مادة ١١ - يقدم الأعضاء اقتراحاتهم لمقرر اللجنة كتابة قبيل انعقادها بأسبوع على الأقل .

مادة ١٢ - على مقرر لجنة السلامة والصحة المهنية تسجيل أعمالها في سجل خاص مرقم الصفحات يوقع عليه كل من رئيس اللجنة ومقررها وممثلى العمال الحاضرين ويجب أن يكون السجل معدا وموضوعا بحيث يسهل اطلاع مفتشى الأمن الصناعى ، ويرقم بمعرفة مديرية القسوى العاملة والتدريب المختصة وتختم صفحاته بخاتمها .

### الباب الثالث

#### في التدريب على أعمال السلامة والصحة المهنية

مادة ١٣ - يشترط في أخصائي السلامة والصحة المهنية في المنشآت المشار إليها في البندين ١ ، ب من المادة الأولى من هذا القرار والتي يعمل بها ٥٠٠ عامل فأكثر أن يكون في احدى الفئات الآتية :

(١) خريجو الكليات العلمية بالجامعات أو المعاهد العليا والتي تتفق دراستها مع طبيعة العمل بالمنشأة « طب - هندسة - علوم - زراعة - صيدلة » .



(ب) احدى المؤهلات المتوسطة التى تتفق وطبيعة العمل بالمنشأة مع خبرات سابقة فى مجال السلامة والصحة المهنية ويعتمدها وكيل وزارة القوى العاملة والتدريب المختص .

مادة ١٦ - مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة تلتزم المنشأة بتدريب أخصائى وفنى وأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية والمسؤولين عن الادارة والانتاج بما فيهم الأطباء تدريباً يتفق ومسئوليات كل من هذه المستويات وطبيعة العمل بالمنشأة ويشمل ذلك التدريب الأساسى والتخصصى والنوعى والمتقدم .

ويستثنى من التدريب الأساسى الأخصائيون اذا كانوا من حملة المؤهلات الدراسية العليا فى الصحة المهنية أو الصناعية أو طب الصناعات أو الهندسة أو العلوم أو الزراعة أو الصيدلة .

مادة ١٧ - تشكل لجنة من الادارة العامة للأمن الصناعى بوزارة الدولة للقوى العامة والتدريب والمركز القومى لدراسات الأمن الصناعى التابع للمؤسسة الثقافية العمالية ويصدر بتشكيلها قرار من وكيل وزارة القوى العاملة والتدريب المختص .

تختص اللجنة المذكورة بوضع مناهج التدريب العملية والعلمية الأساسية والتخصصية والنوعية والمتقدمة للأخصائيين والفنيين وأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية والمسؤولين عن الادارة والانتاج ، وما يتصل بذلك من شروط القبول وتحديد مستويات المحاضرين ونوعيات المدربين والقواعد العامة للاختبارات وبيان الشهادات التى تمنح للدارسين .

مادة ١٨ - يتولى معهد الأمن الصناعى التابع للمؤسسة الثقافية العمالية التدريب الأساسى للأخصائيين والفنيين وأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية .



مادة ١٩ - يعتبر أخصائي أو فنى السلامة ، والصحة المهنية مستوفيا الشروط الواردة فى المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، من هذا القرار اذا كان وقت كان به مستوفيا للشروط الواردة بالقرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم خدمات الأمن الصناعى .

مادة ٢٠ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصدر به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا فى ١٥ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ، ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ .

قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣  
في شأن الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير وسائط السلامة والصحة  
المهنية في أماكن العمل (١)

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون  
العمل ؛

وعلى قرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم الاحتياطات  
اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الاضرار الصحية وأخطار العمل  
والآلات ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ في شأن معايير  
تلوث الهواء الجوى للمؤسسات والوحدات الصناعية التابعة لها ؛

وعلى قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن  
الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها  
المعلقة للراحة والمضرة بالصحة العامة والخطرة ؛

وبعد موافقة وزير الدولة للصحة ووزير التعمير والدولة للاسكان ؛  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### تقرر :

#### الباب الاول

#### احتياطات واشتراطات عامة

#### واحتياطات خاصة بالوقاية من الحريق

#### الفصل الاول

#### احتياطات واشتراطات عامة

مادة ١ - على كل منشأة اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات الأساسية  
الآتية لتوفير السلامة والصحة المهنية .

( أ ) مراعاة اختيار موقع المنشأة وأماكن العمل بها بما يتفق مع أحكام وقانون التخطيط العمراني وقراراته المنفذة وأعمال التنظيم المبنى والا يكون قد صدر قرار من أية جهة معنية بحظر إقامة أنشطة أو أنواع معينة منها بالموقع المزمع اختياره .

( ب ) ألا تجرى أى انشاءات أو توسعات أو تعديلات فى المبنى أو مواد الانشاء أو الآلات أو الماكينات الا بعد الحصول على الموافقة والترخيص بذلك من أجهزة الاسكان المحلية .

( ج ) فى حالة استخدام ماكينات أو معدات يصدر عن تشغيلها اهتزازات أو ضوضاء يجب أن تثبت تلك الماكينات أو المعدات على قواعد ماصة للصدمات أو الاهتزازات وتكون معزولة عن أرضية أماكن العمل وذلك لتقليل شدة الضوضاء والاهتزازات .

( د ) الالتزام بالاجراءات والاشتراطات الواردة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن اقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية والقرارات المنفذة له عند اقامة أو إدارة آلات حرارية ومراجل بخارية وأن تحتفظ بصفة دورية بشهادة الصلاحية وعلى أن تكون معتمدة من الجهة المختصة .

( هـ ) الالتزام باجراءات واشتراطات الوقاية من الاشعاعات المؤينة سواء أكانت مواد ذات نشاط اشعاعى أو أجهزة تتولد عنها اشعاعات طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها والقرارات المنفذة له وأن تحتفظ بصفة دائمة بالمستندات والسجلات الواجب تواجدها فى المنشأة تنفيذاً لأحكام القانون المشار اليه .

( و ) فى حالة استخدام مواد قابلة للاشتعال أو الانفجار يجب استعمال أجهزة الانذار المبكر الاوتوماتيكية كما يجب اتباع أساليب السلامة منه فى حالة تداول أو نقل أو تخزين تلك المواد .

( ز ) أن تعد للعمليات الصناعية أو المكينات أو الآلات التى ينبجم عن تشغيلها أو التى يصدر عنها أتربة أو أذخنة أو غازات ضارة أماكن عمل خاضعة لها أو مبانى منفصلة عن أماكن العمل الأخرى وعلى أن تردود بوسائل الوقاية اللازمة التى تكفل عدم انتشار هذه المواد فى جو العمل •

( ح ) اتخاذ وسائل الوقاية الآمنة للتخلص من الأتربة والأذخنة والغازات والأجهزة وغيرها من المواد الضارة بالصحة عند مصادر تولدها وذلك باستخدام أجهزة شافطة أو ايجاد نظام للتهوية الصناعية أو بأية طريقة أخرى مناسبة •

( ط ) مراعاة ألا يقل حجم الفراغ المخصص للشخص الواحد عن عشرة أمتار مكعبة على ألا يحفل فى حساب هذا الحجم أى ارتفاع فى غرف العمل يزيد على ٤ متر •

( ك ) أن تحفظ جميع الحوائط والاستف والأرضيات والتجهيزات الصحية وجميع أجزاء المنشأة ومحتوياتها سليمة على الدوام وإصلاح وترميم ما يتلف منها أولا بأول •

( ل ) أن تجهز السلالم والمشايات المرتفعة والأماكن المشابهة باشتراطات علمية وفنية ويتوفر فيها احتياطات الوقاية والسلامة الآمنة وأن تكون أرضيات السلالم من مادة مناسبة تمنع الانزلاق وأن تكون درجات السلالم بمشابى كافية وبعرض كاف يسمح بالمرور عليها بأمان وأن تحاط الجوانب بحواجز من الجانبين أن لم يكن أحد جوانبها بجوار الحائط •

( و ) أن تحاط فتحات السلالم والأرضية بسياج من جميع الجوانب ما عدا مدخل السلم ويصنع هذا السياج من قضبان على مسافات ضيقة تمنع المرور بينهما أو تغطى هذه الفتحات بأغطية معدنية تمنع سقوط أى شئ يعرض من هم أسفلها لخطر الإصابة منها •

( م ) الحالات التي تكون فيها طرق الوقاية المتبعة غير مناسبة أو غير كافية لتأمين سلامة العاملين يتم تزويدهم بالملايس الواقية والأدوات والوسائل الشخصية كالقفازات والقفعات والأحذية والبدل والاقنعة وغير ذلك من وسائل الرقابة على أن تكون مناسبة لطبيعة العمليات التي يزاولها العاملون والمواد التي تستخدم في كل عملية وطبقا للمواصفات القياسية على أن يدرب العاملون على استعمالها وأن يراعى توفير الطرق السليمة في حفظها وتنظيفها وتطهيرها وعلى المنشأة أن تضمن لائحة الجزاءات عقاب لكل شخص يخالف أحكام ذلك .

### الفصل الثاني

#### احتياطات واشتراطات الوقاية من الحريق

مادة ٢ - على المنشأة اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات اللازمة للوقاية من مخاطر الحريق طبقا لما تحدده الجهات المختصة ( أجهزة وزارة الداخلية ) وحسب نوع النشاط الذي يجرى مزاولته بأماكن العمل ولخواص المواد الأولية ومواد الانتاج المختلفة الطبيعية والكيميائية المستخدمة بها مع مراعاة الآتى :

( أ ) أن تكون أجهزة وأدوات الاطفاء المستخدمة سواء الثابت منها أو المتنقل مطابقة للمواصفات القياسية المصرية وللقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن تنظيم صناعة أجهزة اطفاء الحريق وتعبئتها والقرارات المنفذة له .

( ب ) تطوير معدات الاطفاء والوقاية اللازمة وذلك باستخدام أحدث الوسائل من توفير أجهزة التنبيه والتحذير والانذار المبكر والعزل الوقائي والاطفاء الآلى التلقائى كلما أمكن ذلك .

## الباب الثاني

### الوقاية من المخاطر الميكانيكية والطبيعية والكيميائية والسلبية

مادة ٣ - على المنشأة تأمين بيئة العمل بما يكفل الوقاية من المخاطر الميكانيكية والطبيعية والكيميائية والسلبية وغيرها من المخاطر والاضرار الصحية على التفصيل الآتى :

## الفصل الاول

### الوقاية من المخاطر الميكانيكية

مادة ٤ - على المنشأة اتخاذ الاجراءات الآتية :

أولا : أن تكون أعمال البناء والحفر والهدم معتمدة من الجهات المختصة وطبقا للمواصفات الفنية والهندسية وعلى أن يراعى فيها توفير احتياطات واشتراطات السلامة والصحة المهنية الآتية :

#### ( أ ) عند اجراء أعمال البناء :

١ - يجب أن تكون السقالات والمشايات بعرض كاف يسمح بمرور العاملين عليها بأمان دون التعرض للسقوط كما يجب احاطة السقالات أو المشايات بحواجز جانبية إذا كان ارتفاعها يزيد عن أربعة أمتار من مستوى الأرض كما يجب تزويد العاملين بالأجهزة الواقية من السقوط مع مراعاة التحقق من متانة تثبيتها .

٢ - يجب تسوير أسقف أماكن العمل إذا كانت طبيعة العمل تقتضى السعود اليها كما يجب تسوير المناور التى تتخلل هذه الأسقف أو تغطيتها بطريقة تمنع سقوط الأشخاص أو الأشياء عليها .

٣ - يجب مراعاة عمل مظلات واقية بعرض كاف وحواجز بارتفاع مناسب تعمل على وقاية العاملين أو المارين أسفلها من خطر سقوط الأشياء عليهم .

### ( ب ) عند إجراء عملية الهدم :

- ١ - يجب فحص عمليات الهدم بأساليب عملية فنية قبل البدء في الهدم مع الالتزام بوجود مشرف فنى ذى خبرة طوال عمليات الهدم .
- ٢ - يجب البدء في عمليات الهدم من الأدوار العليا .
- ٣ - اتخاذ اللازم وصلب الجدران والأجزاء البارزة من المبنى التى يخشى سقوطها .
- ٤ - يجب عدم القاء انقاض الهدم من أعلى والعمل على ازلتها اما بواسطة آلات رافعة أو مجارى مائلة محاطة بأسوار مع احاطة مكان جمع الانقاض بالأسوار .

### ( ج ) عند إجراء عمليات الحفر :

- ١ - يجب أن تبدأ عمليات الحفر دائماً من أعلى الى أسفل مع ملاحظة أن تكون الجدران بميل مناسب حسب تربة الأرض الجارى الحفر فيها .
- ٢ - يجب صلب جوانب الحفر التى تريد فى العمق على ١٥ متر بحوائط خشبية متينة تمنع انهيار التربة على العاملين بعمليات الحفر .
- ٣ - أن تجهز ممرات آمنة للعاملين فى عمليات رغب التربة .
- ٤ - يجب وضع اشارات ولافتات تحذيرية على جوانب الحفر لوقاية من أخطار سقوط الأشخاص فيها .
- ٥ - يجب عدم تراكم التربة المرفوعة من الحفر بجوارها ويجب وضعها على بعد مناسب من الحفر لا يسمح باندفاعها نحوها .

### ثانياً - الوقاية من مخاطر الأجهزة والآلات :

- ١ - عند استخدام أو تركيب الأجهزة والآلات بأماكن العمل سواء كانت فى أغراض صناعية أو زراعية أو أغراض أخرى أن تكون مطابقة

للمواصفات القياسية المعتمدة ومزودة بوسائل الوقاية الذاتية وأن تكون ملائمة لنوع وطبيعة العمل • ويجب وضع لافتات ارشادية بجوار تلك الآلات والأجهزة توضح فيها تعليمات السلامة الفردية للوقاية من مخاطر العمل •

٢ — أن تحاط دائما وبصفة مستمرة الأجزاء المتحركة من مولدات الحركة وأجهزة نقل الحركة والأجهزة الخطرة من الماكينات سواء كانت ثابتة أو متنقلة بحواجز الوقاية المناسبة الا اذا كانت هذه الاجهزة قد روعي في تصميمها أنها تكفل الوقاية التامة للعاملين عليها •

ويراعى في اقامة هذه الحواجز ما يأتى :

— أن تعمل على الوقاية الكافية من الخطر الذى وضعت لتلافيه •  
— أن تحول دون وصول العامل أو أحد أعضاء جسمه الى منطقة الخطر طوال فترة أداء العمل •  
— أن تكون مناسبة العمل وألا تضايق العامل أو تعوقه عن العمل •  
— أن تكون مناسبة للمعملية أو الماكينة أو الآلة بحيث لا تكون سببا في تعطيل الانتاج •  
— ألا تعوق ترتيب أو ضبط أو اصلاح الماكينة أو الآلة أو التففتيش عليها •

— أن تكون صالحة للعمل بأقل صيانة ممكنة •  
— أن تقاوم ما تتعرض له أثناء العمل من ضغوط واجهادات واصطدامات •

— أن تقاوم الحريق والصدأ •  
— ألا يتسبب عنها حوادث ( لا تكون لها أجزاء مدببة أو زوايا حادة أو أطراف حادة أو أن تكون مصدرا لأية حوادث ) •  
— عدم السماح لأى شخص بازالة أو تركيب أى حاجز وقاية أو



أى شيء من أجهزة الوقاية إلا إذا كانت الماكينة أو الآلة متوقفة عن العمل على أن يعيدها إلى مكانها قبل إدارتها •

— أن تجرى الصيانة الدورية اللازمة للآلات والأجهزة والماكينات بواسطة فنيين متخصصين مدربين بما يكفل السلامة والأمن •

— أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية العاملين من أخطار الشظايا المتطايرة أو الأجسام الحادة وذلك بطرق الأمان المناسبة الصالحة لهذا الغرض •

### ثالثاً — الوقاية من مخاطر انتقال العاملين وتداول وتخزين المواد :

يجب على المنشأة مراعاة ما يأتى :

( أ ) أن تترك مسافات مناسبة حول الماكينات والآلات أو معدات العمل تسمح للعامل بالمرور والا تعوق أداء العمل المادى أو عمليات ضبط واصلاح الماكينات أو الآلات أو تداول المواد المستخدمة فى العمل •

( ب ) أن تكون الممرات خالية من النقوب وأغطية المجارى غير المثبتة أو المسامية والصمامات الموضوعة رأسياً أو أى انشاءات ليعتسب عنها أخطار التصادم وأن تكون مادتها لا تعرض من يسير عليها لخطر الانزلاق وأن تكون من مادة مناسبة للعمل الجارى بها ومستوية •

( ج ) أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية العاملين من مخاطر السقوط والأشياء الساقطة •

( د ) أن يكون تداول لخامات أو المعدات أو مواد الانتاج وغيرها من أدوات العمل المختلفة بطريقة آمنة وسليمة ومناسبة لا يترتب عليها أى ضرر بسلامة وصحة العاملين •

( هـ ) وضع لافتات أرشادية في أماكن تخزين المواد ويوضح بها درجة خطورة المادة وكيفية تداولها ونقلها بطريقة آمنة .

( و ) أن تكون تخزين المواد الخام أو المعدات أو مواد الانتاج أو الأجهزة بطريقة مأمونة وفي أماكن خاصة ومطابقة لاشتراطات التخزين الصادرة في هذا الشأن من الجهات المعنية .

( ز ) يجب أن يراعى في الآلات وأحوات الرفع والجرف ما يأتى :

— أن تكون كل آلة رافعة أو مصعد للركاب أو البضائع متينة الصنع سليم التكوين وأن تكون أجزاؤه متينة لدرجة كافية وأن تتواءم له الصيانة الفنية اللازمة كما يجب فحصه دوريا طبقا لتعليمات الصيانة الموضوعة لكل نوع بمعرفة مختص ويسجل ذلك في سجل خاص .

— أن تحاط أماكن صعود ونزول المصاعد بسور متين بحيث يمنع أى شخص من القفز فوقه أو الاقتراب من الأجزاء المتحركة من المصعد وأن تكون به أبواب لا يمكن فتحها الا اذا كان متوقفا عن الحركة .

— أن يوضح في مكان ظاهر على كل آلة ورافعة بيان أقصى حمولة .

أن يراعى في تصميم السلاسل والحبال وأسلاك الجر وماشابهها أن تكون جيدة الصنع وأن توفر لها الصيانة الكافية وألا تعمل أكثر من طاقتها وأن تنحصر دوريا طبقا لتعليمات الصيانة الموضوعة لها بمعرفة الجهات المنتجة ويسجل ذلك في سجل خاص .

## الفصل الثانى

### الوقاية من المخاطر الطبـية

مادة • — على المنشأة اتخاذ الوقاية من المخاطر الطبيعية على الوجه الآتى :

## ( ١ ) الحرارة :

يجب اتخاذ الاحتياطات الواجب توأمرها لتهيئة جو العمل وتوفير أجهزة الوقاية الشخصية وتحديد المستويات المأمونة لدرجات الحرارة العالية التي يمكن العمل تحت ظروفها دون حدوث مضاعفات للعاملين . والتي تتناسب مع طبيعة العمل ومقدار الجهد المبذول في أدائه مقاسة بالترمو متر الجلل الأسود بعد الساعة الأولى من مزاولة العمل طبقا للجدول رقم ( ١ ) المرفق .

وعند تعرض العاملين لدرجات حرارة منخفضة في بيئة العمل يجب مراعاة استخدام العامل في جميع الظروف ملابس الوقاية المناسبة بحيث تغطي كافة أجزاء الجسم كما يجب بعد التعرض لدرجات الحرارة المنخفضة توفير أماكن مزودة بالتدفئة المناسبة .

## ( ب ) شدة الاضاءة :

يجب توفير الاضاءة الكافية المناسبة لنوع العمل الذي تجرى مزاولته سواء كانت اضاءة طبيعية أو صناعية ويراعى في ذلك ما يأتي :

أن يكون توزيع المنافذ والمناور وفتحات الضوء الطبيعية تسمح بتوزيع الضوء توزيعا منتظما على أماكن العمل ويكون زجاجها نظيفا من الداخل والخارج بصفة دائمة والا يكون محجوبا بأي عائق .

الا تقل قوة الاضاءة عن مستوى العمل ( عند سطح أفتى يرتفع مترا عن الأرض ) عن ٢٠ شمعة قدم على أن يكتفى في الممرات والطرق بقوة اضاءة لا تقل عن ١٥ شمعة قدم على سطح الأرض .

أن تتضمن مصادر الضوء الطبيعية والصناعية اضاءة متجانسة وأن تتخذ الوسائل المناسبة لتجنب الوهج المنتشر والضوء المنعكس .

— تجنب التفاوت الكبير في توزيع الضوء في الأماكن المتقاربة .

ويسترشد بمستويات الاضاءة المأمونة فى الاعمال المكتبية والعمليات  
الصناعية طبقا للجدول رقم (٢) المرفق .

### ( ج ) الضوضاء والاهتزازات :

يجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة لمنع أو تقليل الضوضاء والاهتزازات  
ذات الفطورة على صحة العاملين حيث لا تزيد شدة الضوضاء ومدة  
التعرض لها عن المستويات الموضحة بالجدول رقم ( ٣ ) .

### ( د ) الوقاية من مخاطر الكهرباء :

#### ١ - الوقاية من مخاطر الكهرباء الاستاتيكية :

يجب الوقاية من المخاطر الناجمة عن الكهرباء الاستاتيكية وذلك بممن  
توصيلة أرضية مع مراعاة الاشتراطات الفنية الهندسية اللازمة لجميع  
الآلات والمعدات والمكينات التى تعمل بالكهرباء مثل المولدات والمحولات  
وماكينات القطع والاوناش وآلات التخريم مع مراعاة الفحص الدورى  
لهذه التوصيلات واجراء الاصلاحات والصيانة الدورية اللازمة لتكون  
سليمة بصفة دائمة .

كما يجب توصيل الأجزاء غير الحاملة لتيار الكهربائى والتى يخشى  
من سهولة شحنها كهربائيا بتوصيلة أرضية ( أنابيب البترول - طنابير  
نقل الحركة والسيور .. الخ ) .

#### ٢ - الوقاية من مخاطر الكهرباء العنناميكية :

- يجب اتخاذ الاحتياطات الواقية من أخطار الضغط العالى بمراعاة  
الاشتراطات الفنية اللازمة هندسيا سواء فى محطات توليد الكهرباء أو  
المحولات الكهربائية أو شبكات نقل القوى الكهربائبة وأن يكون للفنيين  
المختصين وحدهم حق الدخول والصيانة مع وضع تحذيرات من وجود  
الضغط العالى .

— يجب التأكد أولا من فصل التيار الكهربائى كلية من الشبكة الكهربائية قبل البدء فى أعمال التركيب والإصلاح أو الصيانة مع استمرار فصلها حتى اخطار القائمين بالتركيب أو الإصلاح أو الصيانة بتمام الأعمال .

— يجب تزويد جميع الآلات والمعدات والأدوات التى تعمل بالكهرباء بمفاتيح لقطع التيار على أن تكون هذه المفاتيح معزولة وآمنة ومناسبة لطبيعة العمل بمواقع المختلفة وفى أماكن ظاهرة حتى يمكن الوصول إليها بسهولة خاصة فى حالة الطوارئ .

— يجب استخدام متممات التيار للوقاية المناسبة كلما أمكن لتعيين الاخطار على شبكات القوى الكهربائية خصوصا ( قيمة الضغط — قيمة التيار — اتران التيار — اتجاه سريان القدرة — ازدياد درجة الحرارة ) وأن تكون لوحات تلك المتممات مغلقة بطريقة آمنة ( استعمال قفل مثلا ) وتحت مسؤولية المختصين المنشوط بهم العمل فقط .

— يجب عند تركيب الكابلات والأسلاك الكهربائية أن تكون مناسبة وملائمة وذات كفاءة عالية وبعيدة عن أى مصدر للحرارة أو الرطوبة أو خطر خدش المازلة بها .

— يجب أن يكون القائمين بتركيب وإصلاح وصيانة هذه الاجهزة والآلات والتوصيلات الكهربائية على درجة عالية من التدريب والمهارة وآلا تجرى إصلاحات أو تركيبات الا بعد توصيلها بالأرض والتأكد من عدم مرور تيار كهربائى .

— يجب عند استعمال أى جهاز أو آلة كهربائية أو كابلات أو أسلاك أو أية توصيلات أو مفاتيح أن تكون من النوع المسموح باستعماله طبقا للمواصفات القياسية المعتمدة محليا ومتفق مع ظروف وطبيعة أماكن العمل بها والنشاط الذى تجرى مزاولته به .

— يجب عمل أرضيات عازلة أمام وخلف لوحات التوزيع الكهربائية من الخشب الجاف أو الكاوتشوك العازل أو أية مادة عازلة أخرى مناسبة •

— يجب مراعاة الفحص الدورى على جميع الكابلات والأسلاك والتوصيلات الكهربائية لمنع حدوث أى ماس كهربائى لتلافى حدوث أية اخطار مفاجئة مثل الحريق والصق بالكهرباء •

— يجب استعمال التوصيلة الأرضية بالنسبة للأجهزة والمعدات المستوردة والمصنعة محليا دون اهمالها أو تركها •

— يجب التأكد من أن الجهاز أو الآلة موصلة بطريقة آمنة وسليمة ومطابقة للمواصفات الفنية لها وخاصة ما يأتى :

- ( أ ) نوع التيار الكهربائى متغيرا أو مستمرا •
- ( ب ) موصل على الثلاث أوجه أو الاثنى أو الوجه الواحد •
- ( ج ) قيمة الذبذبة المطلوبة •
- ( د ) التأكد من أن التوزيعات الكهربائية مناسبة مع عدم وضع أية اضافات أخرى فى الشبكة أو أية دائرة الا بمعرفة المختصين •
- ( هـ ) الوقاية من مخاطر الاشعاعات •

مع عدم الاخلال بما جاء فى القوانين واللوائح الخاصة بالمواد المشعة والاشعاعات المؤينة والوقاية منها يراعى ما يأتى :

— لا يجوز استيراد أو تصدير أو تصنيع أو حيازة أو تداول أو نقل أو تخزين أو التخلص من أجهزة اشعة أو ملدة مشعة الا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة •

— لا يجوز استخدام الأشعة المؤينة أو العمل بها بأية صفة كانت الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة •

— على المرخص له ألا يتجاوز حدود الترخيص الممنوح له أو يقوم  
باجراء أى تعديل على الأجهزة أو المواد المرخص باستخدامها دون موافقة  
الجهة المختصة .

— يجب على كل من يرخص له باستخدام أو حفظ أجهزة الأشعة  
أو المواد المشعة إبلاغ الجهة المختصة عند فقد أو وقوع حادث قد يؤدي  
الى تعريض أى شخص لمجموعة من الاشعاعات تزيد على الحد المسموح  
به فى الاشتراطات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص وذلك خلال  
٢٤ ساعة من وقوع الحادث مع بيان تفاصيل الحادث والأسباب التى  
أدت الى وقوعه .

— لا يجوز للمرخص له فى استخدام أو حفظ أجهزة الأشعة أو المواد  
المشعة السماح لأى شخص بالعمل بالأشعة المؤينة أو القيام بأى عمل  
آخر يمكن أن يعرضه لمخاطر الاشعاعات الا بعد فحصه طبيا أو التحقق  
من لياقته الصحية الفنية طبقا للشروط والأوضاع الخاصة التى تحددها  
الجهة المختصة . ويجب مراعاة اجراء الفحص الطبى بصفة دورية فى  
المواعيد التى تحددها تلك الجهة .

— يجب مراعاة اجراء القياس الدورى لجرعات الاشعاع التى يتعرض  
لها العاملون فى مجالات الاشعاع بصفة دورية فى المواعيد التى تحددها  
الجهة المختصة نتيجة القياس على النماذج المعدة لذلك وحفظها .

— لا يجوز تشغيل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة فى الأعمال التى  
تعرضهم للاشعاعات على المرخص له اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية  
العاملين بالأشعة المؤينة والمواطنين (المترددين والمجاورين ) وحماية البيئة  
( بيئة العمل والبيئة الخارجية ) من مخاطر الاشعاع طبقا للاشتراطات  
والتعليمات التى تحددها الجهة المختصة .





## ( ب ) وسائل النظافة :

على المنشأة توفير وسائل النظافة تشمل ( المورد المائى — التجهيزات الصحية — أعمال الصرف — والنظافة العامة ) طبقا للقرارات الصادرة من وزارة الاسكان فى هذا الخصوص •

يجب على المنشأة عدم القاء فضلات المواد القابلة للاشتعال أو الانفجار على الأرض أو الممرات ويجب ازالتهما أولا بأول واتخاذ منها بطريقة آمنة وبالاحتياطات المناسبة •

على المنشأة مراعاة اعداد مكان خاص لاستبدال وخلع الملابس على أن يزود بخزانات أو دواليب للعاملين وخاصة الصناعات التى تؤدى الى تلوث أجسامهم أو ملابسهم ، ويجب أن تكون هناك أماكن مخصصة لغسل الملابس بصفة دورية والتأكد من خلوها من أى تلوث •

## ( ج ) وسائل الإنقاذ :

— يجب توفير معدات وأدوات الإنقاذ التى تحددها الجهة المختصة فى هذا الشأن •

— يجب أن تكون معدات وأدوات الإنقاذ مناسبة وصالحة للاستعمال وفى أماكن يسهل استخدامها •

— يجب تدريب عدد من العاملين يتناسب مع حجم ونوع وطبيعة النشاط الذى تجرى مزاويلته وورديات بالمنشأة •

## الباب الثالث

## الحكام عامة

مادة ٨ — على المنشأة أو المقاول الذى يعمد الى مقاول من الباطن باجراء احدى العمليات اخطار مخيرية القوى العاملة والتدريب المختصة

( م ٢٨ — موسوعة مصر — ج ١٩ )

( الأمن الصناعى ) قبل بدء العملية بأسبوع على الأقل ببيان يشتمل على ما يأتى :

- ( أ ) اسم المنشأة أو المقاول الأصلى .
- ( ب ) اسم المقاول من الباطن .
- ( ج ) نوع العملية .
- ( د ) عدد العاملين بهذه العملية .
- ( هـ ) المكان الذى ستؤدى فيه العملية .

مادة ٩ - يلتزم صاحب المنشأة أو من يتعاقد معه فى أعمال المقاولات بتوفير معدات السلامة والصحة المهنية على الوجه الآتى :

( أ ) توفير شروط السلامة والصحة المهنية بالنسبة الى مكان العمل ومعداته على من يملك استخدامها .

( ب ) توفير معدات الوقاية الشخصية للعاملين على من يتعاقد معهم .

مادة ١٠ - لوكيل الوزارة المختص أن يقرر اتخاذ بعض احتياطات أخرى تستدعيها طبيعة العمل فى أية صناعة أو عملية أو منشأة .

مادة ١١ - يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

**وزير الدولة لتقوى العامة والتدريب**

**سعد محمد أحمد**

صدر فى ٤ شعبان سنة ١٤٠٣ ( ١٧ مايو سنة ١٩٨٣ ) .

## قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨

بشان تحديد المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية

التي يجوز فيها عدم التقيد بأحكام المواد ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦

من قانون العمل

## وزير القوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة

١٩٨١ ؛

## قرر :

### ( مادة ١ )

يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالأحكام الواردة بالمواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ من قانون العمل في المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية الآتية :

أولا - شهر رمضان والأيام الثلاث السابقة لعيد الأضحى واليوم الأول والثاني منه وكذلك السابقة لكل من عيد الميلاد للمسيحيين الشرقيين الواقع في ٧ يناير وعيد الميلاد للمسيحيين الغربيين الواقع في ٢٥ ديسمبر ورأس السنة الميلادية ، وذلك بالنسبة الى المحال التجارية ومحال صناعة الأغذية والملبوسات والأحذية •

ثانيا - أثناء اقامة الموالد المرخص بها بالنسبة الى المحال الموجودة في المنطقة التي يحتل فيها بالمولد •

ثالثا - موسم العمل في محالج الأقطان بالنسبة الى موظفي المكاتب لمدة أربعة أشهر تبدأ من أول سبتمبر بالنسبة للوجه القبلى ومن أول أكتوبر بالنسبة للوجه البحرى •

- رابعاً - موسم العصير في مصانع السكر من القصب ، ولا تدخل في ذلك مصانع التكرير ويبدأ من ١٥ ديسمبر وينتهي في ٥ يونية من كل عام .
- خامساً - موسم العصير في مصانع السكر من البنجر ويبدأ من أواخر مارس حتى منتصف يونية من كل عام .
- سادساً - موسم فرز البصل والثوم ويبدأ من أول مارس وينتهي في آخر يونية من كل عام .
- سابعاً - موسم فرز الخضر والفاكهة وتعبئتها ويبدأ من أول أكتوبر وينتهي في آخر مارس من كل عام .
- ثامناً - موسم الاصطياف في المدن والجهات المعدة لذلك بالنسبة لمحال بيع المواد الغذائية والخدمات .
- تاسعاً - موسم السياحة في مدينتي الأقصر وأسوان بالنسبة الى المحال التجارية .

### ( مادة ٢ )

لا يجوز في جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في اليوم الواحد .

### ( مادة ٣ )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر في ١٩٨٨/٢/٢٥ .

وزير القوى العاملة والتدريب  
عاصم عبد الحق صلاح

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١

في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

### قرر القانون الآتي :

**مادة ١ -** استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعاياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع .

ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

**مادة ١ مكرراً -** ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ ) لا يترتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل .

ويأخذ حكم الأجر في تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الإضافي الذي كان العامل يحصل عليه بصفة مستمرة .

ويعتبر الأجر الإضافي مستمراً في تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان العامل حصل عليه في ٩٠٪ على الأقل من أيام العمل خلال ستة الأشهر السابقة على يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٦١ .

• المركبى .

• القانون

في المدة التي يحددها وزير الصناعة بقرار منه .

• قرش

• وتضاعف العقوبة عند العود في الحالتين •

ولرجال الضبط القضائي حق منع استمرار المخالفة بالطريق الإداري .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

في اقليمي الجمهورية من تاريخ نشره :

• ( 1971 )

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالتقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠

في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم  
المحلى والقضاة العام والخاص (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية  
وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ؛

وعلى نظام الحكم المحلى الصادر بالتقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يصدر بتنظيم مواعيد العمل بوحدات الجهاز الإداري  
للدولة ووحدات الحكم المحلى ومكاتب إدارة وحدات القطاع العام قرار  
من الوزير أو المحافظ المختص كل من نطاق اختصاصه .

ويتولى رئيس مجلس الوزراء أو من ينييه التنسيق في هذا الشأن  
بين الوزارات والمحافظات بالقاهرة الكبرى .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨٠ - العدد ٤٣ مكرر .

مادة ٢ - (١) يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو من ينييه - بعد أخذ رأى المحافظين المختصين - إصدار قواعد تنظيمية عامة لتحديد مواعيد العمل بالانشآت والمحال التابعة للقطاعين العام والخاص في نطاق المحافظات التى يحددها .

ويعاقب كل من يخالف هذه القواعد بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، وفي حالة العود تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

ويجوز للمحافظ المختص أن يأمر بتغلق المحل المخالف بالطريق الإدارى لمدة لا تتجاوز شهرا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ ( ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ) .

---

(١) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانونين رقم ٧٦ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/١١/٤ - العدد ٤٤ مكرر ) ورقم ١١ لسنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٣/١١ - العدد ١٠ ) .





الطيران وفي المطارات عدا الأعمال التكميلية أو التبعية اللازمة لتشغيل هذه المرافق كالعمل في الحسابات وشئون العاملين والشئون القانونية والتدريب .

٧ - أعمال شحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والموانئ ومخازن الاستيداع ويحظر في ذلك عمال طاقم اللشقات التي تعمل في نقل العمال .

٨ - أعمال ربط البواخر والأنوار الكاشفة .

٩ - العمل في أعمال تموين وإصلاح السفن عند رسوها في الموانئ لهذا الغرض أثناء عبورها قناة السويس .

١٠ - العمل في الموانئ على القاطرات البحرية وصنادل المياه والوقود والمواوين والمنارة والبضاعة وقائدها وميكانيكيوها ووقادوها وبجارتها وكذلك بحارة صالات البضاعة .

١١ - العمل في المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأخرى .

١٢ - العمل في مجال الفراشة المعدة لتأجير الأدوات الخاصة ، وإقامة الأفراح أو المآتم .

١٣ - العمل في مجال تجهيز ودفن الموتى .

١٤ - صناعة البلاستيك .

١٥ - صناعة السينما .

١٦ - أعمال الطوافين والجوابين والممثلين التجاريين ممن يقوّمون بأعمال البيع أو الدعاية أو التوزيع أثناء قيامهم بهذه الأعمال خارج المنشآت .

١٧ - صناعة الخزف والصيني .

١٨ - أعمال لجنة بورصة ميناء البصل بالإسكندرية سواء في مقر البورصة ذاتها أو في أماكن تخزين القطن .

١٩ - العمل في المخازن •

٢٠ - صناعة الدواء •

٢١ - العمل بالصيدليات •

مادة ٢ - على صاحب العمل أو المدير المسئول في كل من الأعمال والصناعات الواردة ببيانها في المادة السابقة أن يصرح للعامل بتناول المشروبات أو الأطعمة الخفيفة أو براحة بطريقتة تنظمها إدارة المنشأة أثناء العمل •

مادة ٣ - ينشر هذا انقرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره •

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) •

## قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢

بتحديد الأعمال الشاقة والمرهقة التي يمنح

العاملون فيها فترات راحة تحتسب من ساعات العمل الفعلية (٥)

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٣٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم

١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

### قرر :

مادة ١ - ( البند رقم ٤ ) مستبدل بقرار وزير القوى العاملة رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ ) يمنح العاملون في الأعمال الشاقة أو المرهقة الموضحة فيما يلي فترة أو أكثر لراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة تحتسب من ساعات العمل الفعلية .

١ - العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو انصاجها .

٢ - صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

٣ - اذابة الزجاج وانصاجه .

٤ - أعمال تقطيع ولحام المعادن باستخدام الغازات أو الكهرباء .

٥ - تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .

٦ - الدهان بمادة الدوكو .

٧ - معالجة وتبيئة أو اختزال الرماد المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .

- ٨ - صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠٪ من الرصاص .
- ٩ - صنع أول أكسيد الرصاص ( المترك الذهبي ) أو أكسيد الرصاص الأصفر وثاني أكسيد الرصاص ( السقلون ) وكربونات الرصاص وأكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .
- ١٠ - عمليات المزج والعجن في صناعة أو اصلاح البطاريات الكهربائية .
- ١١ - ادارة أو مراقبة الماكينات المحركة .
- ١٢ - تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء ادارتها .
- ١٣ - صناعة الاسفلت .
- ١٤ - العمل في المدابع .
- ١٥ - العمل في مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو الدماء أو العظام .
- ١٦ - سلخ وتقطيع الحيوانات وسمطها واذابة شحمها .
- ١٧ - صناعة الكاوتشوك .
- ١٨ - صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام قبل حرقها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .

## قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢

بتحديد الأعمال المتقطعة بطبيعتها التي يجوز وجود  
العامل بها في مكان العمل أكثر من إحدى عشرة  
ساعة في اليوم الواحد بحيث لا تزيد عن اثنتي عشرة  
ساعة في اليوم الواحد (١)

## وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من قانون العمل  
الصادر بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

## قرر :

مادة ١ - يجوز تواجد العامل في مكان العمل أكثر من إحدى عشرة  
ساعة ويحد أقصى اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد في الأعمال الآتية :

( أ ) نقل الركاب والبضائع بطريق البر وبالسكك الحديدية أو بالطرق  
المائية الداخلية أو بالجو ويدخل في ذلك العمل في المطارات .

( ب ) أعمال ربط البواخر والأنوار الكاشفة وإصلاح السفن أثناء عبور  
قناة السويس .

( ج ) العمل في الموانئ على القاطرات البحرية وصنادل المياه والوقود  
والمواein والمناورة والبضاعة وقائدها وميكانيكيوها ووقادوها  
وبحارتهما وكذلك بحارة صالات البضاعة ويجب اعطاء العامل في  
هذه الأعمال راحة لمدة أربع وعشرين ساعة متصلة إذا زادت مدة  
تواجده عن إحدى عشرة ساعة .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٣/٢/١٩٨٢ .

- ( د ) العمل في الاستراحات ومنازل المستخدمين والعمال والعزاب والأندية  
الملحقة بالمنشآت •
- ( هـ ) أعمال أمناء المخازن والشئون الخاصة بمنشآت كبس القطن •
- ( و ) العمل في شئون المحاصيل الزراعية •
- ( ز ) العمل في مجال بيع الجملة للخضر والفاكهة والأسماك •
- ( ح ) العمل في مجال الفراشة المعدة لتأجير الأدوات الخاصة بإقامة  
الأفراح المأتم •
- ( ط ) العمل في مجال تجهيز ودفن الموتى •
- ( ي ) العمل بالصيدليات •

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم  
التالى لتاريخ نشره •

تحريرا فى ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ ) •

## قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩

بشأن استثناء بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم

الاعلاق الأسبوعي للمنشآت وتحديد مواعيد

الاعلاق الليلي

### وزير القوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ باستثناء بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم الاعلاق الأسبوعي للمنشآت وتحديد مواعيد الاعلاق الليلي ؛

### قرر :

مادة ١ - يستثنى من حكم الاعلاق الأسبوعي للمنشآت الآتية :

١ - الفنادق والمطاعم والبنسيونات والمقاهى والبوفيهات والأندية والمسارح ودور السينما وصلالات الموسيقى والغناء وكافة المحال المشابهة لها في طبيعة العمل .

٢ - المستشفيات والمصحات والمستوصفات ودور العلاج بما في ذلك معامل التحليل والأشعة وعيادات الأطباء .

٣ - المخازن بكافة أنواعها ومحال بيع الخبز والبطائر والفلاكة والخضر والأسماك والزهور الطبيعية .

٤ - الصيدليات وكذلك مخازن الأدوية في المدن والقرى .

٥ - محال بيع البنزين ومحطات خدمة السيارات والجراجات المعدة لايوائها .



- ٦ - محال بيع الصحف اليومية •
- ٧ - محال تجهيز ودفن الموتى •
- ٨ - محال الفراشة المعدة لتأجير الأدوات الخاصة بإقامة الأفراح والمآتم •
- ٩ - المحال التجارية في مدن بورسعيد والسويس وسفاجا ونويبع في أوقات رسو البواخر وسفر الحجاج وعودتهم •
- ١٠ - المحال التجارية في مدن أسوان والأقصر والفيوم وسانت كاترين والاسكندرية والاسماعيلية ومرسى مطروح والفرقة ورأس سدر وشرم الشيخ ودهب ورأس البر وبلطيم في موسم السياحة وذلك فيما عدا المحال المقلقة للراحة •
- ١١ - المحال التجارية في مدينة العريش صيفا وبالنسبة لمحال البقالة والجزارة والطيور والألبان صيفا وشتاء •
- ١٢ - مكاتب السياحة والطيور •
- ١٣ - العمل في الموانئ البحرية والجوية •
- ١٤ - نفخ ولحام الكاوتشوك •
- ١٥ - وكالات البريد الاهلية •
- ١٦ - اذابة وصهر المعادن والزجاج •
- مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالقرارات الادارية الصادرة في شأن تحديد مواعيد الاغلاق الليلي يجب اغلاق المنشآت مساء في الساعة العاشرة على الأكثر صيفا وفي الساعة التاسعة والنصف شتاء •
- ويجوز لمحال البقالة والجزارة والطيور والألبان تأخير مواعيد الاغلاق الى الساعة الحادية عشر صيفا والعاشرة والنصف شتاء •

٤٥٠ ..... عمل

ولا يسرى حكم هذه المادة على المنشآت المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار والمنشآت التي تعمل بنظام الورديتين فأكثر .

مادة ٣ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ والقرارات المصدلة له .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٩٨٩/٢/٩ .

**وزير القوى العاملة والتدريب**

**عاصم عبد الحق صالح**

### قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢

بتحديد الأعمال التجهيزية والتكميلية التي يتمين انجازها  
قبل أو بعد انتهاء العمل وأعمال الحراسة والنظافة (١)

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٤٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم  
١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

### قـــــرر :

مادة ١ - الأعمال التجهيزية هي الأعمال اللازمة لإدارة المكينات  
والآلات والأفران والغلايات والقزانات والقوى المحركة التي من شأنها  
تمكين المصنع من مواصلة عمله اليومي في مواعيد العمل المقررة .

### مادة ٢ - الأعمال التكميلية هي الآتية :

- ( أ ) الأعمال اللازمة لاستكمال إصلاح المكينات أو الآلات عند حدوث  
خلل أو عطل بها يترتب عليها تعطيل العمل في الوردية التالية .
- ( ب ) الأعمال اللازمة لاستمرار سير العمل في حالة حدوث خلل أو  
عطل في عمليات حفر آبار البترول .
- ( ج ) الأعمال اللازمة لاستكمال الشحن والتفريغ التي يقرَّب على عدم  
انجازها تأخر تصدير أو تسليم المنتجات والبضائع التي تصل في  
مواعيد لم تكن متوقعة .
- ( د ) إنهاء العمليات التكميلية الصناعية التي لا يجوز من الوجهة الفنية  
تراكبها دون انتهاء .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٣/٢/١٩٨٢ .

مادة ٣ - أعمال الحراسة هي الأعمال التي يقوم بها الخفراء وعمال الاطفاء والعمال المخصصون للحراسة .

مادة ٤ - أعمال النظافة هي الأعمال التي يقوم بها الفراشون والعمال المخصصون لنظافة أماكن العمل .

مادة ٥ - يكون الحد الأقصى لساعات العمل الفعلية في الأعمال المشار إليها في المواد السابقة ٤٨ ساعة في الأسبوع ويخفض هذا الحد الى ٤٢ ساعة في الأسبوع بالنسبة للعمال الذين يعملون في المنشآت الصناعية المحددة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له ويكون الحد الأقصى لساعات العمل الإضافية في هذه الاعمال اثنتى عشرة ساعة في الاسبوع وذلك مع عدم الاخلل بأحكام المادة ١٤٠ من هذا القانون (١) .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .

---

(١) القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المنوه عنه بشأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية نشر في الجريدة الرسمية العدد ١٦٩ بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٨ .

## قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢

في شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات

التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن ١٥ سنة (١)

## وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٤٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم

١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

## قرر :

مادة ١ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في الأعمال والمهن والصناعات الآتية :

- ١ - العمل أمام الأفران بالمخابز •
  - ٢ - معامل تكرير البترول •
  - ٣ - معامل الأسمنت •
  - ٤ - محلات التبريد •
  - ٥ - معامل الثلج •
  - ٦ - صناعة عصير الزيوت بالطرق الميكانيكية •
  - ٧ - صنع السجاد وعوامل الحوامض المعدنية والحاصلات الكيماوية •
  - ٨ - كبس القطن •
  - ٩ - العمل في معامل ملء الاسطوانات بالغازات المضغوطة •
  - ١٠ - عمليات تبيض وصباغة وطبع المنسوجات •
  - ١١ - حمل الاثقال أو جرها أو دفعها إذا زاد وزنها على ١٥ كجم •
- مبين في الجدول المرافق لهذا القرار •

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٣/٢/١٩٨٢ •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .

## جدول

**اقصى اوزان الاثقال للأحداث ( الذين تقل سنهم**

السن	الانقال التي يجوز حملها	الانقال التي تدفع على قضبان	الانقال التي تدفع على عربة ذات عجلتين	الانقال التي تدفع على عجلة واحدة
	ذكور   اناث	ذكور   اناث	ذكور   اناث	ذكور   اناث
١٢ سنة لغاية ١٥ سنة	ك.ج ١٠ ك.ج ٧	ك.ج ٣٠٠ ك.ج ١٥٠	ك.ج ك.ج	ك.ج ك.ج
			لا يجوز تشغيل الاحداث فيها	

## قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢

في شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات

التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت

سنة من سبع عشرة سنة (١)

## وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٤٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم

١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

### قـــــرر :

مادة ١ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة في الأعمال والمهن والصناعات الآتية :

- ١ - العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج المادن والأحجار .
- ٢ - العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنتاجها .

- ٣ - تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .
- ٤ - صناعة المفرعات والأعمال المتعلقة بها .
- ٥ - اذابة الزجاج وانصاجه .
- ٦ - اللحام بالأكسوجين والأستيلين وبالكهرباء .
- ٧ - صنع الكحول والبوظة وكافة المشروبات الروحية .
- ٨ - الدهان بمادة الدوكو .

---

(١) الرقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٣/٢/١٩٨٢ .

- ٩ - معالجة وتهيئة أو اختزان الرماد المحتوى على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .
- ١٠ - صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠٪ من الرصاص .
- ١١ - صنع أول أكسيد الرصاص « المرتك الذهبى » أو أكسيد الرصاص الأصفر وثانى أكسيد الرصاص « الساقون » وكربونات الرصاص وأكسيد الرصاص البرتقالى وسلفات وكرومات وسيليكات الرصاص .
- ١٢ - عمليات المزج والمجن فى صناعة أو اصلاح البطاريات الكهربائية .
- ١٣ - تنظيف الورش التى تزاوّل بها الأعمال المرقومة ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ .
- ١٤ - ادارة أو مراقبة الماكينات المحركة .
- ١٥ - تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء ادارتها .
- ١٦ - صنع الاسطىط .
- ١٧ - العمل فى المدايح .
- ١٨ - العمل فى مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو العظام أو الدماء .
- ١٩ - سلخ وتقطيع الحيوانات وسمطها واذابة شحمها .
- ٢٠ - صناعة الكاوتشوك .
- ٢١ - نقل الركاب بطريق البر أو السكك الحديدية أو المياه الداخلية .
- ٢٢ - شحن وتفريغ البضائع فى الأحواض والأرصفة والموانى ومخازن الاستيداع .
- ٢٣ - تستيف بخرة القطن فى غابر السفن .



٣٤ - صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام قبل حرقها .

٣٥ - العمل كمضيفين في الملاهي .

٣٦ - العمل في مجال بيع أو شرب الخمر ( البارات ) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .



مادة ٤ — على صاحب العمل الذى يستخدم حدثاً أو أكثر أن يقدم لكل حدث يومياً كوباً من اللبن المبستر بحيث لا يقل وزن اللبن الصافى عن ٢٠٠ جرام .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

تحريراً فى ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .

قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢

بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً (١، ٢)

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٥٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ؛

### قرر :

**المادة الاولى -** يجوز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا في أى من الأحوال أو الأعمال أو المناسبات الآتية :

١ - العمل في الفنادق والمطاعم أو البنسيونات والكافتریات والبوفيهات الخاضعة لاشراف وزارة السياحة والمسارح ودور السينما وصلالات الموسيقى والغناء وكافة المحلات المماثلة لها .

٢ - العمل في المحال التجارية التى تفتح ليلا بالموانى بمناسبة وصول البواخر أو في موسم الحج .

٣ - العمل في المستشفيات والمصحات ودور الملاج الأخرى .

٤ - العمل في الصيدليات ووسائل وأجهزة الاعلام .

٥ - العمل في المشروعات المشتركة المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق

الحررة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والتي تقتضى ظروف العمل فيها ذلك .

٦ - العمل فى المطارات ومكاتب السيلحة والطيران وفى مشروعات ومنشآت نقل الاشخاص والبضائع بالطرق البرية أو الجوية أو المائية الداخلية .

٧ - العمل فى عمليات تقشير وفروز الخضروات والفواكه والزهور والورود المجزة للتصدير .

٨ - العمل فى جمع الدم بالمجازر .

٩ - العاملات اللواتى يشغلن وظائف رئيسية أو وظائف تتطلب درجة عالية من الثقة .

١٠ - العاملات اللواتى يعملن كمندوبات بيع أو وكيلات المحال التجارية ضد قيامهن بأعمال خارج المحال .

١١ - العمل فى الأعياد والمواسم والمناسبات الأخرى والأعمال الموسمية المشار إليها فى المادة ١٣٩ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

١٢ - اذا كان العمل لتلافى خسارة مصققة لمواد قابلة للتلف بشرط ابلاغ مكتب التفتيش العمالى الواقع فى دائرة اختصاصه محل العمل فى ظرف ٢٤ ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدد اللازمة لاتمام العمل والحصول على موافقة كتابية منه ويجوز أن تكون هذه الموافقة لاحقة .

**المادة الثانية :** يجوز فى شركات ومصانع الغزل والنسيج عند عدم توافر العمالة من الذكور وكذلك فى مكاتب المحامين والمحاسبين والمعارض والأسواق الدولية تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثامنة والعاشرة مساء .

**المادة الثالثة :** يشترط للترخيص لتشغيل النساء في أى من الأحوال أو المناسبات أو الأعمال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات الحماية بالرعاية والانتقال والأمن للنساء العاملات ويصدر هذا الترخيص من مديرية القوى العاملة والتدريب المختصة بعد التحقق من توافر الضمانات والشروط سالفه الذكر .

**المادة الرابعة :** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

تحريراً في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .

**سعد محمد أحمد**

**قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢**  
**في شأن تحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها (١)**

**وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب**

بعد الاطلاع على المادة ١٥٣ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١  
 في شأن تحديد الأعمال الضارة بالنساء صحيا أو أخلاقيا وكذلك الأعمال  
 الشاقة التي لا يجوز تشغيل النساء فيها ؛

**قرر :**

**مادة ١ - لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الآتية :**

- ١ - العمل في البارات ونوادي القمار والشقق المفروشة والبنسيونات  
 التي لا تخضع لإشراف وزارة السياحة والعمل في الملاهي وصالات  
 الرقص الا اذا كن من الراقصات أو الفنانات الراشحات سنا .
- ٢ - صنع الكحول والبطوة وكافة المشروبات الروحية .
- ٣ - العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال  
 المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار .
- ٤ - العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو  
 انصاجها .
- ٥ - صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .
- ٦ - اذابة الزجاج أو انصاجه .
- ٧ - عمليات المزج والعجن في صناعة واصلاح البطاريات الكهربائية .
- ٨ - معالجة أو تهيئة أو اختزال الرماد المحتوي على الرصاص  
 واستخلاص الفضة من الرصاص .
- ٩ - صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠٪  
 من الرصاص .

(١) الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٢ - العدد ٣٦ تابع .

١٠ - صنع أول أكسيد الرصاص ( المركب الذهبى ) وأوكسيد الرصاص الأصفر وثانى أوكسيد الرصاص ( السلقون ) وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالى وسلفات وكرومات وسيلكات الرصاص .

١١ - تنظيف الورش التى تتراول بها الأعمال المشار اليها فى ٧ ، ٨ ،

١٠ \*

١٢ - ادارة أو مراقبة الماكينات المحركة .

١٣ - تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء ادارتها .

١٤ - صناعة الاسفلت .

١٥ - العمل فى دبغ الجلود .

١٦ - العمل فى مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية

أو روث البهائم أو العظام أو الدماء .

١٧ - سلخ وتقطيع الحيوانات وسمطها واذابة شحمها .

١٨ - صناعة الكاوتشوك .

١٩ - شحن وتفريغ البضائع فى الاحواض والارصفة والموانى

ومخازن الاستيداع كذلك أعمال العتالة بصفة عامة .

٢٠ - أعمال تصفيف البضائع فى غابر السفن .

٢١ - صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام

قبل حرقها .

٢٢ - اللحام بالاكسجين والاستلين وبالكهرباء .

٢٣ - تفضيض الرايات بالزئبق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من

اليوم التالى لتاريخ نشره ،

تحريرا فى ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .

سعد محمد احمد



## قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢

بشأن دور الحضانة

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٥٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة ؛

### قـــــرر :

**مادة ١ -** يجب على كل صاحب عمل يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ أو يعهد الى دار الحضانة بامواء أطفال العاملات الذين لا يبلغون سن السادسة .

**مادة ٢ -** يحدد صاحب العمل المكان الذى يختاره لانشاء الدار ويشترط أن يكون قريبا من مكان العمل بقدر الامكان وألا يكون موقعه ملاصقا لأى جزء من مكان العمل توجد به أو تتولد عنه مواد تسبب تلوث الجو كالأبفورة والدخان والغبار وغير ذلك من المخلفات السائلة أو الصلبة أو تجرى فيه عمليات ينتج عنها ضوضاء .

**مادة ٣ -** يجب أن يتوفر فى المكان الذى يتخذ مقر الدار المواصفات العامة لدار الحضانة من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والاستراطات الصحية طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة والقرارات المنفذة .

**مادة ٤ -** تلتزم المنشآت التى تستخدم أقل من مائة عاملة فى منطقة

واحدة لا يزيد نصف قطرها عن ٥٠ متر أن تشترك في انشاء دار للحضانة لايواء أطفال العاملات بهذه المنشآت أو أن تمهد بذلك الى دار حضانة قائمة وذلك بالشروط الواردة في هذا القرار .

**مادة ٥ -** تؤدي كل عاملة ترغب في الانتفاع بخدمات الدار اشتراكا شهريا بواقع ٥/ من الأجر عن المفل الأول بحد أدنى جنيهين ، ٤/ عن المفل الثانى ان وجد فى نفس الوقت مع المفل الأول بحد أدنى ثلاث جنيهات ونصف شهريا للمفلين ، ٣/ عن الثالث اذا وجد فى نفس الوقت مع أخويه بحد أدنى خمس جنيهات الثلاثة ويتحمل صاحب العمل باقى النفقات ، واذا زاد عدد الأولاد عن ثلاثة تتحمل العاملة تكاليف الايواء الفعلية عن العدد الزائد .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا فى ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ )

## قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢

في شأن الوسائل التي تكفل حسن سير تفتيش

العمل ليلا وفي غير أوقات العمل الرسمية (١)

## وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٦١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم  
١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

## كـــــــر :

مادة ١ - يقصد بالتفتيش الليلي التفتيش الذي يتم في الفترة ما بين  
غروب الشمس وشرورها ، ويقصد بالتفتيش في غير أوقات العمل الرسمية  
التفتيش الذي يتم بعد مواعيد عمل التفتيش التي تحددها السلطة المختصة  
ويشمل التفتيش الليلي وفي غير أوقات العمل الرسمية ما يلي :

- ( أ ) المنشآت التي تعمل ثلاث مناورات اذا وقع التفتيش ليلا وفي غير  
أوقات العمل الرسمية .
- ( ب ) المنشآت التي من طبيعتها العمل ليلا .
- ( ج ) المنشآت التي تستخدم أحداتنا أو نساء .
- ( د ) المنشآت المرخص لها بتشغيل النساء ليلا بعد الساعة الثامنة  
مساء .
- ( هـ ) التفتيش على فترات الراحة ومواعيد الغلق الليلي والفاق الأسبوعي  
والراحة الأسبوعية .
- ( و ) المنشآت التي تقوم بأعمال أو صناعات موسمية .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٣/٢/١٩٨٢ .

( ز ) في حالة وجود خطر داهم على صحة العمال أو سلامتهم يستدعى انتقال المفتش ليلا أو في غير أوقات العمل الرسمية •

( ح ) التفتيش على وجبات الغذاء ليلا •

( ط ) اذا استدعت دراسة ظروف العمل أو التفتيش أثناء العمل ابقاء المفتش بعد ساعات العمل الرسمية •

( ي ) أى عمل يكلف به موظفو ادارة التفتيش ومديريات ومناطق القوى العاملة ومكاتب تفتيش العمل ليلا أو في أوقات العمل الرسمية •

مادة ٢ — تمد مديريات القوى العاملة ووحداتها المعنية بالتفتيش مقدما خطوط سير لمفتشيها القائمين بأعمال التفتيش الليلي أو في غير أوقات العمل الرسمية •

مادة ٣ — على المفتشين القائمين بأعمال التفتيش الليلي وفي أوقات العمل الرسمية اعداد تقارير بنتيجة تفتيشها لتعرض على رؤسائهم في اليوم التالي للتفتيش وذلك في حدود خطوط السير المعدة •

مادة ٤ — تمد الادارة العامة لتفتيش العمل ومديريات ومناطق القوى العاملة ، ومكاتب العمل المختصة احصائيات شهرية ونصف سنوية وسنوية بحالات التفتيش الليلي وفي غير أوقات العمل الرسمية •

مادة ٥ — يمنح المفتشون الذين يكلفون بأعمال التفتيش الليلي أو في غير أوقات العمل الرسمية بمديريات ومناطق القوى العاملة أو بمكاتب تفتيش العمل — مكافآت مالية تصنع قواعدها وشروط استحقاقها لجنة التصرف في حصيلة المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون العمل •

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

**قرار وزير العمل رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧**  
**في شأن تنظيم الاجراءات التى تتبع فى الترشيح والانتخاب**  
**لاعضاء من العاملين فى مجالس ادارة شركات القطاع**  
**انعام والخاص والجمعيات التعاونية (١)**

**وزير العمل**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تحديد الشروط الواجب توافرها فى الناخبين والمرشحين من العاملين فى شركات القطاع العام والخاص والجمعيات التعاونية لعضوية مجالس ادارتها وتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظعن فيها ومدة المضيوية ؛

وعلى قرار وزير العمل رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاجراءات التى تتبع فى الترشيح والتثبت من شروطه والانتخاب لاعضاء من العاملين فى الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة فى مجالس ادارتها ؛

**قـــــرر :**

مادة ١ - على كل شركة سواء فى القطاع العام أو الخاص وكل جمعية تعاونية أن تعد كشوفاً بأسماء العاملين الذين لهم حق انتخاب أعضاء

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ ابريل سنة ١٩٦٧ - العدد ٤٦ .

مجلس الادارة فيها وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٧  
المشار اليه • وعليها كذلك أن تعلن هذه الكشوف في أماكن العمل خلال  
الخمسة أيام التالية للميعاد المعين لبدء اجراءات الانتخاب •

مادة ٢ - يجوز لكل ذى شأن أن يعترض على كشوف الناخبين خلال  
الأيام الثلاثة التالية لاعلائها وذلك بطلب يقدم الى مديرية العمل الواقع  
في دائرتها محل العمل الذى عليه أن يصدر قراره فيه خلال أربعة أيام  
من تاريخ تقديمه وابلاغ هذا القرار رئيس مجلس ادارة الشركة أو  
الجمعية التعاونية لتمديد الكشوف المشار اليها وفقا له •

مادة ٣ - يجب على الراغب في الترشيح لمضوية مجلس الادارة أن  
يقدم طلبا مشتملا على البيانات الآتية :

- ( أ ) الاسم بالكامل متضمنا اسمه واسم أبيه ولقب الأسرة أو الجد  
واسم الشهرة ان وجد •
- ( ب ) تاريخ الميلاد •
- ( ج ) الجنسية •
- ( د ) محل الإقامة •
- ( هـ ) رقم وتاريخ وجهة اصدار البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية •
- ( و ) العمل أو الوظيفة التى يشغلها وقت تقديم الطلب •
- ( ز ) رقم العضوية في الاتحاد الاشتراكى العربى •
- ( ح ) أعلى شهادة دراسية حاصل عليها •
- ( ط ) التشكيل النقابى الذى يكون عضوا بمجلس ادارته ان وجد •

مادة ٤ - ( الفقرة ١ معدلة بالقرار ٧٠ لسنة ١٩٦٨ ) يجب أن يراعى  
طلب الترشيح المستندات التالية :

- ( ١ ) « شهادة من الاتحاد الاشتراكى العربى تفيد بأنه عضو عامل به » •

( ب ) اقرار بأنه غير محجور عليه ولم يسبق صدور حكم عليه في جريمة  
مضلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو رد اليه اعتباره •

( ج ) شهادة بتاريخ انتهاء مدة الاعارة أو النذب أو التكليف أو التجنيد  
مصقعا عليها من الجهة المختصة حسب الأحوال •

مادة ٥ - يعلن رئيس مجلس الادارة أو من يقوم مقامه حال غيابه  
عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الادارة لمدة خمسة أيام •

ويكون الاعلان في احدى الصحف الصباحية وفي جميع وحدات الشركة  
أو الجمعية التعاونية وغروعا •

وعلى رئيس مجلس الادارة أو من يقوم مقامه حال غيابه أن يعلن  
في اليوم التالي لفتح باب الترشيح كشوفا بأسماء المرشحين في جميع  
الوحدات والفروع لمدة ثلاثة أيام وأن يودع خلال الثلاثة أيام التالية  
لانتهائها الكشوف المشار اليها مديرية العمل الواقع في دائرتها المركز  
الرئيسي مرافقا لها الاقرارات والبيانات الآتية :

( ١ ) اقرار بفتح باب الترشيح على النموذج المد لذلك •

( ب ) بيان بمعد اللجان الانتخابية التي تلزم لاجراء الانتخاب - والفروع  
التي تدخل في دائرة عمل كل منها وعدد الناخبين الذين سيدلون  
باصواتهم أمامها •

وعليه في حالة وجود لجان انتخابية في دائرة اختصاص أكثر  
من مديرية عمل واحدة أن يودع صورا من هذا البيان بقدر عدد  
هذه المديریات •

وعلى مدير مديرية العمل المختصة أن يحضر محضرا على النموذج  
المد لذلك تبين فيه الأوراق المودعة وأن يسلم المودع صورة منه •

**مادة ٦ -** اذا لم يبلغ العاملون المرشحون لعضوية مجلس الادارة العدد المقرر في القانون تعين على رئيس مجلس الادارة فتح باب الترشيح من جديد لذات المدة المنصوص عليها في المادة السابقة واذا لم يتكامل العدد المقرر في هذه المرة أعلن فوز المرشحين المتقدمين بالتركية .

**مادة ٧ -** يجوز لكل ذى شأن أن يطعن في كشوف المرشحين خلال الثلاثة أيام التالية لنهاية مدة اعلان هذه الكشوف المشار اليها في المادة الخامسة .

ويكون الطعن بطلب يقدم الى مدير مديرية العمل المختصة الذي عليه أن يحيله مشفوعا برأيه الى الادارة العامة للנקابات والثقافة العمالية لبحثه والبت فيه ويكون قرار الوزارة فيه نهائيا .

**مادة ٨ -** على مدير مديرية العمل المختصة أن يبحث كشوف المرشحين في ضوء ما قرره الوزارة فيما قدم في شأنها من طعون على المبين في المادة السابقة وله في هذا السبيل اتخاذ ما يراه لازما من اجراءات لاستيفاء الاقرارات والبيانات التي يتطلبها القانون .

وعليه أن يرسل كشوف المرشحين من أصل وثلاث صور مرافقا لها مذكرة بما أسفر عنه البحث الذي أجراه الى الادارة العامة للנקابات والثقافة العمالية لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لاعتمادها .

**مادة ٩ -** على رئيس مجلس الادارة أو من يقوم مقامه حال غيابه أن يعلن في أماكن العمل خلال ثلاثة أيام من ابلاغه كشوف المرشحين المعتمدة عن أسماء المرشحين واليوم المعين لاجراء الانتخاب وعليه كذلك :

( ١ ) اعداد كشوف بأسماء الناخبين مرقمة بأرقام سلسلة وموزعة على المركز الرئيسي والفروع ان وجدت وارسال صورتين منها لكل مدير مديرية عمل مختص .





**مادة ١٥** - إذا نال أكثر من مرشح عدداً متساوياً من الأصوات تعين إجراء القرعة بينهم في حضورهم • على أنه يجوز إجراء القرعة في غيبتهم إذا تخلّفوا عن الحضور في الموعد المعين لأجرائها بعد استدعائهم لذلك بخطاب موصى عليه بطم الوصول •

ويتولى مديرو مديريات العمل كل فيما يخصه إجراء القرعة بين المرشحين المشار إليهم في الفقرة السابقة إذا كانوا يعملون في شركة أو جمعية تعاونية أو فرع لها يقع في دائرة اختصاص المديرية •

وفي غير هذه الحالة تتولى الإدارة العامة لل نقابات والثقافة العمالية إجراء القرعة بين هؤلاء المرشحين •

ويجب في جميع الأحوال أن يحرر محضر نتيجة القرعة •

**مادة ١٦** - على الإدارة العامة لل نقابات والثقافة العمالية إبلاغ رئيس مجلس الإدارة والجهات المعنية أسماء الأعضاء الفائزين في الانتخاب وعدد الأصوات التي نالها كل منهم وذلك خلال أسبوع من إعلان النتيجة • وعلى رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه حال غيابه أن يعلن هذه النتيجة في جميع الوحدات والفروع •

**مادة ١٧** - يجوز لكل ذي شأن أن يطعن في نتيجة الانتخاب خلال أسبوع من إعلان النتيجة على الوجه المبين في الفقرة الثانية من المادة السابقة •

ويكون الطعن بطلب يرسل إلى وزارة العمل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لتتصل فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً •

**مادة ١٨** - على رئيس مجلس الإدارة عند ظو مطع أحد الأعضاء المختفين لأي سبب من الأسباب أن يبلغ ذلك للإدارة العامة لل نقابات والثقافة العمالية لتتولى تحديد العضو الذي يحل محله •

وتتبع في هذا الشأن الاجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة .

واذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الادارة الذين فازوا بالتركية لاي سبب من الاسباب تعين اجراء الانتخاب لاختيار من يحل محله وذلك اذا كانت المدة الباقية لمضويته تجاوز السنة .

واستثناء من الفقرة السابقة يجوز اذا حل مجلس الادارة وأعيد تشكيله اجراء انتخاب لاختيار الأعضاء المنتخبين دون التقيد بالمدة المشار اليها في تلك الفقرة .

مادة ١٩ — يلغى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٢٠ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ولوكيل الوزارة المختص اصدار ما يراه من تعليمات لتنفيذ هذا القرار ،

تحريرا في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ ( ٣ ابريل سنة ١٩٦٧ ) .

( ثالثا ) قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦

بإصدار قانون النقابات العمالية ( ١ ، ٢ ، ٣ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل بأحكام القانون المرفق بشأن النقابات العمالية .

### ( المادة الثانية )

يلغى الباب الرابع الخاص بالنقابات من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويستمر العمل بالقرارات الوزارية واللوائح والقرارات التنظيمية العامة والنظم الداخلية المعمول بها في المنظمات النقابية تنفيذا لأحكام الباب المذكور فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرفق وذلك حتى تصدر اللوائح والقرارات والنظم الداخلية طبقا لأحكامه .

---

( ١ ) الجريدة الرسمية في ٢٧ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٢ تابع .  
 ( ٢ ) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بموجب المادة ( ١٣ ) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠ ) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع ) .

( ٣ ) صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن تكريم قدامى النقابيين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢٣ - العدد ٣٤ ) .

### ( المادة الثالثة )

تعتبر ممتدة الدورة النقابية الأخيرة من تاريخ انتهائها طبقاً لأحكام رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن التسيكلات النقابية ، كما تستمر تسيكلات المنظمات النقابية المنتخبة في هذه الدورة في مباشرة اختصاصاتها طبقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون المرفق وذلك حتى يتم انتخاب التسيكلات الجديدة خلال ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### ( المادة الرابعة )

يصدر وزير القوى العاملة والتدريب المهني القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

### ( المادة الخامسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضع هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في أول جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ ( أول مايو سنة ١٩٧٦ ) .

### قانون النقابات العمالية

#### الباب الأول

#### أحكام عامة

مادة ١ - (١) يقصد بالمصطلحات الآتية مدلولها المحدد قرين كل

منها :

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٥ - العدد ٣٢ ) ورقم ١ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/١/٨ - العدد ٢ ) .

الوزير المختص : وزير القوى العاملة والتدريب •

الجهة الادارية : مديرية القوى العاملة أو مكتب القوى العاملة الذي يقع في دائرة اختصاصه مقر المنظمة النقابية •

المنشأة : كل مشروع أو مرفق يديره شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص ، ويعتبر في حكم المنشأة الفرع الذي يقع في غير المدينة التي بها المركز الرئيسي وكذلك المناطق في قطاعات الخدمات • وتقوم النقابة العامة بتحديد فرع المنشأة الذي يتوافر فيه مقومات تشكيل اللجنة النقابية • ويتولى الاتحاد العام لنقابات العمال البت في أى خلاف ينشأ في هذا الشأن •

المنظمة النقابية : أى من المنظمات النقابية المشكلة بالتطبيق لأحكام هذا القانون تشكيلات المنظمات النقابية : الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة وميئات مكاتب المنظمات النقابية •

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على :

(١) العاملين المدنيين في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة •

(ب) العاملين بالقطاع العام •

(ج) العاملين بالقطاع الخاص •

(د) العاملين بالقطاع التعاوني •

(هـ) عمال الزراعة <sup>(١)</sup> •

---

(١) نصت المادة الاولى من قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهني رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه :

» يقصد بعمال الزراعة الذين لهم حق تشكيل لجان نقابية مهنية

## (و) عمال الخدمة المنزلية .

**مادة ٣ -** للعامل حرية الانضمام الى المنظمة النقابية أو الانسحاب منها ويحدد النظام الأساسى للمنظمة النقابية قواعد واجراءات الانضمام ورفضه ، كما ينظم قواعد واجراءات الانسحاب والبت فيه .

**مادة ٤ -** تثبت الشخصية الاعتبارية للمنظمة النقابية من تاريخ ايداع الأوراق المنصوص عليها فى المادة (٦٣) وللمنظمة النقابية أن تبشر نشاطها اعتباراً من هذا التاريخ .

**مادة ٥ -** للمنظمات النقابية حق التقاضى للدفع عن مصالحها والمصالح الجماعية لأعضائها والناشئة عن علاقات العمل .

ويجوز لهذه المنظمات التدخل مع أعضائها فى جميع الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل .

**مادة ٦ -** لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء المنظمات النقابية للبحث فيما يدخل فى اختصاصها طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك إذا عقد الاجتماع بمقر التنظيم النقابى .

=

الأشخاص الذين يعملون فى الزراعة لقاء أجر أيا كان نوعه فى خدمة صاحب عمل تحت سلطته أو إشرافه سواء كان العمل دائماً أو مؤقتاً بمدة معينة أو بعملية محددة بشرط ألا يكونوا من المالكين أو المستأجرين أو الحائزين لأراضى زراعية أيا كان نوع الحيازة .  
ويعتبر فى حكم عمال الزراعة كل من يعمل فى أحد الأعمال المكونة لمجموعة الزراعة الواردة فى الجدول المرفق لقانون النقابات العمالية المشار اليه ويتوافر فى شأنه الشروط المبينة فى الفقرة السابقة « .

## الباب الثاني

### المنظمات النقابية

#### الفصل الأول : البنية النيابية وأهدافه

مادة ٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يقوم البنية النيابية على شكل هرمى وعلى أساس وحدة الحركة النقابية وتتكون مستوياته من المنظمات النقابية التالية :

- اللجنة النقابية بالمنشأة أو اللجنة النقابية المهنية
- النقابة العامة
- الاتحاد العام لنقابات العمال

ويصدر الاتحاد العام لنقابات العمال قرارا بقواعد وإجراءات بتشكيل هذه المنظمات النقابية المشار إليها بالفقرة السابقة وفروعها (١) .

مادة ٨ - تستهدف المنظمات النقابية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل وتعمل على وجه الخصوص على تحقيق الأغراض الآتية :

- ( أ ) نشر الوعي النقابى بما يكفل تدعيم التنظيم النقابى وتحقيق أهدافه .
- ( ب ) رفع مستوى الثقافة للعمال عن طريق الدورات التنفيذية والنشر والاعلام (٣) .

---

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهنى رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن إجراءات الترشيح والانتخاب لتشكيلات المنظمات النقابية العمالية ( الوقائع المصرية فى ١٥/٦/١٩٧٦ - العدد ١٣٩ تابع ) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار النظام الاساسى للمؤسسة الثقافية العمالية ( الجريدة الرسمية فى ٢٣/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥ ) ، المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية فى ٩/٥/١٩٨٥ - العدد ١٩ تابع ) .





مادة ١١ — (ملغاة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) •

مادة ١٢ — (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) تتولى اللجان النقابية مباشرة الاختصاصات الآتية كل في النطاق المحدد لها :

- ( أ ) العمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضائها ولا يجوز عقد اتفاق جماعي الا بموافقة النقابة العامة •
- ( ب ) الاشتراك في اعداد مشروعات عقود العمل المشتركة مع النقابة العامة •

( ج ) المشاركة في مناقشة مشروعات خطط الانتاج بالمنشأة والمعاونة في تنفيذها •

( د ) ابداء الرأي في لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتعلقة بالمعاملين بالمنشأة سواء عند وضعها أو تعديلها •

( هـ ) تنفيذ برامج الخدمات التي تقرها النقابة العامة •

( و ) المساعدة في أوجه النشاط الاجتماعي التي يشارك فيها العمال •

( ز ) اعداد التقارير المتعلقة بنشاطها ومقترحاتها وتقديم البيانات والايضاحات التي تطلبها النقابة العامة •

### الفصل الثالث

#### النقابات العامة

مادة ١٣ — (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) للمعامل والعمال المتدرجين المشتغلين في مجموعات مهنية أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في انتاج واحد تكوين نقابة عامة على مستوى الجمهورية طبقا للجدول المرفق بهذا القانون <sup>(١)</sup> •

(١) لم ينشر الجدول المرافق للقانون اكتفاء بنشره في الجريدة الرسمية •

وتعتبر المهن المتممة والمكملة للصناعات الواردة في هذا الجدول داخله ضمن مشتملات هذه الصناعة •

ويجوز للاتحاد العام لنقابات العمال تعديل هذا الجدول بمراعاة المعايير المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين •

مادة ١٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) تبأشر النقابة العامة النشاط النقابى على مستوى المهن أو الصناعات التى تضمها وفى حدود الخطط والبرامج التى يقرها الاتحاد العام لنقابات العمال وتتولى النقابة العامة على الأخص ما يلى :

- ( أ ) الدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم •
- ( ب ) العمل على تحسين شروط وظروف العمل •
- ( ج ) العمل على رفع مستوى العمال الثقافى والاجتماعى •
- ( د ) المشاركة فى وضع وتنفيذ خطط وبرامج التدريب المهنى •
- ( هـ ) الرقابة والتوجيه والمتابعة والاشراف على نشاط اللجان النقابية •
- ( و ) ابرام عقود العمل المشتركة على مستوى المهنة أو الصناعة ، والخاصة بلجانها النقابية •
- ( ز ) ابداء الراى فى التشريعات التى تمس المهنة أو الصناعة •

( ح ) الموافقة على مشروعات صناديق الادخار والزمانة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية والاسكانية والنوادرى الرياضية والمصايف التى تعدها اللجان النقابية واعتماد نظمها الأساسية •

مادة ١٥ - ( ملغاة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) •

مادة ١٦ - لا يجوز تكوين أكثر من نقابة عامة لعمال المهن والصناعات

التي تضمها مجموعة من المجموعات المحددة في الجدول المرفق بهذا القانون (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٣ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « للعمل والعمال المندرجين المشتغلين في مجموعات مهنية أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في إنتاج واحد تكوين نقابة عامة على مستوى الجمهورية طبقا للجدول المرفق بهذا القانون ، وتعتبر المهن المتممة والمكملة للصناعات الواردة في هذا الجدول دُخلة ضمن مشتملات هذه الصناعة . . » ونص البند ١٧ من الجدول الملحق بهذا القانون ببيان مجموعات المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة ببعضها بعض 'و التي تشتبك في إنتاج واحد على : « المناجم والمحاجر - وتشمل على الأخص ما يلي : . . . . . ( هـ ) استخراج الملح وتهيئته . . . » كما نصت المادة ١٦ من القانون على أنه : « لا يجوز تكوين أكثر من نقابة عامة لعمال المهن والصناعات التي تضمها مجموعة من المجموعات المحددة في الجدول المرفق بهذا القانون » فان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشتغلين في مجموعات مهنية أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في إنتاج واحد على النهج الوارد بالجدول المرافق للقانون المشار اليه يكونون نقابة عامة واحدة وتضم أيضا العاملين في المهن المتممة والمكملة لهذه المجموعات والصناعات وأن المناجم والمحاجر تشمل نشاط استخراج الملح وتهيئته وكان مما يتم هذا النشاط ويكملة ويرتبط به القيام ببيع الملح وتوزيعه فلا يعتبر هذا انعمل عملا قائما بذاته مستقلا عنه ولازم ذلك أن العاملين في استخراج الملح وتهيئته وبيعه يشتركون في تكوين نقابة واحدة على مستوى الجمهورية . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن شركة النصر للملاحات تضم فئة من العاملين باستخراج الملح وتهيئته بينما تعمل مجموعات أخرى في أسواق الشركة ببيعه وتوزيعه فإن اللجان النقابية التي يتبعها هؤلاء وأولئك تتبع كلها نقابة عامة واحدة هي النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم الاعتداد بتبعية اللجنة النقابية لعمال البيع والتوزيع بأسواق شركة النصر للملاحات للنقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر وتبعيةها للنقابة العامة لعمال التجارة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باقي وجوه الطعن ( نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ٢٥٠٤ ) .

## الفصل الرابع

### الاتحاد العام لنقابات العمال

مادة ١٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يقود الاتحاد العام لنقابات العمال الحركة النقابية المصرية ويبرسم سياستها العامة ويضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخليا وخارجيا وله على الأخص ما يلي :

- ( أ ) الدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المشتركة والعمل على رفع مستواهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .
  - ( ب ) وضع ميثاق الشرف الأخلاقي للعمل النقابي في اطار المبادئ والقيم السائدة .
  - ( ج ) المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة .
  - ( د ) ابداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شؤون العمل والعمال .
  - ( هـ ) التنسيق بين النقابات العامة ومعاونتها في تحقيق أهدافها .
  - ( و ) انشاء وادارة المؤسسات الثقافية والعلمية والاجتماعية والتعاونية والائتمانية والصحية والترفيهية العمالية التي تقدم خدماتها على مستوى الجمهورية وتكون لهذه المؤسسات الشخصية الاعتبارية .
- ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بشأن النظام الأساسي لهذه المؤسسات بعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العمال ، ويجب أن يتضمن النظام الأساسي على الأخص ما يلي :
- نظام تشغيل هذه المؤسسات وتمويلها والاشراف المالى . كما

يتضمن النظام الاعفاءات والميزات المالية التي تتمتع بها المنشآت اخاضعة لأحكام القوانين ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي ، ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الانتاجي ، ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة •

مادة ١٨ - يجوز للاتحاد العام لنقابات العمال تشكيل اتحادات محلية فرعية بالمحافظات لرعاية المصالح المشتركة وللتسيق بين اللجان النقابية فيها •

وتحدد لائحة النظام الأساسى للاتحاد قواعد وشروط وأوضاع تشكيل الاتحادات المحلية ونطاق اختصاصها وكيفية مباشرتها لنشاطها •

### الباب الثالث

#### عضوية المنظمات النقابية

مادة ١٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يشترط فحين يكون عضواً فى اللجنة النقابية ما يلى :

( أ ) الا يقل عمره عن خمس عشرة سنة فى تاريخ تقدمه بطلب العضوية •  
( ب ) ألا يكون محجوراً عليه •

( ج ) ألا يكون صاحب عمل فى أى مهنة من المهن •

( د ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة منيعة للحرية فى جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره فى الحالاتين •

( هـ ) ألا يكون من بين الفئات الآتية (١) :

(١) قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهنى رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد فئات العاملين المستثناءة من عضوية المنظمات النقابية العمالية ( الوقائع المصرية فى ١٥/٦/١٩٧٦ - العدد ١٣٩ تابع ) •

- ١ - العاملين المختصين أو المفوضين في ممارسة كل أو بعض سلطات صاحب العمل في القطاع الخاص وذلك فترة مباشرتهم هذه السلطات .
- ٢ - العاملين الشاغرين لأحدى الوظائف العليا في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والقطاع العام .
- ٣ - رؤساء وأعضاء مجالس إدارة القطاعات والهيئات والشركات فيما عدا أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين عن العمال .
- ( و ) أن يكون عاملاً مشغولاً بأحدى المهن أو الأعمال الداخلة في التصنيف النقابي الذي تنسبه النقابة العامة .
- ( ز ) ألا يكون منضمّاً إلى نقابة عامة أخرى ولو كان يمارس أكثر من مهنة .

مادة ٢٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) لا يجوز رفض طلب الانضمام إلى النقابة العامة وذلك لعدم توافر أحد الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة إلا بقرار مسبب من ثلثي أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية المقيّد بسجلاتها .

وبيلغ قرار الرفض وأسبابه إلى مقدم الطلب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلب والا اعتبر الطلب مقبولاً .

ويجوز لمن رفض طلبه التظلم من ذلك إلى مجلس إدارة النقابة العامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالرفض ، ويفصل المجلس المذكور في التظلم بقرار مسبب يصدر من ثلثي أعضائه علو الأجل ، وذلك خلال ٤٥ يوماً من تاريخ تقديم التظلم ، ويخطر به التظلم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار .

ويجوز للمتظلم الطعن في القرار الصادر برفض تظلمه أمام المحكمة

الجزئية الواقع في دائرتها محل عمله خلال الثلاثين يوما التالية لاختطاره بهذا القرار .

مادة ٢١ - ( ملغاة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) .

مادة ٢٢ - تنتقل عضوية العامل الى اللجنة النقابية للمنشأة التي ينقل اليها وتظل عضويته في النقابة العامة اذا كان النقل الى منشأة داخلية ضمن التصنيف النقابي للنقابة العامة ، وتنتقل عضوية العامل الى النقابة العامة التي تضم التصنيف النقابي للمنشأة المنقول اليها .

ويتمتع العامل المنقول بالازاي والخدمات المقررة في المنظمة النقابية المنقول اليها من تاريخ نقله .

مادة ٢٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يحتفظ العامل المتعطّل بعضويته في النقابة العامة اذا كانت قد انقضت عليها سنة على الأقل ويعفى في هذه الحالة من سداد اشتراك النقابة خلال فترة تعطله .

ويجوز للعامل الذي أحيل للتقاعد بسبب العجز أو بلوغ السن القانونية الاحتفاظ بعضويته في النقابة العامة ، بشرط سداد اشتراك النقابة .

ولا يكون للعضو المتعطّل أو المتقاعد الحق في الانتخاب أو الترشيح للمنظمات النقابية .

مادة ٢٤ ستعتبر مدة الدورات الدراسية والتثقيفية لأعضاء المنظمات النقابية أجازة دراسية بأجر كامل ، كما تعتبر مدة المهام النقابية لهؤلاء الأعضاء أجازة خاصة بأجر كامل .

ويحدد بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال الشروط والاضاع التي يجب توافرها في الدورات الدراسية



والتتقيفية العمالية وفي المهام النقابية كما يحدد هذا القرار الحد الأقصى لأفراد المنشأة الذين يحقق لهم الافادة من الأحكام المنصوص عليها في الفقرة السابقة خلال العام الواحد <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٥ -** لا يجوز السير في اجراءات تحديد مسئولية العضو النقابية الا بعد اخطاره كتابة في محل اقامته بما هو منسوب اليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول يحدد فيه ميعاد لسماع أقواله وتحقيق دفاعه بعد أسبوع على الأقل من تاريخ اخطاره فإذا تغيب العضو عن الحضور ، بدون عذر مقبول جاز الاستمرار في الاجراءات دون حضوره .

**مادة ٣٦ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) لمجلس ادارة النقابة العامة أن يطلب من مجلس ادارة الاتحاد العام وقف من يرتكب من أعضاء مجلس ادارة النقابة العامة مخالفة جسيمة لأحكام هذا القانون أو لائحة النظام الأساسي أو المالى أو ميثاق الشرف الأخلاقي عن مباشرة نشاطه النقابي لحين عرض أمره على الجمعية العمومية للنقابة العامة للنظر في سحب الثقة منه ، ويجب على مجلس ادارة الاتحاد العام التحقق من ارتكاب العضو المخالفة المنسوبة اليه واتخاذ قرار بشأنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الاتحاد بذلك .

ويشترط لصدور قرار الوقف موافقة ثلثي أعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام فإذا صدر قرار بوقف العضو وجب على مجلس ادارة النقابة العامة عرض أمره على جميعيتها العمومية في أول اجتماع لها للنظر في سحب الثقة من العضو الموقوف والا اعتبر القرار كأن لم يكن .

ومجلس ادارة النقابة العامة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مجلس ادارة اللجنة النقابية أن يصدر قرار بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الادارة

---

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ بتحديد الشروط والازواضع الواجب توافرها في الدورات الدراسية والتتقيفية أو في المجال النقابية ( الوقائع المصرية في ٢٠/١٠/١٩٨٥ - العدد ٢٣٧ ) .

بوقف عضو مجلس ادارة اللجنة النقابية عن مباشرة نشاطه للأسباب المبينة  
في الفقرة الأولى من هذه المادة .

فإذا صدر قرار الوقف عرض أمر العضو الموقوف على الجمعية العمومية للجنة النقابية المشكلة طبقاً لأحكام المادة ٣٣ من هذا القانون أو الجمعية العمومية للنقابة العامة وفقاً للأحكام الواردة بالمادة التالية •

مادة ٢٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) لا يجوز فصل العضو من النقابة العامة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس ادارتها وذلك في حالة مخالفته الجسيمة لأحكام هذا القانون أو لوائح الانظمة الأساسية أو المالية للمنظمات النقابية أو ميثاق الشرف الأخلاقي .

فإذا كان العضو المنسوب اليه المخالفة التي تستوجب فصله عضواً بمجلس إدارة نقابة عامة أو لجنة نقابية وجب عرض أمره على الجمعية العمومية التي ينتم إليها في أول اجتماع لها للنظر في سحب الثقة منه .

فإذا تعذر عقد الجمعية العمومية للجنة النقابية فإن لمجلس إدارة النقابة العامة عرض أمره على جميعتها العمومية لتصدر بشأنه قرارها .

مادة ٢٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) يجب اخذ  
العضو بالقرار الصادر بفصله من النقابة العامة وأسبابه بكتاب موصى  
عليه يعلم الوصول خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره .

ويجوز العضو المفضول الطعن في القرار المذكور أمام المحكمة الجزئية  
الكائن بدائرتها محل عمله خلال الثلاثين يوما التالية لاختطافه بالقرار .

مادة ٢٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) تنتهي العضوية في النقابة العامة لأي سبب من الأسباب الآتية :

- ( ب ) فقد شرط من شروط العضوية •
- ( ج ) عدم سداد الاشتراك لمدة ستة شهور متصلة بالمخالفة للائحة النظام الأساسى •
- ( د ) الفصل من المنظمة النقابية •
- ( هـ ) الوفاة •

## الباب الرابع

### تشكيلات المنظمات النقابية

#### الفصل الأول

#### الجمعيات العمومية للمنظمات النقابية

**مادة ٣٠ -** الجمعية العمومية للمنظمة النقابية هي السلطة العليا التى ترسم سياستها وتشرف على كلفة شؤونها وتختص الجمعية العمومية لكل منظمة نقابية طبقا للقواعد والأحكام التى يحددها النظام الأساسى لها بما يلى :

- ( أ ) اعتماد لائحة النظام الأساسى •
  - ( ب ) اعتماد النظام المالى واللوائح الادارية •
  - ( ج ) اعتماد الموازنة والحساب الختامى •
  - ( د ) سحب الثقة من كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة أو هيئة المكتب •
- ويجب أن تعقد الجمعية العمومية النقابية اجتماعا عاديا مرة واحدة على الاقل فى السنة •

ويجوز أن تعقد الجمعية العمومية لأسباب طارئة بناء على طلب رئيس مجلس ادارة المنظمة النقابية أو ثلثى أعضاء المجلس المذكور أو ثلث أعضاء الجمعية العمومية •



## الفصل الثاني

**محاسن ادارة وهيئات مكتب المنظمات القومية**

مادة ٢٥ - مجلس إدارة المنظمة النقلية هو السلطة التي تتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومتابعة أعمال هيئة مكتب المنظمة  
فكما من أدوار انعقاد الجمعية العمومية .

مادة ٣٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة منظمة نقابية ما يلي :

- ( أ ) أن يكون بالغاً من الرشد كامل الأهلية .
- ( ب ) أن يكون مجيداً للقراءة والكتابة .
- ( ج ) انقضاء سنة على عضويته بالنقابة .

(د) أن يكون عضوا بالجمعية العمومية للمستوى المطاوب تشكيكه أو عضوا بمجلس إدارة اللجنة النقابية إذا كان الترشيح للنقابة العامة أو عضوا بمجلس إدارة النقابة العامة إذا كان الترشيح للاتحاد العام لنقابات العمال .

(٥) ألا يكون معاراً أو منتدباً أو مكلفاً أو مجنّداً أو في إجازة خاصة بدون مرتب لمدة تتجاوز ستة أشهر من بداية الدورة النقاسية .

ويسرى هذا الحكم على عضو مجلس الإدارة بعد انتخابه .

مادة ٣٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) تنتخب الجمعية العمومية للجنة النقابية لمجلس ادارتها من بين أعضائها عددا يتراوح بين سبعة أعضاء وواحد وعشرين عضوا حسب حجم العضوية في اللجنة النقابية وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار الاتحاد العام لنقابات العمال المشار اليه في المادة السابعة من هذا القانون .

وتنتخب الجمعية العمومية للنقابة العامة مجلس ادارتها من عدد يتراوح بين أحد عشر عضوا وواحد وعشرين عضوا •

ويراعى فى تشكيل هذه المجالس التمثيل الذسى ، الفرعى والجغرافى لكل محافظة أو مجموعة من المحافظات وفقا للنظام الذى تضعه النقابة العامة ويعتمده الاتحاد العام لنقابات العمال •

وتنتخب الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال مجلس ادارته من بين من ترشحهم مجالس ادارات النقابات العامة من بين مندوبيها فى الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال أو من بين أعضاء مجلس ادارتها وبشرط أن تمثل كل نقابة عامة بعضو واحد فى المجلس •

مادة ٢٨ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة المنظمة النقابية والعضوية العاملة فى نقابة مهنية بما يزيد على ٢٠٪ من مجموع عدد أعضاء هذا المجلس • وذلك مالم تكن أغلبية أعضاء المنظمة النقابية من المنضمين الى نقابات مهنية •

ولا يجوز فى جميع الأحوال الجمع بين عضوية مجالس ادارة النقابات المهنية وعضوية مجالس ادارة المنظمات النقابية لأحكام هذا القانون •

مادة ٢٩ — ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) لا يجوز الاحتفاظ بعضوية مجلس الادارة فى أكثر من منظمين نقابتين فى وقت واحد •

مادة ٤٠ — هيئة مكتب المنظمة النقابية هى السلطة التى تتولى تنفيذ قرارات مجلس ادارتها •

وتشكل هيئة مكتب المنظمة النقابية من الرئيس ونائبه أو نوابه والأمين العام ومساعدته وأمين الصندوق ومساعدته •

ويتم انتخاب هيئة المكتب في أول اجتماع يعقده مجلس إدارة المنظمة النقابية .

**مادة ٤١ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) مدة الدورة النقابية لمستويات المنظمات النقابية أربع سنوات تبدأ من تاريخ نشر اعلان اتمام انتخاب مجالس إدارة المنظمات النقابية بكافة مستوياتها في الوقائع المصرية .

ويجب اجراء الانتخاب لتجديد هذه المجالس بالاقتراع السري المباشر خلال السنتين يوماً الأخيرة من الدورة النقابية على الأكثر .

ويراعى توحيد مواعيد اجراء الانتخابات بالنسبة لكل مستوى من مستويات البنيان النقابى .

ويتم الترشيح والانتخاب تحت اشراف لجان يرأسها أعضاء من الهيئات القضائية بدرجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يرشحهم وزير العدل بناء على طلب الوزير المختص .

وتحدد مواعيد واجراءات الترشيح والانتخاب بمجالس إدارة المنظمات النقابية بقرار يصدر من الوزير المختص بعد موافقة الاتحاد العام لنقابات العمال .

**مادة ٤٢ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) اذا خلا محل أحد أعضاء مجلس إدارة المنظمة النقابية لى سبب حل محله المرشح التالى له في عدد الأصوات .

واذا كان أعضاء مجلس إدارة المنظمة النقابية قد فازوا بالتركية يستقر المجلس في مباشرة نشاطه مالم ينقص عدد أعضائه عن النصف .

**مادة ٤٣ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) مع عدم الاخلال





ويستحق عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية المتفرغ خلال فترة تفرغه جميع الترتيبات والملاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والزايما المادية التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المالى كما لو كان يؤدي عمله فعلا ، وتصب مدة التفرغ ضمن مدة الخدمة الفعلية للعامل .

وتلتزم الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والقطاع العام وكذلك منشآت القطاع الخاص التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص بصرف أجر العامل المتفرغ التابع لها وجميع مستحقاته الأخرى خلال فترة تفرغه .

مادة ٤٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يجب على سلطة التحقيق اخطار الاتحاد العام لنقابات العمال بما هو منسوب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من اتهامات فى جرائم تتعلق بنشاطه الثقافى وبالموعد المحدد لاجراء التحقيق قبل البدء فى اجرائه ويجوز للاتحاد العام أن ينيب أحد أعضائه أو أحد أعضاء النقابة العامة المعنية وأن يوكل أحد المحامين لحضور التحقيق وذلك ما لم تقرر سلطة التحقيق سريته .

مادة ٤٧ - تختص الجمعية العمومية للمنظمة النقابية بالنظر فى منج أو سحب الثقة من عضو مجلس ادارتها الموقوف بالتطبيق لأحكام المادة

٠ ٣٦

لجنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وأوضاع التفرغ للقيام بمهام النشاط النقابى ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٨/١١ - العدد ١٨٧ ) ، المجلد بالقرارات رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١٠/٢ - العدد ٢٣٧ ) ورقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية فى ١٩٨١/١٠/٣ - العدد ٢٢٩ ) ورقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ ( الوقائع المصرية فى ١٩٩١/١/٢٨ - العدد ٢٤ ) .

( م ٣٢ - موسوعة مصر - ج ١٩ )

فاذا قررت الجمعية العمومية سحب الثقة ورأى مجلس ادارة المنظمة النقابية أن المخالفة التى ارتكبها العضو الموقوف تستوجب فصله من عضويتها اتخذ المجلس بشأنه الاجراءات المنصوص عليها فى المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ من هذا القانون •

مادة ٤٨ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) لا يجوز وقف عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية عن العمل بالمنشأة التابع لها احتياطيا أو تأديبيا أو توقيع عقوبة الفصل عليه الا بناء على قرار أو حكم من السلطة القضائية المختصة •

كما لا يجوز ندبه لمدة تزيد على أسبوعين أو نقله من المنشأة داخل أو خارج المدينة التى يوجد بها مقر عمله خلال مدة الدورة النقابية الا بعد موافقته الكتابية على ذلك •

وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين على المرشح لعضوية المنظمة النقابية خلال فترة الترشيح لهذه المنظمة •

ويعتبر باطلا كل قرار يصدر بالمخالفة لأحكام أى من الفقرات السابقة •

مادة ٤٩ - يلتزم عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية بتمويلها عن الأضرار التى تلحق بها نتيجة مخالفته لأحكام هذا القانون أو لائحة النظام الأساسى أو المالى للمنظمة •

واذا تعدد مرتكبو المخالفة كانت مسؤوليتهم عن تعويض المنظمة النقابية بالتضامن بينهم •



يناير سنويا يكشف بأسماء العمال الذين استقطعت الاشتراكات منهم وكلما حدث تغيير في هذا البيان شهريا .

ويجوز للجهة الادارية المختصة في حالة امتناع جهة العمل عن خصم أو توريد الاشتراكات — تحيل هذه الاشتراكات لمصالح النقابة العامة أو الاتحاد العام بطريق الحجز الادارى بناء على قوائم بتحديد الأعضاء المنضمين الى النقابة مصدقا عليها من الاتحاد العام لنقابات العمال .

ولا يخل ذلك بحق النقابة العامة أو الاتحاد العام لنقابات العمال في اقتضاء هذه المبالغ عن طريق القضاء وفي حالة رفع الأمر للقضاء يجوز للمحكمة أن تحكم بغرامة تهديدية عن كل شهر تتأخر فيه المنشأة عن سداد الاشتراكات .

مادة ٥٣ — تؤول الى الاتحاد العام لنقابات العمال جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات لاحكام هذا القانون .

وتخصص هذه المبالغ للصرف منها على الأوجه التي تعود بالنفع على أعضاء المنظمات النقابية وذلك بالشروط والأوضاع التي يرضها الاتحاد العام لنقابات العمال ويصدر بها قرار من الوزير المختص (١) .

مادة ٥٤ — مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون واللوائح والأنظمة الأساسية الصادرة تنفيذا له تعتبر أموال المنظمة النقابية أموالا عامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات .

ولا يجوز الحجز على مقر المنظمات النقابية أو الأثاث أو المعدات أو الاموال اللازمة لمباشرة نشاطها .

---

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهني رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن أوجه صرف المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون النقابات العمالية ( الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٤/٢٨ - العدد ٩٩ ) .



قرار من وزير المالية بناء على طلب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال .

ولا يجوز التصرف في الآلات والمهمات المنصوص عليها في الفقرة السابقة الا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ شرائها والا تستحق عليها الضرائب والرسوم القانونية .

كما لا يجوز التصرف في قطع الخيار وأدوات التشغيل اللازمة لهما بأى صورة من الصور .

( ج ) ضريبة الدمغة التى يقع عبء أدائها على المنظمة النقابية بالنسبة الى كل ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحركات والأوراق والطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها .

( د ) الرسوم المستحقة على العقود والمحركات المتعلقة بتأسيس المنظمة النقابية أو تعديل نظامها الداخلى ورسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة للعقود والمحركات المذكورة ورسوم التأشير على الدفاتر وتقييمها وختمها .

( هـ ) رسوم الشهر التى يقع عبء أدائها على المنظمة النقابية بالنسبة للعقود التى تكون طرفاً فيها والمتعلقة بالحقوق المبنية المقاربية ورسوم التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهذه العقود .

( و ) الرسوم النسبية المقررة على التوثيق وشهر جميع المحركات والعقود التى يقع عبء أدائها على المنظمة النقابية والتى تبرمها لممارسة نشاطها .

( ز ) الفوائد المستحقة على أقساط ثمن ما تبينه الدولة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع



( د ) تخفيض قدره نصف قيمة الاعلانات عما يوجب نشره هذا القانون أو اللوائح التي تصدر بناء على أحكامه وذلك في الصحف التي تديرها المؤسسات الصحفية .

( هـ ) الاعفاء الكامل من نفقات نشر ما يوجب نشره هذا القانون أو اللوائح التي تصدر بناء على أحكامه في الجريدة الرسمية .

ويشترط للحصول على المزايا المقررة في البندين ( ب ، ج ) موافقة الاتحاد العام لنقابات العمال .

### الباب السابع

#### العاملون في المنظمات النقابية

مادة ٥٨ - يتولى مجلس إدارة المنظمة النقابية تعيين العاملين اللازمين لها بمراعاة نشاطها وظروفها وموازنتها ، ويكون لمجلس إدارة المنظمة النقابية الاشراف والرقابة على كافة العاملين فيها وذلك كله طبقاً للقواعد والاجراءات التي يحددها النظام الأساسي لها .

مادة ٥٩ - لا يجوز الجمع بين العمل في الجهة الادارية المختصة وأي جهاز يساهم في الاشراف أو الرقابة على المنظمات النقابية وبين أى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة بأجر أو بغير أجر في هذه المنظمات .

ومع ذلك يجوز اعارة العاملين بالحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو ندبهم طرئاً الوقت للعمل بالمنظمات النقابية .

مادة ٦٠ - تسرى أحكام قانون العمل كلما كانت أكثر سخاء على العاملين في المنظمات النقابية وتسرى أحكام القانون المذكور عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح أو الأنظمة الأساسية الصادرة تنفيذاً له كما تسرى على العاملين في هذه المنظمات أحكام القانون المنظم للتأمينات الاجتماعية .





٨ - تحديد أحد مصاريف التطاع العام لايداع أهوال المنظمة النقابية وتحديد قيمة السلفة المستديمة والاغراض المخصصة لها واجراءات الصرف منها .

٩ - اختصاصات الجمعية العمومية للمنظمة النقابية واجراءات وقواعد انمقادها وسير أعمالها واصدار قراراتها وطرح الثقة أمامها في عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة •

١٠ - قواعد واجراءات ومواعيد دعوة ممثلى المنظمة النقابية الاعلى  
الواجب حضورهم اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة النقابية الأدنى .

١١ - قواعد واجراءات تشكيل مجلس ادارة المنظمة النقابية واختصاصه واختصاص كل عضو من أعضاء هيئة المكتب .

١٢ - قواعد واجراءات تشكيل الشعب الخاصة بالصناعات أو المهن  
أ. الأعمال داخل المنظمة الناقمة •

١٣ - قواعد واجراءات التمثيل النسبي النوعي والجغرافي بمجلس  
ادارة المنظمة النقابية \*

١٤ - قواعد واجراءات اختيار المندوبين النقابيين باللجان النقابية واختصاصاتهم \*

١٥ - قواعد واجراءات التأديب النقابي للاعضاء ، وبصفة خاصة القواعد والاجراءات المتعلقة بالتحقيق مع الاعضاء ووقفهم وفصلهم من عضوية المنظمة النقابية .

١٦ - أساليب رعاية مصالح العمال في الجهات التي لا يوجد بها  
أمان نقاسية .

١٧ - شروط واجراءات الحل الاختياري للمنظمة النقابية وكيفية التصرف في أموالها في هذه الحالة .

١٨ - اجراءات وقواعد تعيين العاملين في المنظمة النقابية وتحديد أجورهم والاشراف عليهم وتأديبهم وانهاء خدمتهم .

١٩ - اجراءات تعديل النظام الأساسى واعتماد هذا التعديل .

مادة ٦٣ - يضع الاتحاد العام لنقابات العمال لائحة مالية تلتزمها المنظمات النقابية في عملها ونشاطها المالى وتصدر هذه اللائحة بقرار من الوزير المختص<sup>(١)</sup> .

ويجب أن تتضمن هذه اللائحة نسب توزيع الاشتراك على مستويات التنظيم النقابى والأغراض التى تصرف حصيلته فيها وذلك مع مراعاة القواعد الآتية :

١ - تخصيص ٩٠٪ على الأقل من قيمة الاشتراكات المحصلة من الأعضاء المنضمين الى النقابة العامة ولجانها النقابية لهما مع تخصيص ٥٪ من هذه النسبة كاحتياطى .

٢ - تخصيص ١٠٪ على الأكثر من إيرادات النقابات العامة ولجانها النقابية والاتحاد العام لنقابات العمال .

٣ - تخصيص ٣٠٪ على الأقل من إيرادات النقابة العامة ولجانها النقابية كحصة للجان النقابية وتوزع هذه الحصة على كل من هذه اللجان بنسبة ما حصل منها .

٤ - عدم تجاوز المصاريف الادارية للنقابة العامة ولجانها النقابية ٣٠٪ من إيراداتها .

---

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهنى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٩ باصدار اللائحة المالية للمنظمات النقابية ( الوقائع المصرية فى ١٠/١٠/١٩٨٩ - العدد ٢٤٦ ) .

### الرقابة على المنظمات النقابية

مادة ٦٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) يودع من تخفاره  
هيئة مكتب النقابة العامة أو الاتحاد العام من بين أعضاء مجلس الإدارة  
خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ انتخاب الجمعية العمومية التأسيسية له  
بالجهة الإدارية المختصة والاتحاد العام لنقابات العمال ثلاث نسخ  
من الأوراق الآتية :

١ - النظام الأساسي للمنظمة على أن يكون مصدقا على توقعيات أعضاء مجلس الإدارة على إحداها رسميا من الجهة المختصة .

٢ - محضر انتخاب أعضاء مجلس الإدارة واختيار ممثل هيئة المكتب  
في اجراءات الایداء •

٣ - كشف بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وهيئة المكتب وصفة كل منهم وسنه ومهنته ومحل إقامته .

٤ - بيان عدد اللجان النقابية التابعة للنقابة العامة وأسماؤها ومحاظر تشكيلها أو عدد النقابات العامة المنظمة للاتحاد العام لنقابات العمال وأسماؤها ومحاظر تشكيلها حسب الأحوال .

### ٥ - بيان عدد أعضاء النقابة العامة .

وتحضر الجهة الادارية المختصة محضرا بايداع الأوراق المراقبة  
وتسلم صورة معتمدة منه الى معمل المنظمة النقابية .

ويجب أن يودع بالطريقة ذاتها كل تعديل يطرأ على النظام الأساسي للمنظمة النقيصة أو تشكلاتها أو عدد أعضائها .

مادة ٦٤ - يجوز للجهة الادارية المختصة أو الاتحاد العام لنقابات العمال الاعتراض على اجراءات تكوين المنظمة النقابية اذا كانت مخالفة للقانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ ايداع الأوراق المنصوص عليها في المادة ٦٣ .

ويبلغ الاعتراض وأسبابه الى المنظمة النقابية كما يبلغ الى الجهة الادارية المختصة والاتحاد العام لنقابات العمال بحسب الأحوال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

فاذا لم تقم المنظمة النقابية بتصحيح الاجراءات محل الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله اليها جاز للجهة المعترضة خلال الثلاثين يوما التالية رفع الدعوى ببطالان تكوين المنظمة النقابية أمام المحكمة الجزئية المختصة وتمثل النيابة العامة في الدعوى وتبدى رأيا قبل الحكم فيها .

مادة ٦٥ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات تبأشر وزارة القوى العاملة والتدريب والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العامة دون غيرها الرقابة المالية على المنظمات النقابية ويأشر الاتحاد العام لنقابات العمال الرقابة على كافة جوانب نشاط هذه المنظمات ويجب على الجهة المختصة بالرقابة على المنظمات النقابية تبليغ السلطة المختصة فور اكتشاف أية مخالفة تشكل جريمة تزوير في أوراق المنظمة أو تبديد أو اختلاس لأموالها .

وفي هذه الحالة يوقف العضو المخالف عن مباشرة نشاطه اعتبارا من تاريخ التبليغ ويستمر هذا الايقاف حتى يصدر قرار من السلطة المختصة بحفظ التحقيق أو يصدر الحكم ببراءة العضو مما نسب اليه .

مادة ٦٦ - يجب على كل منظمة نقابية امساك السجلات والدفاتر التى يتطلبها حسن سير العمل فيها وأحكام الرقابة على نشاطها وأموالها

وذلك طبقا للشروط والالوضاح التى يصدر بها قرار من الوزير المختص  
بعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العمال .

مادة ٦٧ - يجب على مجلس ادارة المنظمة النقابية أن يقدم الى  
الجهة الادارية المختصة وإلى الاتحاد العام لنقابات العمال نسخة من  
الميزانية والحساب الختامى موقعا عليهما من محاسب قانونى خلال ثلاثين  
يوما من اعتماد الجمعية العمومية لهما .

ويجب أن ترفق بالميزانية والحساب الختامى صورة محضر الجمعية  
العمومية الذى تم فيه عرضهما واعتمادهما .

مادة ٦٨ - يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بفيز مقابل مراجعة  
حسابات الاتحاد العام لنقابات العمال والمنظمات النقابية الأخرى بكافة  
أنواعها وذلك بناء على طلب الوزير المختص أو الاتحاد العام لنقابات  
العمال .

مادة ٦٩ - إذا ارتكب مجلس ادارة منظمة نقابية مخالفات جسيمة  
تستلزم حله ، فان لمجلس ادارة المنظمة الأعلى أن يطلب من الجمعية  
العمومية للمنظمة التى ارتكبت المخالفة حل المجلس المخالف .

وتفصل الجمعية العمومية فى الطلب بعد سماع دفاع مجلس الادارة  
المقترح حله ، وفى حالة صدور قرار بالحل يتولى مجلس ادارة المنظمة  
النقابية الأعلى اختصاصات المجلس المنحل بصفة مؤقتة .

ويجب نشر قرار الحل ومخصص أسبابه فى الجريدة الرسمية خلال  
عشرة أيام من تاريخ اصداؤه .

ويجوز لكل ذى شأن الطعن فى هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية  
الكائن فى دائرتها مقر المنظمة النقابية الصادر فى شأنها وذلك خلال  
الخمس عشرة يوما التالية للنشر .

ويجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب مجلس ادارة جديد للمنظمة النقابية خلال الستين يوما التالية لصدور قرار الحل أو لصدور الحكم النهائي في الطعن في هذا القرار أي التاريخين أقرب .

**مادة ٧٠ -** للوزير المختص أن يطلب الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر المنظمة النقابية الحكم بحق مجلس ادارتها وذلك في حاله ارتكابه مخالفة لأحكام هذا القانون وانذاره بازالتها خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما دون أن ينفذ مجلس الادارة ما طلب منه .

وللنيابة العامة أن تطلب من المحكمة الجنائية المختصة حل مجلس ادارة المنظمة النقابية في حالة صدور أي قرار أو عمل من هذا المجلس مما يعد جريمة من الجرائم الآتية :

١ - وقوع مخالفة لأحكام هذا القانون وانذار مجلس ادارة المنظمة النقابية بازالتها خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما دون تنفيذ مجلس الادارة لما طلب منه .

٢ - صدور قرار أو عمل من مجلس ادارة المنظمة النقابية يعد جريمة من بين الجرائم التالية :

( أ ) تصييد أو ترويج المبادئ التي ترمي الى تغيير أحكام الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية بطرق غير مشروعة أو التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به أو التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها .

( ب ) ترك العمل أو الامتناع عنه عمدا اذا كان مما يساهم في خدمة عامة أو في مرفق عام أو يسد حاجة عامة ، وكذلك التحريض أو التصييد أو التشجيع على ذلك .

(ج) استعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو أية تدابير أخرى غير مشروعة في الاعتداء أو في الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل ، أو في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص أو في أن يشترك في جمعية من الجمعيات وكذلك التحريض على ارتكاب أى من هذه الجرائم .

وينشر ملخص الحكم الصادر بطل مجلس الادارة في الجريدة الرسمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره .

ويجوز لكل ذى شأن الطعن في الحكم الصادر بطل مجلس ادارة المنظمة النقابية خلال الثلاثين يوما التالية لنشره .

مادة ٧١ - يتولى مجلس ادارة المنظمة النقابية الأعلى بصفة مؤقتة اختصاصات مجلس ادارة المنظمة التي يصدر حكم بطل مجلس ادارتها لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد ، ويجوز أن يحدد الحكم في الاحوال التي تقتضى ذلك مجلس الادارة الذي يتولى ادارة شئون المنظمة النقابية التي يقضى بطل مجلس ادارتها من بين مجالس ادارة المنظمات الاخرى أو من بين أعضاء هذه المجالس .

ويجب أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتشكيل مجلس الادارة الجديد خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ صدور الحكم النهائي بالطل .

مادة ٧٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) على هيئة مكتب النقابة العامة أو الاتحاد العام لنقابات العمال ، بحسب الاحوال ، أن ينشر في احدى الصحف اليومية الواسعة الانتشار خلال سبعة أيام من تاريخ الايداع ملخصا وافيا لما يلي :

(أ) محضر الايداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ .

(ب) تعديل النظام الاساسي للمنظمة النقابية .



( ج ) منطوق الحكم الصادر بشأن الاعتراض على تكوين المنظمة النقابية وذلك تطبيقاً للمادة ٦٤ •

( د ) القرار الصادر بالحل الاختياري أو الحكم الصادر بالحل القضائي للمنظمة النقابية والأسباب التي بنى عليها القرار أو الحكم •

وعلى الجهة الادارية المختصة أن تنشر في الوقائع المصرية ملخصاً عن المسائل المشار إليها في الفقرة السابقة وملخصاً للقرارات أو الأحكام الصادرة بالحل الاختياري أو القضائي للمنظمات النقابية والأسباب التي بنيت عليها •

وتحدد المسائل الأخرى التي يجب النشر عنها في اللوائح التي تصدر بناء على أحكام هذا القانون •

مادة ٧٢ مكرراً - ( مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يجب على الجهة الادارية التي تقدمت بالاعتراض على اجراءات تكوين المنظمة النقابية طبقاً لنص المادة ٦٤ من هذا القانون أن تنشر في احدى الصحف اليومية الواسعة الانتشار منطوق الحكم الصادر بشأن الاعتراض على تكوين المنظمة النقابية وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره •

مادة ٧٢ مكرراً (١) - ( مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) على الجهة الادارية المختصة أن تنشر في الوقائع المصرية ملخصاً للمسائل المشار إليها في المادتين السابقتين وملخصاً للقرارات أو الأحكام الصادرة بالحل الاختياري أو القضائي للمنظمات النقابية والاسباب التي بنيت عليها •

وتحدد المسائل الأخرى التي يجب النشر عنها في اللوائح التي تصدر بناء على أحكام هذا القانون •

## الباب العاشر

### العقوبات

مادة ٧٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل عضو من أعضاء مجالس إدارة المنظمات النقابية تمرد اعطاء بيانات غير صحيحة تتعلق بالنظام الأساسى أو المالى أو بالسجلات أو الدفاتر أو الأموال أو الحسابات المتعلقة بالمنظمة النقابية والتي يجب قانونا ابلاغها لذوى الشأن .

ويعاقب بذات العقوبة كل شخص معين أو منتدب لإدارة منشأة أو جمعية أو جماعة أو رابطة أو هيئة أو غير ذلك من الجمعيات والهيئات أطلق عليها بدون وجه حق فى مكاتبات أو فى لوحات أو فى اعلان اشارة أو بلاغ موجه الى الجمهور باسم احدى المنظمات النقابية .

ويحكم فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بمصادرة الاشياء موضوع الجريمة والأموال التى تكون قد جمعت ، كما يجوز الحكم باغلاق المكان المتخذ مقرا للجامعة أو الجمعية أو الهيئة التى أطلق عليها اسم المنظمة النقابية بدون وجه حق .

مادة ٧٤ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل صاحب منشأة أو مسئول عن ادارتها فصل أحد العمال أو وقع عليه عقوبة لارغامه على الانضمام الى منظمة نقابية أو عدم الانضمام اليها أو الانسحاب منها أو بسبب قيامه بأى نشاط نقابى مشروع .  
وتتعدد العقوبة بتعدد أى شخص .

مادة ٧٤ - مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل صاحب منشأة أو مديرها المسئول امتنع عن تنفيذ حكم نهائى ببطلان القرار الصادر بالمخالفة لأحكام المادة ٤٨ من هذا القانون .



التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوعة

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				مطابق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التكميلية الموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات التكميلية للموضوع

م	النص المفضل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النص	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



فصل





( ج ) استغلال النفوذ للحصول لنفسه أو لغيره على وظيفة في الدولة أو وظيفة أو منصب في الهيئات العامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة خاصة أو للحصول على ميزة أو فائدة بالاستثناء من القواعد السارية في هذه الهيئات .

( د ) استغلال النفوذ باجراء تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص بطريق مباشر أو غير مباشر في أثمان العقارات والبضائع والمحاصيل وغيرها أو أسعار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة في البورصة أو القابلة للتداول في الأسواق بقصد الحصول على فائدة ذاتية لنفسه أو للغير .

( هـ ) كل عمل أو تصرف يقصد منه التأثير في القضاة أو في أعضاء أية هيئة خولها القانون اختصاصا في القضاء أو الافتاء .

( و ) التدخل الضار بالمصلحة العامة في أعمال الوظيفة من لا اختصاص له في ذلك أو قبول ذلك التدخل .

ويعتبر التدخل من غير المذكورين في هذه المادة في حكم الغدر اذا كان التدخل قد استغل صلته بأية سلطة عامة .

مادة ٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ ) مع عدم الاخلال بالعقوبات الجنائية أو التأديبية يجازى على الغدر بالجزاءات الآتية :

( أ ) العزل من الوظائف العامة .

( ب ) سقوط العضوية في مجامع البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديریات .

( ج ) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأي مجلس من المجالس سائلة الذكر لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

( د ) الحرمان من تولى الوظائف العامة لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

( هـ ) الحرمان من الانتماء الى أى حزب سياسى مدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

( و ) الحرمان من عضوية مجالس ادارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لاشراف السلطات العامة ومن أية وظيفة بهذه الهيئات لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

( ز ) الحرمان من الاشتغال بالمهن الحرة المنظمة بقوانين أو المهن ذات التأثير فى تكوين الرأى أو تربية الناشئة أو المهن ذات التأثير فى الاقتصاد القومى مدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

( ح ) الحرمان من المعاش كله أو بعضه .

ويجوز الحكم أيضا باسقاط الجنسية المصرية عن الغادر كما يجوز الحكم برد ما أفاده من غدره وتقدر المحكمة مقدار ما يرد .

ويحكم بالجزاءات ذاتها على كل من اشترك بطريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة فى ارتكاب الجريمة سألقة الذكر ولو لم يكن من الأشخاص المذكورين فى المادة الأولى .

مادة ٣ - ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ ) يحكم على كل من ارتكب فعلا من أفعال الغدر من محكمة خاصة تؤلف برئاسة مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة خبراء عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الصاغ يعينهم القائد العام للقوات المسلحة . ويكون مقر هذه المحكمة بمدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل أنحاء المملكة المصرية .





التعديلات التشريعية للوضوح

م	النص المعدل	مكان النشر من	إرادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## قضاء

- القسم الأول : في قانون الملطة القضائية
- القسم الثاني : في قوانين الرسوم القضائية
- القسم الثالث : في قوانين قضائية مختلفة



**القسم الأول**  
**في قانون السلطة القضائية**  
**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**  
**بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢**  
**بشأن السلطة القضائية ( ١ ، ٢ )**

**باسم الشعب**  
**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛  
 وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية والقوانين  
 المعدلة له ؛  
 وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ؛  
 وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للمهنيّات  
 انقضائية ؛  
 وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات  
 القضائية ؛  
 وعلى القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شؤون رجال القضاء  
 الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية ؛

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٠ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .  
 (٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧  
 بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية  
 في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الأولى على ما يلي :  
 « يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة  
 اختصاصات رئيس الجمهورية في اعارة رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء  
 مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الادارية وكذلك اعارة جميع  
 العاملين المدنيين الذين يعينون بقرارات من رئيس الجمهورية طبقا لى  
 قانون خاص » .

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل ؛

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ، النصوص المرافقة ، وتلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية ومن فى حكمهم من رجال النيابة العامة المدرجة أسماؤهم بالجدول ( الكادر ) القضائى العام فى يوم أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ يقسمون الى لفتتين ( أ ، ب ) على أن يعتبر من الفئة ( أ ) الثلاثمائة ( ٣٠٠ ) الأوائل من القضاء ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة والباقيون من الفئة (ب) . وأن يعتبر المائتان ( ٢٠٠ ) الأوائل من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة من الفئة ( أ ) والباقيون من الفئة ( ب ) .

مادة ٣ - تلغى القيود الزمنية المبينة بالبند ( ج ، د ، هـ ) من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية .

مادة ٤ - يجب ترقية رجال القضاء الشرعى الذين يحل دورهم فى

الترقية بالأقدمية الى الدرجات المالية التالية لدرجاتهم على ألا تتجاوز الترقية من درجة قاض وما يعادلها ربع عدد الوظائف المرشح للترقية اليها .  
وتحسب هذه النسبة على أساس عدد الوظائف المرشح للترقية اليها خلال سنة مالية كاملة .

**مادة ٥ -** استثناء من أحكام المادتين ٣٨ بند ٣ و ١١٩ من القانون المرافق يجوز تعيين الباحثين الحاصلين على اجازة القضاء الشرعى أو الشهادة العالية أو العالمية من الأزهر الموجودين فى الخدمة فى نيابات الأحوال الشخصية أو الادارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم - فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - فى وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام ( للأحوال الشخصية ) . وذلك بمراعاة مدد خدمتهم وكفائتهم (١) .

**مادة ٦ -** استثناء من حكم البند ٣ من المادة ٣٨ من القانون المرافق يجوز أن يعين معاوننا بالنيابة العامة للأحوال الشخصية الحاصلين على الشهادة العالية من كلية الشريعة مع اجازة القضاء أو الاجازة العالية مع التخصص فى الشريعة الاسلامية والقانون .

**مادة ٧ -** يتدرج المعينون وفقا لأحكام المادتين السابقتين فى وظائف القضاء والنيابة للأحوال الشخصية .

**مادة ٨ -** استثناء من حكم المادة ٦٥ من القانون المرافق تستمر الاعارات الخارجية القائمة وقت العمل بهذا القانون الى نهاية المدة المبينة فى القرارات الصادرة بشأنها ولو جاوزت مدة الأربع سنوات

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٠٧١ لسنة ١٩٧٩ فى شأن شروط تعيين الحاصلين على اجازة القضاء الشرعى أو الشهادة العالمية من الأزهر فى وظائف وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية ( الرقائع المصرية فى ١٩٧٩/١١/٢٥٤ ) .

المفصوص عايبها فى المادة المذكورة ، ولا يجوز تجديدها أو مدھا بعد ذلك إلا بمراعاة أحكام هذه المادة •

مادة ٩ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ ( أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ ) •

أنور السادات

## قانون السلطة القضائية

### الباب الأول

### المحاكم

### الفصل الأول

### ترتيب المحاكم وتنظيمها

مادة ١ — تتكون المحاكم من :

- ( أ ) محكمة النقض •
- ( ب ) محاكم الاستئناف •
- ( ج ) المحاكم الابتدائية •
- ( د ) المحاكم الجزئية •

وتختص كل منها بنظر المسائل التى ترفع اليها طبقا للقانون •

مادة ٢ — يكون مقر محكمة النقض مدينة القاهرة •

مادة ٣ — تؤلف محكمة النقض من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين وتكون بها دوائر لنظر المواد الجنائية ودوائر لنظر المواد

المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والمواد الأخرى ، ويرأس كل دائرة فيها رئيس المحكمة أو أحد نوابه ، ويجوز عند الاقتضاء أن يرأس الدائرة أقدم المستشارين بها •

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين •

مادة ٤ - تشكل الجمعية العامة لمحكمة النقض <sup>ميتتين</sup> بالمحكمة كل منها من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو أحد نوابه احداهما للمواد الجنائية والثانية للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها •

وإذا رأت إحدى دوائر المحكمة المدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى الهيئة المختصة بالمحكمة للفصل فيها وتصدر الهيئة أحكامها بالمدول بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل •

وإذا رأت إحدى الدوائر المدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من دوائر أخرى أحالت الدعوى إلى <sup>الهيئتين</sup> مجتمعتين للفصل فيها وتصدر الأحكام في هذه الحالة بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل •

مادة ٥ - يكون بمحكمة النقض مكتب فني للمبادئ القانونية يؤلف من رئيس يختار من بين مستشاري المحكمة ومن عدد كاف من الأعضاء من درجة مستشار أو رئيس بالمحاكم أو قاض أو ما يعادلها ويكون نائب الرئيس والأعضاء بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى <sup>(١)</sup> وذلك بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض •

(١) صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر ) ونص في مادته الثانية على ما يلي :  
« يحل مجلس القضاء الأعلى محل المجلس الأعلى لهيئات القضائية في المواد ٥ و ٥٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ فقرة أولى و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ و ٧٢ و ٧٧ و ٧٨ و ٨٣ فقرة أخيرة و ٨٧ »

ويلحق بالكتب عدد كاف من الموظفين .

ويختص المكتب الفني بالمسائل الآتية :

١ - استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة فيم تصدوره من أحكام وتبويبها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرتها .

٢ - إصدار مجموعات الأحكام والنشرة التشريعية .

٣ - الاشراف على أعمال المكتبة .

٤ - اعداد البحوث الفنية .

٥ - الاشراف على جدول المحكمة وعرض الطعون المائلة والمرتبطة أو التي يحتاج الفصل فيها الى تقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة .

٦ - سائر المسائل التي يطلب اليه رئيس المحكمة القيام بها .

مادة ٦ - (١) يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة والاسماعلية وبنى سويف وأسبوط وقنا ، وتؤلف كل منها من رئيس وعدد كاف من الرؤساء والنواب ورؤساء الدوائر والمستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين .

٩٠ و ٩١ من قانون السلطة القضائية .

ويؤول الى مجلس القضاء الاعلى اختصاص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية » .

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانونين رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١/٨ - العدد ٢ تابع ) ورقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦ ) .



ويجوز أن تتمتع محكمة الاستئناف في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف •

وكذلك يجوز تأليف دائرة استئنافية بصورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف •

مادة ٧ - تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر لنظر قضايا الجنايات وتتألف كل منها من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف •

ويرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد نوابه أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها •

مادة ٨ - تتمتع محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية •

ويجوز أن تتمتع في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف •

مادة ٩ - ( الفقرتان الأولى والثانية مستبدلتان بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) يكون مقر المحكمة الابتدائية في كل عامسة من عواصم محافظات الجمهورية •

وتؤلف كل محكمة من عدد كاف من الرؤساء والقضاة ويندب لرياستها أحد مستشارى محكمة الاستئناف التى تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية أو أية محكمة استئناف أخرى تالية لها طبقا للترتيب المبين في الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من هذا القانون •

ويكون الئذب بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى لدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد .

ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها . ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أحد فضاة المحكمة .

وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء (١) .

ويجوز أن تتعقد المحكمة الابتدائية فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ١٠ - يكون أثناء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وتعين دائرة اختصاص كل منها أو تعديله بقانون .

(١) قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الملطة القضائية على أن « ٠٠٠ وتؤلف كل محكمة - ابتدائية - من عدد كاف من الرؤساء والقضاة ويندب لرئاستها أحد مستشارى محكمة الاستئناف التى تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية . . . ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها . . . وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء ٠٠٠ » ، يدل على أن المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تتحدد ولايته بالعمل الإدارى بالمحكمة ، بل تمتد الى ولاية القضاء ذاتها . ولو أراد المشرع تغيير ذلك ، لما نص على أن يرأس الدائرة رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها . يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور من أن المادة ٩ من القانون قد أسبغت على المستشار الذى يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة الابتدائية أنى يرأسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - المؤيد استئنافيا - قد صدر من الدائرة الأولى المدنية بمحكمة شبين الكوم الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس المحكمة وأحد الرؤساء وأحد القضاة بها ، وهو تشكيل يموغه القانون ، فإن النعى عليه بالبطلان لذلك يكون غير سديد . ( نقض مدنى ١٩٨٠/١/١٥ - مودنتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٠٠٢ ) .

• مادة ١١ - تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون انشاؤها وتعيين مقارها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل .

ويجوز أن تتعقد المحكمة الجزئية في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

• مادة ١٢ - يجوز تخصص القاضى بعد مضي أربع سنوات على الأقل من تعيينه في وظيفته . ويجب أن يتبع نظام التخصص بالنسبة الى المستشارين وبالنسبة لمن يكون من القضاة قد مضى على تعيينه ثمانى سنوات .

ويصدر بالنظام الذى يتبع في التخصص قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على أن تراعى فيه القواعد الآتية :

أولا : يكون تخصص القاضى في فرع أو أكثر من الفروع الآتية :  
جنائى - مدنى - تجارى / أحوال شخصية - مسائل اجتماعية  
( عمال ) .

ويجوز أن تزداد هذه الفروع بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

ثانيا : يقرر المجلس الاعلى للهيئات القضائية الفرع الذى يتخصص فيه القاضى بعد استطاع رغبته .

ويجوز عند الضرورة نحب القاضى المتخصص من فرع الى آخر .

مادة ١٣ - لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة الجمعية

العامه للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصها بنظر نوع معين من القضايا  
ويبين في القرار مقرر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

مادة ١٤ - تصدر الأحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد .

## الفصل الثاني

### ولاية المحاكم

مادة ١٥ - فيما عدا المنازعات الادارية التي يختص بها مجلس الدولة  
تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص  
خاص (١) .

(١) قضت محكمة النقض بانه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة  
هو أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم  
الا ما استثنى بنص خاص عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون  
السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها  
من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية ، وأنه وان اجازت القوانين في بعض  
الاحوال احواله جرائم معينة الى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة -  
فان هذه لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام  
ان القانون الخاص لم يرد به اى نص على انفراد المحكمة الخاصة  
بالاختصاص دون غيرها ، ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها  
بموجب القانون العام او بمقتضى قانون خاص ، اذ لو اراد المشرع أن  
يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها بها لما اعوزه النص على  
ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة ، وعلى غرار ما  
اورده في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الاحداث السالف الاشارة  
اليها من انفراد محكمة الاحداث « دون غيرها » بالنظر في أمر الحدث  
عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف . لما كان ذلك ، وكان  
المشرع اذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون الاحداث على  
اختصاص محاكم الاحداث بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه ،  
دون أن يقصر الاختصاص في ذلك عليها وحدها دون غيرها ، فان مؤدى  
ذلك أنه لم يسلب المحاكم العادية اختصاصها بنظرها بالنسبة لغير الحدث  
بحسبانها المحكمة ذات الولاية العامة . ( نقض جنائى ١٩٨١/١١/١٠ -  
ملونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٩٣ ) .

وتبين قواعد اختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية .

مادة ١٦ - إذا دفعت قضية مرفوعة أمام المحكمة بدفع يثير نزاعا تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى وجب على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد للخصم الوجه إليه الدفع ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من الجهة المختصة فان لم تر لزوما لذلك أغفلت الدفع وحكمت في موضوع الدعوى .

وإذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائى في الدفع في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها .

مادة ١٧ - ليس للمحاكم أن تنتظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة ولها دون أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل :

١ - في المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك .

٢ - في كل المسائل الأخرى التى يخولها القانون حق النظر فيها .

### الفصل الثالث

#### في الجلسات والاحكام

مادة ١٨ - تكون جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للاداب أو محافظة على النظام العام ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية .

ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس .

مادة ١٩ - لغة المحاكم هي اللغة العربية .

رعى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجادلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين .

مادة ٢٠ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب .

### الفصل الرابع

#### في النيابة العامة

مادة ٢١ - تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانونا .  
ولها دون غيرها الحق في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٢٢ - مأمورو الضبط القضائي يكونون فيما يتعاق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة . ويجوز لها عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية بأكملها (١) .

مادة ٢٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ ) يقوم بأداء

---

(١) قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجازت للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة ٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، فان اذن التفتيش الصادر بناء على قرار التلبس يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . ( نقض جنائي ١٩٨٠/٦٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٤٠٥٣ ) .

وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم — عدا محكمة النقض النائب العام أو أحد النواب العاملين المساعدين أو المحامين العاملين الأول أو المحامين العاملين أو رؤساء النيابة أو وكلائها أو مساعديها أو معاونيها .

وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله أقدم النواب العاملين المساعدين وتكون له اختصاصاته .

ويسرى في شأن النواب العاملين المساعدين سائر الأحكام الواردة في قانون السلطة القضائية بشأن رؤساء محاكم الاستئناف عدا محكمة استئناف القاهرة ومن في درجتهم .

وإذا أعيد النائب العام المساعد إلى القضاء فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي كانت له يوم تعيينه نائباً عاماً مساعداً .

**مادة ٢٤ —** ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) ينشأ لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى محكمة النقض ويكون لها بناء على طلب المحكمة حضور مداوالات الدوائر المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لمثلها صوت محدود في المداوالات .

وتؤلف من مدير يختار من بين مستشاري النقض أو الاستئناف أو المحامين العاملين على الاقل ، يعاونه عدد كاف من الاعضاء من درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة على الأقل .

ويضع مجلس القضاء الاعلى لائحة للتفتيش على أعضاء هذه النيابة يصدر بها قرار من وزير العدل .

ويكون نذب كل من المدير والاعضاء لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى رئيس محكمة النقض وموافقة مجالس القضاء الأعلى .

مادة ٢٥ - يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين .

مادة ٢٦ - رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل .

مادة ٢٧ - تتولى النيابة العامة الاشراف على السجون وغيرها من الأماكن التي تنفذ فيها الأحكام الجنائية ويحيط النائب العام وزير العدل بما يبدو للنسبة العامة من ملاحظات في هذا الشأن .

### الفصل الخامس

#### في إدارة نقود المحاكم

مادة ٢٨ - تتولى النيابة العامة الاشراف على الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم .

مادة ٢٩ - حصيلة الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكاتب الأول والكتاب والموظفين المعنيين لذلك تحت اشراف النيابة ورقابة وزارة العدل .

### الفصل السادس

#### في الجمعيات العامة واللجان الوقتية

مادة ٣٠ - تجتمع محكمة النقض وكل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية بهيئة جمعية عامة للنظر فيما يلي :

( أ ) ترتيب وتأليف الدوائر وتشكيل الهيئات .



- ( ب ) توزيع القضايا على الدوائر المختلفة •
- ( ج ) تحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها •
- ( د ) نذب مستشارى محاكم الاستئناف للعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل بالمحاكم الجزئية •
- ( هـ ) سائر المسائل المتعلقة بنظام المحاكم وأمورها الداخلية •
- ( و ) المسائل الاخرى المنصوص عليها فى القانون •

ويجوز للجمعيات العامة أن تفوض رؤساء المحاكم فى بعض ما يدخل فى اختصاصها •

**مادة ٣١ -** تتألف الجمعية العامة لكل محكمة من جميع قضاتها العاملين بها وتدعى اليها النيابة العامة ويكون لمثل النيابة رأى محدود فى المسائل التى تتصل بأعمال النيابة •

**مادة ٣٢ -** تنعقد الجمعية العامة بدعوة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ثلث عدد قضاتها على الأقل أو بناء على طلب النيابة ويبين فى الطلب المقدم من القضاة بسبب اجتماع الجمعية العامة وميعاده • فإذا لم يستجب رئيس المحكمة لهذا الطلب قام بالدعوة أقدم القضاة الموقعين عليه •

**مادة ٣٣ -** لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف عدد قضاة المحكمة ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب جاز انعقاد الجمعية بعد ساعة من الميعاد المحدد اذا حضره ثلث عدد قضاة المحكمة على الأقل •

**مادة ٣٤ -** تصدر قرارات الجمعيات العامة بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين واذا تساوت الآراء رجح الجانب الذى فيه الرئيس •  
( م ٣٥ - موسوعة مصر - ج ١٩ )

مادة ٣٥ - تؤلف في كل محكمة لجنة تسمى ( لجنة الشئون الوقتية ) من رئيس المحكمة أو أقدم نوابها أو رئيس إحدى الدوائر فيها رئيساً ومن أقدم اثنين من أعضائها وتقوم بمباشرة سلطة الجمعية العامة في المسائل المستعجلة عند تحضر دعوتها في أثناء العطلة القضائية .

مادة ٣٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) تبليغ قرارات الجمعيات العامة ولجان الشئون الوقتية لوزير العدل وللوزير أن يعيد الى الجمعيات العامة للمحاكم الابتدائية ولجان الشئون الوقتية بها مالا يرى الموافقة عليه من قراراتها لاعادة النظر فيها ، وله بعد ذلك أن يعرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى ليصدر قراره بما يراه .

مادة ٣٧ - تثبت محاضر الجمعيات العامة في دفتر يعد لذلك ويوقعها رئيس المحكمة وأمين السر أو سكرتير الجلسة .

## الباب الثاني

### في قضاة المحاكم على اختلاف درجاتهم

#### الفصل الاول

#### في تعيين القضاة وترقيتهم وأقدميتهم (١)

مادة ٣٨ - ( البند ( ٢ ) مستبدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) يشترط فيعين يولى القضاء :

(١) صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٣/١١ - العدد ١١ ) ونص في مادته الاولى على ما يلي :  
 « يلغى كل ما ورد من أحكام في قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن تقسيم القضاة وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة الى فئتين .  
 كما يستبدل بعبارة « قاض ب » و « قاض ا » و « وكيل نيابة فئة ممتازة ب » و « وكيل نيابة فئة ممتازة ا » ، اينما وردت في قانون السلطة القضائية المشار اليه عبارات « قاض » و « وكيل نيابة فئة ممتازة » .

١ - أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية وكامل الأهلية المدنية .

٢ - ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة اذا كان التعيين بالمحاكم الابتدائية وعن ثمان وثلاثين سنة اذا كان التعيين بمحاكم الاستئناف وعن ثلاث وأربعين سنة اذا كان التعيين بمحكمة النقض .

٣ - أن يكون حاصلًا على اجازة الحقوق من احدى كليات الحقوق بعلمامات جمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

٤ - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد اليه اعتباره .

٥ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٢٩ - يعين قضاة الفئة (ب) بالمحاكم الابتدائية عن الهيئات الآتية :

( أ ) قضاة المحاكم الابتدائية السابقين ، ومن سبق أن شغل وظيفة معاملة بمقتضى القانون .

( ب ) وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة (ب) .

( ج ) وكلاء النائب العام الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات متوالية .

( د ) النواب بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة من الفئة ( ب ) ووكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة ( ب ) .

( هـ ) المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا فعلا لمدة تسع سنوات المحاماة أو أى عمل

يعتبر بقرار تنظيمي عام يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي<sup>(١)</sup> .

( و ) أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق ، وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة جمهورية مصر العربية ، والمستقلين بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا جميعا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات معادلة لدرجة قاض من الفئة ( ب ) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

مادة ٤٠ - مع مراعاة ما نص عليه في المادتين التاليتين يكون التعيين في وظيفة قاض من الفئة ( أ ) أو رئيس محكمة من الفئة ( ب ) أو ( أ ) أو في وظيفة مستشار من محكمة الاستئناف بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في القضاء أو النيابة .

مادة ٤١ - متى توافرت الشروط الأخرى المبينة في هذا القانون جاز أن يعين رأسا :

أولا - في وظائف قضاة من الفئة ( أ ) :

( أ ) قضاة المحاكم الابتدائية السابقون الذين قضوا في هذه الوظيفة خمس سنوات على الأقل ومن سبق أن شغل وظيفة معادلة بمقتضى القانون المدة ذاتها .

( ب ) النواب بمجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة من الفئة ( أ ) ، ووكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة ( أ ) .

( ج ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات

(١) صدر قرار المجلس الاعلى للهيئات القضائية في ١٧/١٠/١٩٧٣ ببيان الاعمال التي تعتبر نظيرا للعمل القضائي ( الوقائع المصرية في ١٩٧٣/١١/٣ - العدد ٢٤٨ ) .

متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار تنظيمى عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى مدة أربع عشرة سنة .

( د ) الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون المساعدون بجامعة مصر العربية ، والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار تنظيمى عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى ، متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية فى العمل القانونى وكانوا فى درجات مماثلة لدرجة قاض من الفئة ( أ ) أو يتقاضون مرتبا يدخل فى حدود هذه الدرجة .

ثانيا - فى وظائف رؤساء فئة ( ب ) بالمحاكم الابتدائية :

( أ ) الرؤساء السابقون بالمحاكم الابتدائية ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

( ب ) المستشارون المساعدون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة من الفئة ( ب ) ورؤساء النيابة الادارية من الفئة ( ب ) .

( ج ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتى عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار تنظيمى عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى مدة سبع عشرة سنة .

( د ) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر العربية وكذلك الاساتذة المساعدون بهذه الكليات وأساتذة القانون المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا فى وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

( هـ ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار تنظيمى عام يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى ممن أمضوا سبع عشرة سنة

متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس  
بالمحكمة فئة ( ب ) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

### ثالثا - في وظائف رؤساء فئة ( أ ) بالمحاكم الابتدائية :

( أ ) الرؤساء السابقون بالمحاكم الابتدائية الذين قضوا في هذه الوظيفة  
ثلاث سنوات على الأقل ، ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى  
القانون المدة ذاتها .

( ب ) المستشارون المساعدون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة من  
الفئة ( أ ) ورؤساء النيابة الادارية من الفئة ( أ )

( ج ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة  
متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر  
بقرار تنظيمي عام من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل  
القضائي مدة عشرين سنة .

( د ) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر  
العربية ممن أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين .

( هـ ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الاعلى للهيئات  
القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات  
مماثلة لدرجة رئيس محكمة من الفئة ( أ ) أو يتقاضون مرتبا يدخل  
في حدود هذه الدرجة .

### رابعا - في وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف :

( أ ) مستشارو محاكم الاستئناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة  
مماثلة بمقتضى القانون .

( ب ) المستشارون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والوكلاء  
الماملون بالنيابة الادارية .

( ج ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية •

( د ) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات •

مادة ٤٢ — استثناء من أحكام المادة ٣٩ والفقرات (أولاً وثانياً وثالثاً) من المادة ٤١ والمادة ١١٧ يجوز أن يعين أعضاء مجلس الدولة وأعضاء إدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية والمستغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في جامعات جمهورية مصر العربية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة ; يكون تجديد أقدميتهم بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية •

مادة ٤٣ — يشترط فمين يعين مستشاراً بمحكمة النقض أن يتوافر فيه أحد الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون قد شغل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفة مستشار باحدى محاكم الاستئناف أو محام عام أو مستشار بإدارة قضايا الحكومة أو مستشاراً بمجلس الدولة •

( ب ) أن يكون قد اشتغل مدة ست سنوات بالتدريس بكليات الحقوق أو بتدريس القانون بجامعة مصر العربية بوظيفة أستاذ ومضى على تخرجه احدى وعشرون سنة لم ينقطع فيها عن العمل القانونى »

( ج ) أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثمانى سنوات متوالية •

مادة ٤٤ - (١) يكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعيين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية •

ويعين رئيس محكمة النقض من بين نواب الرئيس وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى •

ويعين نواب رئيس محكمة النقض بموافقة مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح الجمعية العامة لمحكمة النقض •

ويعين المستشار بمحكمة النقض بموافقة مجلس القضاء الأعلى وذلك من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة بمحكمة النقض ويرشح الآخر وزير العدل •

ويعين رؤساء محاكم الاستئناف ونوابها ومستشاروها والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاء بموافقة مجلس القضاء الأعلى •

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة أو أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بحسب الأحوال •

مادة ٤٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤) تشغل وظائف مساعد أول وزير العدل ومساعد وزير العدل لشئون التفويض القضائي والتشريع والمحاكم والادارات القانونية والمكتب الفني للوزير والديوان العام والتنمية الادارية وغيرهم من مساعدي وزير العدل بطريق النذب من بين المستشارين أو المحامين العامين على الاقل وذلك بقرار من رئيس الجمهورية •

وتشغل وظائف وكلاء وأعضاء هذه الجهات بطريق النذب من بين

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٧/١٢ - العدد ٢٨ ) ومستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر ) •



رجال القضاء أو النيابة العامة لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل .

وفي جميع الأحوال يجوز شغل وظيفة من يندب وفقا لأحكام الفقرتين السابقتين .

ويجوز النذب للمكتب الفني لوزير العدل ولشؤون الإدارات القانونية من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانينها .

مادة ٤٦ - (١) يكون شغل وظيفة مساعد الوزير لشؤون التفتيش القضائي ووكلاء إدارة التفتيش بناء على ترشيح من وزير العدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويكون شغل سائر الوظائف الأخرى المشار إليها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٤٧ - لا يجوز عند التعيين في وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن الربع .

ولا يجوز عند التعيين في وظيفة رئيس بالمحكمة الابتدائية أو مستشار بمحاكم الاستئناف أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن العشر .

وتحسب هذه النسبة لكل فئة على أساس الوظائف الخالية خلال سنة مالية كاملة .

---

(١) مستبدلة بالقوانين رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٥ - العدد ٣٠ تابع ) ورقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٢٨ - العدد ٣٥ مكرر ) ورقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر ) .

مادة ٤٨ - في غير حالات الضرورة تجرى التعيينات والترقيات والانتقالات بين القضاء مرة واحدة كل سنة ويكون ذلك خلال العطلة القضائية .

مادة ٤٩ - يكون اختيار قضاة المحاكم الابتدائية من الفئة ( ب ) بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم .

وتكون ترقية القضاة من المفتين ( ب ، ١ ) والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من المفتين ( ب ، ١ ) على أساس الأقدمية مع الاهلية .

ويجوز ترقيتهم للكفاية الممتازة ولو لم يحن دورهم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل وبشرط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم .

ويعتبر من ذوي الكفاية الممتازة القضاة والرؤساء بالمحاكم الحاصون في آخر تقديرين لكفائتهم على درجة كفاء أحدهما على الأقل عن عملهم في القضاء وبشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط .

وغنيا عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الاهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية .

مادة ٥٠ - تقرر أقدمية القضاة بحسب تاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم ما لم يحددها هذا القرار من تاريخ آخر بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وإذا عين أو رقى قاضيان أو أكثر في قرار واحد كانت الأقدمية بينهم بحسب ترقيتهم في القرار .

وإذا عين أحد المحامين العامين مستشارا كانت أقدميته بين المستشارين من تاريخ تعيينه في وظيفة محام عام .

وتعتبر أقدمية القضاة الذين يمدون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة .

وتعتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات .

وإذا أعيد المحامي العام الأول إلى القضاء فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي كانت له يوم تعيينه محميا عاما أول .

مادة ٥١ - تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة .

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية في قرار التعيين بموافقة مجلس القضاء الأعلى والا اعتبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتعيين .

وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء وذلك اعتبارا من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة .

## الفصل الثاني

### في نقل القضاة ونحبهم وأعارتهم

مادة ٥٢ - لا يجوز نقل القضاة أو نحبهم أو أعارتهم إلا في الأحوال وبالكيفية المبينة بهذا القانون .

مادة ٥٣ - يكون نقل الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى يحدد فيه المحاكم التي يلحقون بها ويعتبر تاريخ النقل من تاريخ التبليغ بالقرار .

مادة ٥٤ - (١) رؤساء دوائر محكمة استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم الى محكمة أخرى الا برضاؤهم وموافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية . أما مستشاروا محاكم الاستئناف الاخرى فيكون نقلهم الى محكمة استئناف القاهرة تبعا لاقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة استئناف قنا الى محكمة استئناف أسيوط ثم الى بنى سويف ثم الى الاسماعيلية ثم الى المنصورة ثم طنطا ثم الى الاسكندرية ، ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى (٢) .

ويكون اختيار رؤساء دوائر محاكم الاستئناف بطريق الندب من بين المستشارين الذين أمضوا في درجة مستشار سنتين على الأقل .

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانونين رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١/٨ - العدد ٢ تابع ) ورقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦ ) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٨١ ان نقل مستشارى محاكم الاستئناف تحكمه أساسا اقدمية تعيينهم والترتيب المحدد لتلك المحاكم الا انه استثناء يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلبه وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية . وإذا كان تقيد اجابة الطلب بموافقة هذا المجلس يقتضى تخويله السلطة في بحث مبرراته على ضوء ما تتطلبه المصلحة العامة من وجوب توفير الثقة التامة في حيده القاضى والبعد به عن مواطن الشبهات فضلا عن مراعاة مقتضيات حسن سير العمل ، وهذه الاعتبارات مما تخضع لطلق تقدير المجلس المشار اليه . ( نقض ١٩٨٣/٤/١٢ - طلبات القضاة - مدونتنا المدنية - العدد الثانى - فقرة ٢١١١ ) .

ويكون النقل والندب في هذه الأحوال بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويعتبر تاريخ النقل أو الندب من تاريخ التبليغ بالقرار .

**مادة ٥٥ -** يجوز لوزير العدل عند الضرورة أن يندب مؤقتاً للعدل بمحكمة النقض أحد مستشاري محاكم الاستئناف ممن تتوافر فيهم شروط التعيين في وظيفة مستشار بمحكمة النقض لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها والجمعية العامة لمحكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

**مادة ٥٦ -** يجوز لوزير العدل عند الضرورة أن يندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة التابع لها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

**مادة ٥٧ -** ( الفقرة الثانية ألغيت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ )  
يجوز لوزير العدل أن يندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف مؤقتاً للعمل بالنيابة العامة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى ، وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

**مادة ٥٨ -** يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية لمحاكم غير محاكمهم لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

**مادة ٥٩ -** ( الفقرتان الأولى والثانية مستبدلتان بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ ) ينقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة اذا أمضى خمس سنوات في محاكم القاهرة والاسكندرية والجيزة وبناها ، وأربع سنوات في محاكم

بنى سويف والفيوم والمنيا وبالقى محاكم الوجه البحرى وستين فى محاكم  
أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان •

ويجوز بناء على طلب القاضى أو الرئيس بالمحكمة وموافقة مجلس  
القضاء الأعلى ألا ينقل الى محاكم المنطقة الأولى ليبقى فى المنطقة الثانية  
أو الثالثة ، أو ألا ينقل الى محاكم المنطقة الثانية ليبقى فى المنطقة الثالثة •

ويستثنى من قيد المدة بالنسبة الى محكمتى القاهرة والاسكندرية  
القضاة والرؤساء بالمحاكم الحاصلون فى آخر تقدير لكتابتهم على درجة  
كفء بشرط أن يكون تقديرهم السابق بدرجة فوق المتوسط •

وإذا عين فى وظائف القضاء أو النيابة أحد المحامين فلا يجوز أن يكون  
مقر عمله فى دائرة المحكمة الابتدائية التى كان بها مركز عمله الا بعد  
مضى ثلاث سنوات على الأهل من تاريخ تعيينه •

مادة ٦٠ — (ملغاة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤) •

مادة ٦١ — فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع  
لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الأقدم فالأقدم من النواب أو الأعضاء  
بحسب الأحوال •

وفى حالة غياب أحد القضاة أو وجود مانع لديه يندب رئيس المحكمة  
من يطل محله ويراعى أن يكون الندب بطريق التناوب بين القضاة •

مادة ٦٢ — يجوز ندب القاضى مؤقتا للقيام بأعمال قضائية أو قانونية  
غير عمله أو بالاضافة الى عمله وذلك بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى  
الجمعية العامة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى على أن يتولى  
المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التى يستحقها القاضى عن هذه  
الأعمال بعد انتهائها •

**مادة ٦٣ -** لا يجوز للقاضي ، بغير موافقة مجلس القضاء الأعلى ، أن يكون محكماً ولو بغير أجر ، ولو كان النزاع غير مطروح على القضاء ؛ إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية .

كما لا يجوز بغير موافقة المجلس المذكور نذب القاضي ليكون محكماً عن الحكومة أو إحدى الهيئات العامة متى كانت طرفاً في نزاع يراد فضه بطريق التحكيم . وفي هذه الحالة يتولى هذا المجلس وحده تحديد المكافأة التي يستحقها القاضي .

**مادة ٦٤ -** لا يجوز أن تزيد مدة نذب القاضي لغير عمله طول الوقت طبقاً للمادة (٦٣) على ثلاث سنوات متصلة .

**مادة ٦٥ -** ( مستبجلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ ) يجوز اعارة القضاة الى الحكومات الاجنبية أو الهيئات الدولية بقرار رئيس الجمهورية <sup>(١)</sup> ، بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي وموافقة مجلس القضاء الأعلى ، ولا يجوز أن تزيد مدة الاعارة على أربع سنوات متصلة . ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية .

**مادة ٦٦ -** تعتبر المدة متصلة في حكم المادتين السابقتين إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات .

---

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكر ) ونص في مادته الأولى على ما يلي : « يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية في اعارة رجال القضاء والنيابة العامة واعضاء مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الادارية وكذلك اعارة جميع العاملين المدنيين الذين يعينون بقرارات من رئيس الجمهورية طبقاً لآى قانون خاص » .

ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها اذا كانت مدة الاعارة لا تقل عن سنة ، فاذا عاد المعار الى عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته ، أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تدوم حالته على أول وظيفة تخلو من درجته •

وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على الاعارة أو النخب الاخلال بحسن سير العمل •

### الفصل الثالث

#### في عدم قابلية القضاة للعزل

مادة ٦٧ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) رجال القضاء والنيابة العامة — عدا مساوئي النيابة — غير قابلين للعزل ولا ينقل مستشارو محكمة النقض الى محاكم الاستئناف أو انيابة العامة الا برضاؤهم •

### الفصل الرابع

#### في مرتبات القضاة ومعاشاتهم

مادة ٦٨ — تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة •

مادة ٦٩ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ) استثناء من أحكام قوانين المعاشات ، لا يجوز أن يبقى في وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية •

ومع ذلك اذا كان بلوغ القاضى سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقرير المعاش أو المكافأة •



**مادة ٧٠ -** ( الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ )  
استثناء من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين المعاشات  
لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة .

وتعتبر استقالة القاضى مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل اذا  
كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط .

وفى جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش القاضى أو مكافأته  
على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان  
يتقاضاه أيهما أصلح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين  
تنتهى خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة .

### الفصل الخامس

#### فى واجبات القضاة

**مادة ٧١ -** يؤدى القضاة - قبل مباشرة وظائفهم - اليمين الآتية :

أقسم بالله العظيم أن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم القوانين .

ويكون أداء رئيس محكمة النقض اليمين أمام رئيس الجمهورية .

ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء  
محاكم الاستئناف ونوابهم أمام الجمعية العامة لمحكمة النقض .

ويكون أداء اليمين بالنسبة للمستشارين بمحكمة النقض ومحاكم  
الاستئناف أمام احدى دوائر محكمة النقض أما من عدا هؤلاء من رجال  
القضاء فيؤدون اليمين أمام احدى دوائر محاكم الاستئناف .

**مادة ٧٢ -** لا يجوز للقاضى القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز له  
القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته .

( م ٣٦ - موسوعة مصر - ج ١٩ )

ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

مادة ٧٣ - يحظر على المحاكم ابداء الآراء السياسية .

ويحظر كذلك على القضاة الامتغال بالعمل السياسي ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات الإقليمية أو التنظيمات السياسية الا بعد تقديم استقالتهم .

مادة ٧٣ مكرر - ( مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ ) يسوى المعاش المستحق للقاضي المستقيل طبقاً للمادة السابقة والذي رشح نفسه لعضوية مجلس الشعب ، وفقاً للقواعد الآتية :

( أ ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش سبعا وعشرين سنة فأكثر يحصل على معاش يساوي أربعة أخماس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو أربعة أخماس المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

( ب ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة وتقل عن سبع وعشرين سنة ، تصاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنة افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذي يحصل عليه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو ثلاثة أخماس المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

( ج ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش خمس عشر سنة وتقل عن عشرين ، تصاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنة افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذي يحصل عليه عن نصف آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو نصف المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

وإذا لم ينجح القاضى المستقيل فى الانتخابات ، وحصل على عشر عدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل ، صرف له الفرق بين المرتب الأصلى الذى كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذى استحقه وفقا للقواعد السابقة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الاحالة الى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب .

وتسرى أحكام البنود ( ١ ، ب ، ج ) على القاضى الذى يعين عضوا فى مجلس الشعب .

مادة ٧٤ - لا يجوز للقضاة افشاء سر المداولات .

مادة ٧٥ - لا يجوز أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بخلاف النامية .

كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا يعتمد بتوكيل المحامى الذى تربطه بالقاضى الصلة المذكورة إذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضى بنظر الدعوى .

مادة ٧٦ - يجب أن يقيم القاضى فى البلد الذى يكون فيه مقر عمله . ويجوز لوزير العدل لظروف استثنائية أن يرخص للقاضى فى الإقامة فى مقر المحكمة الابتدائية التابع لها أو فى بلد آخر يكون قريبا من مقر عمله ويكون انتقاله فى هذه الحالة على نفقة الحكومة بالوسيلة التى يراها رئيس المحكمة ويمتدها وزير العدل .

ويجوز أن تعد لرجال القضاء والنيابة أماكن للإقامة أو الاستراحة

وتنظم بقرار من وزير العدل الاحكام المتعاقبة بتخصيص هذه الاماكن وتحديد الأجر الذى يلزم به المتفقون بها (١) .

مادة ٧٧ - لا يجوز للقاضى أن يتخيب عن مقر عمله قبل اخطار رئيس المحكمة .

ولا أن ينقطع عن عمله لغير سبب مفاجئ قبل أن يرخص له فى ذلك كتابة فإذا أخل القاضى بهذا الواجب نبهه رئيس المحكمة الى ذلك كتابة . وفصلا عن ذلك فإنه اذا زادت مدة الانقطاع بدون ترخيص كتابى عن سبعة أيام فى السنة اعتبرت المدة الزائدة اجازة عادية لمدة تحسب من تاريخ اليوم التالى لآخر جلسة حضرها القاضى وتنتهى بعودته الى حضور جلساته فإذا استمر القاضى فى مخالفة هذه المادة وجب رفع الأمر الى مجلس التأديب .

ويعتبر القاضى مستقيلا اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله (١) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٧٢٤ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم استخدام المساكن والاستراحات القضائية ( الرقائع المصرية فى ١٩٨٠/٧/٣١ - العدد ١٧٨ ) .

(١) قضت محكمة النقض بان :

النص فى المادة ٧٧ فقرة ٣ و ٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على ان خدمة القاضى تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية فى حكم الجزاء ، اذا انقطع عن عمله مدة تستطيل الى الثلاثين يوما كاملة ولو كان هذا الانقطاع عقب اجازة او اعارة او ندب ، فعدم عودة القاضى الى عمله بعد مدة اعارته ، شأنه فى ذلك شأن الانقطاع عن العمل بدون اذن ، يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة الا اذا انتفى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضى وتقديمه اعدارا جدية تخضع لتقدير المجلس الاعلى للهيئات القضائية . اذ

فإذا عاد وقدم أذارا عرضها الوزير على مجلس القضاء الأعلى فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة عادية بحسب الأحوال .

### الفصل الخامس مكررا (١)

#### مجلس القضاء الأعلى

**مادة ٧٧ مكررا** - يشكل مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض وبعضوية كل من :

رئيس محكمة استئناف القاهرة .

النائب العلم .

أقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض .

أقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف الأخرى .

وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه

كان ذلك وكانت المادة ٧٧ المشار إليها لم تشترط اخطار القاضي بالعودة الى العمل قبل اعتبار خدمته منتهية ، وكان مد اعارة القضاة للحكومات الأجنبية متروكا لجهة الادارة تمارسه في حدود المصلحة العامة ، وكان الطالب قد انقطع عن عمله مدة تزيد عن ثلاثين يوما متصلة بعد انتهاء اعارته الى المملكة العربية السعودية وكان مثل هذا التخلف عن العمل الذي يهجر فيه القاضي عامدا اعباء الوظيفة الممندة اليه يعتبر استقالة ضمنية في حكم المادة ( ١ ) -الفة الذكر ، فان القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحا مبررا من عيب اساءة استعمال السلطة . ( نقض مدني ١٢/٢/١٩٨٠ - مدونتنا المدنية العدد الاول - فقرة ٩٩٣ ) .

(١) الفصل الخامس مكررا مضاف بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤

( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر ) .

يحل محله في رئاسة المجلس أقدم نوابه ، وفي هذه الحالة ينضم الى عضوية المجلس أقدم نواب رئيس محكمة النقض من غير العضوين المشار اليهما في الفقرة السابقة وعند خلو وظيفة أحد أعضاء المجلس أو غيابيه أو وجود مانع لديه ، يحل محل النائب العام أقدم نائب عام مساعد أو من يقوم مقامه ، ويحل محل رؤساء محاكم الاستئناف من يليهم في الأقدمية من النواب .

**مادة ٧ مكررا (٢) —** يختص مجلس القضاء الأعلى بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل ونسب وإعارة رجال القضاء والنيابة العامة وكذلك سائر شؤونهم على النحو المبين في هذا القانون .

ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة .

**مادة ٧ مكررا (٢) —** يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمحكمة النقض أو بوزارة العدل بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير العدل . ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل ، وتكون جميع مداولاته سرية .

وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويكون للمجلس بأغلبية أعضائه تعديل مشروع الحركة القضائية بالنسبة للمسائل التى يشترط القانون موافقة عليها .

وللمجلس أن يدعو مساعد وزير العدل لشئون التقنيش القضائى أو أحد وكلاء التقنيش القضائى لاستيضاحه فى المسائل المعروضة عليه وله كذلك أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازما من البيانات والأوراق .

**مادة ٧٧ مكرراً (٤) —** يضع المجلس لائحة بالمقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته .

ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وأن يفوضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتميين أو الترقية أو النقل .

### **الفصل السادس**

#### **في التفتيش القضائي**

**مادة ٧٨ —** تشكل بوزارة العدل ادارة للتفتيش القضائي على أعمال القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية وتؤلف من مدير ووكيل يختاران من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ومن عدد كاف من المستشارين والرؤساء بالمحاكم الابتدائية .

ويضع وزير العدل لائحة للتفتيش القضائي بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويجب أن يحاط القضاة علماً بكل ما يودع في ملفات خدمتهم ملاحظات أو أوراق أخرى .

وتقدر الكفاية بأحدى الدرجات الآتية :

كفء — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط .

ويجب اجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ، ويجب ايداع التفتيش في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش .

ولوزير العدل أن يحيل الى مجلس القضاء الأعلى ما أحالته اليه من الأمور المتعلقة بالتفتيش على أعمال القضاة .

## الفصل السابع

### في التظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة

مادة ٧٩ - يخطر وزير العدل من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة بدرجة كفايته ، وذلك بمجرد انتهاء ادارة التفتيش المختصة من تقرير كفايته . ولن أخطر الحق في التظلم من التقدير في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار .

كما يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للمهيات القضائية - بثلاثين يوما على الأقل باخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة (٨١) أو فات ميعاد التظلم منها ويبين بالاخطار أسباب التخطي ولن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ويتم الاخطار المشار اليه في الفقرتين السابقتين بكتاب مسجل بعلم الوصول .

مادة ٨٠ - يكون التظلم بعريضة تترجم الى ادارة التفتيش القضائي بوزارة العدل وعلى هذه الادارة ارسال التظلم الى اللجنة المشار اليها في الثانية من المادة السابقة خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ٨١ - (١) تفصل اللجنة المذكورة في التظلم بعد الاطلاع على

---

(١) الفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٧٣ - العدد ٢٨ ) ورقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ٣١/٣/١٩٨٤ - العدد ١٣ مكرر ) .



الأوراق وسناع أقوال المتظلم ويصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق اليها وقبل اجراء الحركة القضائية .

وتقوم اللجنة أيضا عند نظر مشروع الحركة القضائية بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء .

ولا يجوز لها النزول بهذا التقدير الى درجة أدنى الا بعد اخطار صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول لسماع أقواله ، وبعد أن تبدي ادارة التفتيش المختصة رأيها مسيبا في اقتراح النزول بالتقدير

ويكون قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول .

مادة ٨٢ - ( معلقة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ وملغاة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) .

مادة ٨٣ - (١) تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالماء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٧/١٢ - العدد ٢٨ ) ورقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر ) . وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية فيما كان قد تضمنه من عدم أجازة الطعن في قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة أمام الدوائر المختصة طبقا لهذه المادة بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم ( القضية رقم ١٠ لسنة ١ ق دستورية - جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ - الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ١٩٨٢/٥/١٧ ) .

الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة (١) .

كما تختص الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات (٢) .

وتختص أيضاً دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم .

(١) قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ يدل على أن ولاية هذه المحكمة مقصورة على الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة لإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم ، وذلك عدا النقل والندب . ولما كان القرار الإداري هو إفصاح الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها الملزمة في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكانت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على فصل الطالب من وظيفته ليست من قبيل تلك القرارات الإدارية النهائية وإنما مجرد عمل تحضيرى لا يترتب عليه بذاته إحداث أثر في المركز القانوني للطالب والذي لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهوري بالفصل ، فإن الطعن في قرار المجلس وطلب إلغاؤه يكون غير جائز . ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢٩ - مدونتنا العبية - العدد الثانى - فقرة ٢١٠٨ ) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن مفاد النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن طلبات التعويض التي تختص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما تختص بإلغاؤه من القرارات الإدارية ، ويشترط لاختصاص تلك الدوائر بإلغاء القرارات الإدارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة ، والمقصود بشئون هؤلاء هي تلك التي تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشؤون السابقة على التحاقهم بها ، لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ - فيما تضمنه من إغفال تعيين الطالب في النيابة - والذي يطلب التعويض عنه قد صدر قبل التحاق الطالب بالقضاء ، فإن المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطلب . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٤/١٥ - مدونتنا الذهبية .. العدد الأول - فقرة ٩٧٣ ) .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب بسببه .

أما القرارات المتعلقة بالترقية في غير الحالة المنصوص عليها في البند أولاً والقرارات المتعلقة بالتعيين أو النقل أو التذويب ، فلا يجوز الطعن فيها — بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى — بأي طريق من طرق الطعن أمام أي جهة .

مادة ٨٤ — يرفع الطلب بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كافياً عن الدعوى .

وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صوراً منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومذكرة .

ويعين رئيس لدائرة أحد مستشاريها لتحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة وله إصدار القرارات اللازمة لذلك .

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بصورة من العريضة مع تكليفهم الحضور في الجلسة التي تحدد لتحضير الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى يحيلها المستشار المعين إلى جلسة يحددها أمام الدائرة للمرافعة في موضوعها .

ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

مادة ٨٥ — يباشر الطالب بجميع الإجراءات أمام الدائرة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً من رجال القضاء من غير مستشاري محكمة النقض .

وفيما عدا ما نص عليه في المادة ٨٤ يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينا (١) .

وتفصل الدائرة في هذا الطلب بعد أن يتلو المستشار المعين للتخصير تقريراً يبين فيه أسباب الطلب والرد عليها ويحصر نقاط الخلاف التي تنازعها الخصوم دون ابداء رأى فيها وبعد سماع الطلب والنيابة العامة وتكون آخر من يتكلم .

ويجرى تحضير الدعوى والفصل فيها على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها نهائية غير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أى جهة قضائية أخرى .

## الفصل الثامن

### في الاجازات

**مادة ٨٦** - للقضاء عطلة قضائية تبدأ كل عام من أول يولية وتنتهى في آخر سبتمبر .

وتنظيم الجمعيات العامة للمحاكم اجازات القضاة خلال العطلة القضائية .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان تعديل اقدمية الطالب لا يتأتى الا بالغاء قرار تعيينه فيما تضمنه من تحديد تلك الاقدمية ، فإن طلبه يكون من طلبات الالغاء التى يتعين تقديمها عملاً بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا ، لما كان ذلك وكان قرار تعيين الطالب مساعدا للنيابة والمتضمن تحديد اقدميته قد نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٢/١٨ ، وكان الطلب لم يقدم الا في ١٩٨١/١/٢٠ فإنه يكون غير مقبول لتقديمه بعد اليعاد . ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢١٠١ ) .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة الاجازة شهرين بالنسبة للمستشارين ومن في درجتهم ، وشهرا ونصف بالنسبة لمن عداهم .

مادة ٨٧ - تستمر محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والجزئية في أثناء العطلة القضائية في نظر المستعجل من القضايا . وتعين هذه القضايا بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٨٨ - تنظم الجمعية العامة لكل محكمة العمل أثناء العطلة القضائية فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من القضاة بالعمل فيها ويصدر بذلك قرار من وزير العدل .

مادة ٨٩ - لا يرخص للقضاة في اجازات في غير العطلة القضائية الا ان قام منهم بالعمل خلالها وكانت الحالة تسمح بذلك ومسح ذلك يجوز الترخيص في اجازات لظروف استثنائية وذلك كله في حدود القوانين واللوائح الخاصة باجازات العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٩٠ - تكون الاجازات المرضية التي يحصل عليها القضاة لمدة مجموعها سنة باعتبار كل ثلاثة سنوات بمرتبة كامل واذا لم يستقطع القاضي العودة الى عمله بعد انقضاء السنة جاز لمجلس القضاء الأعلى أن يرخص له في امتداد الاجازة لمدة سنة أخرى بثلاث أرباع المرتبة .

وللقاضي في حالة المرض أن يستغف متجمدا اجازاته العادية بجانب ما يستحقه من اجازاته المرضية .

وذلك كله مع عدم الاخلال بأحكام أى قانون أصلح .

مادة ٩٠ - اذا لم يستطع القاضي بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الاجازات المقررة في المادة السابقة أو ظهر في أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق غانه يحال الى المعاق

بقرار جمهورى يصدر بناء على طلب وزير العدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويجوز للمجلس المذكور في هذه الحالة أن يزيد على خدمة القاضى المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة اضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الاضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقرر للإحالة الى المعاش بمقتضى هذا القانون .

كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثمانى سنوات ولا أن يكون شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه .

ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعاش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه القاضى أو يستحقه عند انتهاء خدمته اذا كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش لا تقل عن عشرين سنة .

ويسرى حكم الفقرتين السابقتين في حالة الوفاة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد المعاش عن الحد الاقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاش .

مادة ٩٢ - (١) - ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس

---

(١) صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لاجزاء الهيئات القضائية ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٦/٢٦ - العدد ٣٦ ) ، المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ .  
كما صدر في هذا شأن قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاجزاء الهيئات القضائية ، المعدل بالقرارات أرقام ٤٤٠ لسنة لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٢٦ - العدد ٤٩ ، الاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/١٩ - العدد ٦٧ ) و ٧ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/١٨ - العدد ١٥ ) و

الأعلى للهيئات القضائية الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء  
والنيابة العامة وشروطها •

وللقاضى أو عضو النيابة الذى يصاب بجرح أو بمرض بسبب أداء  
وظيفته استرداد مصاريف العلاج طبقا للمستندات المعتمدة من القومسيون  
الطبي العلم وذلك بقرار من وزير العدل •

### الفصل التاسع

#### في مسطرة القضاة تاديبيا

مادة ٩٣ - لوزير العدل حق الاشراف على جميع المحاكم والقضاة •  
ولرئيس كل محكمة وللجمعية العامة لكل محكمة حق الاشراف على  
القضاة التابعين لها •

مادة ٩٤ - لرئيس المحكمة - من تلقاء نفسه أو بناء على لـرار  
الجمعية العامة بها حق تنبيه القضاة الى ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم  
أو مقتضيات وظائفهم بعد - سماع أقوالهم ويكون التنبيه شفاها أو  
كتابة وفي الحالة الأخيرة يبلغ صورته لوزير العدل •

وللقاضى أن يعترض على التنبيه الصادر اليه كتابة من رئيس  
المحكمة بطلب مرفع - خلال أسبوع من تاريخ تبليغه اياه الى اللجنة  
النصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم  
٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية •

=

٨ لسنة ١٩٨٧ ( ذات الاشارة السابقة ) و ٤٤٧٠ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع  
المصرية في ١٩٨٨/٩/١ - العدد ١٦٦ ) و ٦٦٢٠ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع  
المصرية في ١٩٨٩/١٢/٣ - العدد ٢٧٥ ) و ٧٨٧٣ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع  
المصرية في ١٩٩٠/١/٢٨ - العدد ٢٤ ) و ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ ( الوقائع  
المصرية في ١٩٩٠/٩/٤ - العدد ٢٠٠ ) و ٦٧١٠ لسنة ١٩٩٠ ( الوقائع  
المصرية في ١٩٩٠/١١/١٢ - العدد ٢٥٧ ) •

ولهذه اللجنة اجراء تحقيق عن الواقعة التى كانت محلا للتنبية أو تنحب لذلك أحد أعضائها بعد سماع أقوال القاضى ولها أن تؤيد التنبية أو أن تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها الى وزير العدل ولا يجوز ان أصدر التنبية أن يكون عضو بهذه اللجنة ويحل محله من يليه فى الأقدمية .

ولوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها بعد سماع أقوالهم على أن يكون لهم اذا كان التنبية كتابة حق الاعتراض أمام اللجنة المشار إليها .

وفى جميع الأحوال اذا تكررت المخالفة أو استمرت بمدد صيرورة التنبية نهائيا رفعت الدعوى التأديبية .

**مادة ٩٥** - استثناء من أحكام الاختصاص العامة بالنسبة الى المكان تعين اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة بناء على طلب النائب العام المحكمة التى يكون لها أن تفصل فى الجنب أو الجنائيات التى قد تقع من القضاة ولو كانت غير متعلقة بوظائفهم .

**مادة ٩٦** - فى غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضى وحسبه احتياطيا الا بعد الحصول على اذن من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩٤ .

وفى حالة التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضى وحسبه أن يرفع الأمر الى اللجنة المذكورة فى مدة الاربع والعشرين ساعة التالية وللجنة أن تقرر أما استمرار الحبس أو الافراج بكفالة أو بغير كفالة وللقاضى أن يطلب سماع أقواله أمام اللجنة عند عرض الأمر عليها .

وتحدد اللجنة مدة الحبس فى القرار الذى يصدر بالحبس أو باستمراره وترعى الاجراءات السالفة الذكر كلما رأى استمرار الحبس الاحتياطى بعد انقضاء المدة التى أقرتها اللجنة .



وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جنائية أو جنحة الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام •

ويجرى حبس القضاة وتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لهم فى أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين •

**مادة ٩٧** - يترتب حتما على حبس القاضى بناء على أمر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة حبسه •

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف القاضى عن مباشرة أعمال وظيفته فى أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه وذلك سواء من تلقاء نفسه بناء على طلب وزير العدل أو النائب العام أو رئيس المحكمة أو بناء على قرار الجمعية العامة •

ولا يترتب على الوقف حرمان القاضى من مرتبه مدة الوقف وصح ذلك يجوز لمجلس التأديب حرمانه من نصف المرتب •

وللمجلس فى كل وقت أن يعيد النظر فى أمر الوقف والمرتب •

**مادة ٩٨** - تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس تأديب يشكل على النحو الآتى :

رئيس	رئيس محكمة النقض
أقدم ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف	
أقدم ثلاثة من مستشارى محكمة النقض	
أعضاء	

وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه  
يحل محله الأقدم فالأقدم من أعضاء المجلس •

وعند غياب أحد مستشاري محكمة النقض أو وجود مانع لديه يكمل  
العدد بالأقدم من رؤساء محاكم الاستئناف ثم من أعضائها •

وعند غياب أحد مستشاري محكمة النقض أو وجود مانع لديه يكمل  
العدد بالأقدم في هذه المحكمة •

ولا يمنع من الجلوس في هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك في  
طلب الاحالة الى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية •

**مادة ٩٩ -** تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب  
وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة التي يتبعها  
القاضي •

ولا يقدم هذا الطلب الا بناء على تحقيق جنائي أو بناء على تحقيق  
إداري يتولاها أحد نواب رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة استئناف  
يندبه وزير العدل بالنسبة الى المستشارين أو مستشار من إدارة التفتيش  
القضائي بالنسبة الى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها •

ويخطر مجلس التأديب بالطلب ، فاذا لم يتم النائب العام برفع  
الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الطلب جاز لمجلس التأديب أن يتولى  
بنفسه الدعوى بقرار تبين فيه الأسباب •

**مادة ١٠٠ -** ترفع الدعوى التأديبية بعريضة تشتمل على التهمة  
والأدلة المؤيدة لها وتقدم لمجلس التأديب ليصدر قراره باعلان القاضي  
للحضور أمامه •

**مادة ١٠١ -** يجوز للمجلس أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات  
وله أن يندب أحد أعضائه للقيام بذلك •

مادة ١٠٢ - إذا رأى مجلس التأديب وجها للسير في اجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كلف القاضي الحضور بمبعاد أسبوع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس .

ويجب أن يشمل طلب الحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام .

مادة ١٠٣ - عند تقرير السير في اجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته أو يقرر أنه في أجازة حتمية حتى تنتهى المحاكمة .

وللمجلس في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والاجازة المذكورة .

مادة ١٠٤ - تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة القاضي أو حالته الى المعاش .

ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقعة .

مادة ١٠٥ - لمجلس التأديب أو المستشار المنتخب للتحقيق السلطة المخولة لمحاكم الجنع فيما يختص بالشهود الذين يرى فائدة من سماع أقوالهم .

مادة ١٠٦ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية .

ويحكم مجلس التأديب بعد سماع طلبات النيابة العامة ودفع القاضي المرفوعة عليه الدعوى ويكون القاضي آخر من يتكلم .

ويحضر القاضي بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن ينيب في الدفاع عنه أحد رجال القضاء من غير مستشارى محكمة النقض .

وللمجلس دائما الحق في طلب حضور القاضي بشخصه وإذا لم يحضر

القاضي أو لم ينبذ عنه أحداً جاز الحكم في غيبته بعد التحقيق من صحة  
إعلانه .

مادة ١٠٧ - يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية  
مشتتملاً على الأسباب التي بنى عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في  
جلسة سرية ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق .

مادة ١٠٨ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي  
اللوم والعزل .

مادة ١٠٩ - يقوم وزير العدل بإبلاغ القاضي مضمون الحكم الصادر  
بعزله خلال ثمان وأربعين ساعة من صدوره وتزول ولاية القاضي من تاريخ  
ذلك التبليغ .

مادة ١١٠ - يتولى وزير العدل تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس  
التأديب ويصدر قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة العزل .

ويعتبر تاريخ العزل من يوم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .  
كما يصدر بتنفيذ عقوبة اللوم قرار من وزير العدل على الا ينشر هذا  
القرار في الجريدة الرسمية .

مادة ١١١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) اذا ظهر  
في أى وقت أن القاضي غفد أسباب الصلاحية لولاية القضاء لغير الاسباب  
الصحية برفع طلب الاحالة الى المعاش أو النقل الى وظيفة أخرى غير  
قضائية من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس المحكمة  
الى المجلس المشار اليه في المادة ٩٨<sup>(١)</sup> ولهذا المجلس - اذا رأى محلاً

(١) قضت محكمة النقض بأن عمل المجلس المخصوص عليه في المادة  
٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في دعوى الصلاحية

للسير في الاجراءات أن يندب عند الاقتضاء أحد أعضائه لاجراء ما يلزم من التحقيقات ، ويدعو المجلس القاضي للحضور أمامه بميعاد ثلاثة أيام .

وبعد سماع طلبات ممثل النيابة العامة ودفاع القاضي أو من ينوب عنه يصدر المجلس حكمه مشتملا على الأسباب التي بنى عليها اما بقبول الطلب واحالة القاضي الى المعاش أو نقله الى وظيفة أخرى غير قضائية وأما برفضه الطلب .

ويطبق في شأن هذا الطلب أحكام المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من هذا القانون .

وللمجلس أن يقرر أن القاضي في اجازة حتمية بعرتب كامل الى ان يصدر حكمه في الموضوع .

وتسرى أحكام هذه المادة على أعضاء النيابة العامة ، ويرفع الطلب في شأنهم من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النائب العام .

مادة ١١٢ - يعرض وزير العدل على المجلس المشار اليه في المادة ٩٨ أمر الرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة ومن في درجتهم من رجال النيابة العامة الذين حصلوا أو يحصلون على تقريرين متوالين بدرجة أقل من المتوسط ويقوم المجلس بفحص حالتهم فإذا تبين صحة التقارير أو صيرورتها نهائية بالتطبيق لنص المادتين ٧٩ ، ٨١ قرر إحالتهم الى المعاش أو نقلهم الى وظيفة أخرى غير قضائية .

لا يعتبر من قبيل المحاكمة التأديبية بل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجرد تقييم لحالة القاضي في مجموعها من حيث صلاحيته للاستمرار في وظيفته القضائية . ( نقض ١٩٨١/١٢/٨ - الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٠ ق ) .

**مادة ١١٣ -** يجوز للمجلس المشار اليه في المادة ٩٨ في قراره الصادر بالاحالة الى المعاش وفقا للمادة السابقة أن يزيد على مدة الخدمة مدة اضافية لا تزيد على سنتين .

وفي حالة صدور قرار بنقل القاضى الى وظيفة أخرى ينقل بقرار من رئيس الجمهورية الى وظيفة تعادل وظيفته القضائية ويحتفظ بمرتبه فيها حتى ولو جاوز نهاية مربوط الوظيفة المنقول اليها .

ويمنح من ينقلون طبقا للفقرة السابقة درجة شخصية في الجهة التي ينقلون اليها تسوى على أول درجة أصلية تملو في تلك الجهة .

**مادة ١١٤ -** يقوم وزير العدل ببلاغ القاضى بمضمون القرار الصادر بالاحالة الى المعاش أو النقل الى وظيفة غير قضائية خلال ثمانية وأربعين ساعة من وقت صدوره وتزول ولاية القاضى من تاريخ ذلك التبليغ .

**مادة ١١٥ -** يتولى وزير العدل تنفيذ القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش ويعتبر تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية .

### الباب الثالث

#### في النيابة العامة

#### الفصل الاول

#### في التعيين والترقية والاقدمية

**مادة ١١٦ -** يشترط فيمن يعين مساعدا بالنيابة العامة أن يكون مستكملا الشروط المبينة في المادة ٣٨ على ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة .

ويشترط فيمن يعين معاوننا بالنيابة العامة أن يستكمل هذه الشروط على ألا تقل سنه عن ثمان عشرة سنة .

ولا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاونى النيابة فى وظيفة مساعد الا بعد تأدية امتحان تحدد شروطه وأحكامه بقرار من وزير العدل <sup>(١)</sup> بعد موافقة المجلس الأعلى للمهيات القضائية وبشرط أن يكون متقيداً بجدول المستغلين أمام المحاكم الابتدائية ان كان محامياً أو أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مستغلاً بعمل قانونى ان كان من النظراء <sup>(٢)</sup> .

فاذا كان من اجتاز الامتحان من أعضاء الادارات القانونية بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها تنتقل درجته عند تعيينه بالنيابة العامة باعتمادها المالى المخرج لها فى ميزانية الجهة التى كان يعمل بها الى ميزانية وزارة العدل .

**مادة ١١٧ —** يكون التعيين فى وظيفة وكيل النائب العام وفى الوظائف الاخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة أو من بين رجال القضاء ، على أنه يجوز أن يعين مباشرة فى وظيفة وكيل النائب العام الموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة ونظراؤهم بمجلس الدولة والنيابة الادارية والمعيدون بأقسام القانون بجامعة جيمهورية مصر العربية متى أمضى كل منهم فى وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل وكانوا فى درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتباً يدخل فى حدود هذه الدرجة ، والمحامون المستغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تحديد شروط واحكام امتحان التعيين فى وظائف مساعدى النيابة العامة من غير معاونى النيابة ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٧/٢٢ - العدد ١٤٣ ) ، المعدل بالقرار رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن تحديد شروط ونظام التعيين فى وظائف معاونى النيابة العامة من بين أمناء السر بالمحاكم والنيابة العامة والمعاونين القضائيين للتنفيذ ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٧/٢٩ - العدد ١٧٤ ) .

ويجوز أن يعين مباشرة وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة من القثنين (ب، ١) أو رؤساء نيابة من القثنين (ب، ١) من توافرت فيهم الشروط المبينة بالمدتين ٣٩ ، ٤١ حسب الاحوال .

مادة ١١٨ - لا يجوز أن تقل نسبة التبيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن الربع في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها .

مادة ١١٩ - (١) يعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رؤساء محاكم الاستئناف أو مستشارى محكمة النقض أو المحامين العامين الأول على الأهل .

وللنائب العام أن يطلب عودته الى العمل بالقضاء وفي هذه الحالة تحدد أقدميته بين زملائه وفق ما كانت عليه عند تعيينه نائباً عاماً ، مع احتفاظه بمرتباته وبدلاته بصفة شخصية .

ويكون تعيين النائب العام المساعد والمحامي العام الأول وباقي أعضاء أعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى اذا كان التعيين غير منطوق على ترقية ، فاذا انطوى على ترقية أو كان من غير رجال القضاء والنيابة العامة يكون بموافقة المجلس .

ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامي العام الا من توافرت فيه شروط التعيين في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف عدا شروط السن المنصوص عليه في المادة ٣٨ بند ٢ . ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة أو أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

---

(١) الفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٣/٨/١٩٨١ - العدد ٣٣ تابع ) والمادة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ٣١/٣/١٩٨٤ العدد ١٣ مكرر ) .



مادة ١٢٠ - يؤدي أعضاء النيابة قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين بالصيغة المبينة في المادة ٧١ من هذا القانون .

ويكون أداء النائب العام اليمين أمام رئيس الجمهورية . أما أعضاء النيابة الآخرون فيؤدون اليمين أمام وزير العدل بحضور النائب العام .

مادة ١٢١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) يكون تعيين محل إقامة أعضاء النيابة ونقلهم خارج النيابة الكلية التابعين لها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ، وللنائب العام حق نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعينين بها وله حق نحبهم خارج هذه الدائرة لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

وله عند الضرورة أن يندب أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل محام عام النيابة الكلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويكون لرئيس النيابة المنتدب في هذه الحالة جميع الاختصاصات المخولة قانوناً للمحامي العام .

وللمحامي العام حق ندب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة .

مادة ١٢٢ - ( الفقرات الأولى والثانية والثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) تشغل وظائف مدير التفتيش القضائي بالنيابة العامة ومدير إدارة النيابة ووكلاء هاتين الإدارتين بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو محام عام على الأقل ، وتشغل وظائف أعضاء هاتين الإدارتين بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة العامة ممن لا تقل درجتهم عن رئيس نيابة ، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل .

ويكون شغل وظائف مدير ووكلاء ادارة التفتيش بناء على ترشيح من النائب العام وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى • وتشغل سائر الوظائف الأخرى بالادارتين بناء على ترشيح النائب العام وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى •

ويصدر بنظم ادارة تفتيش النيابة واختصاصها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام وبموافقة مجلس القضاء الأعلى • ويجب أن يحاط رجال النيابة علما بكل ما يودع بملفاتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى •

ويكون التقدير باحدى الدرجات الآتية :

كفء — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط •

ويجب التفتيش على وكلاء النيابة من الفئة الممتازة مرة على الأقل كل سنتين •

ويجب ايداع تقرير التفتيش في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش •

مادة ١٢٣ — تحدد مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون •

مادة ١٢٤ — تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفق القواعد المقررة لتحديد أقدمية رجال القضاء طبقا للمادة ٥٠ •

## الفصل الثاني

### في تأديب أعضاء النيابة

مادة ١٢٥ — ( الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام وهم جميعا يتبعون وزير

العدل وللوزير حق الرقابة والاشراف على النيابة وأعضائها وللنائب العام حق الرقابة والاشراف على جميع أعضاء النيابة •

وللمحامين العامين بالمحاكم حق الرقابة والاشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم •

مادة ١٢٦ - لوزير العدل وللنائب العام أن يوجه تنبيها لأعضاء النيابة الذين يخلو بواجباتهم اخلا لا بسيطا بعد سماع أقوال عضو النيابة ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة •

ولعضو النيابة أن يعترض على التنبيه الصادر اليه كتابة خلال أسبوع من تاريخ تبليغه اياه الى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية •

ولهذه اللجنة اجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلا للتنبيه أو تندب لذلك أحد أعضائها بعد سماع أقوال عضو النيابة ولها أن تؤيد التنبيه أو تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها الى وزير العدل ولا يجوز لمن أصدر التنبيه المعارض عليه أن يكون عضوا باللجنة ويحل محله من يليه في الأقدمية •

وفي جميع الأحوال اذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية •

مادة ١٢٧ - تأديب أعضاء النيابة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس التأديب المشار اليه في المادة ٩٨ من هذا القانون •

مادة ١٢٨ - العقوبات التأديبية التي يحكم بها على أعضاء النيابة هي العقوبات ذاتها التي يجوز الحكم بها على القضاة •

مادة ١٢٩ - ( الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ )  
يقيم النائب العام الدعوى التأديبية بناء على طلب وزير العدل .

وللوزير وللنائب العام أن يقف عن العمل عضو النيابة الذي يجري  
معه التحقيق الى أن يتم الفصل في الدعوى التأديبية .

وتتبع أمام مجلس التأديب القواعد والاجراءات المقررة لمحاكمة  
القضاة .

ولا تمنح أحكام هذا الفصل بالحق في فصل معاون النيابة أو نقله  
الى وظيفة غير قضائية بغير الطريق التأديبي وذلك بعد موافقة مجلس  
القضاء الأعلى (١) .

مادة ١٣٠ - (٣) تسري أحكام المواد ٤٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،  
٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٣ مكررا ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ،  
٩٧ ، على أعضاء النيابة العامة .

### الباب الرابع في أعوان القضاء

مادة ١٣١ - أعوان القضاء هم المحامون والخبراء وأمناء السر  
والكتابة والمضرون والمترجمون .

(١) قضت محكمة النقض بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٩ من  
قانون السلطة القضائية وإن كان يرخص لجهة الادارة نقل عضو النيابة  
العامة الى وظيفة غير قضائية بغير الطريق التأديبي الا أن هذا النقل  
يجب أن يكون لمسوغ مقبول ( نقض ١٩٨٣/١/١٨ - الطعن رقم ٣ لسنة  
٥٢ ق ) .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في  
١٩٧٣/٧/١٢ - العدد ٢٨ ) ومستبدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦  
( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٢٨ - العدد ٣٥ مكرر ) .

مادة ١٣٢ - للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم والمحاكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم وأصهارهم أو أشخاصا من قوى قرباهم الى الدرجة الثالثة .

مادة ١٣٣ - يعين القانون الشروط اللازم توافرها للاستئغال بالمحاماة ويبين حقوق المحامين وواجباتهم وينظم تأديبهم .

مادة ١٣٤ - ينظم القانون الخبرة أمام جهات القضاء ولدى النيابة العامة ويحدد حقوق الخبراء وواجباتهم وطريقة تأديبهم (١) .

### الباب الخامس

### العاملون بالمحاكم

### الفصل الأول

### أحكام عامة

مادة ١٣٥ - يعين لمحكمة النقض ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب ووكيل له وعدد كاف من رؤساء الأقسام والكتاب والمترجمين .

ويعين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين وعدد كاف من المحضرين ويلحق بكل محكمة عدد كاف من النسخين والفرازين والطباعين والحجاب والسماة والفراشين والبستانيين وغيرهم من العاملين .

مادة ١٣٦ - فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى على العاملين بالمحاكم الأحكام العامة للعاملين المدنيين بالدولة .

(١) انظر فيما بعد : المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ( الوقائع المصرية في ١٩٥٢/٦/٢٦ - العدد ٩٦ ) .

ويكون لرئيس محكمة النقض سلطات الوزير ووكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالمحكمة .  
 ويكون للنائب العام سلطات الوزير ووكيل الوزارة المشار إليها في الفقرة السابقة بالنسبة للعاملين بالنيابة العامة .

## الفصل الثاني

### الكتاب

**مادة ١٢٧ -** يشترط فيمن كانا الشروط الواجب توافرها وهما  
 للأحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط الامتحان المقرر لشغل  
 الوظيفة . وعلى ألا يقل المؤهل عند التعيين عن شهادة الثانوية العامة أو  
 ما يعادلها .

**مادة ١٢٨ -** تتمتع في محكمة النقض لجنة تشكل من رئيسها أو من  
 يقوم مقامه مستشارين تختارهم جمعيتها العامة كل سنة ومن كبير كتابها  
 أو من يقوم مقامه وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشؤون  
 كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

وتتخذ في محكمة استئناف القاهرة لجنة تشكل من رئيسها ومن  
 رؤساء محاكم الاستئناف وكبار كتابها ، وتختص هذه اللجنة باقتراح ما  
 يتعلق بشؤون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

وتتخذ في النيابة العامة لجنة تشكل من المحامي العام الأول ومدير  
 إدارة النيابة ومسكرتير عام النيابة بها ، وتختص هذه اللجنة باقتراح  
 كل ما يتعلق بشؤون كتاب النيابة العامة من تعيين ونقل وترقية ومنح  
 علاوات .

وتتخذ في وزارة العدل لجنة تشكل من وكيل الوزارة ومن مدير عام  
 إدارة المحاكم ومدير عام الشؤون الادارية وتختص هذه اللجنة باقتراح

كل ما يتعلق بشئون كتاب المحاكم الابتدائية من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات •

ويكون تعيين الكتبة ونقلهم من دوائر محكمة الى أخرى وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراحات هذه اللجان كل فيما يخصها •

مادة ١٣٩ - يجوز تعيين الحاصلين على اجازة الحقوق من احدى كليات الحقوق أو على شهادة أجنبية معادلة لها مع النجاح في امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك في وظائف أمناء السر بالمحاكم والنيابة العامة وأقسام المحضرين ومعاونين قضاة للتفتيش ويكون التعيين في الفئة من ٢٤٠ جنيتها الى ٧٨٠ جنيتها على أن تكون الأولوية للأكثر درجة في النجاح وعلى ألا تتجاوز سن من يعين في احدى هذه الوظائف ثلاثين سنة ميلادية عند التعيين •

ويعفى المعيّنون من شرط الامتحان سواء عند التعيين أو عند الترقية •

ويجوز أن يتم التعيين على أساس امتحان يحدد نظامه وشروطه بقرار من وزير العدل ويطلق على كل العاملين المذكورين في جميع المراحل والنيابات لقب « أمين سر بالمحكمة أو النيابة » ولقب « معاون قضائي التنفيذ » بالنسبة الى من يتولى أعمال المحضرين •

ويجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة معاون نيابة من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويستكمل الشروط اللازمة للتعين في هذه الوظيفة والمينة في الفقرة الثانية من المادة ١١٦ ، ويتم التعيين عن طريق مسابقة تحدد شروطها ونظامها بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للنيابات القضائية •

مادة ١٤٠ - يكون تعيين الكتبة عن سبيل الاختبار مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين .

مادة ١٤١ - لا يجوز ترقية من عين كاتباً من الفئة التي عين فيها للفئة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها بشرط أن يقضى فترة تدريب في الأعمال التي يقوم بها وفق المنهج الذي يصدر به قرار من وزير العدل .

ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ١٤٢ - يؤدي الامتحان عند الاقتضاء :

( أ ) بمحكمة النقض وتقوم به اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ .

( ب ) بكل محكمة استئناف بالنسبة لكتابها ، وتقوم به اللجنة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة ١٣٨ .

( ج ) بكل محكمة ابتدائية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقاض تختاره الجمعية العامة ، وكبير كتابها .

( د ) بمكتب النائب العام بالنسبة لكتاب نيابات محاكم الاستئناف ومحكمة النقض ، وتقوم به اللجنة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة ١٣٨ .

( هـ ) بكل نيابة كلية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس النيابة وأحد أعضائها ، ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية - فإذا كان الكاتب يعمل بنيابة الأحوال الشخصية استبدل بهذا الأخير رئيس قلم الأحوال الشخصية .



مادة ١٤٣ - يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :

( ١ ) بالنسبة لكتاب القسم المدنى :

١ - ما يتعلق بعمل الكاتب فى قانون المرافعات والقانون المدنى  
والقانون التجارى •

٢ - قوانين الرسوم والدمنة •

٣ - المنشورات المعمول بها فى المحاكم •

٤ - الخط •

( ب ) وبالنسبة لكتاب القلم الجنائى بمحكمة النقض وكتاب النيابة  
العامة :

١ - ما يتعلق بعمل الكاتب فى قانون المرافعات وقانون الاجراءات  
الجنائية وقانون العقوبات - فاذا كان الكاتب يعمل بنياية الأحوال  
الشخصية استبدال بهذه القوانين قوانين الاجراءات فى مسائل الأحوال  
الشخصية •

٢ - قوانين الرسوم والدمنة •

٣ - تعليمات النيابة العامة ومنشوراتها فاذا كان الكاتب يعمل فى  
نيابة الأحوال الشخصية امتحن فى التعليمات والمنشورات الخاصة بها •

٤ - الخط •

مادة ١٤٤ - تضع كل من لجنة الامتحان بمحكمة النقض ولجنة  
الامتحان بكل محكمة استئناف الأسئلة الخاصة بكتابها وتضع اللجنة المشار  
اليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ أسئلة امتحان كتاب النيابة العامة ،  
وتضع اللجنة المشار اليها فى الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أسئلة

امتحان كتاب المحاكم الابتدائية ، وترسل الأسئلة الى كل محكمة ابتدائية وكل نيابة كلية داخل مظلوف مختموم بالشمع الأحمر يفضه رئيس لجنة الامتحان قبل انعقاد الاءتحان مباشرة وبعد تقدير درجات المتحدين فى الامتحان التحريرى والشفوى وترسل نتائج هذا التقدير الى مكتب النائب العام بالنسبة لكتاب النيابات والى الوزارة بالنسبة لكتاب المحاكم الابتدائية بعد تحرير مضر يوقعه رئيس اللجنة وأعضاؤها .

مادة ١٤٥ - يقرر لكل مادة من مواد الامتحان التحريرى والشفوى ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠٪ من مجموعها على ألا يتل ما حصل عليه الموظف فى كل المواد عن ٦٠٪ من مجموع الحد الأقصى لها ويرتب للناجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب .

مادة ١٤٦ - يشترط فيمن يعين من غير حملة الشهادات العليا كتابا أول بمحكمة جزئية أو رئيسا لقلم أن يكون ممن جازوا الامتحان المنصوص عليه فى المادة ١٤١ .

مادة ٢٤٧ - يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب وتديهم داخل دائرة المحكمة .

ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابات التابعين له .

### الفصل الثالث

#### المحضرين

مادة ١٤٨ - يشترط فيمن يعين محضرا ما يشترط فيمن يعين كتابا ، ويعين المحضر تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

مادة ١٤٩ - يشترط فيمن يعين محضرا للتنفيذ أن يكون قد شغل وظيفة محضر مدة سنتين على الأقل وحضنت الشهادة في حقه وأن يكون قد نجح في امتحان يختبر فيه تحريريا وشفويا .

مادة ١٥٠ - يؤدي الامتحان عند الاقتضاء بكل محكمة ابتدائية وتتوم به اللجنة المشار اليها في الفقرة «ج» من المادة ١٤٢ على أن يستبدل كبير محضري المحكمة الابتدائية بكبير كتابها وتتبع في هذا الامتحان الاجراءات المبينة في المادتين ١٤٤ و ١٤٥ .

ويرتب الناجحون منهم حسب درجات نجاحهم ، ويكون التعيين على أساس هذا الترتيب .

مادة ١٥١ - يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :

- ١ - ما يتعلق بعمل المحضر في قانون المرافعات والقانون التجاري والقانون الحني وقانون الاجراءات الجنائية .
- ٢ - قوانين الرسوم والخدمة .
- ٣ - المنشورات الخاصة بأقلام المحضرين .
- ٤ - الخط .

مادة ١٥٢ - لا يرقى المحضر من الفئة التي عين فيها الى الفئة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه وجاز الامتحان المنصوص عليه في المادة ١٥١ بشرط أن يقضى فترة تدريب في الأعمال التي يقوم بها وفق المنهج الذي يصدر به قرار وزير العدل ويعفى حاملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ١٥٣ - يكون تعيين المحضرين ونقلهم من دائرة محكمة ابتدائية

الى أخرى وترقيتهم ومنهم الملاوات بقرار من وزير العدل بناء على ما تقترحه اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ١٣٨ .

مادة ١٥٤ — لا يعين محضرا اول بمصكبة جزئية الا من أمضى في وظيفة محضر للتنفيذ مدة سنتين على الأقل .

مادة ١٥٥ — يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد محل عمل المحضرين ونقلهم وندبهم داخل دائرة المحكمة وكذلك تعيين المحضرين الأول بالمحاكم الجزئية .

## الفصل الرابع

### الترجمون

مادة ١٥٦ — يلحق بكل محكمة المدد اللازم من المترجمين .

مادة ١٥٧ — يشترط فيمن يعين مترجما ما يشترط فيمن يعين نائبا وأن يحسن الاجابة في امتحان تحريري وشفوي في اللغة العربية واحدى اللغات الأجنبية . ويعنى من شرط الامتحان الحائزون على درجات علمية متخصصة في احدى اللغات الأجنبية وتتولى هذا الامتحان اللجنة المشكلة بالفقرة الرابعة من المادة ١٣٨ منضمما اليها رئيس قلم الترجمة بالوزارة ويكون تعيين المترجمين ونقلهم وترقيتهم ومنهم الملاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراح هذه اللجنة .

## الفصل الخامس

### واجبات العاملين بالمحاكم

مادة ١٥٨ — يحلف الكتاب والمحضرون والمترجمون امام هيئة المحكمة التابعين لها في جلسة علنية يمينا بأن يؤديوا أعمال وظرفتهم بالذمة والعدل .

مادة ١٥٩ - موظفو المحاكم يتسلمون الأوراق القضائية الخاصة بأعمال وظائفهم ويحفظونها ويحصلون الرسوم والغرامات المستحقة ويراعون تنفيذ قوانين الدفعة والضرائب ويقومون بكل ما تفرضه عليهم القوانين والتعليمات .

ولا يجوز لهم أن يتسلموا أوراقا أو مستندات الا اذا كانت في حافظة بها بيان بما تشمله ، وتكون الحافظة مصحوبة بمسورة طبق الأصل يوقعها الكاتب بعد مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع ويردها الى من قدمها .

وعلى كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحضروا معاضد بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها .

مادة ١٦٠ - العاملون بالمحكمة ممنوعون من اذاعة أحرار القضايا وليس لهم أن يطلعوا عليها أحد من غير ذوى الشأن أو من تبليغ القوانين أو اللوائح أو التعليمات اطلاعهم عليها .

مادة ١٦١ - يجب على كل عامل بالمحكمة أن يقوم بالجهة التى يؤدى فيها عمله ولا يجوز له أن يتغيب عنها الا بلذن من رؤسائه .

مادة ١٦٢ - يجب على العاملين بالمحكمة المؤتمنين على نقود أو أمانات أو مهمات أو أشياء أخرى ذات قيمة أن يقدموا ضمانا فى حدود القانون المسالى والتعليمات المالية وتقديم هذا الضمان لا يخلى رؤساء الكتاب ورؤساء المحضرين الذين يتبعهم هؤلاء المستخدمين من المسؤولية فى حالة حصول أعمال من الرؤساء المذكورين .

١٦٣ - اذا وقع ما يستوجب مسؤولية العامل المضمن بسبب عمله كلن الضمان ملزما بدفع ما يأتى :

١ - المصاريف القضائية .

- ٢ — ما يكون مطلوباً للغير .
- ٣ — ما يكون مطلوباً للحكومة .
- ٤ — ما يحكم على العامل المضمون بدفعه من الجزاءات المالية .

### لفصل السادس

#### تأديب العاملين بالمحاكم

**مادة ١٦٤ —** يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها ونساختوها تحت رقابة كبير كتابها ، ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المحضرين بها والجميع خاضعون لرئيس المحكمة .

وكذلك يعمل كتاب النيابة في كل محكمة تحت رقابة رئيس القلم الجنائي بها ، وهم جميعاً خاضعون لرئيس النيابة .

وتكون هذه الرقابة في المحاكم الجزئية للكتاب الأول والمحضرين الأول ورؤساء الأقسام الجنائية ثم للقضاء وأعضاء النيابة .

**مادة ١٦٥ —** من يخل من العاملين بالمحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي ينتمي إليها ، سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها تخضع هذه الإجراءات التأديبية .

**مادة ١٦٦ —** لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب . ومع ذلك فلا نذار أو الخصم من المرتب يجوز أن يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمحضرين والمترجمين وعن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة ، ولا يجوز أن يزيد الخصم في المرة الواحدة على مرتب خمسة عشر يوماً ولا يزيد على ثلاثين يوماً في السنة الواحدة .

**مادة ١٦٧ -** يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة ومن المحام العام وكبير كتاب المحكمة .

وفي المحاكم الابتدائية والبيانات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة .

وفي حالة محاكمة كبير الكتاب وكبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يخطئه في مجلس التأديب ممن يكونون في درجته على الأقل .

**مادة ١٦٨ -** يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم ، وبناء طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة .

**مادة ١٦٩ -** تتضمن ورقة الاتهام التي تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وبيننا موجزا بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة . ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس ، وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن يوكل عنه محاميا وتجرى المحاكمة في جلسة سرية .

### الفصل السابع

#### إجازات العاملين بالمحاكم

**مادة ١٧٠ -** يكون الترخيص في الاجازات من وكيل الوزارة بالنسبة لموظفي المحاكم والنائب العام بالنسبة لموظفي النيابة .

ويجوز لرؤساء المحاكم الترخيص للعاملين بالمحاكم ولرؤساء النيابة الترخيص للعاملين بالنيابات في اجازة لا تتجاوز خمسة أيام في كل مرة .

على ألا تزيد في مجموعها على خمسة عشر يوماً في المدة من أول يناير  
لخاية ٣٠ يونيو من كل سنة •

### الفصل الثاني

#### الحجاب والسماة

مادة ١٧١ — يشترط لتعيين الحجاب والسماة فضلاً عن الشروط  
العامة اللازمة لتعيين أمثالهم في وظائف الدولة معرفة القراءة والكتابة •



### جدول رقم ١

#### جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة

القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ (١)

الوظائف	المخصصات السنوية			العلوة الدورية السنوية
	المرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
رئيس محكمة النقض .. رئيس محكمة استئناف القاهره، النائب الصام	٢٨٦٨	—	٢٠٠٠	رطب ثابت
نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف الاخرى ..	٢٨٦٨ — ٢٣٢٠	—	١٥٠٠	١٠٠
نواب رؤساء محاكم الاستئناف المحامي العام الأول ..	٢٤٩٣ — ٢١٣٠	—	١٢٠٠	٧٥
المستشارون بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف ..... والحامون العامون ..	٢٤٣٣ — ١٦٢٠	٤٥٠	—	٧٥

(١) الجدول مستبدل بالقانونين رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٠/٨/١٩٧٨ - العدد ٣٢ تابع ) المعدل بالقانونين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٣/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكررا « أ » ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ٩/٧/١٩٨١ - العدد ٢٨ ) والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ٢٩/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥ مكرر ) .

(تابع) جدول رقم ١

الوظائف	المخصصات السنوية			العلوّة الدورية السنوية
	المرتّب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء نيابة فئة (أ)	١٥٤٨ — ٢٣٦٤	٤٢٤٫٨	—	٧٢
الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء نيابة فئة (ب)	١٣٠٨ — ٢٠٦٤	٣٥٦٫٤	—	٧٢
قضاة ووكلاء نيابة فئة ممتازة .....	١٠٨٠ — ١٨٦٨	٢١٨ تزايد الى ٢٣٤ اذا بلغ المرتّب ١٠٨٠	—	٦٠
وكلاء نيابة .....	٧٨٠ — ١٤٦٤	١٩٨	—	٤٨
مساعدين نيابة .....	٥٨٨ — ٩٠٠	١٢٩٫٦	—	٣٦
معاونو نيابة .....	٥١٦	١٠٨	—	ربطت

يعامل رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام المعاملة المقررة  
لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش .

يستمر العمل بالقواعد الملحقه بجدول المرتبات بالقانون رقم ١٧ لسنة

١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون على أن تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول .

### قواعد تطبيق جدول المرتبات

( أولا ) يسرى هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اجراء آخر .

( ثانيا ) يعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش .

( ثالثا ) تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في احدى الوظائف الواردة بالجدول ، ولا يجوز الجمع بين التمثيل وبدل القضاء .

( رابعا ) لا يخضع بذل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب ويسرى الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مهما تمددت عن ١٠٠٪ من المرتب الاساسي .

( خامسا ) كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنح هذا المربوط الثابت .

( سادسا ) تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التمين في احدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة . وبمراعاة ما نص عليه في البند سابعا .

( سابعا ) بالنسبة للعلاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للقواعد التالية :

- ( أ ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلي وظائف الجداول في خلال سنة ١٩٧٣ .
- ( ب ) تحسب عدد الشهور من تاريخ الملاوة المشر إليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ وتعتبر كمسور الشهور شهرا كاملا .
- ( ج ) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢ .

( ثامنا ) كل من عين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون ويعمل نفس الماطلة القضاة وأعضاء النيابة الذين يعينون في وظائف أرقى من وظائفهم .

أما إذا كان مرتب الرئيس بالمحكمة الابتدائية أو رئيس النيابة أو القاضي أو عضو النيابة يعادل أول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها .

تاسعا (١) يكون مرتب وبدلات نائب رئيس محكمة النقض أو المستشار بها معادلا لمرتب وبدلات من يعين رئيسا أو نائبا لرئيس إحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يملونه في الإقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض .

فاذا عين من غير محاكم الاستئناف فيكون مرتبه معادلا لمرتب من يليه في الإقدمية بمحكمة النقض .

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٧/١٢ - العدد ٢٨ ) ورقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٣/١١ - العدد ١١ ) والفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر ) والفقرة رابعا مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٣/٥ - العدد ١٠ تابع « ج » ) .

ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات المستشار بمحكمة النقض عن مرتب وبدلات من كان يليه في الأهمية قبل تعيينه في محكمة النقض من مستشاري محاكم الاستئناف ، كما لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات نائب رئيس الاستئناف عن مرتب وبدلات من كان يليه في الأهمية العامة من نواب رئيس محكمة النقض قبل تعيينهم بمحكمة النقض .

ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية من مرتب وبدلات من يليه في الأهمية في ذات الوظيفة .

وفي جميع الأحوال لا تصرف أية غروق مالية عن الماضي .

عاشرا <sup>(١)</sup> - يستحق المصو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ، العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يتجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة .

---

(١) الفقرة عاشرا مضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الحريدة الرسمية في ١١/٣/١٩٧٦ - العدد ١١ ) .

## القسم الثاني

في قوانين الرسوم القضائية

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية (١) ، (٢)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد  
صدقنا عليه وأصدرناه :

(١) النودش المصرية في ٢٤/٧/١٩٤٤ - العدد ٨ .

(٢) صدر القانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر  
والحفظ عن المساكن الشعبية ( الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٥٤ - العدد  
٥٤ مكر ) ونص في مادته الاولى على ما يلى :

استثناء من أحكام القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ورقم  
١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليها ، نعى من رسوم التوثيق والشهر والحفظ  
التصريفات التى تعقد بين الحكومة والشركة المساهمة لانشاء المساكن الشعبية  
بشأن الأراضى التى تخصص لهذه المساكن .

كما يستبدل بالرسوم المذكورة فى الفقرة السابقة بالنسبة الى التصريفات  
التي تعقد بين انشآت المنشآت للمساكن الشعبية وبين المنفعين بها فى شأن  
الأراضى والمباني ، رسم شامل قدره خمسة جنيهات « .

كما صدر القانون رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن رسوم توثيق وشهر  
وحفظ عقود العقارات المملوكة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية  
أو حقوقها العينية العقارية ( الوقائع المصرية في ٥/٨/١٩٥٤ - العدد ٦٣  
مكر ) ونص فى مادته الاولى على ما يلى :

استثناء من أحكام القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ و ١١٤  
لسنة ١٩٤٦ المشار اليها ، تعدل رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود العقارات  
المملوكة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها العينية العقارية  
الى رسم شامل قدره خمسة عشر جنيها ما لم تكن الرسوم المقررة بمقتضى  
القوانين المشار اليها أقل من هذا المبلغ فيحصل الرسم الأقل « .

## الباب الأول

### الفصل الأول - في تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤) يفرض في الدعاوى ، معلومة القيمة ، رسم نسبي حسب الفئات الآتية :

- ٢    % لغاية ٢٥٠ جنيها .
- ٣    % فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها .
- ٤    % فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها لغاية ٤٠٠٠ جنيها .
- ٥    % فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها .

وفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالآتي :

- ٢٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل .
- ١٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية .
- ٣٠٠ قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية .

١٠٠٠ قرش في دعاوى شهر الافلاس أو طلب الصلح الواقعي من الافلاس ، ويشمل هذا الرسم الاجراءات القضائية حتى انتهاء التفليسة أو اجراءات الصلح الواقعي من الافلاس ، ولا يدخل ضمن هذه الرسوم مصاريف النشر في الصحف والصلق عن حكم الافلاس والاجراءات الأخرى في التفليسة ، ويكون تقدير الرسم في الحالاتين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين ٧٥ و ٧٦ من هذا القانون .

مادة ٢ - اذا عدل الطالب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها الى طلب معلوم القيمة أو العكس وام يكن سبق صدور حكم تهديدي في موضوع الدعوى أو حكم قطعي في مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين .

فاذا صدر قبل التعديل حكم قطعي في مسألة فرعية عدا مسائل الاختصاص أو حكم تهديدي في الموضوع فرض رسم جديد على الطالب .

مادة ٢ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى مطومة القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ، ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستئناف .

ويفرض في الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتي :

٢٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنتظر أمام المحاكم الابتدائية .  
٣٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنتظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام صادرة من القضاء المستعجل .

٦٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنتظر أمام محاكم الاستئناف العليا .  
ويخفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى اذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية ، فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه .

وييسر رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف .

مادة ٤ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض .

ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

ويفرض في دعاوى التماس اعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة



المرفوع اليها الالتماس ، فاذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الالتماس في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة الى الرسم الثابت المشار اليه في هذه الملة .

**مادة ٥ .-** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) اذا قضت محكمة ثالثة درجة أو محكمة النقض باعادة القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع الى الدعوى سوى الرسم المقرر على الاعلان .

### الفصل الثاني - في تخفيض الرسوم

**مادة ٦ .-** ( محللة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ وبقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) تخفيض الرسوم الى النصف في الأحوال الآتية :

- ١ - دعاوى القسمة بين الشركاء .
- ٢ - التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التعلية .
- ٣ - الرجوع الى الدعوى بعد الحكم بإبطال المرافعة فيها أو بعد الحكم ببطلان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفيها الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
- ٤ - المعارضة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب والتظلم من الأوامر على المرائض .
- ٥ - الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٠ و ٢٠ مكررا .
- ٦ - الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب .

وتخفف الرسوم الى الربع فيها يأتي :

- ١ - الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين .
- ٢ - المعارضة في قوائم التوزيع المؤقتة .
- ٣ - الرجوع الى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها .

### الفصل الثالث - في تعدد الطلبات

مادة ٧ - اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة .

واذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة الا اذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .

واذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها .

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزانة . كذلك يكون الحكم في حالة ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخيرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسمين للخزانة .

وتضم الطلبات الاضافية الى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها .

مادة ٨ - يفرض على المتدخل منضما الى المدعى أو من في حكمه وفاء رسم الدعوى اذا لم يكن قد حصل .

فاذا كانت له طلبات مستقلة استحق الرسم عن هذه الطلبات .

### الفصل الرابع - في تحصيل الرسوم

مادة ٩ - ( مستبعدة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ١٠ - ( مستبعدة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

مادة ١١ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) .

مادة ١٢ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) .

مادة ١٣ - ( مستبعدة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً .

وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجاسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطالان على عدم دفعها لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على



بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ اعلان الأمر ويحدد له المحاضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقدير اليوم الذي تنتظر فيه المعارضة (١) .

**مادة ١٨ -** ( مستبعدة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) تقدم المعارضة الى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال ، ويصدر الحكم بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن .

**مادة ١٩ -** يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمقاربات الدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

### **الفصل السادس - في رد الرسوم**

**مادة ٢٠ -** (٢) اذا انتهى انزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة

(١) قضت محكمة النقض بأنه وان كانت المادة ١١٧ من قانون المرافعات قد نصت على جواز المعارضة في تقدير المصروفات بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة ، مما لا يمنع جواز حصولها بعريضة كالدعاوى العادية ، الا أن المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم لم تجز رفع هذه المعارضة الا بطريقتين : - الاولى - أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، والثاني بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الايام التالية لتاريخ اعلان الامر ، ومن ثم تكون المعارضة المرفوعة بعريضة غير مقبولة . ( نقض مدنى ١٠/٥/١٩٤٨ - موسوعتنا الذهبية - رسوم - فقرة ١٨٣ ) .

(٢) الفقرة الاولى مستبعدة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٤/٨ - العدد ٢٨ مكرر « أ » ) والفقرتان الثانية والثالثة مستبطلتان بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) .

ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بالحقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات - قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه - وإذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل معلومة القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة الى قضاء جديد استحق الرسم النسبى على المسائل المذكورة فضلا عن الرسم الثابت .

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الطلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه .

وإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زاحت على ألف جنيه .

ولا يرد في حالة انتهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعاوى المخفضة القيمة .

**مادة ٢٠ مكررا -** ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد .

**مادة ٢١ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه ، يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة الغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

وتسرى هذه القاعدة على الأوامر الصادرة بتنفيذ أحكام المدكمنين .

مادة ٢٢ - ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

( الأولى ) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه اذا قضى بإجابة الطاب •

( الثانية ) طلب رد القضاة اذا قبل طلب الرد •

### الفصل السابع - في الاعفاء عن الرسوم

مادة ٢٣ - يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها ممن يثبت

عجزه عن دفعها •

ويشترط في حالة الاعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها •

ويشمل الاعفاء رسوم الصور والشهادات والخدمات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والادارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التى يتحملها الخصوم •

مادة ٢٤ - تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم حسب الأحوال الى لجنة مؤلفة من اثنين من المستشارين بهداكم النقض أو الاستئناف وقاضيين بالمحاكم الكلية وقاض بالمحكمة الجزئية ومن عضو نيابة •

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشعر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر فى الطلب قبل حلوله •

مادة ٢٥ - تفصل اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة فى طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع من يكون قد حضر من الخصوم بعد اشعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة •

مادة ٢٦ - الاعفاء من الرسوم شخصی لا يتعدى أثره الى ورثة المعفى أو من يحل محله بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالاعفاء الا اذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة .

مادة ٢٧ - اذا زالت حالة عجز المعفى من الرسوم فى أثناء نظره الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المشار اليها فى المادة ٢٤ ابطال الاعفاء .

مادة ٢٨ - اذا حكم على خصم المعفى وجبت مطالبته بها أولاً فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى اذا زالت حالة عجزه .

مادة ٢٩ - لا تسلم صورة حكم بيع العقار للراسى عليه المزاى الذى سبق اغاؤه من الرسوم الا بعد قيامه بأداء مصاريف البيع عم الرسوم المستحقة على حكم رسو المزاى .

### الفصل الثامن - فى رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣٠ - ( الفترتان الأولى والثانية مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة .

وفى فرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً فى المحاكم الابتدائية ، وثلاثون قرشاً فى محاكم الاستئناف ومحاكمة النقض .

ورسم المخصصات والشهادات كرسوم الصور .



ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم (١) .

مادة ٣١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة . ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو وريثة .

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة .

مادة ٣٢ - يفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر في المادة ٣٠ .

مادة ٣٣ - (١) يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشا على كل أمر أو

(١) صدر قرار وزير العدل في ١٩٤٤/٨/٢٣ وقرر أن تكون الورقة المنوه عنها في المادة ( ٣٠ ) من القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٤٤ صفحتين والصفحة خمسة وعشرون سطرا والسطر اثنا عشر كلمة باللغة العربية واثنا عشر مقطعا باللغة الأجنبية . ويفرض الرسم بتمامه على الورقة الاولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها . أما الورقة الاخيرة فلا يستحق عنها الرسم الا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية غير الامضاءات والتاريخ .

وأنظر أيضا : قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن فئات الرسوم التي تحصل على اعطاء صور القرارات والمستخرجات الخاصة بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل ( الوقائع المصرية في ١٩٧٥/٨/٢١ - العدد ١٨٥ ) .

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) والفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٤/٣ - العدد ٢٦ مكرر ) .

ورقة من أوراق الكتبة والمخضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت  
تُسلّم أم صورة ما لم تغفها أحكام هذا القانون من الرسوم .

ويفرض رسم اضافي قدره خمسة قروش عن كل أصل أو صورة  
من كل بروتستو مطلوب عمله .

مادة ٢٤ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٥١ يفرض رسم قدره خمسة قروش في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا انكليية والقضايا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحمكة النقض على الأوراق الآتية بيانها :

(أولاً) الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفضه .

(ثانياً) الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفضه •

ملءة ٢٥ - يؤخذ رسم قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل  
الذكرات التي تقدم لقلم كتاب محكمة النقض .

أما صورة المذكرات فلا رسم عليها •

حادة ٣٦ - يؤخذ رسم قدره عشرون قرشاً على كل تأثير لاثبات التاريخ . كذلك يحصل هذا الرسم على التأثير على أى دفتر من دفاتر التجار ما لم تزد صفحات الدفتر على أربعين ، فإذا زاد على ذلك كان الرسم ستين قرشاً .

مادة ٣٧ - لا يفرض رسم على اطلاق ذوى الشأن على الدعاوى  
الاجتهة .

## الفصل التاسع - في رسوم الايداع

مادة ٣٨ - يفرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم ويتقدر هذا الرسم كما يأتي :

( أولا ) فيما يتعلق بالنقود والسندات المالية والمجوهرات والمصوغات يؤخذ رسم نسبي على الايداع قدره ١٪ من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الايداع • ويشمل الرسم المذكور محضر الايداع وصورته •

( ثانيا ) يفرض رسم مقرر قدره ٤٠٠ قرش على ايداع العلامات والبيانات التجارية والمواصفات الخاصة بالاختراعات وما اليها •

( ثالثا ) يفرض رسم قدره عشرون قرشا على ايداع مفاتيح المنازل والحوائط وغيرها •

ويشمل الرسم المذكور في الفقرتين الثانية والثالثة محضر الايداع دون صورته •

مادة ٣٩ - لا يفرض رسم ايداع على ما يأتي :

- ( أولا ) ما يودعه وكلاء الدائنين على ذمة التفليسة •
- ( ثانيا ) ما يودعه المزايدون من ثمن العقار •
- ( ثالثا ) ما يحصله المحضرون تنفيذا للاحكام على ذمة مستحقيها •
- ( رابعا ) ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن •

فاذا حصل نزاع في الايداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له استحق رسم الايداع •

### الفصل العاشر - في الخبراء والشهود

مادة ٤٠ - الأتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل في الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

مادة ٤١ - إذا تقرر سماع شهود ورئى تقدير أمانة لهم كان تقديرها بمعرفة رئيس هيئة المحكمة التي تنتظر القضية أو قاضى التحقيق .

### الفصل الحادى عشر - في رسوم

#### الاعلان والتنفيذ

#### الفرع الأول - في رسوم الاعلان

مادة ٤٢ - (الفرقتان الأولى والثانية مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عدا الاعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ يفرض على الاعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببها رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة ، وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة ، وعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات الخصوم ، والاعلانات الادارية التي تحصل بناء على طلب أقاليم الكتاب والاعلان الذى يوجه الى الخصم الغائب ليكون الحكم الصادر في الدعوى بمثابة حكم حضورى في حقه .

وإذا تكرر اعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجأمة المحددة ففرض على الاعلان الرسم المقرر .

• ويفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الاعلانات .  
• ويتكرر هذا الرسم في حالة اعادة الاعلان اذا كانت الاعادة راجعة لغفل الطالب .

### الفرع الثاني - في رسوم التنفيذ

مادة ٤٢ - يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الاشهادات والاحكام التي تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الادارية التي يجيز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مشمولاً بالصيغة التنفيذية .

ويخفض هذا الرسم الى ثلثه في الاحوال الآتية :

- ( أولا ) طلب اعادة التنفيذ على النوع الواحد .
- ( ثانيا ) التقرير بزيادة العشر .
- ( ثالثا ) تجديد دعوى نزع الملكية بعد شطبها .

مادة ٤٤ - يفرض رسم نسبي قدره  $\frac{٢}{١٠٠}$  على حكم رسم مزاد المقارنات باعتبار الثمن الذي يرسو به المزاد سواء أكانت الاجراءات جبرية أم اختيارية وذلك بخلاف رسم التسجيل .

وفي دعاوى البيع الاختيارى يحصل رسم رسم المزاد عن قيمة العقار كله على الوجه المتقدم ولو كان الراسى عليه المزاد شريكا في العقار .

مادة ٤٥ - في حالة الدائن المباشر لاجراءات التنفيذ يفرض رسم جديد يقدر بنصف الرسم النسبي المدفوع .

وكذلك يفرض رسم على الوجه المتقدم على طلب اعادة البيع على فمة الراسى عليه المزاد الاول وذلك بخلاف الرسوم المستحقة على رسو المزاد الأخير .

**مادة ٤٦ -** في الحالات التي يقضى فيها القانون بأن يكون بيع المنقول أمام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه المبين في بيع العقارات فيما عدا رسم المزاى فيكون نصفاً في المائة من الثمن المبيع به .

**مادة ٤٦ ذكرها -** <sup>(١)</sup> علاوة على رسم التنفيذ المبين في المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ يفرض رسم ثابت على الوجه الآتى :

١ - عشرون قرشاً على تنفيذ الاحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الجزئية او اجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة .

٢ - خمسون قرشاً على تنفيذ الاحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف أو اجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة لنقض .

٣ - خمسون قرشاً على تنفيذ العقود الرسمية والاشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الادارية التى يجيز القانون تنفيذ أحكامها .

وفي حالة اعادة التنفيذ على النوع الواحد المبينة بالبند ( أولا ) من المادة ٤٣ يخفض الرسم الثابت الى الثلث بشرط أن لا يقل عن عشرة قروش .

(١) مضافة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ ( الوقائع المصرية فى ١٨/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكر تابع ) ونص على ما يلى :

« مادة ٢ - يجرى الرسم المبين بالمادة السابقة على تنفيذ الاحكام والأوامر المشار اليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية .

مادة ٣ - يفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد فى تنظيم ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على الا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠% من حصيله الرسم المقرر بهذا القانون . »

ويعنى من هذا الرسم الاحكام وأوامر الاداء والاشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الادارية متى كان المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله يقل عن ثلاثة جنيهات .

مادة ٤٧ - لا يشمل رسم التنفيذ سوى الآتى :

( أولا ) رسم اجراءات التنفيذ والاعلانات الخاصة بها التى تلى اعلان الحكم .

( ثانيا ) التسجيلات الخاصة بالتنبيه العقارى وحكم نزع الملكية أو الحجز العقارى والتأشير بتجديدها .

( ثالثا ) التصديق على امضاءات أصحاب الصحف .

مادة ٤٨ - يجوز لصاحب الشأن أن يطلب رد رسم التنفيذ اذا لم يكون قد حصل البدء فيه فعلا .

كذلك ترد الرسوم النسبية المحصلة على حكم رسو المزاد فى حالة الحكم بالغائه .

## الفصل الثانى عشر - فى مسائل

### الأحوال الشخصية

مادة ٤٩ - (١) تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة فى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٨ والأحكام الآتية :

( ١ ) مستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ ( الوقائع المصرية فى ١٩٥٢/٥/٢٦ - العدد ٨٧ ملحق ) ومعدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٥٨/٦/٥ - العدد ١٣ ) .

(أولاً) يحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهاً على الدعاوى والطلبات  
الآتية :

- ١ - دعوى الاعتراض على الزواج .
- ٢ - دعوى طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية .
- ٣ - طلب بطلان الزواج أو التفريق الجنائي أو التطلق سواء بدعوى أصلية أو بطلب عرض .
- ٤ - الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو الناشئة عن الزواج أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وتربيته .
- ٥ - دعوى إثبات النسب أو إنكاره أو المنازعة في الإقرار به .
- ٦ - محضر إثبات التبني ويشمل هذا الرسم رسوم التصديق على المحضر المذكور .
- ٧ - دعوى بطلان التبني أو بطلان الحكم بالتصديق على التبني أو الرجوع في التبني .
- ٨ - طلب سلب للولاية على النفس أو وقفها أو الحد منها أو استردادها .
- ٩ - طلب وضع الاختام على أموال التركة وجودها .

(ثانياً) يحصل رسم ثابت قدره عشرة جنيهاً على الطلبات الآتية :

- ١ - طلب تعيين محيري التركات أو تثبيت تنفيذ الوصية أو تعيينهم .
- ٢ - طلب تعيين مصف للتركة وعزله واستبدال غيره به . وذلك فضلاً عن الرسم المستحق على دعوى القسمة القضائية أو أية دعوى أخرى يرفعها المحض أو أحد ذوى الشأن أو عن أى إجراء آخر مقرر له رسم خاص .

(ثالثاً) يحصل رسم ثابت قدره جنيهان على الدعاوى والطلبات الآتية :



١ - التظلم من امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم اعطاء شهادة مثبتة للاعتناع أو من أمر النيابة بوقف اتمام توثيق العقد حتى يفصل نهائيا في طلب الحجز على أحد طرفي العقد •

٢ - الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقتية بتعيين وصى على التركة اذا لم يكن الورثة حاضرين أو كان جميع الورثة المذكورين قد تنازلوا عن الإرث • والطلب الذى يقدم ذوى الشأن الى قاضى الأول، المستعجلة باقامة مدير مؤقت للتركة •

٣ - المنازعة التى ترفع من أحد ذوى الشأن الى قاضى الأمور المستعجلة فى صحة الجرد الذى أجراه المصطفى لأموال التركة والتظلم المقدم من وضع الاختتام وطلب رفع الاختتام •

( رابعا ) يحصل رسم ثابت قدره جنيه واحد على الطلبات الآتية :

١ - الطالب الذى يقدم لرئيس المحكمة بالتفريق أو التطلق بانتراضى •  
ويتمتع هذا الرسم بتمدد الموضوعات التى يتضمنها الاتفاق اذا كانت مجهولة القيمة فاذا كانت معلومة القيمة يحصل عليها الرسم النسبى طبقا للقانون •

٢ - الاشهاد بالاقرار بالنسب ، ويضاف الى هذا الرسم رسم مقرر قدره مائتان مليم على كل ورقة تزيد على الورقة الأولى •

٣ - الاعتراض على شخص الوالى على النفس أو على الترار الصادر بتسليم المشمول بالولاية •

٤ - تحقيق الوفاء والوراثة بأشهاد •

أما اذا كان طلب ثبوت الوفاة والوراثة بدعوى فيحصل رسم نسبى قدره ٢٪ من قيمة حصة المطلب فى التركة اذا كانت معلومة القيمة ، فاذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات •

( م ٤٠ - موسوعة مصر - ج ١٩ )

- ٥ - التقرير من الوارث بقبول الإرث والتنازل عنه •  
 ٦ - الطلب الذى يقدم الى قاضى الأمور الوقتية لاصدار أمر على عريضة بالاذن لأحد الورثة أو شخص آخر يتسلم التركة وتصفيتها •

( خامسا ) يحصل رسم نسبى مقداره  $\frac{2}{3}$  على دعاوى النفقات مطبوعة القيمة ولو كانت وقتية وسواء قدمت بطريق أصلى أو بطلب عارض ، فإذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت مقداره ٥٠٠ مليم وعند الحكم فى هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ما حكم به •  
 ( سادسا ) يحصل رسم ثابت قدره مائتا مليم على الطلبات الآتية :

- ١ - طلب الاذن للمرأة المتروجة فى مباشرة حقوقها •
- ٢ - طلب التصديق على الاشهاد بالاقرار بالنسب •
- ٣ - طلب الاذن فى بيع منقولات التركة المقدم الى قاضى الأمور الوقتية •
- ٤ - الطلب المقدم من منفذ الوصية الى قاضى الأمور الوقتية للأمر بتسليمه أموال التركة باعتباره مديرا مؤقتا •
- ٥ - الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقتية فى أثناء اجراءات تدنيّة التركة فى شأن مما يأتى :  
 ( أ ) تقدير نفقة •  
 ( ب ) مد الأجل المعين قانونا لتقديم قائمة بما للتركة أو عليها من حقوق •  
 ( ج ) حلول الديون التى يجمع الورثة على حلولها وتعين المبلغ الذى يستحقه الدائنون •  
 ( د ) تسلّم كل وارث شهادة تقرر حقه فى الإرث ومقدار نصيبه فيه •

- ( ٨ ) تقدير نفقات التصفية وأجر المصنف .  
 ( و ) الأمر بإيداع النقود والأوراق والأشياء لدى أمين أو لدى أحد المصارف .

٦ - طلب تسليم الأوراق والأشياء الموضوع عليها الاختتام بغير جرد والاعتراض على الأمر الصادر بأجابة هذا الطلب .

( سابعا ) يحصل رسم نسبي قدره  $\frac{1}{2} \%$  ( نصف في المائة ) من قيمة المال الموصى به الموجود بمصر عند طلب حفظ أصول الوصايا بسجلات المحكمة ، ويخصم من هذا الرسم الرسم المدفوع عن طلب تعيين منفذ الوصية أو تثبيته أو تعيين مدير للمتركة ، وأما الصور الرسمية المقدمة من وصية محفوظة في جهة أخرى رسمية بمصر أو في الخارج فلا تحفظ في السجلات ، وإنما تبقى في ملف المادة ولا يؤخذ على إيداعها بالف أى رسم خاص .

ويتبع فيما عدا الأحكام المتقدم ذكرها ، القواعد المقررة في هذا القانون .

### الفصل الثالث عشر - في أحكام عامة

- مادة ٥٠ - لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة <sup>(١)</sup> .  
 فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية لا ينصرف إليها ولا تغنى بالتالى من أداء الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى ( نقض مدنى ١٩٧٤/١/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - رسوم - فقرة ١٩٩ ) .

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والمور والمخصصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة .

**مادة ٥١** - تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلانه ومصاريف انتقال النقصاء وأعضاء النيابة والخبراء الموظفين والمترجمين والكتبة والمضربين وما يستحقونه من التمييز في مقابل الانتقال . وتشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التي تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية . وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

ويشمل الرسم الثابت في قضايا النقص جميع الاجراءات القضائية التي يطلبها الطاعن عدا المذكرات .

**مادة ٥٢** - تحصل من طالب الاعلان جميع المصاريف التي يستدعيها اعلان الأوراق خارج القطر .

**مادة ٥٣** - يشمل رسم التوزيع جميع اجراءاته من وقت الطلب الى انتهاء الاجراءات عدا المسائل الفرعية الناشئة عن التوزيع .

**مادة ٥٤** - يؤخذ رسم نسبي قدره عشرة قروش في الدعاوى والاشهادات التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش . وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشاً .

ولا يقل رسم التنفيذ في جميع الأحوال عن عشرة قروش .

**مادة ٥٥** - يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنيه جنينها وفي تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشاً .

**مادة ٥٦** - لا يجوز اعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة

من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أى ورقة الا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الاوراق الا اذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه .

مادة ٥٧ - يفرض رسم قدره ٢٠ قرشا على الأحكام والشهادات التى يطلب وضع الصيغة التنفيذية عليها من جهة غير التى أصدرتها .

مادة ٥٨ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم نسبى قدره ١٪ على المبالغ التى يصدر بها أمر تقدير أتعاب للمحامى ضد موكله اذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتان وخمسون جنيها ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة .

وفرض هذا الرسم على أوامر التقدير التى تقدر للخبراء من رؤساء المحاكم فى إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة .

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير .

مادة ٥٩ - لا يستحق رسم على القرار الذى يصدر باحالة الدعوى الى الدوائر المجتمعة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر .

مادة ٦٠ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا على التأشيرات الصادرة من كبير كتاب المحكمة والمصدق عليها من رئيس المحكمة باعتماد ختمها المبصوم به على الاوراق الرسمية المطلوب استعمالها خارج القطر .

مادة ٦١ - لا يجوز مباشرة أى عمل الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما .

أما اذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أنفى



مادة ٦٨ - يفرض على الاشهاد رسم قدره مائة قرش وإذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم اضافي قدره عشرون قرشا عن كل ورقة من الزيادة .

مادة ٦٩ - يفرض علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم نسبي على الاشهادات المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول .

مادة ٧٠ - إذا تعددت موضوعات الاشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبي عن كل موضوع .

مادة ٧١ - تحصل رسوم بالفتات المشار اليها في المادة ٦٩ على العقود التي لم تكن موضوع اشهاد وقدمت لأقلام الكتاب احفظها .

مادة ٧٢ - يفرض رسم قدره أربعون قرشا على كل اشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة ، فإذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم اضافي قدره عشرة قروش على كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم الى النصف إذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير اشهاد أو بغير تصديق على الامضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية .

مادة ٧٣ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل امضاء أو ختم .

مادة ٧٤ - يفرض عند الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠ قرش في حالة الاشهاد و ٣٠ قرشا في حالة التصديق ، وذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد هذا الرسم في حالة تعدد الاشهادات . وكذلك في حالة تعدد المطالبين مع اختلاف المواد .

### الباب الثالث - في قواعد تقدير الرسوم

مادة ٧٥ - <sup>(١)</sup> يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتى :

( أولا ) على المبالغ التى يطلب الحكم بها •

( ثانيا ) على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها ، وفقا للأسس الآتية :

( أ ) بالنسبة للأراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو النقيصة التى يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة فى سبعين •

( ب ) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس الذن أو القيمة التى يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة فى خمسة عشر •

( ج ) بالنسبة للأراضى الزراعية الكثثة فى ضواحي المدن ، والأراضى الزراعية التى لم تفرض عليها ضريبة والأراضى المعدة للبناء والمبانى المستحدثة التى لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التى يوضحها الطالب ، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة •

ويجوز لقلم الكتاب فى الحالات المنصوص عليها فى البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن فى التقدير

(١) الفقرة ثانيا معدلة بقرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ ( الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكر « د » ورقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) والفقرة سادس عشر مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ •



بعد ذلك بأى حال من الأحوال <sup>(١)</sup> ، وتلزم الحكومة بمصاريف الخير إذا كانت القيمة التى قدرها الخير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها والا ألزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أى حال شئ من الرسوم المدفوعة .  
وتكون اجراءات التمين وايداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة . وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

( ثالثا ) فى دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها تقدر قيمتها بقيمة الشئ المتنازع فيه وفى دعاوى المنازعة فى عقود البطل بقدر الرسم على أكبر قيمة البطلين .

( رابعا ) فى دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون به العقار أو المنقول .

( خامسا ) فى دعاوى الريع والامجار والتعويض اليومى وطلب الفوائد تحسب الرسوم فيها على المبالغ المطلوبة لغاية وقت رفع الدعوى ولا تحسب رسوم على فوائد كسور الشهر وبعد الحكم تحصل تكملة الرسم الذى يستحق من تاريخ رفع الدعوى لغاية يوم صدور الحكم سواء أكان بالقبول أم بالرفض وعند طلب التنفيذ تحصل تكملة أخرى للرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة على الحكم لغاية يوم طلب التنفيذ وذلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق .

---

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣ ) ونص فى مادته الاولى على أن تلغى كافة صور موانع التقاضى الواردة فى نص الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٧٥ فقرة ثانيا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسم القضائى فى المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

( سادسا ) في دعاوى فسخ الايجار يحسب الرسم على ايجار المادة الواردة في العقد أو الباقي منها حسب الأحوال أما اذا اشتملت الدعوى على طلب الايجار والفسخ استحق أرجح الرسمين للخزانة •

وفي حالة طلب التسليم أو الاخلاء الذي لا يتضمن فسخ العقد تعتبر الدعوى مجهولة القيمة •

( سابعا ) دعاوى طلب الشفعة في العقار تقدر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الأخذ به • وإذا كان الثمن المبين في العقد أو الذي قدره الخبير أكثر وتنازل طالب في الشفعة عن طلبه قبل الحكم أو عارض مقدار الثمن بقى التقدير على أصله أما اذا قبل الطالب الأخذ به حسبت الرسوم على واقعة بصرف النظر عن رسم التسجيل المستحق ، ويزاد على الثمن قيمة التصيينات التي يطلبها الخصم أو يقدرها الخبير ، وإذا استأنف الحكم وقهر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفيع أخذت رسوم الاستئناف على ما قدره المستأنف حتى ولو طلب إلغاء الحكم •

ويحصل رسم تسجيل عن طلب اعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا الاعلان مستقلا أم مشتملا على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون تحصيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى •

وتحصل أمانة تعادل قيمة الرسم المقرر لتسجيل محضر الصلح أو الحكم النهائي الذي يصدر فيها لمصلحة الشفيع ، وتحصل هذه الأمانة مع باقى رسم الدعوى قبل قيدها بالجدول ، وإذا انتهت دعوى الشفعة بمحضر صلح لمصلحة الشفيع أو بحكم نهائى بثبوت الشفعة سجل ملخص المحضر أو الحكم بقلم كتاب المحكمة الابتدائية بغير رسم • وتحرر صورة من هذا الملخص لتسجيلها برسوم ثابتة خصما من الأمانة السابق تحصيلها اذا كان العقد المشفوع فيه مسجلا ، والا حصل قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح أمامها الرسم النسبى الذي كان م تحدا

على تسجيل العقد بالطرق المقررة • وتترد الأمانة في حالة الحكم برفض الدعوى •

( ثامنا ) في دعاوى قسمة العقار يحسب الرسم على ثمن الحصة أو الحصص المراد فرزها إذا كان تمت حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع • وإذا كان العقار مشتركاً بين شريكين فقط وطلب أحدهما القسمة حسب الرسم على حصة كل منهما •

( تاسعا ) إذا طلب الحكم بقسمة حصة في عقار مشترك وبيعه عند عدم إمكان قسمته أخذ الرسم النسبي على أن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع إجراءات البيع فيما عدا رسم رسو المزاد فيستحق عليه الرسم المبين في المادة ٤٤ •

( عاشرا ) إذا طلب الحكم بقسمة حصة شائعة في عقار وفي أثناء سير الدعوى طلب المدعى عليهم كلهم أو بعضهم فرز حصصهم أيضا أخذ الرسم على الحصص المطلوب فرزها باعتبارها منقسمة لحصة أو حصص المدعين ، وإذا كان الباقي من العقار حصة شريك واحد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العقار كله •

( حادى عشر ) تقدر رسوم دعاوى الحكر بالكيفية الآتية :

إذا طلب الحكم بتقدير حكر دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى مجهولة القيمة وإذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبيا على قيمة الحكر في سنة مضروبة في ٢٠ •

إذا طلب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكر أو زيادته الى قيمة معينة قدر الرسم في هذه الحالة نسبيا على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في ٢٠ •



( سادسا ) المعارضة من غير المفلس في الأحكام الصادرة بأشهار  
الاملاس وجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتفليسة •

( سابعا ) دعاوى التزويد الأصلية •

( ثامنا ) وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين المجهولة القيمة •

( تاسعا ) المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين سواء أكان  
الحكم في مادة معلومة القيمة أم مجهولة •

( عاشرا ) المعارضة في نزع الملكية ( التقييد العقاري ) إذا تداخلت  
المعارضة بإجراءات التنفيذ •

( حادى عشر ) المعارضة في قوائم التوزيع النهائية •

( ثانى عشر ) المعارضة في الأحكام والأوامر الصادرة من لجان  
الجمارك والجهات الادارية الأخرى •

( ثالث عشر ) طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين •

( رابع عشر ) طلبات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة •

( خامس عشر ) انتظام من الأوامر على العرائض •

( سادس عشر ) طلب التصديق على القسمة بالتراضى •

( سابع عشر ) دعاوى حق الارتفاق •

( ثامن عشر ) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها •

مادة ٧٧ - ( الفقرة رابعا مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ )  
تطلى القوانين والأحكام الآتى بيانها :

( أولا ) الأمر العالى الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بالتصديق على  
تعمية الرسوم القضائية فى المحاكم الأهلية والتعريف المرافقة له •

( ثانيا ) القانون رقم ٣٣ الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ بالتصديق

على تعريف الرسوم في المواد المدنية أمام المحاكم المختطة والتعريف  
المرافقة له عدا المادة ٣٠ منه والتعديلات الطارئة عليها .

( ثانيا ) المادتان ٤٢ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١  
المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بإنشاء محكمة نقض وإبرام .  
( رابعا ) المادة ٩٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وكذلك تلغى جميع الأحكام المتعلقة بالرسوم المدنية والتي تكون مخالفة  
لأحكام هذا القانون عدا حالات الاعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى  
قوانين خاصة .

مادة ٧٨ — يمل بهذا القانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره  
بالجريدة الرسمية .

على أنه يستمر العمل بالقوانين والأحكام المشار إليها في المادة السابقة  
في الأحوال الآتية :

( أولا ) الدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون الى أن يصدر  
فيها حكم في الموضوع أو ابطال المرافعة أو بالبطلان أو بالترك أو ببطلان  
صحيفة الدعوى أو بعدم الاختصاص .

( ثانيا ) أعمال التنفيذ التي بدى فيها ، على أنه اذا طلب إعادة  
التنفيذ حصل الرسم طبقا لأحكام هذا القانون .

( ثالثا ) دعاوى الافلاس لحين الانتهاء من اجراءات التفهيسة .

مادة ٧٩ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات  
اللازمة لتنفيذه .

## القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالمرسوم أمام المحاكم الشرعية (١ ، ٢)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

### الباب الأول

#### الفصل الأول — فى تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١ — ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى حسب الفئات الآتية :

٢. / لغاية ٢٥٠ جنيها •
  ٣. / فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها •
  ٤. / فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها لغاية ٤٠٠٠ جنيها •
  ٥. / فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها •
- وفى فرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالاتى :
- ٢٠٠ قرش فى المنازعات التى تطرح على القضاء المستعجل •

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٤٤/٧/٢٤ - العدد ٨٨ •  
(٢) نصت المادة (١١) من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية على أنه « يطبق على الدعاوى التى ترفع الى المحاكم الوطنية طبقا لهذا القانون ومن وقت العمل به ، القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية » •

١٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية •

٣٠٠ قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية •

ويكون تقدير الرسم في الطاليتين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين ٦٤ ،  
٦٥ من هذا القانون •

مادة ٢ - إذا عدل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها الى  
طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى في موضوع  
الدعوى أو حكم قطعى في مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين •

فإذا صدر قبل التعديل حكم قطعى في مسألة فرعية عدا مسائل  
الاختصاص أو حكم تمهيدى في الموضوع فرض رسم جديد على الطلب •

مادة ٣ - ( الفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية  
المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على استئناف الأحكام  
الصادرة في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى على أساس الفئات المبينة  
في المادة الأولى ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستئناف •

ويفرض في الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو  
الآتى :

٢٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام المحاكم الابتدائية •

٣٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام  
صادرة من القضاء المستعجل •

٦٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام محاكم الاستئناف العليا •

ويخفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى اذا كان الحكم المستأنف  
صادراً في مسألة فرعية فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى  
استكمل الرسم المستحق عنه •



ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف .

مادة ٤ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض .

وفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

وفرض في دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوعة اليها الالتماس ، فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الالتماس في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أملم محكمة الموضوع بالإضافة الى الرسم الثابت المشار اليه في هذه المادة .

مادة ٥ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) استثناء من الاحكام المتقدمة يفرض في الدعاوى منطومة القيمة المتعلقة بأمور الزوجة ونفقات الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوفاء والوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبي قدره ١٪ .

فان كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق رسم ثابت قدره عشرة قروش .

وعند الحكم في دعاوى النفقات وما يتعلق بها يسوى الرسم على أسس ما حكم به .

مادة ٦ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) اذا قضت محكمة ثانى درجة أو محكمة النقض ( م ٢١ - موسوعة مصر - ج ١٩ )

بإعادة القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع الى الدعوى سوى الرسم المقرر على الاعلان .

### الفصل الثاني - في تخفيض الرسوم

مادة ٧ - (١) البند (٣) من الفقرة الأولى مستبدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ( تخفيض الرسوم الى النصف في الأحوال الآتية :

١ - عند الرجوع الى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو بعدم قبولها لبطلان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لقيده بعد الميعاد .

٢ - المعارضة في الأحكام التي تصدر في الخيبة والمعارضة في قسائم الرسوم والمصاريف والأتعاب .

٣ - الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٢ ، ٢٢ مكررا .

وتخفيض الرسوم الى الربع في حالة الرجوع الى الدعوى بعد الحكم فيها باشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها .

### الفصل الثالث - في تمدد الطلبات

مادة ٨ - إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة مطبوعة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة .

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت

على كل طلب منها على حدة ، الا اذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .

واذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات مطووعة القيمة وأخرى مجبولة القيمة اخذ الرسم على كل منها .

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزانة ، كذلك يكون الحكم في حالة ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخبرة فيكفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخزانة .

وتضم الطلبات الإضافية الى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها .

مادة ٩ - يفرض على المتدخل منضمًا الى المدعى أو من في حكمه وفاء رسم الدعوى اذا لم يكن قد حصل .

فاذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات .

#### الفصل الرابع - في تحصيل الرسوم

مادة ١٠ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فاذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ١١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مقالفة .

مادة ١٢ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٣ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٤ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) على قلم الكتّاب أن يرغب قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصنوعة بمسح على أداء الرسم المستحق كاملاً •

وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم •

وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة •

مادة ١٥ - يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف •

وع إذا صار الحكم انتهاياً جاز لقلم الكتّاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه •

مادة ١٦ - تحصل مقدماً رسوم الشهادات والمقود والمصور والمخضات والشهادات والكشف •

وإذا استحققت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامنين في تأديتها •

مادة ١٧ - لا يكلف بدفع الرسوم متديماً المدعى المأذون بالخصومة

من تلقاء المحكمة نفسها ولم تكن خصومته لمففعة تعود عليه ويحصل الرسم من المدعى عليه اذا فصل في الدعوى بالقبول كما يحصل الرسم من المدعى عليهما في دعوى التفريق حسبة بين الزوجين اذا فصل فيها بالقبول ومن المدعى اذا فصل فيها بالرفض •

### الفصل الخامس

#### في امر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٨ — تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للعلوب منه الزسم •

مادة ١٩ — يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ اعلان الأمر ويحدد المحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة •

مادة ٢٠ — ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) تقدم المعارضة الى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن •

مادة ٢١ — يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمعارات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير •

## الفصل السادس - في رد الرسوم

مادة ٢٢ - ( الفقرتان الأولى والثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ والفقرتان الثانية والثالثة مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٦٤ ) إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما أتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بالحقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تصيدي في الموضوع لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية ...

وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة ... ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه . وإذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل معلومة القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة الى قضاء جديد استحق الرسم النسبي على المسائل المذكورة فضلا عن الرسم الثابت .

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه .

وإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زاحت على ألف جنيه .

ولا يرد في حالة انتهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في دعاوى مخفضة القيمة .

مادة ٢٢ مكررا - ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد .

**مادة ٢٣ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) في الدعاوى التي تريد قيمتها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

**مادة ٢٤ -** ترد الرسوم في الحالات الآتيتين :

- ( الأولى ) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه اذا قضى باحابة الطلب .
- ( الثانية ) طلب رد القضاة اذا قبل طلب الرد .

### الفصل السابع - في الاعفاء من الرسوم

**مادة ٢٥ -** يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها .

- ويشترط في حالة الاعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها .
- ويشمل الاعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والادارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم .

**مادة ٢٦ -** تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم في المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية الى الرئيس أو من يقوم به قلمه وفي المحاكم الجزئية الى القاضي .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشعر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر في الطلب قبل حلوله .

**مادة ٢٧ -** تفصل الهيئة المشار اليها في المادة السابقة في طلب

الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يكون قد حضر من الخصوم بعد اشعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٨ - الاعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره الى ورثة المعفى أو من يحل محله ، بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالاعفاء الا اذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة .

مادة ٢٩ - اذا زالت حالة اعسار المعفى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار اليها في المادة ٢٦ ابطال الاعفاء .

مادة ٣٠ - اذا حكم على خصم المعفى بالرسوم وجبت مطالبته بها أولاً فان تمعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى اذا زالت حالة اعساره .

## الفصل الثامن - في رسوم الصور

### والشهادات والأوامر

مادة ٣١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على الصور التي تطلب من الدسجلات والشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة .

وفيفرض على الصور التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشاً في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض .

ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

أما الصور والملخصات والشهادات ، وأمر الزوجية وما يتعلق بها



ونفقات الأقارب فرسم كل منها خمسة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التي تعطى فيها •

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بصاحب الرسم (١) •

**مادة ٢٢ -** ( مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة •  
ويتمتع رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة •

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة •

ولا يفرض رسم في الأحوال المشار إليها في الفقرتين السابقتين إذا كان الكشف في مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب - متى كان الطالب ذا شأن •

**مادة ٢٣ -** ( مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم قدره خمسة عشرة على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتلفة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة ما لم تعفها أحكام هذا القانون من الرسوم •

---

(١) صدر قرار وزير العدل في ١٩٤٤/٨/٢٣ بأن تكون الورقة المنوه عنها بالمادة (٣١) من القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٤٤ صفحاتين والصفحة خمسة وعشرون سطرا والمطر اثنا عشر كلمة • ويفرض الرسم بتمامه على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها • أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية غير الامضاءات والتاريخ •

• **مادة ٢٤ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٤ يفرض رسم قدره خمسة قروش في القضايا الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض على الأوراق الآتية بيانها :

( أولا ) الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو  
• رفض

( ثانياً ) الأوامر التي تصدر في طلبات التعميل سواء قبل الطلب  
• أو رفض

• **مادة ٣٥ -** لا يفرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة .

### الفصل التاسع - في رسوم الايداع

• **مادة ٣٦ -** يفرض على ما يودع خزائن المحاكم من نقود أو سندات مالية أو مجوهرات أو مصنوعات رسم نسبي على الايداع قدره ١٪ من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الايداع .

• ويشمل الرسم المذكور محضر الايداع وصورته .

• وفي جميع الأحوال المتقدمة لا يحصل الرسم على :

( أولا ) ما يحماله المحضرون تنفيذاً للأحكام على ذمة التحقيق .  
( ثانياً ) أموال البدل في الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المحكمة عند المزايدة في مشتري أعيان الوقف .

( ثالثاً ) ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن •

فاذا حصل نزاع فى الايداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له  
حصل رسم الايداع •

### الفصل العاشر — فى الخبراء

مادة ٢٧ — الأتعاب التى تقدر للخبراء لموظفين تأخذ — بعد الفصل  
فى الدعوى — حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة •

### الفصل الحادى عشر — فى رسوم

#### الاعلان والتنفيذ

#### الفرع الأول — فى رسوم الاعلان

مادة ٢٨ — ( مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
العربية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عدا الاعلانات التى ترفع  
بها الدعاوى والتى يقتضيها التنفيذ ، يفرض على الاعلانات التى تحصل  
أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة  
قروش على كل ورقة من أصل الاعلان فى القضايا الجزئية وخمسة عشر  
قرشاً فى القضايا المنظورة أمام المحاكم الكلية سواء أكانت ابتدائية أم  
مستأنفة ، وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف  
أو محكمة النقض •

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة ، وعلان  
تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تخيير صفات الخصوم ،  
والاعلانات الادارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب •

وإذا تكرر اعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول  
موعد الجلسة المحددة فرض على الاعلان الرسم المقرر •

• ويفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الاعلانات •

• ويفرض على الاعلانات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الأتارب رسم قدره خمسة قروش عن الأصل والصورة معا وإن تعددت أوراقها وتعدد المطلوب اعلانهم •

• ويتكرر هذا الرسم في حالة اعادة الاعلان اذا كانت الاعادة راجعة لفعل الطالب •

### الفرع الثاني - في رسم التنفيذ

• مادة ٣٩ - يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الأحكام والقرارات والاشهادات الواجبة التنفيذ ويحسب الرسم النسبي على المبلغ المطلوب التنفيذ به •

• ويتكرر رسم التنفيذ مخففا الى الثلث كلما طلب اعادة التنفيذ على النوع الواحد •

• ولا يحصل رسم عن التنفيذ بطريق الحبس اذا كان قد سبق تحصيل رسم عن التنفيذ وكذلك العكس •

• مادة ٣٩ مكرراً - (١) علاوة على رسم التنفيذ المبين في المادة السابقة يحصل رسم ثابت على الوجه الآتي :

١ - عشرون قرشا على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية في مواد الأحوال الشخصية •

(١) مضافة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٦ ( الوقائع المصرية في ١٨/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكرر « تاد » ) •

٢ - خمسون قرشا على تنفيذ ما عدا ذلك من الأحكام والقرارات  
والاشهادات .

وتعفى من هذا الرسم الأحكام الصادرة في النفقات اذا قل المبلغ  
المطلوب التنفيذ من أجله عن ثلاثة جنيهات .

مادة ٤٠ - لا يشغل رسم التنفيذ سوى رسوم اجراءات التنفيذ  
والاعلانات الخاصة بها التي تلى اعلان الحكم .

مادة ٤١ - يجوز اذوى الشأن أن يطلبوا رد رسم التنفيذ اذا لم  
يكن قد حصل البدء فيه فعلا .

### الفصل الثاني عشر - في الطالبات

#### المقدمة الى هيئة التصرفات

مادة ٤٢ - يؤخذ رسم مقرر قدره ١٠٠ قرش عند تقديم الطلب  
لهيئة التصرفات ومتى فصل فيه بالقبول يحصل الرسم النسبى على  
الموضوع اذا كان الموضوع مما يمكن تقديره والا فيكتفى بالرسم المقرر .  
واذا استؤنف القرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرش .

ويكتفى بالرسم المقرر على ما يأتى :

- ١ - اذن بتأجير أعيان الوقف رسم قدره مائة قرش .
- ٢ - اذن بعمارة الوقف رسم قدره مائة قرش اذا لم ترد قيمة  
المبلغ المقدر للعمارة عن أربعمائة جنيه . فان زادت فالرسم مائتا قرش .
- ٣ - قسمة الميعاد رسمها مائة قرش ويقدر الرسم النسبى على  
الوجه الآتى :

اذن بالاستدانة على الوقف  $\frac{1}{4}$  من قيمة الدين .



والإشهادات التي لا تريد قيمتها على مائة قرش وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشاً •

ولا يقل رسم التنفيذ عن عشرة قروش إذا كان نسبياً وعن خمسة قروش إذا كان ثابتاً •

مادة ٤٧ - يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والإشهادات ما كان من كسور الجنيه جنينها وفي تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشاً •

مادة ٤٨ - لا يجوز لكتابة المحاكم إعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أى ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان يحكمها برفض الدعوى لصالحه •

مادة ٤٩ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤) يفرض رسم نسبي قدره ١٪ على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير أتعاب للمحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتان وخمسون جنيهاً ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة •

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير •

مادة ٥٠ - لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بإحالة الدعوى إلى الدوائر المختصة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر •

مادة ٥١ - لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدماً •

ولكن اذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعني من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن •

مادة ٥٢ — لا يستحق رسم نسبي على المخلصات المقدمة لفتح الكتاب لسحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة •

مادة ٥٣ — يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته لمحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزانة وما حصل منها وما بقي وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطلب من الصور وسائر المحصرات ويذكر في الحالتين تاريخ ونمرة الايصال المحرر بورود الرسم بالرقم والحروف •

وفي حالة الاعفاء من الرسوم يؤثر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالاعفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات •

مادة ٥٤ — تكون العقارات وغيرها مما حصل انتصرف فيه أو الحكم به ضامنة لسداد الرسوم والمصاريف ويكون للحكومة في تحصيلها حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الدينين أو المزمين بها •

مادة ٥٥ — (١) مسجلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ ) لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون الا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الاجراء الذي حصل عنه الرسم •

### الباب الثاني

#### في رسوم الشهادات

مادة ٥٦ — يقدم بكلمة الشهادة في تطبيق أحكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق •



مادة ٥٧ - يفرض على الاشهاد رسم مقرر قدره مائة قرش واذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم اضافى قدره عشرون قرشا عن كل ورقة من الزيادة .

ويمستثنى من ذلك الاشهادات والتوكيلات المتعلقة بأمور الزوجية والنفقات فتحصل عنها الرسوم المبينة فى الجدول حرف ( ا ) المرافق لهذا القانون .

كما تستثنى منها الاشهادات الأخرى الواردة فى نفس الجدول والتي لا رسوم عليها .

مادة ٥٨ - يفرض علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم نسبى على الاشهادات المبينة بالجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد فى ذلك الجدول .

مادة ٥٩ - اذا تعددت موضوعات الاشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبى عن كل موضوع .

مادة ٦٠ - تحصل رسوم بالفتاات المشار اليها فى المادة ٥٨ على العقود التى لم تكن موضوع اشهاد وقدمت لأقلام الكتاب لحفظها .

مادة ٦١ - يفرض رسم مقرر قدره أربعون قرشا عن كل اشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة . فاذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم اضافى قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم الى النصف اذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بشهر اشهاد أو بغير تصديق على الامضاء ويكون قد قدم أو أبدى فى قضية .

مادة ٦٢ - يحصل رسم مقرر قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل امضاء أو ختم .

مادة ٦٣ - يفرض عند انتقال قاض خارج المحكمة رسم مقرر قدره ٢٠٠ قرش اذا كان الانتقال لسماع اشهاد و ١٠٠ قرش اذا كان للتصديق على امضاء أو ختم وفي حالة انتقال أحد الكتبة يخفض الرسم الى ١٠٠ قرش في الحالة الاولى والى ٣٠ قرشا في الحالة الثانية وكل ذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد الرسم في حالة تعدد الاثباتات وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المواد .

### الباب الثالث

#### في قواعد تقدير الرسم

مادة ٦٤ - ( الفقرة ٢ ) مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتى :

١ - على المبالغ التى يطلب الحكم بها .

٢ - على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها وفقا للاسس الآتية :

( أ ) بالنسبة للأراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التى يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة فى سبعتين .

( ب ) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التى يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الاجبارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة فى خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية: الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد، والمنقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضحها الطالب بموجب تحري قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يجصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بهد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حال من الأحوال <sup>(١)</sup> ، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها والا لزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المدفوعة وتكون اجراءات التعين وايداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير ان يتفق مع قلم الكتاب على القيمة . وتصحق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

٣ - صحة الوقف أو بطلانه بحسب القيمة المدعى بها .

٤ - ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك بحسب ريع الحصة لخمس سنوات اذا كان الشرط متعلقا بالمصارف .

٥ - صحة التحكير. أو بطلانه باعتبار الأجرة في المدة المعينة بالمعد بشرط ألا تقل عن عشرين ولا تزيد على عشرين سنة فان لم تعين المدة فباعتبار الأجرة مدة عشرين سنة .

---

(١) صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣ ) ونصر في مادته الأولى على أن « تلغى كافة صور موانع التقاضي الواردة في الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٦٤ فقرة ثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ .

٦ - استحقاق في الوقف بحسب قيمة الاستحقاق لسدة خمس سنوات .

٧ - ثبوت الوفاة والورثة وان تعددت فيها المناسبات باعتبار حصّة الوارث أو الورثة الذين يطلب الحكم بوراثتهم .

٨ - ثبوت الوصية بالمال باعتبار قيمة الموصى به .

٩ - دين المصدق باعتبار القيمة المطلوبة .

١٠ - ثبوت الجهاز باعتبار قيمته .

مادة ٦٥ - تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

١ - ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك اذ لم يكن مطلقا بالمصارف .

٢ - النظر على الوقف بجميع أسبابه .

٣ - استحقاق السكن في أماكن الوقف أو إخلاؤها .

٤ - طلبات رد القضاة والخبراء .

٥ - الإنكال في التنفيذ حسب درجة المحكمة المرفوع اليها .

٦ - دعاوى تفسير الأحكام أو تسميحها .

مادة ٦٦ - مستجدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٧ ( يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ بالتصديق على لائحة تعريفية الرسوم أمام المحاكم الشرعية واللائحة المرافقة له . وكذلك تلغى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤١ الخالص بالمحكمة لدى المحاكم الشرعية وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية والتي تكون مخالفة لهذا القانون عدا الاعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

مادة ٦٧ - تنجم بالنسبة للدعاوى المخطورة عند تطبيق هذا القانون القواعد الآتية :

١ - تظل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم خاضعة من حيث الرسوم لأحكام اللوائح المشار إليها في المادة السابقة الى أن يصدر فيها حكم في الموضوع أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بعدم قبولها لبطان ورقة التكليف بالحضور أو بعدم الاختصاص .

٢ - كذلك تطبق فيها يتعلق بأعمال التنفيذ التي بدى فيها أحكام اللائحة المشار إليها في المادة السابقة . على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويمثل به بمد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم في المواد الجنائية (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### الباب الاول

#### في رسوم القضايا

مادة ١ - يفرض رسم ثابت على القضايا الجنائية التى تقدم للمحاكم بالفئات الآتية :

قرش

٣٠ على قضية المخالفة •

٦٠ على قضية المخالفة المستأنفة •

١٠٠ على قضية الجنحة التى تنتظر أمام المحاكم الأهلية الجزئية أو المركزية  
أو التى تنتظر أمام القاضى الجزئى المختلط •

٢٠ على قضية الجنحة التى تنتظر أمام محكمة الجنح المختطة وعلى كل  
قضية جنحة مستأنفة سواء أكانت منظورة أمام المحاكم الأهلية أم  
المحاكم المختطة •

٦٠٠ على قضية الجناية

وتعتبر القضية مخالفة أو جنحة أو جناية حسب الوصف الذى  
يمطيه حكم المحكمة للجريمة •

## قرش

ويعتبر في حكم الجنحة الجنائيات التي قرر القانون لها عقوبة  
الجنحة .

٤٠٠ على قضية النقص .

فإذا أُنحلت إلى محكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً أو فصلت  
محكمة النقص في الموضوع لا يفرض رسم جديد .

٤٠١ على قضية رد الاعتبار .

مادة ٢ — يفرض رسم ثابت قدره ٣٠ قرشاً يلزم به المحكوم عليه  
في مسائل التشويش بالجلسات وفي حالة غياب الشهود أو امتناعهم عن  
الاجابة وفي المعارضات في الأحكام الصادرة في هذه المسائل .

مادة ٣ — يخفض الرسم إلى النصف في المعارضات التي تقدم في  
أحكام الجنائيات والجنح والمخالفات .

أما المعارضات التي تقدم عن الأوامر الجنائية فلا رسم عليها اكتفاء  
برسم القضية .

مادة ٤ — تستحق الرسوم المبينة في المواد السابقة عند الحكم بها  
أما قضايا رد الاعتبار فتدفع رسومها مقدماً .

مادة ٥ — تشمل الرسوم المقررة جميع الإجراءات التي تتخذ في  
القضايا بما في ذلك أعمال المحضرين لغاية الحكم فيها وإعلانه ولا يتعدد  
الرسم بتعدد المتهمين أو الطالبين إلا في قضايا رد الاعتبار .

مادة ٦ — لا يفرض رسم على الأحكام أو الأوامر التي تصدر بتصحيح  
الخطأ المادي فيها ولكن إذا طلب أحد الخصوم تصحيح الخطأ ورفض  
طلبه فرض عليه نصف الرسم .

مادة ٧ - تستحق الرسوم المقررة على المعارضة أو الاستئناف أو النقض ولو تنازل المتهم عنها .

## الباب الثاني

### في رسوم التنفيذ

مادة ٨ - (١) يفرض رسم تنفيذ قدره عشرة قروش في قضايا  
المخالفات وثلاثون قرشا فيما عدا ذلك ، وهذا كله اذا كان التنفيذ بواسطة  
قلم المحضرين .

• ويتمدد الرسم بتعدد الأشخاص الذين يتناولهم التنفيذ  
وتتخفض هذه الرسوم الى النصف في تنفيذ الأحكام الصادرة على  
الشهود •

ويغرض علاوة على ما تقدم رسم انتقال ثابت قدره عشرة قروش في قضايا الخلافات وثلاثون قرشا فيما عدا ذلك .

مادة ٩ - اذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق المدنية تطبق احكام قانون الرسوم في المواد المعنية وتحسب على اجراءات التنفيذ فيها الرسوم المدنية المقررة لها .

مادة ١٠ - يفرض رسم معادل لرسم التنفيذ الأصلي على كل نزاع في التنفيذ .

(١) الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٨/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكرر تابع) كما نص على ما يلي :

« مادة ٢ - بغرض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠٪ من حصة الرسم المقرر بهذا القانون » .



مادة ١١ - يكون تحصيل الرسوم والغرامات في المواد الجنائية بمعرفة النيابة ويجوز لها امهال المتهم في دفع تلك الرسوم والغرامات المحكوم بها أو قبول تقييدها .

### الباب الثالث

#### في رسوم الصور والشهادات

مادة ١٢ - يفرض رسم قدره خمسة قروش على كل صورة أو ورقة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المستأنفة أو الجنحة الابتدائية أو المستأنفة وخمسة عشر قرشا في قضية الجنائية وعشرون قرشا في قضية النقض ورد الاعتبار .

مادة ١٣ - يفرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الشهادة التي تعطى في قضايا المخالفات وعشرون قرشا في قضايا المخالفات المستأنفة والجنح الابتدائية والمستأنفة وثلاثون قرشا في قضايا الجنائيات وفي قضايا النقض ورد الاعتبار .

مادة ١٤ - تحصل الرسوم المقررة في المادتين السابقتين على حسب على حسب وصف التهمة عند تسلم الصورة أو الشهادة .

### الباب الرابع

#### في المصاريف القضائية

مادة ١ - تتحمل الخزانة العامة المصاريف الآتية بيانها :

١ - مصاريف انتقال أعضاء النيابة والكتابة والمحضرين والمترجمين وكذلك ما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال .

٢ - أجور البرقيات والبريد .

٣ - مصاريف نقل الأشياء المضبوطة في مادة جنائية .

٤ - مصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لثبوتهم .

مادة ١٦ - تصرف من خزانة المحكمة مقدما أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وأجور الحراس ونفقات حفظ المضبوطات وما يلزم صرفه للتحري عن الجرائم وإثباتها وذلك بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها مقابل الرجوع بها على من يحكم عليه بالمصاريف .

مادة ١٧ - إذا دعى شخص لتأدية الشهادة ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره ، فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيها أن يصرف له مصاريف السفر مقدما ويبين ما دفعه إليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز من التوقيض المستحق للشاهد ما صرف له ويسدد لصاحب الجهة التي دفعته مقدما .

### الباب الخامس

#### في رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية

مادة ١٨ - تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية <sup>(١)</sup> مع مراعاة ما يأتي :

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة الاولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم في المواد الجنائية ، والمادة ١٨ منه التي أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية هو ان الاصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية ان تتبع في شأنها احكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية ، وانما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المادة الاولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ المذكور وأحالته اليه الفقرة الاولى من المادة ١٨ منه وظاهر من نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون المذكور ان ما ورد بهما انما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائيا عند الحكم في الدعوى فيعين فيه المزمع

فيها ومدى هذا الالتزام . فإذا كان الاستئناف قد رفع من المتهمين لا من المدعى بالحقوق المدنية وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف المدنية الاستثنائية . فتسوية الرسوم في هذه الحالة لا تكون إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بمرئى قسانون الرسوم فى المواد المدنية وحدها . ( نقض جنائى ١٩٥٢/٥/٧ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ رقم ٩٩٠ ) .

وقضت أيضاً بأن المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية نصت على أن « تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية فى الدعاوى المدنية التى ترفع الى المحاكم الجنائية » ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا حكم فى الدعاوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » . ولما كان الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية فى تقدير الرسوم ، فإن الطاعنة « وزارة الحربية والبحرية » المسئولة عن الحقوق المدنية - وقد خسرت استئنافها بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض لا تدفع عنه رسوماً - ولما كانت محكمة الجناح المستأنفة قد قضت بقبول استئناف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية وللدعوى بالحق المدنى شكلاً وبتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عقوبة وتعويض ولم تلزم أحداً من المستأنفين بمصاريف استثنائية سوى المدعية بالحق المدنى ، فإنه على مقتضى هذا القضاء النهائى لا بحق إلزام المتهم والطاعنة بشئ من مصروفات الدعوى المدنية الاستثنائية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريقة الذى رسمه القانون ( نقض ١٩٦٤/٤/٧ - س ١٥ من ٢٥٢ ) .

وقضت أيضاً بأنه لما كان القانون لم يوجب أداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاماً يشمل الدعوى الجنائية والمدنية . فإنه إذا رفض طعنه وحكم بإلزامه بالمصاريف المدنية الاستثنائية ، لا تسوى هذه المصاريف إلا طبقاً للقواعد العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التى تقضى به بأن قانون الرسوم فى المواد المدنية وحدها إذاً حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يبرى علم حالته لعدم النص على ذلك فلا يقر سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية ( نقض ١٩٥١/٥/٢٩ - الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠ ) .



المنظمة لهذه المسائل والواردة في قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية .

مادة ٢٠ — تؤخذ الرسوم والمصاريف والغرامات المحكوم بها على المتهم مما يكون قد أودع بالخزانة من مبالغ بصفة ضمان للافراج مؤتمتة أو كفالات أو مبالغ أخرى تخص المحكوم عليه .

مادة ٢١ — لا يؤخذ رسم على ما يودع على سجيل التسماتات للافراج مؤقتا ولا على الكفالات أو المبالغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في المواد الجنائية ولكن اذا حصل نزاع فيها أو حجز عليها أو توزيع لها استحق الرسم المقرر على الادعاء .

مادة ٢٢ — اذا طلب المتهم تعيين خبير جاز تكليفه بدفع أمانة على ذمة مصاريفه .

مادة ٢٣ — اذا تنازل الشاكي وانقضت الدعوى الجنائية بناء على هذا التنازل التزم بدفع المصاريف التي تكون قد صرفت فيها .  
واذا لم يصدر حكم بالزام المتنازل بمصاريف الاجراءات فينفذ عليه بها بمقتضى أمر تقدير .

مادة ٢٤ — تحصل الرسوم المستحقة بالتطبيق لهذا القانون بطريق التضامن بين المزمين بها الا اذا نص الحكم على خلاف ذلك .

مادة ٢٥ — لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٦ — تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الأخص :

١ — الأمر العلى الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ بشأن الرسوم في المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة .

٢ - الأمر العالي الصادر في ٦ يولية سنة ١٨٩٦ بشأن رسوم المخالفات المحكوم فيها بالعقوبة والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ بشأن الرسوم في المواد الجنائية أمام محاكم المراكز .

٣ - المادة ٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض .

مادة ٣٧ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتسرى أحكامه على الدعاوى المنظورة وقت العمل به .

ويصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذه .

### القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

بإصدار قانون الرسوم أمام محاكم<sup>(١)</sup> ،<sup>(٢)</sup> الأحوال الشخصية للولاية  
على المال

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد  
صدقنا عليه وأصدرناه •

مادة ١ - يلغى الرسوم الصادر فى ٢ مارس سنة ١٩٢٦ بالتصديق  
على لائحة الرسوم أمام المجلس الحسبية ويستعاض عنه بقانون  
الرسوم أمام المحاكم الحسبية المرافق لهذا القانون •  
وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المذكور •

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية •

### الباب الأول

#### فى الرسوم النسبية

مادة ١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون  
رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم نسبى قدره ١/٤ ٪ من قيمة نصيب كل

- 
- (١) الوقائع المصرية فى ١٩٤٨/١/٢ - العدد ٢ غير اعتيادى •  
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩  
لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) ونص فى  
مادته الخامسة على ما يلى :  
« يستبدل بعبارة ( المحاكم الحسبية ) حيثما وردت فى القانون  
رقم ١ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه والقوانين المعدلة له عبارة ( محاكم الأحوال  
الشخصية للولاية على المال ) » •

قاصر أو من قيمة أموال المحجور عليه أو الغائب وذلك عن كل طالب بتمتع  
وصى عند بدء الوصية أو تثبيت الوصى المختار أو سلب الولاية أو الحد  
منها أو التتحي عنها أو توقيع الحجر أو اثبات النية إذا لم يزد النصيب  
أو المال على ألفى جنيه ،  $\frac{1}{4}$  فيمّا زاد على ذلك .

ويغرض على طلبات الفصل في السحاب ضعف الرسم المبين بالفقرة  
السابقة عن مقدار صافي الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه  
أو غائب .

مادة ٢ - (١) تعتبر أوراق الحمر أساساً أولياً للتقدير ومتى اعتمدت  
قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وفقاً للأسس الآتية :

( أ ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية  
السنوية مضروبة في سبعين .

( ب ) بالنسبة للمعارات المبنية تقدر قيمتها على أساس قيمتها الإيجارية  
السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

( ج ) بالنسبة للأراضي الزراعية الكثيفة في ضواحي المدن والأراضي  
الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء  
والمباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمقولات  
تحصل عنها الرسوم مبدئياً على أساس القيمة الموضحة في أوراق  
الحصر ، وبعد تحرئ قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم  
عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد

---

(١) مستبدلة بقراري رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٧ لسنة  
١٩٥٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكرر «د» ) ورقم  
٦٩ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) .



موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خير ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال<sup>(١)</sup> وتكون إجراءات التعيين وايداع التقرير بلا رسم ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتمدق النيابة على ما تم الاتفاق عليه .

وإذا أضيف الى القائمة في أى وقت مال جديد يؤول الى القاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقائمة أو الوكلاء عن الغائبين أساساً أولياً لتقدير الأيراد .

مادة ٣ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ ) تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأهلية أو النائب في الوقت بقيمة الاستحقاق السنوى مضروبة في ٢٠ وتدر قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوى مضروبة في ١٠ اذا كان لدى الحياة .

وأما اذا كان مؤقتاً فتقدر قيمة المعاش باعتبار قيمته السنوية مضروبة في عدد سنه على ألا يتعدى عشر سنوات .

وتقدر الحصة في حق الحكر بالقيمة السنوية مضروبة في عشرين

مادة ٤ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على المعارضات المتخصص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة

---

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣ ) ونص في مادته الاولى على أن تلغى كافة صور موانع التقاضي الواردة في نص الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

المختص عليها في قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رسم قدره ١٪ من المبالغ المرفوعة في شأنه المعلومة .

مادة ٥ - لا يفرض في أي حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش .

### الباب الثاني - في الرسوم الثالثة

مادة ٦ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم ثابت على أموال عديمي الأهلية والمغتربين والمقضى بمساعدتهم قضائيا في الحالات الآتية :

( ١ ) طلبات تقرير المساعدة القضائية وطلبات استمرار الوصاية ورفعها ورفع الحجر ورد سلطة الولي الشرعي اليه والافضل للتناصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفه أو غفلة تحت الاختبار وذلك طبقا للجدول الآتي :

ما زاد على	جنيه	جنيه	جنيه
٥٠٠	١٠٠٠	١	جنيه
١٠٠٠	٢٠٠٠	٢	جنيه
٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥	جنيه
٣٠٠٠	٦٠٠٠	١٠	جنيه
٦٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥	جنيه
١٠٠٠٠		٢٠	جنيه

(ب) في الطلبات المقدمة من النائين عن عديمي الأهلية والمغتربين عن

اجراء تصرف من التصرفات التى يشترط طبقا لقانون المحاكم  
الحسبية وجوب الحصول على اذن بها .

وفى الطلبات المقدمة من غير النائبين عن عديمى الأهلية وهن  
غير الوكلاء النائبين والشكاوى المقدمة بالظعن فى تصرفات هؤلاء  
أو بطلب عزلهم يكون الرسم خمسين قرشا أمام المحكمة الحسبية  
الجزئية ومائة قرش أمام المحكمة الحسبية الابتدائية فاذا قضى بالعزل  
بناء على الشكوى لا يستحق رسم جديد على تعيين بدل المعزول .

( ج ) فى المعارضات المقدمة عن الترامات فى جميع الأحوال وكذلك المعارضات  
فى عقوبة الحرمان من المكافأة التى لم تقدر يكون الرسم ثلاثين  
قرشا .

( د ) فى طلب التصديق على القسمة بالتراضى يفرض رسم ثابت قدره  
مائتا قرش ، أما فى حالة القسمة القضائية فيتبقى بما سبق تحصيله  
من الرسم .

### الباب الثالث

فى رسم المعارضات والاستئناف والالتامس

والظعن بالنقض

مادة ٧ - ( م ) متبذلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون  
رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ( ١ ) تخفض الرسوم النسمية والثابتة الى النصف  
فى المعارضات التى ترفع طبقا لأحكام قانون  
محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال .

( ب ) ويفرض على الاستئناف رسم مساو لرسم  
الطلب الابتدائى ، ويراعى فى تقدير الرسم

النسبى القيمة المرفوع بها الاستئناف  
ويخفف هذا الرسم الى النصف اذا كان  
الحكم المستأنف صادرا فى مسألة فرعية فاذا  
فصلت محكمة الاستئناف فى الموضوع استكمل  
الرسم المستحق عنه .

( ج ) ويفرض على التماس اعادة النظر رسم ثابت  
بال تطبيق لما هو مبين بالفقرة الأولى من  
المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد  
هذا الرسم على ١٠٠ قرش أمام المصاكم  
الجزئية ، ٣٠٠ قرش أمام المحاكم الابتدائية ،  
٦٠٠ قرش أمام محاكم الاستئناف . وفرض  
رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون  
بالنقض ، ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠  
قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام  
محكمة النقض ، واذا فصلت محكمة التماس  
أو محكمة النقض فى الموضوع استكمل  
الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع  
بالإضافة الى الرسم الثابت المشار اليه .

## الباب الرابع

### فى رسوم الصور والشهادات

مائة ٨ - (١) يفرض على الصور التى يرخص باعطائها من أحكام

(١) معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧  
( الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكرر «د» ) ومستبدلة بقرار  
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة  
الترسية فى ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) .

محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى وكذلك على الشهادات والمخلصات رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشا في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض . على ألا يزيد الرسم على خمسة جنيهاً أمام المحاكم الجزئية وعشرة جنيهاً أمام المحاكم الأخرى .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتطقة بحساب الرسم .

ويفرض علاوة على رسم الصورة أو الشهادة أو المخلص رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة مقابل الكشف في السجلات والجداول وغيرها ، ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم .

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة .

ويفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر في هذه المادة .

### الباب الخامس

#### فيما لا رسم عليه

مادة ٩ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) لا رسم على ما يأتي :

( أ ) الطلبات الميمنة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة تحصيل كل قاصر أو إذا كان مال الحجز عليه أو الغائب أو المطلوب تقرير مساعدته قضائياً لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

- ( ب ) ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة .
- ( ج ) الصورة الأولى التى تعطى لمقدمى الطلبات من الأحكام والقرارات الصادرة فى طلباتهم .
- ( د ) الصورة الأولى التى تعطى للفائزين عن عديمى الأهلية والفائزين والمساعدين القضائيين من القرارات والأحكام الصادرة فى الطلبات المبينة فى المادتين الأولى والمادسة .
- ( هـ ) طلبات الاذن بتقرير نفقة .

### الباب السادس

#### فى تحميل الرسوم

**مادة ١٠ -** ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه اذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبينة بها ، فاذا كانت غير مبينة دفع أمانة قدرها ١٠٠ قرش أمام المحكمة الجزئية و ٣٠٠ قرش أمام المحكمة الابتدائية .

ولا يجوز نظر الطلب الا بعد دفع الرسم أو الأمانة .

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء والوكلاء عن الفائزين وتثبيت الأوصياء المختارين والفصل فى الحساب فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الأمانة .

وينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب عديمى الأهلية أو الفائز اذا فصل فى الطلب بالقبول فاذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم المستحقة وان تعدد مقدمو الطلب نفذ عليهم بالتضامن .

**مادة ١١ -** ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون

رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٦ ) يقدر رئيس المحكمة الصبية أو القاذى على حسب الأحوال أتعاب ومصروفات الخبراء وبذل انتقال الشهود والمصروفات الأخرى كما يقدر الأمانة الواجب ايداعها على ذمة الخبراء أو التحقيق •

وتجوز المعارضة أمام المحاكم الصبية فى هذه الأوامر ما عدا أمر تقدير الأمانة فى خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانها وذلك بتقرير فى قلم الكتاب •

والحكم الذى يصدر فيها يجوز استئنافه فى خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه وفقا للقواعد المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية •

لا يجوز أن تقل الأمانة عن مبلغ ثمانية جنيهات فى القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية واثنى عشر جنيها فى القضايا الأخرى •

مادة ١٢ — يجب على كاتب المحكمة الصبية أن يكتب فى هامش كل قرار أو حكم بياناً بالرسوم المستحقة وما حصل منها والباقى وتاريخ ورقم الايصال المحرر بورود الرسم ويجب أن يكون البيان المذكور بالرقم والحروف بغير نحو ولا زيادة •

وفى حالة الاعفاء من الرسم يؤشر بتاريخ القرار الصادر بالاعفاء ورقمه •

مادة ١٣ — تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعلم هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم •

مادة ١٤ — ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه فى المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب فى خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ اعلان الأمر •

ويعين المحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة •

وتفصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المعارض فيه في المعارضة بعد سماع أقوال ممثل قلم الكتاب والمعارض اذا حضر •

ويجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن •

**مادة ١٥** — يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالمحاكم المدنية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على طلب قلم كتاب المحكمة الحسبية المختصة أو صاحب الشأن ومتى تم التنفيذ أشر الكاتب بالحصول على هامش الحكم أو القرار بتاريخ ورقم التنفيذ وأرسل القسم الدالة على ذلك لنائب عديم الأهلية أو الغائب أو من في حكمه •

ويكون للحكومة في تحصيل الرسوم أو المصروفات حق امتياز على جميع أموال المزمين بهذه الرسوم أو المصروفات •

**مادة ١٦** — يجوز بموجب أوامر التقدير الحصول على حق اختصاص بمقارات المزم بالرسوم والمصروفات •

**مادة ١٧** — الآداب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ بعد الفصل في الدعوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة •

### الباب السابع

#### في رد الرسوم

**مادة ١٨** — ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يرد من الرسوم المستحقة ما زاد



على ١٠٠ قرش في المحاكم الجزئية وما زاد على ٣٠٠ قرش في المحاكم الابتدائية وما زاد على ٦٠٠ قرش في محاكم الاستئناف اذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات الميئة في الماحتين الأولى والسلسة عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية .

ويرد رسم طلب الحجر وطلب تقرير المساعدة القضائية لدافعه اذا قررت المحكمة قبوله مقابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو من تقررت مساعدته القضائية .

### الباب الثامن

#### في الاعفاء من الرسوم

مادة ١٩ - يجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها ممن يثبت عجزه عن دفعها ويشمل الاعفاء رسوم جميع الأوراق القضائية والادارية ورسوم التنفيذ .

وتدفع من الخزانة العامة مصروفات انتقال الخبراء أو الشهود اذا اقتضى الحال .

مادة ٢٠ - تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم الى لجنة تؤلف على الوجه الآتى :

أمام محكمة النقض والابرام - من اثنين من مستشاريها وأحد رؤساء النيابة .

وأمام محاكم الاستئناف - من اثنين من مستشاريها وأحد أعضاء النيابة .

وأمام المحاكم الابتدائية - من اثنين من قضاتها وأحد أعضاء النيابة .

وأمام المحاكم الجزئية - من القاضي الجزئي وأحد أعضاء النيابة .  
ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يخبر طالب  
الاعفاء وخصمه باليوم الذي يعين للنظر في الطلب .

ويجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تفصل في طلب الاعفاء . من  
الرسوم الذي يقدم إليها .

مادة ٢١ - تفصل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة في طلب  
الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم  
ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٢ - الاعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى ورثة  
المعني أو إلى من يحل محله . إلا إذا رأت المحكمة الحسنية استمرار  
الاعفاء بالنسبة إلى الورثة .

مادة ٢٣ - إذا زالت حالة عجز طالب الاعفاء جاز لخصمه أو أقام  
الكتاب أن يطلب إلغاء الاعفاء من المحكمة المنظورة أمامها المادة .

مادة ٢٤ - إذا حكم على الخصم وجبت مطالبته بالرسوم فإن تعذر  
تحصيلها منه ، جاز الرجوع بها على من تقرر اعفاؤه منها إذا كانت قد  
زالت حالة عجزه إلا إذا رأت المحكمة جعل الرسم على الخزنة العامة .

## الباب التاسع

### أحكام عامة

مادة ٢٥ - يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من

المحاكم الحسبية والحائز تنفيذها بواسطة المحضرين وفقا لما هو مبين بقانون رسوم المحاكم المدنية (١) .

مادة ٣٦ - يفرض على طلبات رد القضاة رسوم ثابتة كالمفروضة أمام المحاكم المدنية .

مادة ٣٧ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عدا الاعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ يفرض على الاعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة ، وعلان تفسير صفات الخصوم ، والاعلانات الادارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .

وإذا تكرر الاعلان بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحدد غرض على الاعلان الرسم المقرر .

مادة ٣٨ - تعتبر كسور الجنيه جنياها عند تقدير قيمة التركات والأموال وكذلك تعتبر كسور القرش قرشا عند تقدير الرسوم .

مادة ٣٩ - لا يجوز اعطاء أية صورة أو شهادة أو ملخص من أية

---

(١) نصت المادة الثانية من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ على أن: يسرى الرسم المبين بالمادة السابقة ( المادة ٤٦ مكررا المضافة الى مواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ) على تنفيذ الأحكام والأوامر المشار اليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية . ( محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال ) .

ورقة الا بعد تحصيل ما يكون مستحقا عن المادة من رسوم وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ الا اذا أذن القاضي أو رئيس المحكمة بإعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن .

دادة ٣٠ — تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات من بدء الطلب الى حين الحكم في الموضوع واعلانه ومصروفات انتقال القضاة وأعضاء النيابة والمترجمين والكتبة والمحضرين بما يستحقونه من التعويض مقابل الابتغال ، كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصروفات وأتأب الخبراء وتعميؤش الشهود وأتعالب المحاماة التي تقدرها المحكمة . وأوامر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

مادة ٣٠ مكررا — ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون الا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الاجراء الذي حصل عنه الرسم .

دادة ٣١ — يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بغرض رسم اضافى لدور المحاكم (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥) يحصل رسم اضافى على صحف الدعاوى والأوراق القضائية فى المحاكم وعلى أعمال الشهر العقارى والتوثيق طبقا للجدول المرفق بهذا القانون (٢) ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لانشاء وصيانة وتاثيث دور المحاكم والشهر العقارى واستراحات رجال القضاء والعنلية بها .

مادة ٢ - يهفى من الرسم الاضافى المبين فى المادة السابقة :

( أ ) الأوراق والدعاوى التى تنص القوانين على عدم استحقاق رسم عليها .

( ب ) الخصوم الذين تصدر لصالحهم قرارات أو أحكام بالاعفاء من الرسوم .

( ج ) الدعاوى التى لا يزيد ما يطلبه الخصوم فيها على ثلاثة جنيهات .

مادة ٣ - (٢) ( مستبدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ ) ينشأ صندوق

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ ( تابع ) الصادر فى ١٥ مايو ١٩٨٠ .

(٢) لم تنشر الجداول المرفقة اكتفاء بنشرها فى الجريدة الرسمية

وقد تعدلت بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية فى ١٦/٥/١٩٨٥ -

العدد ٢٠ تابع ) .

يسمى « صندوق أبنية دور المحاكم والشهر العقاري » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل ، وتخصص له جسيمة الرسم المنصوص عليه في المادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى .

مادة ٤ - يصدر بتنظيم الصندوق المنصوص عليه في المادة السابقة قرار من رئيس الجمهورية (١) .

ويضع مجلس ادارة الصندوق اللوائح الداخلية المتعلقة بشئونه الفنية والادارية والمالية دون التقيد باللوائح المعمول بها في الحكومة وتصدر هذه اللوائح بقرار من وزير العدل (٢) .

مادة ٥ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ ) مع مراعاة أحكام المادة (٧) من هذا القانون ، يمد مجلس ادارة الصندوق مشروع موازنته السنوية قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر .

وتعتبر هذه الموازنة نافذة من تاريخ اعتمادها من وزير العدل .

ويستخدم الرصيد الفائض من أموال الصندوق في تكوين احتياطي يرحل من سنة الى أخرى .

ومجلس ادارة الصندوق ايداع أمواله في أحد البنوك التجارية الخاضعة لاشراف البنك المركزي .

ويجوز لوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم صندوق ابنية دور المحاكم ( الجريدة الرسمية في ١٩/٧/١٩٧٣ - العدد ٢٩ ) .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٠٢٩ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة الداخلية لتنظيم أعمال مجلس ادارة صندوق ابنية المحاكم ( الوقائع المصرية العدد ١٦٤ في ١٥/٧/١٩٨٢ ) .

اصدار قرار بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من الحصيلة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاجراءات الهيئات القضائية •

كما يجوز له اصدار قرار بتخصيص ما لا يزيد على ٥٠٪ من حصيلة الرسم الاضافى على أعمال الشهر العقارى والتوثيق المنصوص عليها في البند سادسا من الجدول المشار اليه في هذا القانون وذلك لصرف حوافز للعاملين بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق وفقا لقرار وزير العدل (١) في هذا الشأن لتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم من خلال صندوق ينشأ بوزارة العدل لهذا الغرض ويصدر بتنظيمه وقواعد الانفاق عليه قرار من وزير العدل •

مادة ٦ - ينقل جميع العاملين بدرجاتهم ومرتباتهم وحالتهم الوظيفية من الصندوق المنشأ بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٣ الى « صندوق أبنية دهر المحاكم » المنشأ بالمادة (٣٤) من هذا القانون وتؤول الى هذا الصندوق جميع حقوق والتزامات الصندوق المذكور •

مادة ٧ - تسرى على الصندوق فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أحكام القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها ، ويكون لمجلس ادارة الصندوق فيما يتعلق بشؤونه جميع الاختصاصات والسلطات المقررة في القانون المذكور ، للمجلس الأعلى للهيئات القضائية والأمانة العامة لهذا المجلس •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٧٤٩ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٧/١ - العدد ١٥٠ ) ونص في مادته الاولى على ما يلى :  
« يخصص ٥٠٪ من حصيلة الرسم الاضافى على أعمال الشهر العقارى والتوثيق المنصوص عليها من البند سادسا من الجدول المرفق بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ وذلك لصرف حوافز للعاملين بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق وتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم » •

مادة ٨ — يستمر العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ( ١٠٥٣ ) لسنة ١٩٧٣ بتنظيم صندوق أبنية دور المحاكم وذلك حتى يصدر قرار رئيس الجمهورية المشار اليه في المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ٩ — يلغى القانون رقم ( ٤٦٢ ) لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم اضافي لدور المحاكم ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ ( ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ ) .



### القسم الثالث

#### قوانين قضائية مختلفة

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦

بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة  
لأقسام الحدود

#### نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ابتداء من تاريخ نفاذ هذا القانون يبطل العمل في المناطق  
والجهات المبينة في المادة الثانية بالنظم والاجراءات القضائية الخاصة المتبعة  
فيها الآن ويستبدل بها نظام القضاء العام والاجراءات المتبعة أمامه .

مادة ٢ - (١) تلحق المناطق والجهات المبينة بعد بدوائر اختصاص  
المحاكم الابتدائية على التفصيل الآتى :

( أولا ) تلحق بدائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية .

( ١ ) من محافظة البحر الأحمر ، المنطقة التى تحد جنوبا بخط عرض ٢٨°  
وتحد شمالا بخط وهمى يبدأ شرقا من الحدود الشمالية لمحافظة  
السويس ويتجه غربا الى الحد الفاصل بين مديريتى الشرقية  
والقليوبية ويتجه غربا الى الحد الفاصل بين مديريتى الشرقية  
والقليوبية وتحد شرقا بخطىج السويس وقنال السويس والبحيرات  
المرّة الصغرى وتحد غربا بوادى النيل .

---

( ١ ) الفقرة «د» من البند « أولا » مضافة بالمادة الاولى من قرار  
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة  
الرسمية في ١٧/٨/١٩٦١ - العدد ١٨٧ ) .

## (ب) جهات •

١ — الكبرى والوسط وعيون موسى ، وحدودها :

الحد الشمالى — طريق السويس — القدس •

الحد الشرقى — خط الطول ٢٩ر٤٠ •

الحد الغربى — ساحل قناة السويس وشاطئ خليج السويس •

الحد الجنوبى — خط العرض ٢٩ر٥١ •

٢ — منطقة التعدين فى وادى غرندل ، وحدودها :

الحد الشمالى — خط العرض ٢٩ر٣٢ جبل الفول جنوبا الى خليج

السويس •

الحد الشرقى — خط الطول ٣٣ من جبل جنوبا الفول الى شاطئ

خليج السويس •

الحد الغربى وشاطئ خليج السويس •

٣ — منطقة التعدين فى أبى زنية ومنطقتها ، وحدودها :

الحد الشمالى — خط العرض ٢٩ر٥٠ مارا بجبل هازبار الى شاطئ

خليج السويس •

الحد الشرقى — خط الطول ٣٣ر٣٠ •

الحد الغربى — شاطئ خليج السويس •

الحد الجنوبى — خط العرض ٢٨ر٥٧ مارا بجبل أبو ظريفة الى شاطئ

خليج السويس •

٤ — الطور ، وحدودها :

الحد الشرقى — خط الطول ٣٣ر٤٠ •

الحد الغربى — شاطئ خليج السويس •

الحد الجنوبى — خط العرض ٢٨ر١١ •

(ج) الطريق الصحراوى بين مصر والاسكندرية من الجزيرة الى الكيلو

٨٩ ، والمناطق الواقعة شرقى هذا الطريق الى حدود مدينة الجزيرة •

( د ) قسم الواحات البحرية والفرافرة التابع لمحافظة مطروح والمبين في  
الكشوف المرافقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦١  
المشار اليه •

( ا ثانيا ) تعلق بدائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية •

( أ ) مناطق شبه جزيرة سيناء حسب تحديد منطقة العريش الوارد  
بمطلع القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ ، وبينها :

الحد الغربى - بر قنال السويس الشرقى ابتداء من حدود محافظة  
القفال حتى ينتهى الى البحيرة المرة الكبرى بجوار القنال •  
الحد البحرى - البحر الأبيض المتوسط ابتداء من الحد الفاصل بين  
محافظة القنال ومحافظة سيناء ويتجه شرقا حتى خط الحدود الفاصل بين  
المملكة المصرية وفلسطين •

الحد الشرقى - خط الحدود بين المملكة المصرية وفلسطين ابتداء من  
البحر الأبيض المتوسط حتى الدرب المصرى •

الحد القبلى - يبتدىء من البحيرة المرة الكبرى بجوار القنال مارا  
على كتيف حبشى على الحمة على المرقب على أم ضبيان على الفريرة على  
أم رجوم على نقب المريحيل على الخريق على الشيخ حميد على حماد  
الصبان على اللجمة على عجيزة الحاز على الريسان على الرجم على دراع  
الحر شرقى القرية على الدرب المصرى حتى ملتقى خط الحدود الفاصل  
بين المملكة المصرية وفلسطين •

( ب ) الجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر وهى المنطقة التى تحد  
جنوبا بخط وهى يبدأ شرقا من الحدود الشمالية لمحافظة السويس  
ويتجه غربا الى الحد الفاصل بين مديرتى القليوبية والشرقية وتحدد  
شمالا بآخر حدود محافظة البحر الأحمر الشمالية وتحدد شرقا بقرنال  
السويس والبحيرات المرة وغربا بوادى النيل •

( ثالثا ) تلحق بدائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية .

( أ ) المنطقة التي تبدأ من نقطة تبعد عشرين كيلو مترا شرقى حدود المملكة الغربية وتمتد من مياه البحر الى مسافة عشرة كيلو مترات جنوبا وحيث يقع الطريق العام المرصوف على مسافة أبعد من ثمانية كيلو مترات جنوبى مياه البحر يمتد حد المنطقة الجنوبى الى مسافة كيلو مترين جنوبى هذا الطريق ويسير الخط شرقا فى اتجاه الوادى حتى يصل الى نقطة الهواية ثم ينعطف شرقا بمحاذاتها حتى يتصل بطريق « مصر - الاسكندرية » الصحراوى فى نقطة تقع جنوبى العامرية على بعد خمسة كيلو مترات من نقطة تقاطع طريق سكة حديد « الاسكندرية - مطروح » والطريق الصحراوى ثم يمتد جنوبا مع الطريق الصحراوى الى أن يصل الى نقطة الكيلو ٨٩ على الطريق المذكور .

( ب ) المناطق الواقعة شرقى هذا الخط بما فيها الطريق الصحراوى الى حدود مديرية البحيرة .

( ج ) واحة سيوة بدائرة نصف قطرها خمسة كيلو مترات من خارج مساكن البلدة أو المناطق المزروعة وجميع القوى والعزب التى تتبعها بدائرة نصف قطرها كيلو متران من آخر حدود المناطق المزروعة أو المبنية فى كل قرية أو عزبة .

( رابعا ) تلحق بدائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية :

محافظة الصحراء الجنوبية وحدها البحرى خط عرض ٢٦°٣٠ ( الدرجة ستة وعشرين والدقيقة عشرون ) والقبلى حدود المملكة المصرية شمال السودان والشرقى وادى النيل الغربى حدود برقة .

( خلاصا ) يلحق بدائرة اختصاص محكمة قنا الابتدائية .

الجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر ويحد شمالا بخط عرض ٢٨°  
وجنوبا بحدود المملكة المصرية وشرقا بالبحر الأحمر وغربا بوادي النيل .  
مادة ٣ - يكون من مأموري الضبطية القضائية في المناطق المبينة  
بالمادة السابقة .

- وكلاء المحافظات
  - مفتشو الأقسام
  - مأمورو المراكز والأقسام
  - مأمورو الضبط
  - مساعدو مأموري المراكز والأقسام من الضباط وصف الضباط
  - معاونوا المحافظات
  - رؤساء نقط البوليس ورؤساء الدوريات الثابتة والمتنقلة
  - العمد والمشايع
- جميع الموظفين الذين تخولهم القوانين هذا الاختصاص أما في حالة  
معيّنة أو بالنسبة الى جرائم تتعلق بالوظائف التي يؤدونها .

مادة ٤ - ( مستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ ) استثناء  
من أحكام قانون الاجراءات الجنائية يجوز لوزير العدل بقرار منه (١)  
أن يعهد في المناطق والجهات المبينة في المادة الثانية الى ضباط مصلحة  
الحدود من رتبة يوزباشي فما فوق والى مأموري الضبط في هذه المصلحة  
بمباشرة السلطات المخولة للنيابة العامة ، ولتقاضى التحقيق بمقتضى أحكام

---

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٧٦ بتحويل قائد  
قوات وقادة مكاتب الشرطة والأمن في المنطقة العازلة بالساحل الشمالى  
لميناء بمباشرة سلطة اصدار أوامر التفتيش والحبس الاحتياطى طبقا  
لما هو وارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ ( الوقائع  
المصرية في ١٩٧٦/٧/١ - العدد ١٥٢ ) .

قانون الاجراءات الجنائية والمعلقة باصدار أوامر التفتيش والحبس احتياطيا وذلك في حالة غيابها على ألا يمد الحبس بغير إذن القاضى المذكور لأكثر من مرتين وألا تزيد مدته فى كل منهما على سبعة أيام •

ويكون لرؤساء الداوريات الثابتة والمتنقلة حق القبض والتفتيش فى المناطق التى يتعذر عليهم فيها الاتصال برؤسائهم •

مادة ٥ - يجوز أن يكون إعلان الأوراق وتنفيذ الأحكام فى المناطق المتقدمة الذكر بالطريق الإدارى • ويكون للموظفين الذين يتولون هذه الاجراءات ما للمحضرين من اختصاصات وفقا للقواعد المقررة بقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية •

مادة ٦ - تحال لإداريا وبغير مصاريف جميع الدعاوى المدنية والتجارية المنظورة أمام محاكم الحدود الملقاة بمقتضى هذا القانون وكذلك جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام تلك المحاكم بالحالة التى وصلت إليها الاجراءات الى المحاكم العادية المختصة لتابعة نظرها •

وتكون احالة الدعاوى التى تدخل قانونا فى اختصاص المحاكم الابتدائية الى المحاكم الابتدائية المختصة • أما الدعاوى التى تدخل فى اختصاص المحاكم الجزئية فتحال الى المحاكم التى يصدر بإنشائها قرار من وزير العدل وفقا للائحة ترتيب المحاكم •

ويبلغ كبير كتاب المحكمة الابتدائية أو كاتب أول المحكمة الجزئية كل فى دائرة اختصاصه الخصوم فى القضايا المدنية والتجارية بالجلسة التى تعين لنظرها •

وفى المواد الجنائية تتخذ النيابة العامة الاجراءات الواجبة •

مادة ٧ - تطبق المحاكم فى المناطق المبينة بالمادة الثانية القوانين

العامة للبلاد مع مراعاة العرف المحلى وعادات السكان فيما لا يتعارض مع أحكام القوانين المتقدمة الفكر .

مادة ٨ - استثناء من حكم المادة السابقة والى أن يصدر تشريع خاص يستمر العمل بأحكام المرسوم بتانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتملك العقارات بمناطق الحدود وكذلك القرار الوزارى رقم ٩٧ الصادر من وزير الدفاع بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بالمناطق المنوعة والمناطق غير المنوعة بالصحراء الغربية أو القرارات التى قد يصدرها فى سبيل المحافظة على سلامة حدود المملكة المصرية .

مادة ٩ - تلغى المادتان الثالثة والرابعة من المرسوم الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الخاص بالحاق مصلحة أقسام الحدود بوزارة الدفاع وكل نص آخر يخالف الأحكام المتقدمة وذلك بالنسبة للمناطق والجهات المبينة بالمادة الثانية من هذا القانون .

ويلغى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص باعادة نظام القضاء العام الى العريش وبعض جهات سيناء .

مادة ١٠ - على وزير العدل والدفاع الوطنى تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢  
بتنظيم الخبرة أمام جهات انقضاء (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ، ونظرا الى حالة الضرورة ؛  
وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم  
الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ بشأن الخبراء أمام المحاكم  
الوطنية ؛

وعلى المادة ٨٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على  
رؤوس الأموال الخقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب  
العمل ؛

وعلى المادتين ١١ و ١٧ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص  
بالرسوم أمام المحاكم الحسبية ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم  
٧٧ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادر به القانون رقم ١٥٠ لسنة  
١٩٥٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛



### رسما بما هو آت :

مادة ١ - يقوم بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء الجداول الحاليين وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي والمصالح الأخرى التي يعهد إليها بأعمال الخبرة ، وكل من ترى جهات القضاء عند الضرورة الاستعانة برأيهم الفني من غير من ذكروا .

### خبراء الجداول

مادة ٢ - الخبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت العمل بهذا القانون يستمرون في أعمالهم كل في القسم المدرج فيه ، ولا يجوز أن يقيد في هذه الجداول أحد بدلا ممن تظلو مصالحهم في أي قسم من الأقسام .

مادة ٣ - يكون بكل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لجنة تسمى « لجنة خبراء الجداول » وتشكل في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه والنائب العام أو من ينوب عنه ومستشار تختبئه الجمعية العمومية لكل محكمة لمدة سنة .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه ورئيس النيابة أو من ينوب عنه وقاض تختبئه الجمعية العمومية لكل محكمة لمدة سنة .

وتعقد هذه اللجنة في شهر يونية من كل سنة أو كلما دعت الحال للنظر في استبعاد اسم أي خبير أصبح في حالة لا تمكنه من أداء أعماله أو فقد شروطا من شروط قيده في الجداول أو حكم عليه بعقوبة جنسية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ويجب أن يشتمل قرار اللجنة على الأسباب التي بنى عليها ويعان إلى الخبير صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ٤ - للخبير الذى قررت اللجنة استبعاد اسمه أن يتظلم من هذا القرار خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه به .

ويكون التظلم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى قررت لجنة الخبراء بها استبعاد اسمه .

ولا يجوز للخبير الذى قررت اللجنة استبعاد اسمه أن يباشر عملاً من أعمال الخبرة حتى يفصل نهائياً فى تظلمه .

مادة ٥ - يرفع التظلم الى اللجنة المشار اليها فى المادة الثالثة منضمّاً اليها مستشاران تنتخبهما الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف أو قاضيان تنتخبهما الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية على حسب الأحوال .

وفى فصل فى التظلم بعد دعوة الخبير بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول للحضور لابداء أقواله .

ويكون قرار اللجنة نهائياً ولو صدر فى غيبة الخبير .

ويبلغ هذا القرار لوزارة العدل .

### تأليب خبراء الجداول

مادة ٦ - يكون لكل خبير مقيد اسمه فى الجدول ملف بالمحكمة التابع لها وتودع به الملاحظات الخاصة بعمله .

مادة ٧ - يبلغ رئيس المحكمة الخبير بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول صورة أية شكوى تقدم ضده للرد عليها خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه ايها .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو أن

يحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستشارين على حسب الأحوال وله بعد ذلك أن يعفظ الشكوى أو ينذر الخير أو يأمر بإحالة إلى لجنة التأديب • وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى ملف الخير •

مادة ٨ - تتولى تأديب خيواء الجدول اللجنة المشكلة بالحكمة الابتدائية أو بمحكمة الاستئناف والمشار إليها في المادة الخامسة •

مادة ٩ - تجوز إحالة الخير إلى المحاكمة التأديبية إذا ارتكب ما يمس الذمة والأمانة وحسن السمعة أو أخل بواجب من واجباته أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله أو امتنع لغير عذر مقبول عن القيام بعمل كلف إياه • وتكون الإحالة بقرار من رئيس المحكمة •

ولرئيس المحكمة أن يأمر بوقف الخير إذا اقتضى الحال •

مادة ١٠ - يشتمل قرار الاتهام على التهمة الموجهة إلى الخير والأدلة المؤيدة لها •

ويعلم هذا القرار إلى الخير بكتاب موصى عليه مسجوب بعلم وصول قبل الجلسة المعينة للمحاكمة بعشرة أيام على الأقل •

مادة ١١ - للجنة التأديب أن تجرى بنفسها ما تراه لازماً من التحقيق ولها أن تدب لذلك أحد أعضائها • ولها أن تقف الخير عن مباشرة أعماله حتى تنتهي المحاكمة •

مادة ١٢ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية •

وللخير أن يحضر الجلسة بشخصه وله أن يقدم دفاعه كتابية وللجنة التأديب أن تطلب حضور الخير بشخصه • فإذا لم يحضر جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه ، ويكون الحكم في هذه الحالة نهائياً •

مادة ١٣ - يجب أن يشتمل الحكم الصادر في الدعوى التأديبية على  
الأسباب التي مني عليها .

مادة ١٤ - العقوبات التأديبية التي يحكم بها على الخبراء هي :

١ - الملوم .

٢ - الوقف لمدة لا تتجاوز سنة •

٣ - محو الاسم من الجدول •

مادة ١٥ - تبلغ النيابة العامة رئيس المحكمة ما يصدر على خبراء  
الجدول من أحكام في مواد الجنح والجنايات ونتيجة تصرفها فيما يريه  
المهم من اتهامات ويحفظ ذلك كله في ملف الضير .

## خبراء وزارة العمل

مادة ١٦ - يكون بمقر كل محكمة ابتدائية مكتب أو أكثر خبراء  
وزارة العدل.

ويعين بقرار من وزير العدل دائرة اختصاص كل مكتب والخبراء  
اللازمون له ولكل قسم من أقسامه .

مادة ١٧ - يكون بإدارة الخبراء بوزارة العدل مكتب فنى مهمته توجيه الخبراء توجيهها فنياً وقسم للتفتيش على أعمالهم وينظر به جميع البيانات التى تساعد على معرفة كفاءتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم وكذلك للقيام بالرقابة الفنية على خبراء الجدول فى مشروع الحساب والهندسة والزراعة .

مادة ١٨ - يشترط كمين معين في وظائف الخبرة :

١ - أن يكون مصريا متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة .

٢ - أن يكون حائزاً للدرجة بكالوريوس أو ليسانس من إحدى الجامعات المصرية في مادة القسم الذي يطلب التعيين فيه أو على شهادة تعتبر معادلة لهذه الدرجة من معهد علمي معترف به .  
٣ - أن يكون مرخصاً له في مزاولة مهنة الفرع الذي يرشح للتعيين فيه .

٤ - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو من مجلس القاديب لأمر مغل بالشرف .

٥ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

ولا يجوز تعيين أحد في هذه الوظائف إلا بعد التحقق من كفايته وصلاحيته لأعمال القسم الذي يعين فيه .

مادة ١٩ - يكون ترتيب وظائف خبراء وزارة العدل على الوجه الآتي :

- ١ - وظيفة المدير العام .
- ٢ - وظيفة وكيل المدير العام .
- ٣ - وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الأولى وما يعادلها .
- ٤ - وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الثانية وما يعادلها .
- ٥ - وظيفة خبير أول وما يعادلها .
- ٦ - وظيفة خبير وما يعادلها .
- ٧ - وظيفة مساعد خبير .
- ٨ - وظيفة معاون خبير .

ويكون تقسيم المكاتب الى درجات ومعادلة الوظائف المشار اليها بقرار من وزير العدل <sup>(١)</sup> .

(١) صدر قرار وزير العدل بشأن تقسيم مكاتب الخبراء الى درجات ( الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٥/٥ - العدد ٣٥ ) . كما صدر القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن معادلة وظائف خبراء وزارة العدل ( الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٥ - العدد ٥٠ ) .

مادة ٢٠ - يعين معاونو الخبراء على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر .

مادة ٢١ - <sup>(١)</sup> لا يجوز أن يعين مساعد خبير رأساً أو بطريق الترقية من وظيفة معاون خبير إلا إذا جاز امتحاناً أمام لجنة مشكلة من :

- ١ - مدير عام إدارة الخبراء .
- ٢ - أحد المفتشين القضائيين بوزارة العدل .
- ٣ - رئيس المكتب الفني بإدارة الخبراء أو وكيله .
- ٤ - مفتش القسم المختص بإدارة الخبراء .

مادة ٢٢ - يكون شغل باقى وظائف الخبرة بالترقية من الدرجة السابقة مباشرة ومع ذلك يجوز متى توافرت الشروط المبينة في المادة ١٨ أن يعين رأساً من الخارج في وظيفة خبير أول أو ما يعادلها من يكون قد أمضى في عمله الفني وبغير انقطاع بالفرع الذى يروشح للتعين فيه المدد الآتية :

ست سنوات للتعين في وظيفة خبير أو ما يعادلها .

اثني عشرة سنة للتعين في وظيفة خبير أول أو ما يعادلها .

ولا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من الخارج على الثلث في جميع الأحوال .

مادة ٢٣ - تكون الترقية في وظائف الخبرة على أساس الأهلية مع مراعاة التقدمية . وتجرى الترقيات بعد استعراض حالة الخبراء من

---

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد امتحان ترقية معاوني خبراء وزارة العدل الى وظائف مساعدى خبراء ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٣/٤ - العدد ٥٣ ) .

## قضاء ..... ٧٠٣

واقع أعمالهم وملفاتهم وتقارير التفتيش عنهم وما تتيحه الجهات القضائية التي يعملون أمامها من ملاحظات في شأنهم .

مادة ٢٤ - ينشأ مجلس استشارى لخبراء وزارة العدل يؤلف من :

١ - الوكيل الدائم لوزارة العدل ..... رئيسا

٢ - مدير عام ادارة المحاكم .

٣ - رئيس التفتيش القضائى بوزارة العدل .

٤ - مدير عام ادارة الخبراء .

٥ - رئيس تفتيش الخبراء .

ويجتمع المجلس بوزارة العدل ، وجميع مداولاته سرية ، ويكون انعقاده صحيحا بحضور الرئيس وثلاثة من أعضائه ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأراء وعند التساوى يرجح رأى الذى فى جانبه الرئيس .

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى المجلس الاستشارى فى :

١ - تعيين الخبراء وترقيتهم ونقلهم .

٢ - نخب الخبراء لغير عملهم .

٣ - انشاء مكاتب الخبرة واقسامها .

٥ - سائر المسائل المتعلقة بمكاتب خبراء وزارة العدل .

### تأديب خبراء وزارة العدل

مادة ٣٦ - يختص بتأديب خبراء وزارة العدل مجلس تأديب يؤلف

على الوجه الآتى :

١ - وكيل وزارة العدل الدائم ..... رئيسا

- |  |       |
|--|-------|
| ٢ - النائب العام أو من ينوب عنه .....              | أعضاء |
| ٣ - مستشار من محكمة استئناف القاهرة تتخيه جميعيتها |       |
| المعموية لمدة سنتين .....                          |       |
| ٤ - مدير عام ادارة الخبراء أو من ينوب عنه .....    |       |
| ٥ - رئيس أحد مكاتب الخبراء يختاره وزير العدل ..... |       |

مادة ٢٧ - تكون احالة الخبراء الى المحاكمة التأديبية بقرار من وزير العدل وله اذا اقتضى الحال أن يصدر أمرا بوقف الخبر عن مباشرة أعمال وظيفته •

مادة ٢٨ - اذا زادت مدة الوقف قبل صدور الحكم التأديبي على ثلاثة أشهر صرف للخبر نصف راتبه فيما يزيد على المدة المذكورة •

مادة ٢٩ - تسري أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ على خبراء وزارة العدل فيما يتعلق بتأديبهم •

مادة ٣٠ - العقوبات التأديبية التي يحكم بها على خبراء وزارة العدل هي :

- ١ - اللوم •
- ٢ - الوقف مع الحرمان من المرتب مدة لا تجاوز ستة أشهر •
- ٣ - الغزل من الوظيفة ويجوز في هذه الحالة أن ينص في الحكم على حرمان الخبر حقه كله أو بعضه في الماش أو المكافاة •
- مادة ٣١ - لوزير العدل أن يوقع عقوبة الإنذار والاستقطاع من الراتب لمدة لا تزيد على ١٥ يوما •



### خبراء مصلحة الطب الشرعى

**مادة ٣٢ -** يكون بمقر كل محكمة ابتدائية قسم للطب الشرعى تعين دائرة اختصاصه بقرار من وزير العدل •

**مادة ٣٣ -** يجوز لوزير العدل أن يلحق بأقسام الطب الشرعى التى توجد بمقر احدى محاكم الاستئناف فروعاً للمعامل السيرولوجية أو للمعامل الكيميائية أو لمباحث التزيف والتزوير أو غيرها من الفروع •  
ويعين القرار دائرة اختصاص كل منها •

**مادة ٣٤ -** يكون بمصلحة الطب الشرعى ادارة للتفتيش الفنى على الأقسام المختلفة ويرأس هذه الادارة كبير المفتشين •

**مادة ٣٥ -** يشترط فيمن يعين فى وظائف الخبرة الطبية أو الكيميائية الشرعية أن يكون مستكملاً للشروط المبينة فى المادة ١٨ •

**مادة ٣٦ -** يكون ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعى على الوجه الآتى :

- ١ - وظيفة كبير الأطباء الشرعيين •
- ٢ - وظيفة نائب كبير الأطباء الشرعيين •
- ٣ - وظيفة مساعد كبير الأطباء الشرعيين •
- ٤ - وظيفة طبيب شرعى درجة أولى وما يعادلها •
- ٥ - وظيفة طبيب شرعى درجة ثانية وما يعادلها •
- ٦ - وظيفة طبيب شرعى درجة ثالثة وما يعادلها •
- ٧ - وظيفة نائب طبيب شرعى وما يعادلها •

( م ٤٥ - موسوعة مصر - ج ١٩ )

٨ - وظيفة مساعد طبيب شرعى وما يعادلها •

٩ - وظيفة معاون طبيب شرعى وما يعادلها •

ويكون تعيين معادلة الوظائف المشار اليها بقرار من وزير العدل •

مادة ٣٧ - يكون التعين فى وظيفة معاون طبيب شرعى أو ما يعادلها على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر •

مادة ٣٨ - يكون شغل وظائف الخبرة الطبية أو الكيمائية الشرعية بالترقية من الدرجة السابقة مباشرة •

ومع ذلك يجوز متى توافرت الشروط المبينة فى المادة ١١٨ أن يعين رأساً من الخارج فى تلك الوظائف حتى وظيفة طبيب شرعى من الدرجة الثالثة أو ما يعادلها •

ولا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من الخارج على الثلث فى جميع الأحوال •

مادة ٣٩ - تكون الترقية فى وظائف الخبرة الطبية أو الكيمائية الشرعية على أساس الأهلية مع مراعاة الأقدمية • وتجوز الترقيات بعد استعراض حالة الخبراء من واقع أعمالهم وملفاتهم وتقارير التفتيش وتقارير رؤسائهم عنهم وما تجنيه الجهات التى يعملون أمامها من ملاحظات فى شأنهم •

مادة ٤٠ - ينشأ مجلس استشارى لخبراء مصلحة الطب الشرعى يؤلف من :

١ - الوكيل الدائم لوزارة العدل رئيساً •

٢ - النائب العام أو من ينوب عنه •

٣ - مستشار من محكمة استئناف القاهرة تتدببه جميعاً العموية لمدة سنتين •

- ٤ - كبير الأطباء الشرعيين أو أن ينوب عنه •
- ٥ - كبير مفتشى مصلحة الطب الشرعى •
- ٦ - رئيس قسم طب شرعى القاهرة •
- ٧ - أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول •

ويجتمع المجلس بوزارة العدل ، وجميع مداولاته سرية ، ويكون انعقاده صحيحا بحضور الرئيس وأربعة من أعضائه يكون من بينهم النائب العام أو من ينوب عنه وأستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأراء وعند التساوى يرجع الرأى الذى فى جانبه الرئيس •

مادة ٤١ - يؤخذ رأى المجلس فى :

- ١ - تعيين رجال الطب الشرعى وترقيتهم ونقلهم •
- ٢ - نذب رجال الطب الشرعى لغير عملهم •
- ٣ - انشاء أقسام الخبرة الطبية أو فروع المعامل السيولوجية أو المعامل الكيميائية أو لمباحث التزييف والتزوير أو غيرها من الفروع •
- ٤ - سائر المسائل المتعلقة بالخبرة الطبية الشرعية •

#### تأديب خبراء مصلحة الطب الشرعى

مادة ٤٢ - يختص بتأديب خبراء مصلحة الطب الشرعى مجلس تأديب يؤلف على الوجه الآتى :

- ١ - الوكيل الدائم لوزارة العدل ..... رئيسا

- ٢ — النائب العام أو من ينوب عنه .....  
 ٣ — مستشار محكمة استئناف القاهرة تنتخبه جمعيتها العمومية  
 أعضاء لمدة سنتين .....  
 ٤ — كبير الأطباء الشرعيين أو من ينوب عنه .....  
 ٥ — رئيس أحد الأقسام الطبية الشرعية يختاره وزير العدل

مادة ٤٣ — تسرى أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ على خبراء مصلحة الطب الشرعى .

### احكام عامة

مادة ٤٤ — لا يجوز لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى الجمع بين وظائفهم ومزاولة التجارة أو أية وظيفة أو عمل لا يتفق وكرامتهم واستقلالهم فى عملهم .

وليس لأحد منهم بغير إذن خاص أن يكون محكما ولو يفيز أجر فى نزاع يتصل بعمله ولو كان هذا النزاع غير مطروح أمام القضاء .

ولا يجوز لهم تقديم تقارير استشارية .

ولا يجوز أن يعين خبراء وزارة العدل حراسا قضائيين أو وكلاء للدائنين .

وللمجلس الاستشارى أن يقرر منع الخبير من مباشرة أى عمل آخر يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات وظيفته وحسن أدائها .

مادة ٤٥ — فى غير حالات الضرورة لا يجوز أن تجرى التمهينات والتفتقات بين خبراء وزارة العدل وخبراء مصلحة الطب الشرعى الا مرة واحدة فى كل سنة ويكون ذلك خلال شهر يولية .

مادة ٤٦ - يجب على خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى أن يقيموا فى البلد الذى به مقر عملهم .

مادة ٤٧ - يعتبر خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالجرائم المتعلقة بالأعمال التى يباشرونها وفى أثناء قيامهم بها .

مادة ٤٨ - استثناء من أحكام المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية يحلف خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى قبل مزاوله أعمال وظائفهم يمينا أمام احدى دوائر محاكم الاستئناف بأن يؤدوا هذه الأعمال بالذمة والصدق .

مادة ٤٩ - فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون يتبع فى شأن الخبراء الموظفين النصوص المبينة فى قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية الخاصة بالخبراء .

مادة ٥٠ - لجبات القضاء أن تتدب للقيام بأعمال الخبرة خبيرا أو أكثر من خبراء الجدول أو تتدب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعى أو احدى المصالح الأخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة فإذا رأت ظروف خاصة أن تتدب من غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك فى الحكم .

وفى مواد الضرائب لا يقع الذنب الا لخبراء وزارة العدل .

مادة ٥١ - إذا كان الذنب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى ترسل أوراق الدعوى اليه بواسطة قلم الكتاب المختص مع اخطاره بمباشرة المأمورية .

ويخطر رئيس المكتب أو القسم الجهة القضائية التى نذبتة فى الثمانى والأربعين ساعة التالية باسم من أحيلت اليه المأمورية الا فى الحالات المستعجلة فيكون الاخطار على وجه السرعة .

مادة ٥٢ - إذا أراد أحد الخبراء الموظفين إعفاء من أداء مأموريته ابتداءً أو في أثناء أدائها وجب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى رئيس المكتب أو القسم أو المصلحة خلال الأيام التالية لتكليفه أداء المأمورية .

ويبلغ الرئيس هذا الطلب في اليوم التالي على الأكثر الجهة القضائية التي أصدرت الحكم بنديه مشفوعاً برأيه .

فإذا قبل الطلب نذبت الجهة القضائية خبيراً آخر أو أعادت المأمورية للمكتب أو القسم أو المصلحة لتكليف خبير آخر أداءها .

مادة ٥٣ - إذا حكم برد أحد الخبراء الموظفين أبلغ قلم الكتاب صورة من الحكم إلى مكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعي أو المصلحة إذا كان الرد متعلقاً بأحد الخبراء التابعين له وإلى الجهة الرئيسية إذا كان الرد متعلقاً برئيس المكتب أو القسم أو المصلحة .

مادة ٥٤ - يقدم خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي تقاريرهم إلى مكتب الخبراء أو القسم التابعين له مصحوباً بمحاضر أعمالهم وجميع المستندات التي سلحت اليهم وكشفاً بأيام العمل والمصروفات ، ويتولى المكتب أو القسم ايداع التقرير ومرفقاته قلم كتاب المحكمة .

ويقوم قلم الكتاب في هذه الحالة باخطار الخصوم بهذا الايداع في الأربع وعشرين ساعة التالية لحصوله بكتاب موصى عليه .

مادة ٥٥ - لا يحكم بالمصروفات المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية ولا بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ منه إذا كان الندب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعي أو أحد الخبراء الموظفين . وذلك مع عدم الإخلال بالجزاءات التأديبية والتضمينات إن كان لها وجه .

مادة ٥٦ - تحال أعمال الخبرة في القضايا المعفاة من الرسوم إلى

مكاتب خبراء وزارة العدل وأقسام الطب الشرعى ولها أن ترجع بالاعتاب والمصروفات على المحكوم عليه بها أو على الشخص المعفى اذا زالت حالة اعساره .

مادة ٥٧ - يجوز اعفاء الخصم المعسر من دفع الأمانة اذا تبين من قيمة الدعوى وظروفها ما يبرر ذلك ويندب في هذه الحالة مكتب خبراء أو قسم الطب الشرعى .

ويرجع بهذه الأمانة وما يقدر من الاعتاب ومصروفات الخبراء على الخصم المحكوم عليه بالمصروفات أو على الخصم المعفى اذا زالت حالة اعساره .

مادة ٥٨ - الاعتاب والمصروفات التى تقدر لخبراء وزارة العدل والمصالح الأخرى المهود اليها بأعمال الخبرة تعتبر ايرادا للخزانة العامة وفيما يتعلق بمصلحة الطب الشرعى تتبع اللوائح المقررة لذلك .

مادة ٥٩ - تتولى مكاتب الخبراء وأقسام الطب الشرعى والمصالح الأخرى المهود اليها بأعمال الخبرة المطالبة بالاعتاب والمصروفات والظمن فى الأوامر والأحكام الخاصة بتقديرها والحضور فى الجلسات . ولها أن تنيب عنها ادارة قضايا الحكومة فى ذلك .  
وتتولى أقلام الكتاب تنفيذ هذه الأوامر والأحكام .

مادة ٦٠ - تقدر أتعاب الخبرة طبقا للقواعد والفئات الآتية :

- ١ - من مائتى قرش الى أربعمائة قرش عن يزم العمل بمحل النزاع
- ٢ - من مائة قرش الى ثلاثمائة قرش عن يوم الحضور بالحكمة  
لناقشة التقرير أو لابداء رأى شغوى .
- ٣ - من مائتى قرش الى ثلاثمائة قرش عن يوم العمل بالمكتب  
باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

٤ - خمسون قرشاً عن ايداع التقرير •

٥ - من مائة قرش الى مائتى قرش عن يوم العمل الذى يقضيه فى الاطلاع بقلم الكتاب اذا كان غير مأذون له فى تسلم أوراق الخصوم أو يقضيه بالمصالح والجهات الأخرى •

ويجوز انقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير اذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به • كما يجوز أن تقدر له أتعاب اضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته •

#### أحكام متنوعة

مادة ٦١ - يلغى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ بشأن الخبراء أمام المحاكم الاهلية والمواد ٢١١ - ٢٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية •

كما تلغى المادة ٨٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل •

وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

مادة ٦٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر المنتزه فى ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ ( ٢٠ يونية سنة ١٩٥٢ ) •



قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١

بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام  
فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر ومطروح  
والوادي الجديد<sup>(١)</sup>

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يلغى نظام الحكم الإدارى المعمول به حاليا فى محافظات  
البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وتطبق فى هذه المحافظات النظم  
الإدارية المعمول بها فى سائر محافظات الأقليم المصرى •

مادة ٢ - تنتقل الى وزارة الداخلية مسئوليات حفظ الأمن فى  
محافظات الحدود المشار إليها فى المادة السابقة - وكافة الاختصاصات  
المقررة لها فى سائر محافظات الأقليم المصرى وتلحق بهذه الوزارة الإدارة  
المدفنية التابعة لسلح الحدود بموظفيها المدنيين والعسكريين على أن يحتفظ  
هؤلاء الموظفون بصفة مؤقتة بوضعهم القائم فيما بترقياتهم ومعاملاتهم  
المالية حتى يتم نقلهم الى وزارة الداخلية أو السلطات المحلية مع الاعتمادات  
المالية الخاصة بهم •

مادة ٣ - الى أن يتم تعيين محافظين فى المحافظات المبينة فى المادة  
الأولى ، وفقا لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
يعتبر كل من المحافظين الحاليين فى هذه المحافظات أو من يخلو منهم من  
الحافظين العسكريين ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠ يولية سنة ١٩٦١ - العدد ١٥٧ •

الى جانب اختصاصاته العسكرية كافة الاختصاصات المقررة للمحافظين  
بمقتضى قانون نظام الادارة المحلية .

مادة ٤ - يلغى حكم القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثناء  
المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام  
القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالنسبة الى  
المحافظات المبينة فى المادة الاولى ويطبق فيما يتعلق بالمواد الجنائية فى  
هذه المحافظات النظام القضائى العام وسائر الاجراءات المتبعة أمامه وذلك  
دون الاخل بأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه .

مادة ٥ - تلحق المناطق والجهات الداخلة فى المحافظات المشار اليها  
بجوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التى سبق أن ألحقت بها وفقا للقانون  
رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ والقوانين المعدلة له . وتحال اداريا دون مصاريف  
جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم الحدود فى هذه  
المحافظات الى المحاكم العادية المختصة لنظرها بالحالة التى عليها يتخذ  
النيابة العامة الاجراءات الواجبة فى هذا الشأن .

مادة ٥ مكرر - ( مضاعفة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦١ ) تفول للسلطات المصدقة أو التى تعيد  
النظر لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون سلطة  
التصديق بالنسبة للاحكام التى تكون قد صدرت من محاكم سلاح الحدود  
ولم يتم التصديق عليها واعتمادها أو النفاذها قبل تاريخ العمل بهذا  
القانون .

وفى حالة الناء الاحكام مع تقرير اعادة المحاكمة تحال هذه القضايا  
الى المحاكم العادية المختصة لاعادة المحاكمة فيها .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - على الوزراء كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة  
لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم  
المصري اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون مع قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ ( ٥ يولية سنة  
١٩٦١ ) .

فانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن تطبيق النظام القضائي العام في المواد الجنائية  
في محافظة سيناء (١)

باسم الآلة

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦  
بإصدار قانون الأحكام العسكرية ، يبطل العمل في محافظة سيناء بالنظام  
والإجراءات القضائية الخاصة المتبعة فيها في المواد الجنائية ، ويستبدل  
بها النظام القضائي العام والإجراءات المتبعة فيه . وتسرى عليها أحكام  
القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٤ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض  
المناطق التابعة لأقسام الحدود .

مادة ٢ - تلتحق المناطق والجهات الداخلة في المحافظة المشار إليها بدائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التي سبق أن ألحقت بها وفقا للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ والقوانين المعدلة له ، وتحال اداريا دون مصابيف جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم الحدود في هذه المحافظة الى المحاكم العادية المختصة لنظرها بالحالة التي عيها وتتخذ النماة العامة الاجراءات الواجبة في هذا الشأن .

مادة ٤ - تخول السلطات المصدقة أو التي تميد النظر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون سلطة التصديق بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم سلاح الحدود ولم يتم التصديق عليها واعتمادها أو إلغاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) الحريدة الرسمية في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٦٠ .

وفي حالة الناء الأحكام مع تقرير اعادة المحاكمة تحال هذه القضايا الى المحاكم العادية المختصة لاعادة المحاكمة فيها .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ باستثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه . كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - على الوزراء كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برباسة الجمهورية في ٢٨ المحرم ١٣٨٧ ( ٨ مايو سنة ١٩٦٧ ) .

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩  
بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية (١)**

**باسم الأمة**

**رئيس الجمهورية**

**بعد الاطلاع على الدستور ؛**

**وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية بأمداد  
قرارات لها قوة القانون ؛**

**وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية  
والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ؛**

**وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة والقوانين  
المعدلة له ؛**

**وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة  
والقوانين المعدلة له ؛**

**وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية ؛**

**وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بشأن المحكمة العليا ؛**

**قرر القانون الآتى :**

**مادة ١ - ينشأ مجلس أعلى للهيئات القضائية •**

**ويتولى المجلس الاشراف على الهيئات القضائية والتسيق فيما**

---

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ - العدد ٣٥ مكرر •

بينها ، ويبدى رأيه فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات ، كما يتولى دراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية .

مادة ٢ - يباشر المجلس الاختصاصات الآتية :

- (١) ٠٠٠ ( البند رقم (١) ملغى بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ )
- (٢) ٠٠٠ ( البند رقم (٢) ملغى بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ )
- (٣) ٠٠٠ ( البند رقم (٣) ملغى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ )
- (٤) الاختصاصات المقررة لمحير النيابة الادارية واللجنة المشكلة برياسته طبقا لقانون النيابة الادارية الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بالنسبة لتميين وترقية أعضاء النيابة الادارية .

مادة ٣ - يرأس المجلس الاعلى للهيئات القضائية رئيس الجمهورية .  
ويشكل المجلس على الوجه الآتى :

وزير العدل ..... نائبا لرئيس المجلس

أعضاء	رئيس المحكمة العليا
	رئيس محكمة النقض
	رئيس مجلس الدولة
	رئيس محكمة استئناف القاهرة
	النائب العام
	رئيس ادارة قضايا الحكومة
	محير النيابة الادارية
	أقدم نواب رئيس مجلس الدولة
	رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين بالمجلس آخرين ممن سبق لهم

العمل بالهيئات القضائية في وظيفة مستشار أو ما يعادلها على الأقل ،  
ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٤ - إذا لم يحضر رئيس الجمهورية ووزير العدل جلسات  
المجلس تكون الرئاسة لرئيس المحكمة العليا .

وإذا تغيب أحد أعضاء المجلس أو منعه مانع من الحضور يحل محله :  
بالنسبة لرئيس المحكمة العليا أو رئيس محكمة النقض أو رئيس  
مجلس الدولة يحل محله أقدم النواب بالمحكمة أو بالمجلس .  
وبالنسبة لرئيس محكمة استئناف القاهرة يحل محله رئيس محكمة  
استئناف الاسكندرية .

وبالنسبة للنائب العام يحل محله المحامي العام الذى يقوم مقامه .  
وبالنسبة لرئيس إدارة قضايا الحكومة يحل محله أقدم وكلاء الإدارة .  
وبالنسبة لمدير النيابة الادارية يحل محله أقدم الوكلاء العاملين .

مادة ٥ - يجتمع المجلس الاعلى للهيئات القضائية بوزارة العدل  
أو في أى مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية وتكون جميع مداوالاته  
سريّة .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور سبعة من أعضائه على  
الأقل .

وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الحاضرين على الأقل  
الأغلبية عن خمسة أصوات ، وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى  
منه الرئيس .

مادة ٦ - يضع المجلس القواعد التى يسمي عليها فى مباحثه  
اختصاصاته .



ويشكل المجلس لجنة من خمسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تختص بدراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها مما يحفل في اختصاص المجلس ، وذلك قبل عرضها عليه . ويكون تشكيل اللجنة الخاصة بكل هيئة من جميع مهنتيها بالمجلس ثم أقدم الاعضاء بها .

كما يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وأن يفوضها ببعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل .

مادة ٧ - يكون للمجلس أمانة عامة يرأسها أحد المستشارين أو من في درجته بطريق القرب ، ويصدر بتنظيمها قرار من المجلس .

مادة ٨ - يلغى تشكيل نقل اختصاصه الى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بموجب هذا القانون .

مادة ٩ - يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ ) .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦

في شأن بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لأعضاء المحكمة العليا وأعضاء هيئة مفوضى الدولة لها ؛  
وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر :

### ( المادة الاولى )

يمنح أعضاء الهيئات القضائية اعتباراً من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥  
بدل انتقال سنوى ثابت بالفئات الواردة فى الجدول المرفق بقرارى وزير  
المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما (١) .

ويستحق هذا البدل فى جميع الأحوال التى يستحق فيها بدل القضاء ،  
ولا يخضع لحكم المادة ٣٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال  
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

### ( المادة الثانية )

« يستحق بدل الانتقال السنوى الثابت المشار اليه فى المادة السابقة  
لأعضاء الهيئات القضائية الذين يتقاضون بدل تمثيل بذات الفئة المقررة  
للمستشارين على ألا يجاوز مجموع البدلين المرتب الأساسى » .

---

(١) زيدت فئات بدل الانتقال السنوى الثابت بنسبة ٥٠% بالقرار  
الجمهورى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/٥/٢٤ - العدد  
٢١ ) ثم زيدت بنسبة ٥٠% أخرى بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٥  
( الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ تابع ١ فى ١٩٨٥/٦/٢٧ ) .

ولا يخضع هذا البديل لحكم المادة ٣٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ (١) .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ ( ١٩ مايو سنة ١٩٧٦ ) .

---

(١) المادة الثانية مستبدلة بالقرار الجمهورى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٦  
( مشار اليه والفقرة الاولى منها معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٥ ) مشار اليه ) .

قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء محاكم أمن الدولة<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل بالقانون المرفق في شأن محاكم أمن الدولة •

### ( المادة الثانية )

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون •

### ( المادة الثالثة )

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم  
التالى لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٤٠٠ ( ٢٠ مايو سنة

١٩٨٠ ) •

---

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٢ « مكر » •

## الباب الأول

مادة ١ - تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا أو أكثر كما تنشأ في مقر كل محكمة جزئية محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر .

ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية .

وترفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة السابقة الى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل فيها على وجه السرعة .

وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنفذة لهما ، كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن والعلاقة بين المؤجر والمستأجر •

وتفصل المحكمة في هذه الدعاوى على وجه السرعة •

**مادة ٣ - مكررا -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٣ ) تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في البابين ( الثاني عشر ) و ( الثالث عشر ) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفي القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وتفصل المحكمة في الدعوى على وجه السرعة •

**مادة ٤ -** تنعقد محكمة أمن الدولة العليا في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية • ويجوز أن تنعقد محكمة أمن الدولة العليا في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة أمن الدولة العليا •

## الباب الثاني

### الاجراءات امام محاكم أمن الدولة

**مادة ٥ -** يخضع ما نص عليه في هذا القانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، والقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض في المسود الجزئية ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية •

ولا يقبل الادعاء المبنى أمام محاكم أمن الدولة •

مادة ٦ — يقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن الدولة العليا من يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب محكمة الاستئناف ، كما يقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن الدولة الجزئية من يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب النيابة العامة •

### الباب الثالث

#### الاتهام والتحقيق

مادة ٧ — تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك •

ويكون للنسابة العامة — بالاضافة الى الاختصاصات المقررة لها — سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا •

### الباب الرابع

#### الطعن في الاحكام

مادة ٨ — تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر •

وتكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة ويجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر •



## الباب الخامس

### أحكام انتقالية

مادة ٩ - على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم .

مادة ١٠ - لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة فى القانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التى لم يتم التصديق عليها حتى انتهاء حالة الطوارئ .

مادة ١١ - يستمر مكتب شؤون قضايا أمن الدولة فى مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التى لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها .

مادة ١٢ - إذا أمر رئيس الجمهورية أو من يفوضه باعادة المحاكمة فى أى من الدعاوى المشار إليها فى المادتين السابقتين ، تحال الى المحكمة المختصة طبقاً لأحكام هذا القانون وتسرى فى شأنها الاجراءات المنصوص عليها فيه .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨١  
بإنشاء المركز القومي للدراسات القضائية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها ؛

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ بديوان علم وزارة العدل مركز علمى قضائى متخصص للدراسات القضائية يسمى « المركز القومى للدراسات القضائية » يتبع وزير العدل ويكون مقره الرئيسى مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يقوم المركز على تحقيق الأغراض التالية :

١ - اعداد وتدريب أعضاء الهيئات القضائية وتأهيلهم علميا وتطبيقيا  
لممارسة العمل القضائي •

٢ - الارتقاء بالمستوى الفنى والعمل لاعوان القضاء والعاملين  
بالجهات المعاونة للهيئات القضائية •

٣ - جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والابحاث والمعلومات  
والمبادئ القانونية وغير ذلك مما يساعد على حسن ادارة العدالة (١) •

ويجوز أن يمتد نشاط المركز ليشمل تأهيل وتدريب أعضاء الهيئات  
القضائية والجهات المعاونة لها بالدول الاسلامية والعربية وغيرها ، وتبادل  
الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع المنظمات والجهات الدولية  
والعربية التي تبشر نشاطا مماثلا •

مادة ٣ - يشكل مجلس ادارة المركز برئاسة وزير العدل وعضوية  
أربعة من رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام ومدير المركز وأربعة من  
ذوى الخبرة يختارهم وزير العدل •

مادة ٤ - يكون للمركز مدير من بين قدامى المستشارين المشهود لهم  
بالكفاية العلمية والعملية ويصدر بتعيين المدير أو نذبه قرار من وزير  
العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية •

مادة ٥ - يتولى مجلس ادارة المركز رسم السياسة العامة للمركز  
وتحديد برامج الدراسة والدورات فى ضوء ما تقرره اللائحة التنفيذية •

مادة ٦ - يقوم مدير المركز بتنفيذ قرارات مجلس الادارة وادارة  
شئون المركز فى ضوء السياسة التى يقررها مجلس الادارة •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٠١٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد تشغيل  
أجهزة الميكرو فيلم بالمركز القومى للدراسات القضائية ( الوقائع المصرية -  
العدد ١٢٢ فى ١٩٨٩/٥/٢٨ ) •

مادة ٧ - يصدر وزير العدل القرارات المنظمة لشؤون المركز ولائحته الداخلية<sup>(١)</sup> بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨١/١٠/١ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ شعبان سنة ١٤٠١ ( ٢٤ يونية سنة ١٩٨١ ) .

---

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٨١ باصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومى للدراسات القضائية ( الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٩/١٦ - العدد ٢١٧ ) .

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## قنباؤ مسکری



قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

بإصدار قانون الأحكام العسكرية ( ١ ، ٢ )

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - سيلغى قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاكمات النيابية . والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

مادة ٢ - يعمل بقانون الأحكام العسكرية المرافق .

مادة ٣ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون المرافق وتظل سارية جميع القوانين والقرارات وكذا الأوامر والتعليمات الواردة بأوامر القوات المسلحة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق .

مادة ٤ - تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الدعاوى الداخلة في اختصاصه ما لم تكن قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة .

- 
- (١) الجريدة الرسمية في أول يونية سنة ١٩٦٦ - العدد ١٢٣ .  
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٣/٢٨ - العدد ١٣ ) ونص في مادته الأولى على ما يلي : « تستبدل بعبارة « نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » الواردة في قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ عبارة « وزير الحربية » . كما صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٨/٢٧ - العدد ٣٤ ) ونص على أن تستبدل عبارتا « وزير الدفاع ، ووزارة الدفاع » بعبارتي « وزير الحربية ووزارة الحربية » أينما وردتا في التشريعات واللوائح .

**مادة ٥** - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ صفر ١٣٨٦ ( ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ ) .

## **الكتاب الاول**

### **الاجراءات**

#### **القسم الاول**

#### **المبادئ العامة**

#### **الباب الاول**

#### **ادارة القضاء العسكري**

**مادة ١** - الادارة العامة للقضاء العسكري هي احدى ادارات القيادة العليا للقوات المسلحة ، ويتبع هذه الادارة نيابة عسكرية ومحاكم عسكرية ، وفروع أخرى حسب قوانين وأنظمة القوات المسلحة .

**مادة ٢** - يتولى الادارة العامة للقضاء العسكري مدير ضابط مجاز في الحقوق يتبع نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مباشرة ، ويكون مستشارا قانونيا له . ويعاونه عدد كاف من الضباط .

**مادة ٣** - يمارس مدير القضاء العسكري الاختصاصات الممنوحة له بقوانين ونظم القوات المسلحة .

## **الباب الثاني**

### **اختصاص القضاء العسكري**

**مادة ٤** - يخضع لأحكام هذا القانون الاشخاص الآتون بعد :

- ١ - ضبط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والاضافية .
- ٢ - ضبط الصف وجنود القوات المسلحة عموماً (١) .
- ٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمجاهد والكتليات العسكرية .
- ٤ - أسرى الحرب .
- ٥ - أى قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية .
- ٦ - عسكريو القوات الحليفة أو المحققون بهم اذا كانوا يقيمون في أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، الا اذا كانت هناك مهامات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك .
- ٧ - المحققون بالعسكريين أثناء خدمة الميدان ، وهم :

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية قد أوردت ضمن العسكريين الخاضعين لأحكام القضاء العسكري جنود القوات المسلحة ، ونصت المادة السابعة منه بفقرتها الأولى والثانية على سرية على كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين له اذا وقعت بسبب تادية أعمال وظائنهم ، وكذلك الجرائم اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له ، وكان الاستفادة من هذا النص أن المشرع جعل الاختصاص لجهة القضاء العسكري منوطاً بتوافر الصفة العسكرية لدى الجاني وقت ارتكابه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمنة أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة في أول ديسمبر سنة ١٩٧١ لم يكن جندياً بالقوات المسلحة وإنما كان يمتحن الزراعة « فلاحاً » ولم يتم تجنيده إلا بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٣ أى بعد مضي أكثر من سنة على وقوع الجريمة المندة اليه ، فإن الاختصاص بمحاكمته ينعقد للقضاء الجنائي العادى ، ويكون النعى بصور الحكم من محكمة غير مختصة ولائياً غير صحيح ( نقض جنائي ٢٧/١٠/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٣٢٥ ) .

كل مدنى يعمل فى وزارة الحربية أو فى خدمة القوات المسلحة على  
أى وجه كان (١) .

مادة ٥ - (٢) تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى  
الجرائم الآتية :

( أ ) الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو النكبات أو المؤسسات أو  
المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المحلات  
التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

( ب ) الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق  
وأسرار القوات المسلحة وكافة متعلقاتها .

مادة ٦ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون  
رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ ) تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص

(١) قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الثابت أن الطاعن يعمل فى  
خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها فإنه يخضع لقانون  
الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقاً للفقرة السابعة  
من المادة الرابعة منه ، ومن ثم فإن جريمة الاختلاس التى ارتكبها بسبب  
تأديته أعمال وظيفته تدرى عليها أحكام هذا القانون وفقاً لما تقضى به  
الفقرة الأولى من المادة السابعة منه ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة  
على الصورة التى أوردتها الحكم تعتبر فى حالة تلبس بجريمة اختلاس  
البترول فإنه يحق لضباط القوات المسلحة بوصفهم من أعضاء الضبط  
القضائى العسكرى القبض عليه وتفتيشه طبقاً للمادتين ١٣ ، ١٦ من القانون  
المذكور وإذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش أن الطاعن يحرز مادة مخدرة  
جاز لهم ضبطها عملاً بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون .  
( نقض جنائى ١٩٧٤/٥/٥ - موسوعتنا الذهبية ج ٤ فقرة ٨٥٧ ) .

(٢) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم  
٥ لسنة ١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٨/٢/١ - العدد ٥ ) والبنـد (ب)  
معدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة  
١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٨/١٢/١٨ - العدد ٥٠ مكر ) .

عليها في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وما يرتبط بها من جرائم ، والتي تحال الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

وارئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل الى القضاء العسكري أى من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

#### مادة ٧ - تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتى :

- ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم .
- ٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه متى كانت الجريمة المسندة الى الطابع - وهى قتل عمد مع سبق الإصرار - ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ولم تقع بسبب تأدية أعمال وظيفته ، فان الاختصاص بمحاكمته - وان كان جنديا بالقوات المسلحة ممن يخضعون لاحكام قانون الاحكام العسكرية - انما ينعقد للقضاء العادى طبقا للمادة رقم ٢/٧ من القانون ذاته اذا وجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكامه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا المساهم قد حكم ببراءته غيابيا في جلمة سابقة ، ذلك أن المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية وقد نمت على أن « في احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة . اذا كان بعض الجرائم من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك » فقد قررت قاعدة عامة أصيلة من قواعد تنظيم الاختصاص ، هى أنه اذا ارتبطت جريمة من اختصاص محكمة خاصة - كالقضاء العسكري - ارتباطا حتميا لا يتجزأ - سواء من جانب الركن الشخصى أو من جانب الركن المادى - اختص بنظر الدعوى برمتها والفصل فيها القضاء الجنائى العادى ، تغلبيلا لاختصاص المحاكم صاحبة

مادة ٨ - كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب خارج الجمهورية العربية المتحدة عملا يجعله فاعلا أو شريكا في جناية أو جنحة داخلية في اختصاص القضاء العسكري يعاقب بمقتضى أحكامه ولو لم يعاقب عليها قانون البلد الذى وقعت فيه .

أما اذا كان الفعل معلقا عليه ، فلان ذلك لا يعفى من المحاكمة ثانية أمام المحاكم العسكرية .

الا أنه يجب مراعاة مدة العقوبة التى يكون قد قضاها .

مادة ٨ - ( مكررا ) - ( مضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ )  
يختص القضاء العسكري بالفصل فى الجرائم التى تقع من الأحداث الخاضعين لاحكام هذا القانون ، وكذلك الجرائم التى تقع من الأحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكامه اذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لاحكام هذا القانون ، وذلك كله استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يمار الى غير هذا الاصل العام الا فى الاحوال التى يتناولها القانون بنص خاص ، ويظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطا على الدعوى برمتها فى هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبيها الى ان يتم الفصل فيها ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى فى الجريمة الاصلية التى هى من اختصاصها بحسب الاصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة مطلقة ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ولان مناط الاختصاص المشار اليه هو الارتباط الحتمى بين الجرائم ، حيث تتماسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الاصلية وتسير فى مجراها وتدور معها فى محيط واحد فى سائر مراحل الدعوى ، فى الاحالة والمحاكمة ، الى ان يتم الفصل فيها ، أو بين الاشخاص حيث تتوحد الجريمة التى ارتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء ( نقض جنائى ١٩٨٠/١١/٢٦ - مجموعة النقض السنة ٣١ ص ١٠٤٢ ) .



ويطبق على الحدث عند ارتكابه احدى الجرائم ، أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه عدا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٢ منه •

ويكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لكل من النيابة العامة والمراقب الاجتماعي المنصوص عليها في قانون الاحداث •  
ويصدر وزير الحربية بالاتفاق مع وزير الداخلية والشئون الاجتماعية ، القرارات اللازمة لتنفيذ التدابير التي يحكم بها في مواجهة الحدث •

### الباب الثالث احكام اولية

مادة ٩ — يبقى العسكريون والمحقوقون بهم خاضعين لاحكام هذا القانون حتى ولو خرجوا من الخدمة اذا كانت جرائمهم وقت وقوعها تنخل في اختصاصه •

مادة ١٠ — تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة •

### القسم الثاني الضبط القضائي والتحقيق

#### الباب الاول الضبط القضائي العسكري

#### الفصل الاول اعضاء الضبط القضائي العسكري وواجباتهم

مادة ١١ — يتولى الضبط القضائي العسكري المدعى العام وأعضاء

٧٤٦ ..... قضاء عسكري

النيابة العسكرية • ويمارس وظائفه ضباط القضاء العسكري عند تكليفهم  
بأى عمل من أعماله •

مادة ١٢ يكون من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة  
اختصاصه :

١ - ضباط وضباط صف المخابرات الحربية •

٢ - ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية •

٣ - الضباط وضباط الصف والجنود الذين يمنحون هذه السلطة  
من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أو من يفوضه فيما يكلفون به  
من أعمال •

٤ - من يخول هذه الصفة بمقتضى قوانين أخرى أو قرارات صادرة  
تنفيذا لها •

مادة ١٣ - يعتبر من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة  
عمله :

١ - ضباط القوات المسلحة •

٢ - قادة التشكيلات والوحدات والمواقع العسكرية وما يعادلها •

مادة ١٤ - على أعضاء الضبط القضائي العسكري أن يثبتوا جميع  
الاجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم ويبين بها وقت  
اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله •

وعليهم فور الانتهاء من التحقيق أن يرفعوا المحاضر والاسماء المضبوطة  
مرفقة بخلاصة عن القضية الى القائد أو النيابة العسكرية المختصة حسب  
الاحوال •

## الفصل الثاني

### التفتيش

**مادة ١٥** - لا يجوز لأعضاء الضبط القضائي العسكري الدخول أو التفتيش في أى محل مسكون الا في الاحوال المبينة في القانون .

**مادة ١٦** - لمضو الضبط القضائي العسكري في حالة الجنسية أو الجنحة المتلبس بها أن يفتش أى شخص أينما كان يشتبه فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو حائز على أشياء تتعلق بالجرم أو مخفيا شخصا له علاقة بالجريمة . وله أن يضبط الأشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة معه .

وفي غير ذلك يجب عليه أن يستصدر الامر بالتفتيش من النيابة العسكرية .

**مادة ١٧** - لأعضاء الضبط القضائي العسكري في الجنايات والجنح كل في دائرة اختصاصه ، حق التفتيش في المعسكرات أو المؤسسات أو التكنات أو الأشياء أو الطائرات أو السفن أو المركبات العسكرية أو الاماكن التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت . وذلك بعد اخطار قائد الوحدة التي يجري فيها التفتيش .

**مادة ١٨** - يكون التفتيش للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الأدلة أو التحقيق بشأنها .

ومع ذلك اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف التحقيق عن جريمة أخرى جاز ضبطها .

ولا يخل ذلك بالحق المخول للقادة في التفتيش على الوحدات والافراد طبقا للأوامر العسكرية .

**مادة ١٩ -** في الاحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائما عند ضبطه (١) .

**مادة ٢٠ -** لاعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من المناطق التالية (٢) :

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان ضباط الشرطة العسكرية من مأموري الضبط القضائي العسكري وفقا لنص المادة ١٢ من قانون الاحكام العسكرية الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي لا تدخل في اختصاص القضاء العسكري ، وكانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد نصت على أن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص فيه النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة ، واذ خلا القانون المذكور من النص على احوال القبض على المتهم واكتفى في المادة ١٩ منه بالقول بأنه في الاحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائما عند ضبطه ، مما مفاده أن القبض جائز لاعضاء الضبط القضائي العسكري في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان لما مرر الضبط القضائي ، وفقا لما كانت تنص عليه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنائيت وأن تفتيشه بغير اذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه والمادة ١٩ من قانون الاحكام العسكرية المار ذكرها وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبسا بها ، وتقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ( نقض جنائي ١٩٨٠/١٠/٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٩٦٨ ) .

(٢) صدر قرار وزير الحربية رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٢ باعتبار هبة السلوم منطقة اعمال عسكرية وبتحديد حدودها وبمنح اعضاء الضبط القضائي العسكري حق تفتيش الداخلين أو الخارجين في المنطقة المذكورة تطبيقا للمادة ٢٠ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وباعتبار ضباط وضباط صف قوات الحدود والسواحل من اعضاء الضبط القضائي العسكري في هذا الخصوص ( الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٣/٢٣ - العدد ٦٧ تابع ) .

- ١ - مناطق الأعمال العسكرية •
- ٢ - مناطق الحدود •
- ٣ - مناطق السواحل •
- ٤ - المناطق التي تحددها الاوامر العسكرية والقوانين الاخرى •

## الباب الثاني

### التحقيق

## الفصل الاول

### عام

مادة ٢١ - على كل من علم بوقوع جريمة منصوص عايبها في هذا القانون أن يبلغ فوراً السلطات العسكرية ويكون تبليغ العسكريين الى قادتهم •

مادة ٢٢ - يجب على جميع الوحدات ابلاغ الجرائم الآتية فور وقوعها الى قيادة المنطقة العسكرية المختصة :

- ١ - كافة جرائم القانون العام •
- ٢ - كافة الجنايات العسكرية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من هذا القانون •
- ٣ - جميع الجرائم الخاصة بالضباط •
- ٤ - أي جرائم أخرى تنص عليها الاوامر العسكرية •

## الفصل الثاني

### تحقيق القاتل

مادة ٢٣ - للقائد أو من ينييه من الضباط التابعين له في جميع الاحوال اتخاذ كافة اجراءات التحقيق في الجرائم العسكرية •

وإذا تبين أن الجريمة المرتكبة داخلة في اختصاصه فله حق التصرف فيها على الوجه الآتي :

- ١ - صرف النظر عن القضية •
  - ٢ - مجازاة مرتكب الجريمة انضباطيا •
  - ٣ - إحالة الموضوع الى السلطة الأعلى •
  - ٤ - إحالة الموضوع الى النيابة العسكرية المختصة •
  - ٥ - طلب الإحالة الى المحاكمة العسكرية طبقا للقانون •
- أما إذا كانت الجريمة المرتكبة خارجة عن اختصاصه فيجب عليه إحالتها الى النيابة العسكرية المختصة للتصرف طبقا للقانون •
- مادة ٢٤ - تحدد الجرائم والعقوبات الانضباطية بقرار من اسلطات العسكرية المختصة طبقا للقانون •

### الفصل الثالث

#### النيابة العامة العسكرية

مادة ٢٥ - يتولى النيابة العسكرية « مدع عام » مجاز في الحقوق ولا تقل رتبته عن مقدم يماونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبتهم عن ملازم أول •

مادة ٢٦ - أعضاء النيابة العسكرية تابعون في أعمالهم للمدعى العام •

مادة ٢٧ - للمدعى العام العسكري أن يكلف أحد أعضاء النيابة بالأعمال التي يختص بها بالذات أو بقسم منها •

### الفصل الرابع

#### اختصاص النيابة العسكرية

مادة ٢٨ - تمارس النيابة العسكرية بالإضافة الى الاختصاصات

المخولة لها رفع هذا القانون الوظائف والسلطات الممنوحة للنياية العامة  
وللقضاء المنتخبين للتحقيق ولقضاء الاحالة فى القانون العام .

مادة ٢٩ - تبأشر النياية العسكرية التحقيق فى الجرائم الآتية فور  
ابلاغها اليها :

١ - كافة جرائم القانون العام الداخلة فى اختصاص القضاء  
العسكرى .

٢ - الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام .

٣ - الجرائم العسكرية المحالة اليها من السلطات المختصة طبقا  
للقانون .

وعلى النياية العسكرية اخطار السلطات المختصة بقرار التصرف فى  
التحقيق .

مادة ٣٠ - تختص النياية العسكرية برفع الدعاوى الداخلة فى  
اختصاص القضاء العسكرى ومباشرتها على الوجه المبين فى القانون .

مادة ٣١ - تعتبر اجراءات التحقيق والنتائج التى تسفر عنها من  
الأسرار ، ويجب على أعضاء النياية وأعضاء الضبط القضائى ومساعدتهم  
من الخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم  
أو مهنتهم عدم افشائها والا وقعوا تحت طائلة العقوبات المتررة فى  
القانون .

مادة ٣٢ - تتولى النياية العسكرية الاشراف على السجون العسكرية .  
وتحيط الجهات المختصة بما يبدو لها من ملاحظات فى هذا الشأن .

## الفصل الخامس

### الحبس الاحتياطي والافراج

مادة ٣٣ - يجوز الأمر بحبس المتهم احتياطياً في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولا يصدر الأمر بالحبس الا من النيابة العسكرية أو رؤساء المحاكم العسكرية كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٣٤ - على النيابة العسكرية كلما صدر أمر بحبس أحد العسكريين أو الافراج عنه ، أن تبلغ قائده فوراً .  
وعلى أعضاء النيابة أن يبلغوا ذلك الى المدعى العام العسكرى .

مادة ٣٥ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ ) ينتهى الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العسكرية بمضى خمسة عشر يوماً على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لتقاضى المحكمة العسكرية المركزية بعد سماع أقوال النيابة العسكرية والمتهم أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها عن ٤٥ يوماً ، فاذا لم ينته التحقيق يعرض المتهم على المحكمة العسكرية العليا المختصة مطعياً لاستصدار قرار بامتداد حبسه أو الافراج عنه .

مادة ٣٦ - للنيابة العسكرية أن تأمر بالافراج عن المتهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون ، والأمر الصادر بالافراج عن المتهم لا يمنع من اصدار أمر جديد بحبسه اذا وجدت ظروف تستدعى ذلك .

ولا يخل ذلك بحق السلطات العسكرية المختصة في اتخاذ الاجراءات التحفظية التى تراها .

مادة ٣٧ - الامر الصادر بحبس المتهم ينفذ في سجن وحدته اذا كان



عسكريا مالم تأمر النيابة العسكرية بتنفيذه فى أحد السجون العسكرية أو المدنية •

وتسلم اننيابة نسخة من أمر انحبس الى الجهة التى تكلفها بالتنفيذ •

### الفصل السادس

#### فى انتهاء التحقيق والتصرف فى الدعوى

مادة ٢٨ — اذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أن الأدلة على المتهم غير كافية ، تصدر أمرا بأن لا وجه لأقامة الدعوى • ويفرج فى الحال عن المتهم المحبوس ان لم يكن محبوسا لسبب آخر •

ويصدر الأمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى فى الجنائيات من الدعوى العام العسكرى أو من يقوم مقامه •

مادة ٣٩ — اذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة مخالفة أو جنحة عسكرية بسيطة فيجوز لها إحالة التحقيق الى قائد المتهم لإجازاته انضباطيا طبقا للسلطات المخولة له قانونا •

مادة ٤٠ — اذا كان هناك وجه لأقامة الدعوى فيجب على النيابة العسكرية أن تستصدر أمرا بالاحالة على الوجه التالى :

من رئيس الجمهورية أو من يفوضه <sup>(١)</sup> أو من ضابط مرخص له

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٦٧ لسنة ١٩٦٦ بالتفويض فى بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ونص فى مادته الأولى على ما يلى :

« يفوض وكيل وزارة الداخلية لبحث الأمن العام فى اصدار أمر الاحالة المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة لافراد هيئة الشرطة ، وعساكر الدرجة الثانية » • ( الجريدة الرسمية فى ١٢/١٢/١٩٦٦ - العدد ٢٨٣ ) •

بذلك بمقتضى تفويض من الضابط الذى الذى أعطيت له السلطة فى الأصل من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وذلك بالنسبة للضباط .

ويجوز لمن يخول سلطة الاذن بالاحالة بالنسبة للضباط أن يفوض القادة الأدنى منه سلطة الاذن بالاحالة بالنسبة لضباط الصف والجنود .

وفى غير هذه الحالات تتولى النيابة العسكرية رفع الدعوى مباشرة الى المحكمة العسكرية المختصة طبقا للقانون .

مادة ٤١ - اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة لمتهم أو أكثر تحال القضية بأكملها الى المحكمة المختصة بأشد هذه الجرائم .

مادة ٤٢ - تخطر وحدة المتهم بقرار التصرف فى التحقيق .

### القسم الثالث المحكمة

#### الباب الاول المحاكم العسكرية

#### الفصل الاول انواعها وتشكيلها

مادة ٤٣ - المحاكم العسكرية هي :

- ١ - المحكمة العسكرية العليا .
- ٢ - المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا .
- ٣ - المحكمة العسكرية المركزية .

وتختص كل منها بنظر الدعاوى التى ترفع اليها طبقا للقانون .

مادة ٤٤ - تشكل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة ضباط قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن مقدم • وممثل للنيابة العسكرية •

ولا يجوز محاكمة أحد العسكريين أمام محكمة يكون رئيسها أحدث منه رتبة ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة •

مادة ٤٥ - تشكل المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا من قاض منفرد لا تقل رتبته عن مقدم وممثل للنيابة العسكرية • ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة •

مادة ٤٦ - تشكل المحكمة العسكرية المركزية من قاض منفرد لا تقل رتبته عن نقيب وممثل للنيابة العسكرية ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة •

مادة ٤٧ - يجوز في الأحوال الخاصة تشكيل المحكمة العسكرية العليا من خمسة ضباط ، والمحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا والمحكمة المركزية من ثلاثة ضباط • ويكون ذلك بقرار من الضابط الأمر بالاحالة •

### الفصل الثاني

#### اختصاص المحاكم العسكرية

مادة ٤٨ - السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاص أم لا (١) •

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها

مادة ٤٩ - لا يقبل الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية ،  
الا أنها تقضى بالرد والمصادرة وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٥٠ - تختص المحكمة العسكرية العليا بالنظر فى الآتى :

١ - كافة الجرائم التى يرتكبها أو يساهم فيها الضباط .

٢ - الجنايات الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا لهذا  
القانون .

مادة ٥١ - تختص المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا بالنظر  
فى كافة الجنايات الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا لهذا القانون  
والتي لا يزيد الحد الأقصى المقرر للقوة فيها عن السجن .

التي تغفر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة  
الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات  
القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها  
حتى الفصل فيها . وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء  
العسكرى وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة للدعوى الداخلة فى  
اختصاص القضاء العسكرى طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون المسالف  
ذكره فانها هى التى تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل فى  
اختصاصها ، وبالتالي فى اختصاص القضاء العسكرى وقرارها فى هذا الصدد  
هو القول الفصل الذى لا يقبل تعقيبا ( نقض جنائى ١٠/١١/١٩٨١ -  
مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٩١ ) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٦٧ لسنة  
١٩٦٦ بالفقوى فى بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ( الجريمة  
الرسمية فى ٨/١٢/١٩٦٦ - العدد ٢٨٣ ) ونص فى مادته الاولى على ما يلى :  
« يفوض وكيل وزارة الداخلية لشئون الامن العام فى التصديق على  
أحكام المجاكم العسكرية الصادرة على أفراد هيئة الشرطة ، وذلك بالشروط  
والاوضاع المبينة فى القسم الخامس من الكتاب الاول من القانون رقم ٢٥  
لسنة ١٩٦٦ » .

**مادة ٥٢ -** تختص المحكمة العسكرية المركزية بالنظر في الجناح والمخالفات طبقاً لهذا القانون .

**مادة ٥٣ -** يجوز إجراء المحاكمة العسكرية في أي مكان بصرف النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة .

## **الفصل الثالث**

### **القضاة العسكريون**

**مادة ٥٤ -** يصدر بتعيين القضاة العسكريين قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بناء على اقتراح مدير القضاء العسكري .

**مادة ٥٥ -** يعين القضاة العسكريون من ضباط القوات المسلحة .

**مادة ٥٦ -** يحلف القضاة العسكريون وأعضاء النيابة العسكرية قبل مباشرة وظائفهم اليمين التالية :

[ أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون ] .

ويؤدي اليمين أمام نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وبحضور مدير القضاء العسكري .

**مادة ٥٧ -** يخضع القضاة العسكريون لكافة الانظمة المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية .

**مادة ٥٨ -** يعتبر ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين .

**مادة ٥٩ -** يكون تعيين القضاة العسكريين لمدة سنتين قابلة لتجديد . ولا يجوز نقلهم الى مناصب أخرى الا للضرورات العسكرية .

## الفصل الرابع

### صلاحية لأعضاء المعارضه

مادة ٦٠ — يمتنع على رئيس أو عضو المحكمة أن يشترك في نظر الدعوى إذا تحقق فيه سبب من الأسباب الآتية :

- ١ — أن تكون الجريمة قد وقعت عليه شخصياً .
- ٢ — أن يكون قد قام فيها بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة .
- ٣ — أن يكون شاهداً أو أدى عملاً من أعمال الخبرة فيها .
- ٤ — أن تكون له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو اصهاره الى الدرجة الرابعة مصلحة في الدعوى .
- ٥ — اذا كان قريباً أو صهراً لأحد المتهمين الى الدرجة الرابعة .

مادة ٦١ — تجوز المعارضة في عضو أو رئيس المحكمة العسكرية .  
كما يجوز له من تلقاء نفسه التئحى عن نظر الدعوى اذا توافرت فيه أحد الأسباب الواردة في المادة السابقة .

مادة ٦٢ — يجب تقديم طلب المعارضة قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه ، وتثبت اجراءات المعارضة في محضر الجلسة .

مادة ٦٣ — اذا ظهر للمحكمة أن المعارضة جدية تصدر قراراً بقبولها .  
وترفع الأمر الى الضابط الأمر بالاحالة .

## الفصل الخامس

### انقضاء الدعوى العسكرية

مادة ٦٤ — تنتهى الدعوى العسكرية في مواد الجنائيات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة . وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنين . وفي مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٦٥ - لا تقتضى الدعوى العسكرية فى جرائم الهروب والفتنة .

## الباب الثانى

### اجراءات المحكمة

مادة ٦٦ - بعد تسجيل الدعوى فى قلم الكتاب يكلف رئيس المحكمة النيابة والخصوم والشهود بحضور جلسة المحاكمة فى موعد يحدده .

مادة ٦٧ - للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد تبليغهم بالحضور أمام المحكمة ويجوز منعهم من أخذ صور الاوراق السرية .

مادة ٦٨ - يكون تكليف المتهم والشهود بالحضور الى المحكمة بموجب ورقة تكليف تبلغ اليهم قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، غير مواعيد المسافة .

ويجوز تكليف الشهود من العسكريين أو المحققين بالعسكريين بالحضور ، بإشارة سلكية أو لاسلكية وذلك عن طريق رؤسائهم .

ويكون تكليف الشهود غير العسكريين بالحضور بموجب ورقة تكليف ترسل اليهم عن طريق السلطات الادارية .

مادة ٦٩ - اذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به جاز الحكم عليه بالمقبولات المقررة قانونا .

مادة ٧٠ - يجوز للمحكمة عند اللزوم تأجيل جلساتها من وقت لآخر بناء على طلب المتهم أو ممثل النيابة العسكرية أو اذا رأت وجها لذلك .

مادة ٧١ - تكون الجلسة علنية .

ومع ذلك يجوز للمحكمة مراعاة للنظام العام أو محافظة على الأسرار

الحربية أو على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع أفرادا معينين من الحضور فيها أو تمنع نشر أى أخبار عنها .

**مادة ٧٢ —** يجب أن يحرر محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة . ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما إذا كانت علنية أو سرية وأسماء القضاة والكتاب وعضو النيابة الحاضر في الجلسة وأسماء الخصوم والمحامين وخلاصة شهادة الشهود وأقوال الخصوم ويشار فيه الى الأوراق التي تليت وسائر الاجراءات التي تمت وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في مسائل المعارضة ومنطوق الاحكام الصادرة ، وغير ذلك مما يجرى في الجلسة .

**مادة ٧٣ —** ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها . وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يظل بنظامها ، فإذا لم يمثل كسان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعة وعشرين ساعة أو بتفريمه جنيها واحدا .

وإذا كان الاخلال قد وقع من شخص عسكري فللمحكمة أن توقع عليه العقوبات الانضباطية المناسبة .

وللمحكمة الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي أصدرته .

**مادة ٧٤ —** اذا لم يكن للمتهم بجناية محام ، على رئيس المحكمة العسكرية أن يندب له ضابطا للدفاع عنه ، أو أن يندب له محاميا مدنيا وفق أحكام القانون العام .

**مادة ٧٥ —** للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للواقعة



المسندة للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة.

ولها اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة ، وعلى المحكمة أن تنبه المتهم الى هذا التغيير ، وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه عن الوصف أو التعديل الجديد اذا طلب ذلك .

**مادة ٧٦ —** يقدم ممثل النيابة العسكرية الى المحكمة صورة طبق الأصل من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أو نماذج خدمته وذلك للاسترشاد بها عند الحكم .

### الباب الثالث

#### المحاكمة الغيابية

**مادة ٧٧ —** اذا لم يحضر المتهم أمام المحكمة العسكرية بعد تبليغه قانونا ، يجوز للمحكمة أن تنتظر الدعوى في غيبته أو أن تؤجل الدعوى وتأمر اما بالقبض عليه واحضاره للجلسة التالية واما باعادة تبليغه مع انذاره اذا لم يحضر في الجلسة المذكورة فصل في القضية .

وعلى المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضرا .

**مادة ٧٨ —** للمتهم الذي أجريت محاكمته في غيبته أن يقدم التماسا باعادة النظر في الحكم الصادر عليه على الوجه المبين في هذا القانون .

### الباب الرابع

#### الحكم

**مادة ٧٩ —** يبدأ الرئيس في أخذ الاصوات على الحكم مبتدئا بأحدث الأعضاء . وتصدر الأحكام بأغلبية الآراء .

**مادة ٨٠** — يصدر الحكم بالاعدام بإجماع الآراء .

**مادة ٨١** — يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت المحاكمة سرية ، ويوقع عليه رئيس وأعضاء المحكمة قبل النطق به ، ويثبت في محضر الجلسة ، فيما عدا أجزاء السجن فأكثر ، فيكون صدور الحكم بعد التصديق عليه بالنسبة للضابط .

وللمحكمة أن تأمر بأخذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من متادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره في الجلسة التي يؤجل إليها الحكم ولو كان ذلك بإصدار أمر بحبسه اذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي .

**مادة ٨٢** — يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها . وكل حكم يجب أن يشتمل على بيان الواقعة ، والظروف التي وقعت فيها ، والرد على كل طلب هام ، أو دفع جوهرى ، وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه .

**مادة ٨٣** — اذا رغبت المحكمة في تقديم أية ملاحظات مرتبطة بالدعوى ظهرت لها أثناء نظرها جاز لها أن تكتب عنها مذكرة منفصلة ترفع مع الاجراءات الى الضابط المصدق .

**مادة ٨٤** — لا تصبح الاحكام نهائية الا بعد التصديق عليها على الوجه المبين في هذا القانون .

### التسم الرابع

### اجراءات التحقيق والمحاكمة في خدمة الميدان

### الباب الاول

### خدمة الميدان

**مادة ٨٥** — يعد الشخص أنه في خدمة الميدان في احدى الحالات الآتية :

- ١ - عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقا بها في وقت تكون فيه تلك القوة في عمليات حربية ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .
- ٢ - عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقا بها وتكون منخرطة بالتحرك أو الاستعداد للاستمرار في القتال ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .
- ٣ - عندما يكون أحد أفراد القوات المسلحة أو ملحقا بها موجودا خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة .
- ٤ - في الحالات الأخرى التي يصدر بشأنها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ويعتبر في حكم العدو ، العصاة والمصلبات المسلحة .  
كما تعتبر السفن والطائرات الحربية وما في حكمها في خدمة الميدان بمجرد مغادرتها الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٨٦ - يترتب على حالة الخدمة في الميدان أن تطبق الأحكام المنصوص عليها في هذا القسم ، وللقادة إذا لم تتوفر حالة الضرورة عدم التقيد بها ، وتطبيق القواعد والإجراءات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

## الباب الثاني

### التحقيق

مادة ٨٧ - تباشر النيابة العسكرية أثناء الخدمة في الميدان اختصاصاتها على الوجه المبين في هذا القانون .

مادة ٨٨ - إذا لم توجد النيابة العسكرية أثناء الخدمة في الميدان يباشر القادة اختصاصاتها ويكون لهم جميع سلطاتها .  
ويجوز للقائد أن يكلف أحد الضباط التابعين له بأعمال النيابة العسكرية في حدود منطقة اختصاصه .

**مادة ٨٩** - للقائد أثناء الخدمة في الميدان سلطة اصدار الامر بحبس المتهم احتياطيا ويراعى اخطار قائد القوات في الميدان بأوامر الحبس الاحتياطي الصادرة على الضباط ويكون الافراج عنهم بأمر من قائد القوات في الميدان أو من ينوب عنه .

**مادة ٩٠** - للقادة حق التصرف في التحقيقات التي تقع في دائرة اختصاصهم بالحفظ أو بتوقيع جزاء انضباطي أو بالاحالة الى محاكم الميدان أو المحاكم العسكرية العادية .

**مادة ٩١** - يجوز عند الضرورة احالة المتهم الى محكمة الميدان مباشرة دون تحقيق بناء على مذكرة من القائد المختص وذلك بعد أخذ أفتواله .

### الباب الثالث

#### المحاكمة

**مادة ٩٢** - تشكل محاكم الميدان بأمر من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة أو من يفوضه ، أو بأمر من قائد القوات المنعزلة .

**مادة ٩٣** - تؤلف محاكم الميدان وفقا لاحكام هذا القانون .

وعند الضرورة لا تقل رتبة رئيس المحكمة الميدانية العليا عن رائد ، والمحكمة الميدانية المركزية لها سلطة العليا عن نقيب ، والمحكمة الميدانية المركزية عن ملازم أول .

وعند محاكمة ضابط لا يجوز أن يكون رئيس المحكمة أحدث منه .

**مادة ٩٤** - يمثل النيابة العسكرية أمام محاكم الميدان أى ضابط يعين لذلك بأمر من القائد المختص .

مادة ٩٥ - يحلف رئيس وأعضاء المحكمة قبل بدء المحاكمة اليمين التالية :

[ أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون ] •

ويجرى ذلك بحضور المتهم ويثبت في إجراءات المحاكمة •

مادة ٩٦ - تطبق محاكم الميدان انقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون • ولها عند الضرورة عدم التقيد بها •

وفي جميع الاحوال يجب كفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه طبقا للقانون •

### القسم الخامس

#### في التصديق (١)

مادة ٩٧ - يصدق رئيس الجمهورية أو من يفوضه على أحكام المحاكم العسكرية • ويجوز للضابط الذي أعطيت له هذه السلطة في الاصل من رئيس الجمهورية أن يفوض من يرى من الضباط ساطة التصديق على أحكام هذه المحاكم •

مادة ٩٨ - يصدق رئيس الجمهورية على الاحكام الآتية :

١ - الأحكام الصادرة بالاعدام •

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٦٧ لسنة ١٩٦٦ بالتفويض في بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/١٢/٨ - العدد ٢٨٣ ) ونص في مادته الاولى على ما يلي : « يفوض وكيل وزارة الداخلية لتشؤون الأمن العام في التصديق على أحكام المحاكم العسكرية الصادرة على أفراد هيئة الشرطة ، وذلك بالشروط والاقوضاع المبينة في القسم الخامس من الكتاب الأول من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ » •

- ٢ - الاحكام الصادرة على المنيان بالطرد من الخدمة عموماً .  
 ٣ - الاحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرد من الخدمة في القوات المسلحة .

مادة ٩٩ - يكون للضابط المخول سلطة التصديق ، عند عرض الحكم عليه السلطات الآتية :

- ١ - تخفيف العقوبات المحكوم بها أو ابدالها بعقوبة أقل منها .  
 ٢ - الغاء كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية .  
 ٣ - إيقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها .  
 ٤ - الغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الامر باعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى .

وفي هذه الحالة يجب أن يكون القرار مسبباً .

مادة ١٠٠ - اذا صدر الحكم بعد اعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة ، وجب التصديق عليه في جميع الأحوال ، واذا كان الحكم بالادانة جاز للضابط المصدق أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها أو يلغئها وفقاً لما هو مبين في المادة السابقة . كما يجوز له الغاء الحكم مع حفظ الدعوى .

مادة ١٠١ - اذا كانت العقوبة المحكوم بها تخرج عن سلطة الضابط المصدق فعليه أن يرغمها الى السلطة الأعلى المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ومع ذلك يجوز للضابط المصدق أن يخفف هذه العقوبة أو يحذفها أو يستبدل عقوبة أخرى بها ان كان هناك وجه لذلك بحيث تصح من العقوبات التي يمكنه التصديق عليها بنفسه .

## القسم السادس

### تنفيذ الاحكام

#### الباب الاول

##### مـسـلـح

مادة ١٠٣ - لا يترتب على التماس اعادة النظر المقدم من المتهم ايقاف تنفيذ العقوبة المصدق عليها قانونا الا اذا كان الحكم صادرا بالاعدام .

مادة ١٠٣ - يفرج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطيا اذا كان الحكم صادرا بالبراءة أو بعقوبة أخرى لا يقتضى تنفيذها الحبس ، أو اذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو اذا كان المتهم قد قضى في الحبس الاحتياطى مدة العقوبة المحكوم بها .

مادة ١٠٤ - تنفذ أحكام المحاكم العسكرية بناء على طلب النيابة العسكرية بمعرفة وحدة المتهم أو الشرطة العسكرية وفقاً لأحكام هذا القانون .  
أما بالنسبة للمدنيين فتتولى النيابة العسكرية تنفيذها وفقاً للقانون العام .

مادة ١٠٥ - لرئيس الجمهورية أو من يفوضه اذا اقتضت ضرورات الخدمة في الميدان أن يأمر بتأجيل تنفيذ أى حكم صادر عن المحاكم العسكرية .

ويجوز له في أى وقت إلغاء هذا الأمر . وفي هذه الحالة ينفذ باقى العقوبة .

## الباب الثاني

### تنفيذ عقوبة الاعدام

- مادة ١٠٦ - ( أ ) ينفذ حكم الاعدام بالنسبة للعسكريين رميا بالرصاص ، أما بالنسبة للمدنيين فينفذ طبقا للقانون •
- ( ب ) تحدد الأوامر العسكرية كيفية تنفيذ حكم الاعدام •
- ( ج ) ينظم محضر بالتنفيذ يحفظ مع أوراق الدعوى •

## الباب الثالث

### تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

- مادة ١٠٧ - تبدأ مدة العقوبة السالبة للحرية من يوم النطق بالحكم ، أو من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم ، مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي •
- مادة ١٠٨ - تنفذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة على العسكريين في السجون العسكرية الا اذا جردوا من صفتهم العسكرية فيجوز نقلهم الى السجون المدنية •
- أما بالنسبة للمدنيين فتنفذ عقوباتهم في السجون المدنية •
- مادة ١٠٩ - تصدر القيادة العليا للقوات المسلحة الأنظمة الداخلية للسجون العسكرية طبقا لأحكام القانون •

## الباب الرابع

### تنفيذ المبالغ المحكوم بها

- مادة ١١٠ - تنفذ المبالغ المحكوم بها بالطرق المنصوص عليها في



## القسم السابع

### التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية <sup>(١)</sup>

مادة ١١١ - يختص مكتب الطعون العسكرية بالنظر في التماسات اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية على الوجه المبين في هذا القانون .

مادة ١١٢ - بعد اتمام التصديق ، لا يجوز اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية الا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهي رئيس الجمهورية أو من يفوضه .

مادة ١١٣ - لا يقبل التماس اعادة النظر الا اذا أسس على أحد السببين الآتيين :

١ - أن يكون الحكم مبنيا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

٢ - أن يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات ترتب عليه اجحاف بحق المتهم .

مادة ١١٤ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ) يقدم التماس اعادة النظر كتابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم بعد التصديق أو تاريخ النطق بالحكم

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٦٧ لسنة ١٩٦٦ بالتفويض في بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/١٢/٨ - العدد ٢٨٣ ) ونص في مادته الثانية على ما يلي : « يفوض وزير الداخلية سلطة الفصل في التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية وذلك بالشروط والاضاع المبينة في القسم السابع من الكتاب الاول من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » .

( م ٤٩ - موسوعة مصر ج ١٩ )

المصدق عليه قانوناً أو من تاريخ حضور المتهم إذا صدر الحكم في غيبته .  
ويكون تقديم الالتماس بالنسبة للمسكريين الى قاداتهم ، ويحال الالتماس  
الى مكتب الطعون العسكرية في جميع الاحوال (١) .

**مادة ١١٥** - تكون مهمة مكتب الطعون العسكرية فحص تظلمات ذوى  
الشان والتثبت من صحة الاجراءات وابداء الرأى . ويودع في كل قضية  
مذكرة مسببة برأيه ترفع الى السلطة الأعلى من الضابط المصدق على  
الوجه المبين في هذا القانون .

**مادة ١١٦** - يجوز للسلطة الأعلى من الضابط المصدق عند نظر  
الالتماس أن تأمر بالغاء الحكم وتخليص المتهم من جميع آثاره القانونية ،  
أو أن تأمر باعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى .

ويجوز لها أن تخفف العقوبة المحكوم بها ، أو أن تستبدل بها عقوبة  
أقل منها في الدرجة ، أو أن تخفف كل العقوبات أو بعضها أياً كان  
نوعها ، أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها .

كما يكون لها كافة سلطات الضابط المصدق المنصوص عليها في هذا  
القانون .

### القسم الثامن في قوة الأحكام العسكرية

**مادة ١١٧** - لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة  
من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية على خلاف ما نصت  
عليه أحكام هذا القانون .

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاجراءات  
الواجب اتباعها في التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية ( الوقائع  
المصرية في ١٩٦٩/٣/٨ - العدد ٥٣ ) .

مادة ١١٨ — يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المقضي طبقاً للقانون بعد التصديق عليه قانوناً .

### الكتاب الثاني

### الجرائم والمقويات

#### القسم الأول

#### الحكم عامة

#### الباب الأول

#### المقويات الأصلية

مادة ١١٩ — الجرائم ثلاثة أنواع : جنائيات — وجنح — ومخالفات .  
ويحدد نوع الجريمة بنوع العقوبة الأشد المقررة لها في نص القانون .  
مادة ١٢٠ — المقويات الأصلية التي توقعها المحاكم العسكرية هي :

١ — الاعدام .

٢ — الأشغال الشاقة المؤبدة .

٣ — الأشغال الشاقة المؤقتة .

٤ — السجن .

٥ — الحبس .

٦ — الغرامة .

كما توقع المحاكم المقويات الأصلية الآتية بالنسبة للضباط :

١ — الطرد من الخدمة عموماً .

٢ — الطرد من الخدمة في القوات المسلحة .

٣ — تنزيل الرتبة لرتبة أو أكثر .

٤ - الحرمان من الأقدمية في الرتبة .

٥ - التكدير .

والعقوبات الأصلية الآتية بالنسبة لضباط الصف والجنود :

١ - الرفت من الخدمة عموماً .

٢ - الرفت من الخدمة في القوات المسلحة .

٣ - تنزيل الدرجة لدرجة أو أكثر .

مادة ١٢١ - الحكم على الضابط بحرمانه من أقدمية رتبته يكون إما بتغيير تاريخ ترقيته إليها ، أو بتنزيله من رتبته إلى رتبة أدنى منها .

مادة ١٢٢ - تطبق المحاكم العسكرية بالنسبة لجرائم القانون العام العقوبات المقررة قانوناً .

## الباب الثاني

### العقوبات التبعية

مادة ١٢٣ - كل حكم صادر بعقوبة الاشغال المؤبدة أو المؤقتة أو السجن في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، يستتبع بقوة القانون :

١ - الطرد من الخدمة في القوات المسلحة بالنسبة للضباط .

٢ - الرفت من الخدمة في القوات المسلحة بالنسبة لضباط الصف

والجنود .

٣ - حرمان المحكوم عليه من التخلي بأي رتبة أو نيشان .

مادة ١٢٤ - كل من يحكم عليه من الاشخاص الخاضعين لاحكام هذا القانون . بالحبس يجوز اطرده أو رفته من الخدمة في القوات المسلحة .

وتقدير ذلك متروك للسلطات العسكرية المختصة بعد الحكم .

**مادة ١٢٥ -** يفقد المتهم متى ثبتت ادانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته عن كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها .

**مادة ١٢٦ -** يجوز للمحكمة العسكرية اذا نتجت عن الجريمة أضرار مادية بأموال أو أشياء مملوكة للدولة أن تحكم على المتهم بردها أو رد قيمتها سواء أكان المتهم قد أخذها لنفسه أو ألقاها أو انقذها بما لا يتأرض مع قوانين وقرارات وأنظمة القوات المسلحة .

ويكون ذلك وغقا للقواعد العامة في تحصيل أموال الدولة .

### الباب الثالث

#### احكام تكميلية

**مادة ١٢٧ -** من اشترك في جريمة منصوص عليها في هذا القانون فعليه عقوبتها .

ويماعقب المحرض بذات العقوبة المقررة للجريمة ولو لم يترتب على التحريض أثر .

**مادة ١٢٨ -** يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبات المقررة للجريمة الأصلية الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك .

**مادة ١٢٩ -** اذا نص آخر على عقوبة أحد الأفعال المعاقب عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق القانون الأشد (٩) .

---

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بتوقيع عقوبة السجن على الطاعن جاء بالتطبيق لاحكام

## القسم الثاني

### الجرائم

#### الباب الاول

#### الجرائم المرتبطة بالعدو

مادة ١٣٠ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ ) يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص

=

قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الذي يخضع طائفة من الأفراد المدنيين متى ارتكبوا جرائم معينة منها الجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية الواردة بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له ، وكان الحكم الصادر بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن من المحاكم العسكرية عملاً بقانون المحاكم العسكرية آف الذكر يستتبع وبطريق اللزوم وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا المبينة بالمادة ٢٥ من قانون العقوبات ، لا يغير من ذلك أن المادة ١٢٣ من قانون الأحكام العسكرية عددت العقوبات التبعية التي تستتبع كل حكم منها يقضى بعقوبة- الجنابة وقصرتها على عقوبتين تبعيتين فقط هما الطرد أو الرقت من الخدمة في القوات العسكرية والحرمان من الترقية بآى رتبة أو نيشان وهما عقوبتان تندرجان ضمن العقوبات التبعية الواردة بالبندين ( أولا ) و ( ثانيا ) من المادة ٢٥ من قانون العقوبات ولم تذكر حرمان المحكوم عليه من ادارة اشغاله الخاصة بامواله واملاكه المشار اليها بالبند ( رابعا ) منها ، لان المادة ١٢٩ من قانون الاحكام العسكرية تضمنت النص على مبدأ يتفق والسياسة العامة للتجريم بالنسبة لتحقيق اهداف العقوبة فنصت على وجوب تطبيق القانون الاشد اذا كان هناك قانون آخر يقضى بتجريم أحد الافعال المعاقب عليها بالقانون العسكرى ، واستهدف المشرع من ذلك - وعلى ما جلته المذكرة الایضاحية - التقاء التشريعات العسكرية بالتشريعات العامة في الدولة ، مما مفاده وجوب تطبيق العقوبة التبعية المشار اليها بالبند ( رابعا ) من المادة ٢٥ عقوبات ، باعتبارها تتضمن تشديدا للعقوبة وردت بقانون العقوبات ( نقض جنائى ١٣/٦/١٩٧٩ - الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق ) .

عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

١ - ارتكابه العار بتركه أو تسليمه حامية أو محلا أو موقعا أو مركزا .

٢ - ارتكابه العار بالقاء أسلحته أو ذخيرته أو مهماته أو تجهيزاته أمام العدو .

٣ - تسهيله دخول العدو اقليم الجمهورية أو أية أقاليم للدولة عليها سيادة أو سلطان أو تسليمه معنا أو حصونا أو منشآت أو موانئ أو مخازن أو مصانع أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو اسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤننا أو أغذية أو أدوية أو غير ذلك مما اعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك بدون أن يستنفد جميع وسائل الدفاع التي لديه أو (٥) بدون أن يعمل بكل ما يأمر به الواجب والشرف .

٤ - تسليمه أو افشائه للعدو أو لأحد ممن يعملون اصلحته بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع أو توصل أية بأية طريقة الى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو افشائه للعدو أو لأحد ممن يعملون اصلحته . وكذلك ائتلافه ، لمصلحة العدو أو اضرارا بالدفاع عن البلاد أو بالقوات المسلحة ، شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به .

٥ - تسليمه للعدو الجنود الذين تحت قيادته ، أو امداده العدو بالأسلحة أو بالذخيرة أو بالمؤونة .

٦ - مكابته العدو أو تبليغه اياه أخبارا أو بيانات بطريق الخيانة أو اتصاله به بنفسه أو بواسطة غيره بأية صورة من الصور .

٧ — عرضه على العدو التسليم أو الهدنة أو رفعه لرايتها أو قبوله للهدنة المروضة عليه ، بطريق الخيانة أو الجبن أو بدون أن يكون لديه سلطة قانونية لأجراء ذلك ، أو بدون أمر صريح •

٨ — اذاعته أو نشره أو ترديده في زمن الحرب أو خدمة الميدان بأية وسيلة لأخبار أو بيانات أو شائعات بقصد إثارة الفزع أو الرعب أو ايقاع الفشل بين القوات ، وكان من شأن تلك الأخبار أو البيانات أو الشائعات أن <sup>(١)</sup> تؤدي إلى تحقيق ذلك الغرض •

٩ — عدم قيامه عمدا بواجب العمليات المكلف به أو بالاعداد له أو بتنفيذه أو باتمامه أو بتأمينه •

١٠ — عرقلته أو سعيه لعرقلة فوز أو تقدم أو تحرك أو تأمين القوات المسلحة بأكملها و أي قوة أو قسم منها •

١١ — اضراره عمدا بالعمليات الحربية أو قصده إلى الاضرار بها بأي فعل أو سلوك من شأنه تحقيق ذلك الغرض •

١٢ — اساعته التصرف أمام العدو بحالة يظهر منها الجبن •

مادة ١٢١ — ( مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ ) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ — اثباته فعلا أو سلوكا مما نص عليه في المادة السابقة بطريق الخطأ أو الإهمال أو عدم الاحتياط أو التقصير •

(١) الكلمتان مصححتان بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠ - العدد ٥١ •



٢ - تسهيله بتقصيره أو إهماله أو عدم احتياطه أو خطئه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٣٢ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون علم باحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يبادر الى الاختيار عنها في الحال ، يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

مادة ١٣٣ - كل عدو دخل متفكرا الى موقع حربي أو الى مركز أو مؤسسة أو ورشة عسكرية أو الى معسكر أو مخيم أو أى محل من محلات القوات المسلحة ، يعاقب بالاعدام .

## الباب الثاني

### جرائم الأسر واساءة معاملة الجرحى

مادة ١٣٤ - يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

١ - وقوعه أسيرا لعدم اتخاذه ما يلزم من الاحتياطات أو لسبب مخالفته الأوامر أو لسبب إهماله واجباته عمدا .

٢ - وقوعه في قبضة العدو واستمادته حريته منه بشرط ألا يحمل عليه السلاح بعد ذلك .

٣ - وقوعه في الأسر ، وتقصيره بالعودة الى الوطن غرض ، أو كان بإمكانه العودة فتخلف .

٤ - بعد أن وقع بالأسر التحق مختارا بالقوات المسلحة المعادية ، أو قام مختارا بأى عمل في خدمة العدو أو مساعدته . أو أقضى اليسه بمعلومات تمس أمن وسلامة القوات المسلحة .

٥ — بسط حمايته بنفسه أو بواسطة غيره على أسير أو أحد رعايا العدو المعتقلين أو ضبأه أو سهل فراره ولم يسلمه الى السلطات المختصة •

مادة ١٢٥ — يعاقب بالاعدام كل أسير من الأعداء أسر من جديد أو قبض عليه وقد نقض العهد وحمل السلاح على الجمهورية العربية المتحدة •

مادة ١٣٦ — يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل من أقدم في منطقة الأعمال العسكرية على سرقة عسكري ميت أو جريح أو مريض حتى ولو كان من الأعداء •

مادة ١٣٧ — يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل من أوقع بمسكري جريح أو مريض لا يقوى على الدفاع عن نفسه عملاً من أعمال العنف •

### الباب الثالث

#### جرائم الفتنة والعصيان (١)

مادة ١٣٨ — يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ — مساهمته في فتنة بين أفراد القوات المسلحة أو اتفاقه مع غيره على أحداثها •

ويقصد بالفتنة مقاومة شخصين فأكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون للسلطات العسكرية الشرعية أو عدم الانقياد لها بقصد عزلها أو الخروج عن طاعتها •

---

(١) الباب الثالث مستبدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية في ١٨/١٢/١٩٦٨ - العدد ٥٠ مكرر ) •

- ٢ - حضوره الفتنة وتقصيره في إخمادها \*  
 ٣ - تقصيره في الإبلاغ في الحال عن الفتنة أو الاتفاق الجنائي عليها \*

**مادة ١٣٨ فقرة ( ١ )** - يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - ارتكابه فعلا يرمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي أو الخارجي أو اتفاقه مع على ذلك \*

٢ - ترويجه أو تحبيذه بأية طريقة من الطرق في أوساط القوات القوات المسلحة فعلا من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة أو تقصيره في الإبلاغ عن ذلك الترويج أو التحبيذ \*

### الباب الرابع

#### جرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة

**مادة ١٣٩** - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان \* يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون \*

وإذا ارتكبها في غير خدمة الميدان وكان ضابطا يعاقب بالظرد أو بجزاء أقل منه \*

وإذا كان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوصا عليه في هذا القانون :

- ١ - وجوده في حالة سكر أثناء تكليفه بعمل من أعمال الخدمة .
- ٢ - نومه أثناء قيامه بعمل من أعمال الخدمة أو المراقبة أو الحراسة .
- ٣ - تركه خدمته أو نقطته قبل تغييره قانونا ، أو بدون أمر من ضابطه الأعلى .
- ٤ - تركه مركزه أو وحدته بحجة إخلاء جرحى أو القبض على أسرى أو للنهب أو سلب الغنائم .
- ٥ - افشاءه بطريق الخيانة كلمة السر أو الاصطلاح الكودى أو الشفرة لشخص ليس من شأنه معرفتها ، أو تبليغها بقصد الخيانة أو التسليل بخلاف ما يُلزمه .
- ٦ - اطلاقه أسلحة نارية أو استعماله اشارات ضوئية أو الفاظا أو وسائل أخرى بحيث تمكن عن قصد من ايقاع الفشل أو اعلان الكسبة كذبا سواء كان ذلك أثناء المعركة أو في زمن السير أو الميدان أو في أي وقت آخر .
- ٧ - مروره رغما عن الحرس ، أو معاملته بالحنف أو الشدة أثناء خدمته أو بسببها أو التمرد عليه بقصد منعه من القيام بالمهمة الموكلة اليه .

### الباب الخامس

#### جرائم النهب والاعتقاد والاتلاف

- مادة ١٤٠ - يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاهكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :
- أنتلف أو عيب عقالا عمدا أسلحة أو سفنا أو طائرات أو مهمات منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو ادوية

أو غير ذلك من ممتلكات القوات المسلحة أو أساء عمدا صنعها أو اصلاحها ،  
أو أتى عمدا عملا من شأنه أن يجعلها غير صالحة ولو مؤقتا للانتفاع بها  
فيما أعدت له أو أن ينشأ عنها حادث .

وتكون العقوبة السجن أو جزاء أقل منه اذا وقعت الجريمة اهمالا .

مادة ١٤١ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى  
الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١ - تخريبه أو اتلافه عمدا أَمْلاكاً بدون أمر من ضابطه الأعلى .

٢ - هجومه على بيت أو محل آخر طلباً للنهب .

يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا كان ارتكبها في غير خدمة الميدان وكان ضابطاً يعاقب بالطرْد أو  
بجزاء أقل منه .

وإذا كان عسكرياً تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوص  
عليه في هذا القانون .

مادة ١٤٢ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى  
الجرائم الآتية :

١ - اساعته استعمال أسلحته أو ملبوساته أو مهماته .

٢ - افقاده أو اتلافه اهمالا أسلحته أو ملبوساته أو ممداته  
أو وثائقه العسكرية .

يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

## الباب السادس

### جرائم السرقة والاختلاس

مادة ١٤٣ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

١ — كونه له شأن بالتحفظ على نقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها ، ثم سرقتها أو استعملها بطريق الغش أو سلبها ، أو كانت له يد في سرقتها أو استعملها بطريق الغش أو سلبها أو والس على ذلك •

٢ — سرقة أو سلبه نقودا أو بضائع خاصة بزميله أو بضابط أو بأية جهة أميرية أو من متعلقات السلاح الخصوصية أو ايرادته الخصوصية أو قبوله تلك النقود أو الأشياء مع علمه بأنها مسروقة أو مسلوقة •

٣ — سرقة أو بيعه أو رهنه أو تصرفه بأي صورة في العتاد أو الأجهزة أو الالبسة أو الحيوانات أو أى شيء آخر من ممتلكات القوات المسلحة أو القوات الحليفة •

مادة ١٤٤ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوص عليه في هذا القانون على السرقات التى تقع على أسلحة القوات المسلحة أو ذخيرتها •

مادة ١٤٥ — كل من أخفى أو ارتهن أو نقل أو اشترى أو حاز بأى صورة أخرى أشياء أو معدات أو ذخائر أو اسلحة أو أى شيء آخر من ممتلكات القوات المسلحة ، وهو عالم بأنها مسروقة ، يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة الأصلية •

### الباب السابع

#### جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء

مادة ١٤٦ - كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية أثناء خدمة الميدان :

أوقع بقائده أو بمن هو أعلى منه في الرتبة عملا من أعمال الشدة أو التهديد أو العنف وقت تأدية أعمال الوظيفة أو في معرضها أو بسببها سواء كان ذلك بالكلام أو بالكتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك .  
يعاقب بالاستئصال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها .

أما اذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

مادة ١٤٧ - كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

اقدامه على ما من شأنه أن يضعف في القوات المسلحة روح النظام العسكري أو الطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم .  
يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

### الباب الثامن

#### جرائم اساءة استعمال السلطة

مادة ١٤٨ - كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١ - تحديه على شخص آت بمؤونة أو لوازم للقوات .

٢ - تأخيره بدون وجه حق المؤونة أو اللوازم الواردة باسم القوات أو كونه نسبها بدون وجه حق الى سلاحه أو وحدته خلافا للوائح .

يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .  
وإذا ارتكبها في غير خدمة الميدان ، وكان ضابطا يعاقب بالطرد أو بجزاء أقل منه .

وإذا كان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوصا عليه في هذا القانون .

مادة ١٤٩ - إذا ارتكب ضابط أو ضابط صف الجريمة الآتية :

ضربه عسكريا أو أساءته معاملته بطريقة أخرى .

يعاقب إذا كان ضابطا بالطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في القانون .

وإذا كان ضابط صف تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه نصوم عليه في هذا القانون .

مادة ١٥٠ - إذا ارتكب ضابط أو ضابط صف إحدى الجرائم الآتية :

١ - استلامه ماهية ضابط أو عسكري وحجزها بنظره بدون وجه قانوني أو امتناعه عن دفعها لملأها وقت استحقاقها بدون وجه قانوني .

٢ - الاقتراض من المسكر .

يعاقب إذا كان ضابطا بالطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون . وإذا كان ضابط صف تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .



### الياب للناسخ

#### عدم اطاعة الاوامر

مادة ١٥١ - يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

عدم اطاعته أمرا قانونيا صادرا له من شخص ضابطه الاعلى في وقت تأدية خدمته بطريقة يظهر منها رفض السلطة عمدا سواء صدر له هذا الامر شفهيًا أو كتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك ، أو تحريضه الآخرين على ذلك .

مادة ١٥٢ - يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

عدم اطاعته أمرا قانونيا صادرا من ضابطه الاعلى سواء صدر له الامر شفهيًا أو كتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك .

مادة ١٥٣ - كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

اعماله اطاعة الاوامر العسكرية أو أوامر الوحدة أو اوامر أخرى سواء كلنت كتابية أو شفوية .

يعاقب اذا كان ضابطا بالطرده أو بجزاء أقل منه منصوص عليه

في هذا القانون

واذا كان عسكريا فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

( م ٥٠ - موسوعة مصر ج ١٩ )

## الباب العاشر الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية

### الفصل الأول جرائم الهروب والغياب

مادة ١٥٤ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

- ١ - هروبه أو شروعه في الهروب من خدمة القوات المسلحة .
- ٢ - استمالته أو سعيه لاستمالة شخص خاضع لأحكام هذا القانون أو تمكنه أو سعيه لتمكين ذلك الشخص من الهروب من خدمة القوات المسلحة .
- يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .
- أما إذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

مادة ١٥٥ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - مساعدة شخص خاضع لأحكام هذا القانون على الهروب من خدمة القوات المسلحة .
- ٢ - علمه بهروب شخص خاضع لأحكام هذا القانون أو بمزمه على الهروب ولم يخبر قائده بذلك في الحال أو لم يتخذ كل ما بإمكانه من الاحتياطات التي تؤدي إلى القبض على الهارب أو العازم على الهروب يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

**مادة ١٥٦ -** (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٣) يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع لأحكامه غاب عن المحل أو السلاح أو المسكر الواجب عليه أن يكون فيه دون أن يرخّص له بذلك بالطريقة القانونية .

## الفصل الثاني

### جرائم التمارض والتشويه

**مادة ١٥٧ -** كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدي الجرائم الآتية :

- ١ - تمارضه بشكل أدى لانقطاعه عن الخدمة .
- ٢ - جعل نفسه قصدا غير صالح للخدمة مؤقتا أو نهائيا ، ليتهرب من الواجبات العسكرية .
- يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

**مادة ١٥٨ -** كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

- شروعه في قتل نفسه .
- يعاقب اذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .
- وإذا كان عسكريا فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

## الفصل الثالث

### جرائم الدخول في الخدمة بطريق الغش

**مادة ١٥٩ -** كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدا من الجرائم الآتية :

١ - دخوله في خدمة القوات المسلحة مع أنه أحد عساكرها • وفعل ذلك قبل أن يحصل على المرتبة القانوني • وبدون أن يستوفي الشروط التي تمكنه من الدخول ثلثية في الخدمة العسكرية أو بأى طريقة من طرق الغش •

٢ - كونه له يد في تجنيد شخص في القوات المسلحة مع علمه بأن ذلك الشخص يرتكب بدخوله الخدمة جريمة بسبب مخالفته للقوانين العسكرية •

٣ - مخالفته عمدا القوانين والامور المختصة بالخدمة العسكرية • في مسألة من المسائل المتعلقة بدخول العساكر في القوات المسلحة • يعاقب بالحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

### الباب الحادي عشر

#### الجرائم المتعلقة بالمحبوسين

مادة ١٦٠ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - الانحراج بدون إذن قانوني عن محبوس موضوع في عهده عمدا •
- ٢ - تمكينه محبوسا موضوعا في عهده أو من واجباته التحفظ عليه من الهروب وحصل ذلك منه عمدا أو بدون عذر مقبول •
- يعاقب بالأشغال المؤبدة أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، وتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه ، اذا ارتكب الجريمة اهمالا •

مادة ١٦١ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

- كونه مسجوناً أو موجوداً في منط تحت التحفظ القانوني وفر أو
- شرع في الفرار •

يعاقب اذا كان ضابطا بالطرء أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، وإذا كان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه •

### الباب الثاني عشر

### الجرائم المتعلقة بالمحاكم العسكرية

مادة ١٦٢ — كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

١ — كونه مطلوبا أو مأمورا رسميا بالحضور كشاهد أمام المحكمة العسكرية وتخلف عن الحضور •

٢ — امتناعه عن حلف اليمين أو عن تأدية قول الشرف عندما يطلب منه ذلك قانونا أمام المحكمة العسكرية •

٣ — امتناعه عن اظهار ورقة موجودة في حوزته أو تحت سلطته مع أن اظهارها للمحكمة لازم قانونا •

٤ — امتناعه وهو شاهد أمام المحكمة العسكرية عن الاجابة على سؤال مع أن اجابته للمحكمة لازم قانونا •

يعاقب اذا كان ضابطا بالطرء أو بجزاء أقل منه ، وإذا كان عسكريا يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

مادة ١٦٣ — كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

اهانته هيئة المحكمة اما باستعمال عبارات السفه أو التهديد ، واما باحداثه أى تعطيل أو خلل في اجراءات المحكمة •

يعاقب اذا كان ضابطا بالطرء أو بجزاء أقل منه ، وإذا كان عسكريا يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

ويجوز للمحكمة نفسها أن تصدر أمرا موقعا من رئيس المحكمة بوضع  
ذلك المرتكب في الحبس لمدة لا تزيد عن واحد وعشرين يوما .

### الباب الثالث عشر

#### جرائم الاخلال بمقتضيات النظام العسكري

مادة ١٦٤ - كل ضابط ارتكب الجريمة الآتية :

- سلوكه سلوكا معيبا غير لائق بمقام الضباط
- يعاقب بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

مادة ١٦٥ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى  
الجرائم الآتية :

١ - كونه ضابطا أو عسكريا واتهم ضابطا أو عسكريا آخر بتهمة  
باطلة مع علمه بأنها باطلة .

٢ - كونه ضابطا أو عسكريا وعند رفعه شكوى أو تظلم قدم عمدا  
أقوالا باطلة تمس بشرف ضابط أو عسكري آخر ، أو أخفى في شكواه  
بعض الحقائق عمدا .

٣ - ارتكابه فعل السلوك الفاضح الدال على مخالفة الآداب أو  
مخالفة الناموس الطبيعي ، يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص  
عليه في هذا القانون .

مادة ١٦٦ - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة  
الآتية :

- السلوك المضر بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري
- يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

ويشترط لاقامة الادعاء على مرتكب هذه الجريمة ألا يكون الفعل الذي ارتكبه مكونا لجريمة منصوص عليها في هذا القانون .

### الباب الرابع عشر

### جرائم القانون العام والقوانين الأخرى

مادة ١٦٧ - ( الفقرة الثانية ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ) كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون العام والقوانين الأخرى المعمول بها ، يعاقب بالمقوبات المقررة لهذه الجريمة .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩

بشان رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادرة بالتانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالتانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، والقوانين المعدلة له ؛

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تختص المحاكم العسكرية برد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جنائية أو جنحة صدر بها الحكم من تلك المحاكم • ويصدر الحكم برد الاعتبار من المحكمة العسكرية العليا التي يقع في دائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه •

مادة ٢ - في تطبيق أحكام هذا القانون تخضع الأحكام الصادرة

---

(١) الجريدة الرسمية في ٢ يناير سنة ١٩٦٩ - العدد الأول •



بمقتوبة من المعقولات الأصلية العسكرية الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢٠ من قانون الأحكام العسكرية للقواعد المتبعة في رد الاعتبار عن أحكام الجنع .

مادة ٣ - يقدم طلب رد الاعتبار الى قائد المحكوم عليه الذي يحين الى النيابة العسكرية التي تقع في دائرة اختصاصها الوحدة ويقدم الطلب من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية الى النيابة العسكرية الداخل في اختصاصها محل اقامة الطالب .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب أن يبين فيه تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من تلك الحين .

مادة ٤ - تجرى النيابة العسكرية تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة والوقوف على سلوكه ووسائل ارتزاقه وبوجه عام تتقضى كل ما تراه لازما من المعلومات وتضم التحقيق الى الطلب وترفعه الى المحكمة العسكرية المختصة في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأيها ويبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب :

١ - صورة الحكم الصادر على الطالب .

٢ - شهادة سوابقه .

٣ - صورة تقاريره أو نماذجها اذا كان من العسكريين .

٤ - مستخرجات الأحكام المادرة ضد الطالب اذا كان من العسكريين .

٥ - تقرير عن سلوكه أثناء وجوده بالسجن .

**مادة ٥ -** تنتظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المداولة ويجوز لها سماع أقوال النيابة العسكرية والطلب كما يجوز لها استيفاء ما تراه لازماً من المعلومات ويكون اعلان الطالب بالحضور وفقاً للمادة ٦٨ من قانون الاحكام العسكرية .

**مادة ٦ -** يلزم توافر الشروط المقررة لرد الاعتبار وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لجرائم القانون العام وجرائم قانون الاحكام العسكرية فيما عدا شرط المدة بالنسبة للجرائم الواردة بالمواد « ١٣٩ (فقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ) و ١٤٠ (فقرة ٢ ) ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ و ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ( في غير خدمة الميدان ) و ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ و ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ » من قانون الاحكام العسكرية فتكون سنتين اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة .

**مادة ٧ -** متى توافرت الشروط الواردة بالمادة السابقة تحكم المحكمة برد الاعتبار اذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو الى الثقة بتقويم نفسه .

**مادة ٨ -** ترسل النيابة العسكرية صورة من حكم رد الاعتبار الى ادارة المحاكم العسكرية للتأشير به على هامش الحكم الصادر بالعقوبة وتأمراً بأن يؤثر في الملفات والنماذج العسكرية وفي قلم السوابق اذا كان من الاحكام التي تحفظ عنها صحيفة بتلك الجهة .

**مادة ٩ -** الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في طلب رد الاعتبار احكام نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطلب اعادة النظر اخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله .

**مادة ١٠ -** يقدم طلب اعادة النظر من النيابة العسكرية أو من المحكوم عليه الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم خلال خمسة عشر

يوما من تاريخ الحكم ويتضمن الطلب بيان الحكم والأسباب التي بني عليها الطعن .

**مادة ١١** - يحال طلب إعادة النظر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه الى محكمة عسكرية عليا أخرى تنتظره وتفصل فيه في غرفة المداولة ويجوز لها سماع أقوال النيابة العسكرية وطلب رد الاعتبار ويكون لها في حالة قبول الطعن إلغاء الحكم المطعون فيه والفصل في طلب رد الاعتبار .

**مادة ١٢** - لا يجوز طلب إعادة النظر في حكم رد الاعتبار أكثر من مرة واحدة .

**مادة ١٣** - لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة .

**مادة ١٤** - اذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع الى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين ، أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازم توافرها .

**مادة ١٥** - يجوز إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها أو اذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت برد الاعتبار بناء على طلب النيابة العسكرية .

**مادة ١٦** - يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الأجل الآتية على المحكوم عليه حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق :

( ١ ) بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد

٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ من قانون الأحكام العسكرية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة \*

( ب ) بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا وكانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

مادة ١٧ - استثناء مما ورد في المادة السابقة يرد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة في الجرائم المنصوص عليها في المواد « ٣٣٩ فقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ » و ١٤٠ فقرة ٢ ، و ١٤٢ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ ( في غير خدمة الميدان ) و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ من قانون الأحكام العسكرية وذلك بمضى أربع سنوات في حالة عقوبة الجنائية ، وستين في حالة عقوبة الجنحة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة ، لذا لم يصدر خلال تلك الأجل على المحكوم عليه حكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق أو يدون بالملفات والنماذج العسكرية .

مادة ١٨ - يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

مادة ١٩ - لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الخير فيما يتعلق

قضاء عسكري ..... ٧٩٧

بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتمويضات •

مادة ٢٠ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شوال سنة ١٣٨٨ ( أول يناير سنة ١٩٦٩ ) •

## قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١

في شأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** تختص المحاكم العسكرية برد الاعتبار الى ذل محكوم عليه بعقوبة في جنائية أو جنحة صدر بها الحكم من المجالس العسكرية .

ويصدر الحكم برد الاعتبار من المحكمة العسكرية العليا التي يقع بدائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه .

**مادة ٢ -** يجب ارد الاعتبار توافر الشروط المقررة في قانون الاجراءات الجنائية وتعتبر عقوبة الليمان المنصوص عليها في المادة ١٧٠ من قانون الأحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ عقوبة جنائية وتعتبر سائر الجزاءات الأدنى المنصوص عليها في المادة المذكورة عقوبة جنحة .

**مادة ٣ -** استثناء من أحكام المادة السابقة تكون المدة اللازمة ارد الاعتبار بالنسبة الى الجرائم الواردة بقانون الاحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ في المواد ١٣٥ فقرة (١) بنود ( أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ط ، ي ) وفقرة (٢) و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ فقرة (١) « في غير خدمة الميدان » و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٧ فقرة (٢) و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٨ سنتين اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنائية وسنة اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة .

مادة ٤ - ترسل النيابة العسكرية صورة من حكم رد الاعتبار الى وحدة الطالب وصورة منه الى السجلات العسكرية وتأمر بأن يؤشر به في الملفات والنماذج العسكرية وفي قلم السوابق اذا كان قد حفظ عنه صحيفة بتلك الجهة .

#### مادة ٥ - يرد الاعتبار بحكم القانون :

( أولا ) الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٧ فقرة (٤) من قانون الاحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ متى مضى على تنفيذها أو الدفو عنها أو سقوطها اثنتا عشرة سنة بغير أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة حفظت عنه صحيفة بقلم السوابق .

( ثانيا ) الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات - بغير أن يصدر عليه خلالها حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة حفظت عنه صحيفة بقلم السوابق الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عاثداً أو كانت العقوبة قد سقطت فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

مادة ٦ - استثناء من المادة السابقة يرد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٥ فقرة (١) بنود (١ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ط ، ي ) و فقرة (٢) و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ فقرة (١) « في غير خدمة الميدان » و ١٤٢ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٤ و فقرة (٢) و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٨ من قانون الاحكام العسكرية الصادر في سنة

١٨٩٣ وذلك بمضى أربع سنوات في حالة الحكم بمقتوبة الجنائية وستين في حالة الحكم بمقتوبة الجنحة على تنفيذ المقتوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة بغير أن يصدر خلال تلك الآجال على المحكوم عليه حكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق أو يدون بالملفات والنماذج العسكرية .

مادة ٧ — تسري أحكام هذا القانون على الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في الجرائم التي وقعت بالمخالفة لاحكام قانون الاحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ .

مادة ٨ — تسري أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٩ بشأن رد الاعتبار عن الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية فيما لم يرد به نص في هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٦ انحر من سنة ١٣٩١ ( ١٣ مارس سنة ١٩٧١ ) .



التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس  
الجزء التاسع عشر

الموضوع	الصفحة
عاملون بالدولة والقطاع العام .....	٥
القسم الأول - عاملون مدنيون بالدولة .....	٥
- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .....	٧
- قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .....	٧٢
- القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .....	٩٣
- القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .....	٩٥
- قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين .....	١٠٣
- قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الاجانب .....	١٠٩
- قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة .....	١١٤
- قرار وزير التنمية الادارية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين المتدرجين .....	١١٦
- قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية عند التعيين للعاملين المؤهلين ..	١٢٠
- قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية	

الصفحة	الموضوع
١٢٤	الادارية رقم ٥٥٤٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن كيفية حساب مدد الخبرة العملية للعاملين غير المؤهلين .....
١٢٨	- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .....
١٦٥	القسم الثاني عاملون بالقطاع العام .....
١٦٥	- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملون بالقطاع العام .....
٢١٧	- قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ( القطاع العام ) ....
٢٣٤	القسم الثالث - تشريعات مشتركة .....
٢٣٤	- القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستحقين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها الا في احوال خاصة .....
٢٣٧	- قرار رئيس مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٧/١ بتحديد أيام العطلات المصرح بالتغيب فيها للموظفين والمستخدمين المسيحيين واليهود .....
٢٣٨	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات .....
٢٤٠	- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي .....
٢٤٢	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الترخيص بسفر كبار العاملين بالدولة والقطاع العسكاري .....
٢٤٤	- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تكليف الاطباء والصيادلة وأطباء الاسنان وأفراد هيئات التمريض والفنيين الصحيين والفئات الطبية الفنية المساعدة ..

- ٢٤٨ ..... - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
- ٢٧٢ ..... - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بعدم جواز الجمع بينوظيفتين
- ٢٧٥ ..... - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية
- ٢٧٧ ..... - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن اقراض العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام
- ٢٧٩ ..... - قرار وزير الاوقاف رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد اقراض العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام
- ٢٨٢ ..... - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلى الحكومة والقطاع العام فى الشركات المشتركة
- ٢٨٦ ..... - التعديلات التشريعية للموضوع
- ٢٩١ ..... عـزب
- ٢٩٣ ..... - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الاراضى الزراعية
- ٣٠٠ ..... - التعديلات التشريعية للموضوع
- ٣٠١ ..... علم الدولة
- ٣٠٣ ..... - القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤١ بشأن رفع العلم الوطنى وأعلام الدول الأجنبية
- ٣٠٧ ..... - القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٤ بشأن العلم المصرى
- ٣٠٩ ..... - التعديلات التشريعية للموضوع
- ٣١١ ..... عمل
- ٣١٣ ..... ( اولا ) قانون العمل
- ٣١٣ ..... - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل

الموضوع	الصفحة
( ثانيا ) القرارات المنفذة لقانون العمل	٣٩٠
- قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الجهات الادارية المختصة بتطبيق أحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١	٣٩٠
- قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية لتنظيم الحاق المصريين بالعمل في الخارج	٣٩٢
- قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن التحكيم الطبى	٤٠٥
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢ بتحديد المنشآت وأجهزة السلامة والصحة المهنية وجهات التدريب	٤٠٨
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ فى شأن الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية فى أماكن العمل	٤١٨
- قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد المواسم والاعمال الموسمية التى يجوز فيها عدم التقيد بأحكام المواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ من قانون العمل	٤٣٥
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية	٤٣٧
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص	٤٣٩
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد الحالات أو الأعمال التى يجوز استمرار العمل فيها دون فترة راحة	٤٤١

- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الاعمال المشاقة والمرهقة التي يمنح العاملون فيها فترات راحة تحتسب من ساعات العمل الفعلية ..... ٤٤٤
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الاعمال المتقطعة بطبيعتها التي يجوز وجود العامل بها في مكان العمل اكثر من احدى عشرة ساعة في اليوم الواحد بحيث لا تزيد عن اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد ..... ٤٤٦
- قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ بشأن استثناء بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم الاغلاق الاسبوعي للمنشآت وتحديد مواعيد الاغلاق الليلي ..... ٤٤٨
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الاعمال التجهيزية والتكميلية التي يتعين انجازها قبل او بعد انتهاء العمل واعمال الحراسة والنظافة ..... ٤٥١
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الاعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الاحداث فيها اذا قلت سنهم عن ١٥ سنة ..... ٤٥٣
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الاعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الاحداث فيها اذا قلت سنهم عن سبع عشرة سنة ..... ٤٥٥
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام تشغيل الاحداث والظروف والشروط والاحوال التي يتم التشغيل فيها ..... ٤٥٨
- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلا ..... ٤٦٠

الصفحة

الموضوع

- ٢٢ - قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم  
لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الاعمال التي لا يجوز  
٤٦٣ تشغيل النساء فيها .....
- ٣٠ - قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم  
لسنة ١٩٨٢ بشأن دور الحضنة ..... ٤٦٥
- ٣٤ - قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم  
لسنة ١٩٨٢ في شأن الوسائل التي تكفل حسن سير  
٤٦٧ تفتيش العمل ليلا وفي غير اوقات العمل الرسمية .....
- ١٧ - قرار وزير العمل رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم  
الاجراءات التي تتبع في الترشيح والانتخاب لاجزاء  
من العاملين في مجالس ادارة شركات القطاع العام  
والخاص والجمعيات التعاونية .. ٤٦٩
- ( ثالثا ) قانون النقابات العمالية ..... ٤٧٦
- ٣٥ - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات  
العملية ..... ٤٧٦
- التعديلات التشريعية للموضوع ..... ٥١٦
- غدر ..... ٥٢١
- المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن جريمة الغدر  
التعديلات التشريعية للموضوع ..... ٥٢٨
- قضاء ..... ٥٢٩
- القسم الاول - في قانون السلطة القضائية ..... ٥٣١
- ٤٦ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم  
لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ..... ٥٣١
- القسم الثاني - في قوانين الرسوم القضائية ..... ٦٠٦
- ٩٠ - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية  
ورسوم التوثيق في المواد المدنية ..... ٦٠٦



الموضوع	الصفحة
- القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية	٦٣٩
- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية	٦٦٢
- القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار قانون الرسوم أمام محاكم الاحوال الشخصية للولاية على المال	٦٧١
- القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم اضافى لدور المحاكم	٦٨٥
القسم الثالث - قوانين قضائية مختلفة	٦٨٩
- القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لاقسام الحدود ..	٦٨٩
- الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء	٦٩٦
- القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الادارى العادى والنظام القضائى العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد	٧١٣
- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن تطبيق النظام القضائى العام في المواد الجنائية في محافظة سيناء	٧١٦
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية	٧١٨
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ في شان بدل الانتقال الثابت لاعضاء الهيئات القضائية	٧٢٢
- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم امن الدولة	٧٢٥
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء المركز القومى للدراسات القضائية ....	٧٣٠
التعديلات التشريعية للموضوع	٧٣٣

الصفحة	الموضوع
٧٣٧	قضاء عسكري .....
	- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الاحكام
٧٣٩	العسكرية .....
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم
	٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الاحكام الصادرة
٧٩٢	من المحاكم العسكرية .....
	- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ في شأن رد الاعتبار عن
٧٩٨	الاحكام الصادرة من المجالس العسكرية .....
٨٠١	التعديلات التشريعية للموضوع .....
٨٠٣	فهرس .....

### المؤلف

- ١ - الحجز تحت يد البنوك ..... سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا ..... سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثنية ) ..... سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثالثة ) ..... سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية ( طبعة ثنية ) ..... سنة ١٩٨٢
- ٨ - الوجيز فى النظرية العامة للالتزام ..... سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ( طبعة ثانية ) ..... سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستئناف فى الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٨٩
- ١١ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية ( مدنى - تجارى مرافعات - اثبات ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية ( ٥ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة ( أحوال شخصية - اصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حجز ادارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - ايجار الامكن ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية ( ٨ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٢
- ١٣ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها فى عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧٦ ( ٢٠ مجلدا و ٢ فهرس ) ..... سنة ١٩٨١
- ١٤ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :  
( ا ) المجلد الاول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .  
( ب ) المجلد الاول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .  
( ج ) المجلد الثانى من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ ( ٢ مجلد ) .

( د ) **المعد الثاني من الإصدار الجنائي** : يضم مبادئ الفترة من أول

عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

( هـ ) **المعد الثالث من الإصدار الجنائي** : يضم مبادئ الفترة من أول

أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

( و ) **العدد الثالث من الإصدار الجنائي** : يضم مبادئ الفترة من

أول أكتوبر عام ١٩٨٥ حتى آخر يونيه عام ١٩٩٠ .

١٥ — موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لكافة التشريعات

المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى — الصادرة بمذ  
عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل باذن الله — معلقة ونفا  
لآخر تعديل ، ومرتبطة بموضوعاتها ترتيبا هجائيا ، ومطلقا عليها  
بأهم وأحدث المبادئ القانونية التى قررتها وتقررها محكمات  
النقض والإدارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

● **الجزء الأول** : يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء ،  
فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المدنى .

● **الجزء الثانى** : يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون  
الاثبات ، قانون المرافعات .

● **الجزء الثالث** : يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجرامات  
الجنائية ، قانون النقض الجنائى .

● **الجزء الرابع** : يضم تشريعات : آثار ومتاحف ، أجناب ،  
اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، أحزاب سياسية ،  
أحوال شخصية ، أحوال مدنية .

● **الجزء الخامس** : يضم تشريعات : إذاعة وتليفزيون ، ازهر ،  
استثمار المال المربى والأجنبى ، استصلاح الاراضى ،  
اسكن ، أسلحة ونخائر ومخزعات .

- **الجزء السادس :** يضم تشريعات : اشياء خالصة ، اصلاح زراعى ، اعياد ومواسم ، امن الدولة ، اموال الدولة .
- **الجزء السابع :** يضم تشريعات : اموال مصادرة ، اوسمة وانواط مدنية ، ايجار الامكن ، باعة متجولون ، بنول وثروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- **الجزء الثامن :** يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ، تلبيم ، تلبيح .
- **الجزء التاسع :** يضم تشريعات التأمينات الاجتماعية .
- **الجزء العاشر :** يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قوى ، تربية وتطعيم ، تسول ، تفرير .
- **الجزء الحادى عشر :** يضم تشريعات : تصدير واستيراد ، تعاون .
- **الجزء الثانى عشر :** يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم على ، تعمير وتخطيط عمرانى ، تلوث البيئة .
- **الجزء الثالث عشر :** يضم تشريعات : تمويل وتسعير جبرى ، تنظيم وادارة ، تيسيرات بسبب الحرب ، ثقافة ( فنون وآداب ) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .
- **الجزء الرابع عشر :** يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر واقامة الاجانب ، حالة جنائية ، حجر صحى ، حجز ادارى ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلى ( ادارة محلية ) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .
- **الجزء الخامس عشر :** يضم تشريعات : دخان وتمباك ، دعارة ، دعابة واعلان ، دفاع مدنى وشعبى ، دمغة ، دور الكتب والوثائق ، ديانات غير اسلامية ، دين اسلامى ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، رى وصرف ، زراعة .

- الجزء السادس عشر : يضم تشريعات : سجون ، سلك حديدية ، سلك دبلوماسي وقنصلي ، سمرة عقارية ، سفدات التنمية ، سياحة وفنادق ، شباب ورياضة ، شرطة وأمن عام ، شركات .

- الجزء السابع عشر : يضم تشريعات : شعار الدولة وخاتمتها ، شهادات إدارية ، شهر عقارى وتوثيق ، شواطئ ، شئون اجتماعية ، صحافة واعلام ، صحة ونظافة عامة ، صناعة حربية ، صناعة مدنية ، صياقة ومحصلون ، صيد ، صيدلة ودواء .

- الجزء الثامن عشر : يضم تشريعات : ضرائب ورسوم ، طب ومهن ومنشآت طبية ، طرق وكبارى ، طيران مدنى .

- الجزء التاسع عشر : يضم تشريعات : عاملون بالدولة والقطاع العام ، عزب ، علم الدولة ، عمل ، غدر ، قضاء ، قضاء عسكرى .



رقم الايداع ٤١٥٠ لسنة ١٩٩٢









